



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغات



اشرافيية  
عليه صلوات الله  
عليه و آله

www. **Ghaemiyeh** .com  
www. **Ghaemiyeh** .org  
www. **Ghaemiyeh** .net  
www. **Ghaemiyeh** .ir

توضیح اسلامیات کے لیے

والکتاب الاکبر

اسلام الکتاب

بہار

الکتاب والکتاب

جموں اور انڈیا کے اسلامیات کے لیے

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# توضيح الاسناد المشكلة في الكتب الاربعة

كاتب:

آيت الله سيد محمد جواد شبيري زنجاني

نشرت في الطباعة:

موسسه علمي فرهنگي دارالحديث

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

5	الفهرس
8	توضيح الاسناد المشكله في الكتب الاربعة اسناد الكافي المجلد 1
8	اشارة
8	اشارة
13	تصدير
15	الفهرست
18	مقدمة المؤلف
18	اشارة
21	بحث تمييز المشتركات في كتب المتأخرين
23	الإمام البروجردي قدس سره وبحث تمييز المشتركات وكشف التحريف في الأسناد
25	كتابنا توضيح الأسناد وبحث فهم مفاد السند
27	منتقى الجمان وبحث فهم مفاد السند
28	موضوع الكتاب والإشارة إلي أبوابه وفصوله
29	ما هو المراد من التحويل
32	ما هو المراد من التعليق وبيان أقسامه في الأسناد
35	الأسناد المشتملة علي الضمير وبيان أقسامه
39	الأسناد المشتملة علي الإشارة
40	تبيهاات
40	الأول: عدم انحصار الكتاب بالحالات الأربعة المتقدّمة
41	الثاني: مباحث تمهيدية هامة في الكتاب
47	الثالث: البحث في الكتاب عمّا احتمال فيه إحدى الحالات الأربعة المتقدّمة
49	الرابع: وقوع التحريف أو احتمالاه في السند وارتباطه بإحدى الحالات الأربعة
50	الخامس: نقل أسناد المصادر عن النسخ المصحّحة منها

50	السادس: الاكتفاء بذكر الجهات الغربية في السند أو احتمالاته فيما لم يتيسر لنا حلّ السند
51	السابع: شكر وتقدير .....
52	مصطلحات الكتاب ورموزه .....
54	الباب الأول: التوضيح العام للأسناد المشكّلة .....
54	إشارة .....
54	الفصل الأول: أسناد الكافي المجلّد الأول .....
54	إشارة .....
56	كتاب فضل العلم .....
62	كتاب التوحيد .....
68	كتاب الحجّة .....
114	المجلّد الثاني من أسناد الكافي .....
114	إشارة .....
116	كتاب الإيمان والكفر .....
209	كتاب الدعاء .....
241	كتاب فضل القرآن .....
251	كتاب العشرة .....
263	المجلّد الثالث من أسناد الكافي .....
263	إشارة .....
265	كتاب الطهارة .....
271	كتاب الحيض .....
273	كتاب الجنائز .....
301	كتاب الصلاة .....
329	كتاب الزكوة .....
355	المجلّد الرابع من أسناد الكافي .....
355	إشارة .....

357 ..... أبواب الصدقة

365 ..... كتاب الصيام

391 ..... كتاب الحج

484 ..... تعريف مركز

## توضيح الاسناد المشكله في الكتب الاربعة اسناد الكافي المجلد 1

### اشارة

عنوان و نام پديدآور : توضيح الاسناد المشكله في الكتب الاربعة اسناد الكافي/محمد جواد الشيبيري

مشخصات نشر : قم: دار الحديث:سازمان اوقاف و امور خيريه، 1429ق=1387.

مشخصات ظاهري : ج.

فروست : مركز بحوث دار الحديث؛ 177

مجموعه آثار المؤتمر الدولي لذكرى الشيخ ثقه الاسلام الكليني؛ 30،31

وضعيته فهرست نويسي : در انتظار فهرست نويسي (اطلاعات ثبت)

شماره كتابشناسي ملي : 1885893

ص: 1

### اشارة

مذكرة أمين اللجنة العلمية للمؤتمر كتاب الكافي الشريف، لمؤلفه ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني رحمه الله، هو أهم وأفضل مؤلفات الشيعة، ونظراً لما يتمتع به من ميزات وخصائص جعلت منه كتاباً لا نظير له، فقد صار محوراً لظهور وإنتاج قسم واسع من التراث الشيعي، وحظي عليّ مرّ التاريخ باهتمام علماء الشيعة وقدمت له شروح وتعليقات وترجمات كثيرة. وقد قامت روضة السيّد عبدالعظيم الحسيني ومؤسسة دار الحديث العلمية الثقافية بعقد المؤتمر الثالث من مؤتمراتها التي تدور حول محور «تكريم شخصيات مدينة الري وعلمائها» لتكريم ثقة الإسلام الكليني. والأهداف المتوخّاة من هذا التكريم هي:

1. التعريف بالشخصية العلمية والمعنوية لثقة الإسلام الكليني.

2. نشر المعارف الحديثية لأهل البيت عليهم السلام.

3. تحقيق ودراسة تراث ثقة الإسلام الكليني.

4. معرفة منزلة وتأثير كتاب الكافي. وقد بدأت لجنة المؤتمر العلمية التخطيط العملي لهذا المؤتمر بعد إقامة مؤتمر تكريم أبي الفتح الرازي في خريف 1427ق، وخطّطت للبرامج التالية:

1. تصحيح وتحقيق المخطوطات المتعلقة بكتاب الكافي، سواء كانت ترجمات أو شروح أو تعليقات أو غيرها.

2. فتح آفاق بحثية جديدة في مجال الكافي.



3. تجزئة وتحليل الانتقادات والأسئلة المتعلقة بالكافي.

4. تقديم الطبعة المحقّقة من كتاب الكافي.

5. تنظيم المعلومات والآثار المكتوبة المتعلقة بالكليني والكافي وتقديمها في قالب أقراص DVD (الأقراص النورية المتعدّدة الأغراض).

والذي توصلت إليه اللجنة العلمية خلال سنتين ونيف من السعي هو نشر ما يلي تزامناً مع إقامة المؤتمر: أولاً: نسخة الكافي المحققة. ثانياً: شروح الكافي والتعليقات عليه. ثالثاً: مجموعة الآثار التي أنتجها المؤتمر. رابعاً: الأعداد الخاصة من المجلات. خامساً: نشرة أخبار المؤتمر. سادساً: أقراص ال-DVD (الأقراص النورية المتعددة الأغراض). وسنلقي فيما يلي نظرة عابرة إلي هذه العناوين الستة:

أولاً: الكافيسيتم طبع الكافي طبعة جديدة بعد مقابلته مع المخطوطات القديمة والموثوق بها وبعد التشكيل بالحركات أيضاً، مع تعليقات بهدف رفع الإشكال عن بعض الإسنادات، وبعض الإيضاحات ذات العلاقة بفقهِ الحديث.

ثانياً: شروح الكافي وتعليقاته كتب الكثير من الشروح والتعليقات علي كتاب الكافي ولم يطبع منها سوي القليل، وقد سعت اللجنة العلمية لأن تحدّد هذه الشروح والتعليقات، وأن تأخذ علي عاتقها تحقيقها وعرضها، وسيتمّ تحقيق الكتب التالية وطباعتها وإعدادها لإقامة المؤتمر:

1. الشافي في شرح الكافي، الملاء خليل بن غازي القزويني، (ت 1089ق) مجلّدان.
2. صافي در شرح كافي (الصافي في شرح الكافي) الملاء خليل بن غازي القزويني (ت 1089ق) مجلّدان.
3. الحاشية علي أصول الكافي، الملاء محمد أمين الاسترآبادي (ت 1036ق) مجلّد واحد.
4. الحاشية علي أصول الكافي، السيّد أحمد العلوي العاملي (كان حيّاً سنة 1050ق) مجلّد واحد.
5. الحاشية علي أصول الكافي، السيّد بدر الدين الحسيني العاملي (كان حيّاً سنة 1060ق) مجلّد واحد.
6. الكشف الوافي في شرح أصول الكافي، محمد هادي بن محمد معين الدين آصف الشيرازي (ت 1081ق) مجلّد واحد.

7. الحاشية علي أصول الكافي، الميرزا رفيعا (ت 1082ق) مجلّد واحد.

8. الهدايا لشيعه أئمة الهدى (شرح أصول الكافي) الميرزا محمّد مجذوب التبريزي (ت 1093 ق) مجلّدان.

9. الذريعة إلي حافظ الشريعة (شرح أصول الكافي) رفيع الدين محمد بن محمد مؤمن الكيلاني (القرن 11ق) مجلّدان 10 و

11. الدر المنظوم، الشيخ علي الكبير (ت 1104ق) والحاشية علي أصول الكافي، الشيخ علي الصغير (القرن 12ق) مجلّد واحد.

12. تحفة الأولياء (ترجمة أصول الكافي) محمد علي بن محمد حسن الفاضل النحوي الأردكاني (كان حياً في 1237ق) 4 مجلّدات.

13. شرح فروع الكافي، محمد هادي بن محمد صالح المازندراني (ت 1120ق) 5 مجلّدات.

14. البضاعة المزجاة (شرح روضة الكافي) محمد حسين بن القار ياغدي (ت 1089ق) مجلّدان.

15. منهج اليقين (شرح وصية الإمام الصادق للشيعه) السيّد علاء الدين محمد گلستانه (ت 1110ق) مجلّد واحد.

16. مجموعة الرسائل في شرح أحاديث الكافي، مجلّدان.

ثالثاً: مجموعة الآثار التي أنتجها المؤتمر المراد من هذا العنوان الآثار التي أنتجتها اللجنة العلمية، وسيتمّ تقديم الآثار التالية في هذا المجال:

1. حياة الشيخ الكليني، ثامر العميدي، مجلّد واحد.

2. توضيح الأسناد المشكّلة في الكتب الأربعة أسناد الكافي، السيّد محمد جواد الشبيري، مجلّدان.

3. العنونة من صيغ الأداء للحديث الشريف في الكافي، السيّد محمد رضا الحسيني الجلالي، مجلّد واحد.

4. كافي پژوهي در عرصه نسخه هاي خطي (دراسات في الكافي وفق النسخ الخطيّة)، علي صدرائي الخوئي، السيّد صادق الأشكوري، مجلّد واحد.

5. كتاب شناسي كليني و كتاب الكافي (بيلوغرافيا الكليني و كتابه الكافي)، محمد قنبري، مجلّد واحد.

6. شناخت نامه كليني والكافي (معلومات متناثرة حول الكليني والكافي) محمد قنبري، 4 مجلّدات.

7. كافي پژوهي (تقرير عن الأطروحات ورسائل التخرج المتعلقة بالكليني والكافي) السيّد محمد علي آيازي، مجلّد واحد.

8. مجموعته مقالات همايش (مجموعة مقالات المؤتمر) مجموعة من الباحثين، 7 مجلّدات.

9. مصاحبه ها و ميزگردها (الحوارات) مجلّد واحد.

رابعاً: الأعداد الخاصة من المجلّات سوف تصدر كلّ من مجلّة آينه پژوهش، سفينه، علوم الحديث والبعض الآخر من النشريات، أعداداً خاصة تزامناً مع إقامة المؤتمر.

خامساً: نشرة أخبار المؤتمر سيتمّ طبع أربعة أعداد من نشرة أخبار المؤتمر التي تقوم بمهمّة الإعلام قبل المؤتمر حتى زمان انعقاده.

سادساً: أقراص ال-DVD سوف يتمّ تقديم البرنامج الإلكتروني لمجموعة آثار المؤتمر، مع بعض مخطوطات الكافي، وكذلك الشروح والتعليقات والترجمات المطبوعة لكتاب الكافي في قالب أقراص DVD. \*\*\* وفي الختام نقدم شكرنا إلي جميع المثقّفين والمفكرّين، والمنظّمات والمؤسّسات العلمية البحثية، التي أسهمت في تحقيق النتائج المرجّوة من هذا المؤتمر، خاصة: سادن روضة السيّد عبدالعظيم عليه السلام ورئيس مؤسّسة دار الحديث العلمية الثقافية، سماحة آية الله محمد الرّيشّ هري، اللجنة العليا لتعيين أهداف المؤتمر، اللجنة العلمية للمؤتمر، لجنة العلاقات الدولية، اللجنة التنفيذية، مؤسّسة البحوث الإسلامية التابعة للروضة الرضوية المقدّسة، مركز البحوث الكومبيوترية للعلوم الإسلامية، المدراء العامّين في روضة السيّد عبد العظيم عليه السلام، المدراء والباحثين في مؤسّسة علوم الحديث ومعارفه، المسؤولين، الأساتذة والطلاب في كلية علوم الحديث، المسؤولين والعاملين في دار النشر التابعة لدار الحديث. مهدي المهريزي الأمين العام للجنة العلمية شتاء 1429ق

ص: 4

تصدير لقيت الأحاديث الشريفة اهتماما بالغا من قِبَل الرواة والمحدثين، فتناقلوها يدا عن يد وصدرا عن صدر؛ وذلك لما تحظي به من أهمية بالغة ولما لها من وظيفة مهمة في نقل سنّة المعصومين عليهم السلام وحكايتها. لقد سعي مؤلفو الكتب الحديثية واجتهدوا في جمع تعاليم النبي الأكرم صلي الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام بأمانة تامّة، وتدوينها علي أساس تبويب جيّد ومناسب. وتأتي الأسانيد أيضا في هذا المضممار لتأخذ موقعها في هذه التأليفات، وذلك لِمَا تنطوي عليه هي كذلك من أهمّيه بالغة، باعتبارها الطريق الموصل إلي نصوص الأحاديث؛ ومن هنا نجد المحدثين قد سعوا إلي نقل هذه الأسانيد في مؤلّفاتهم بدقّة متناهية من خلال ذكر أسماء الرواة في سلسلة سنديّة متكاملة. لقد انتهجت عمليّة نقل الأسانيد منهجا ذا أسس وقواعد خاصّة، إلا أنّ أغلبها لم يُذكر بصورة تفصيليّة في كتب قواعد الحديث والدراية؛ لكنّ المحدثين القدامي كانوا خبيرين بهذه القواعد، وقد التزموا بها عادةً في تأليفاتهم ونقولاتهم. وأمّا اليوم فتقع هذه المهمّة علي عاتق الجيل الحالي من المحقّقين الذين ينبغي ان ينهضوا بهذه المهمّة من خلال استخراج هذه القواعد وتنقيحها، لِمَا لها من أهمّيه بالغة في الوصول إلي الفهم الدقيق لمفاد الأسانيد. ومن أجل ذلك قام الأستاذ المحقّق حجّة الإسلام والمسلمين الحاج السيّد محمّد جواد الشيرازي بحمل أعباء هذه المهمّة وتوصّل بعد سنوات من البحث والتتبّع إلي

استخراج هذه القواعد وتدوينها وتطبيقها علي الكتب الأربعة الحديثية، فجاء هذا الكتاب الذي بين ايدينا، وهو كتاب «توضيح الأسناد» ثمرةً لتلك الجهود. يعتبر الكتاب الذي بين أيدينا أول كتاب مستقلّ حول هذا الموضوع، وقد تبلورت فكرة كتابته في سياق تهيئة وإنجاز البرنامج الحاسوبي الرجالي «دراية النور» الذي قام بمرمجته (مركز البحوث الحاسوبية للعلوم الإسلامية)، وهو يتكفل بتوضيح الأسانيد التي تستلزم شرحاً ونظراً بسبب اشتغالها علي حالات خاصة من قبيل: التحويل، التعليق، الإضمار والإشارة. ونظراً إلي الدور المهم لهذا الكتاب في معرفة أسانيد الكافي فقد وافق المركز المذكور علي اقتراح قدمته الأمانة العامة للاحتفالية الدولية لتخليد ذكرى الشيخ الكليني قدس سره بالعمل المشترك في هذا المجال، حيث يصدر المجلدات الأُولان من الكتاب كعمل مشترك بين هذين المركزين العلميين الثقافيين، ويوضعان بين أيدي المحققين والباحثين الكرام. لقد تكفلت المقدمة التي دوّنها المؤلف بالبيان التفصيلي لمنهجية تدوين الكتاب والأسس التي ابنتي عليها. علماً أنّ المؤلف كان قد تطرّق ضمناً أيضاً إلي هذه المنهجية في الاجتماعات العلمية التخصصية التي عقدها مركز بحوث دار الحديث تحت عنوان «الأسانيد الخاصة للكافي في كتاب وسائل الشيعة». نأمل أن يكون إصدار هذا الأثر القيم سهيماً في نشر معارف أهل البيت عليهم السلام.

مركز البحوث الحاسوبية للعلوم الإسلامية

الأمانة العامة للاحتفالية الدولية لتخليد ذكرى الشيخ الكليني قدس سره

فهرست موضوعات مقدّمة المؤلّف

مقدّمة المؤلّف 9

بحث تمييز المشتركات في كتب المتأخّرين 12

الإمام البروجردي قدس سره وبحث تمييز المشتركات و كشف التحريف في الأسناد 14

كتابنا توضيح الأسناد وبحث فهم مفاد السند 16

منتقى الجمان وبحث فهم مفاد السند 18

موضوع الكتاب والإشارة إلي أبوابه وفصوله 19

ما هو المراد من التحويل 20

ما هو المراد من التعليق وبيان أقسامه في الأسناد 23

الأسناد المشتملة علي الضمير وبيان أقسامه 26

الأسناد المشتملة علي الإشارة 30

تنبيهات 31

الأول: عدم انحصار الكتاب بالحالات الأربعة المتقدّمة 31

الثاني: مباحث تمهيدية هامة في الكتاب 32

الثالث: البحث في الكتاب عمّا احتمل فيه إحدي الحالات الأربعة المتقدّمة 38

الرابع: وقوع التحريف أو احتمالاه في السند وارتباطه بإحدي الحالات الأربعة 40

الخامس: نقل أسناد المصادر عن النسخ المصحّحة منها 41

السادس: الاكتفاء بذكر الجهات الغريبة في السند أو احتمالاته فيما لم يتيسّر لنا حلّ السند 41

السابع: شكر وتقدير 42

مصطلحات الكتاب ورموزه 43

فهرست أبواب كتاب الكافي من المجلد الأول

إلى المجلد الرابع

المجلد الأول

كتاب فضل العلم 47

كتاب التوحيد 53

كتاب الحجّة 59

المجلد الثاني

كتاب الإيمان والكفر 105

كتاب الدعاء 197

كتاب فضل القرآن 229

كتاب العشرة 239

المجلد الثالث

كتاب الطهارة 253

كتاب الحيض 259

كتاب الجنائز 261

كتاب الصلاة 289

كتاب الزكوة 317

المجلد الرابع

أبواب الصدقة 345



كتاب الصيام 353

كتاب الحجّ 379

ص: 8

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا ونبينا أبي القاسم محمد و علي آله الطاهرين، و اللعن علي أعدائهم أجمعين إلي لقاء يوم الدين. أما بعد: فلا يخفي علي الباحثين في العلوم الإسلامية ما للحديث الشريف من الأهمية في مجال استنباط المعارف الإلهية و الأحكام الشرعية، و لذلك قد اهتم العلماء بأمر الحديث، و صنّفوا تصانيف كثيرةً متنوّعةً في فنونه المختلفة، و من أهمّها ما صنّف حول أسناد الأحاديث من كتب الرجال و شروح المصادر الحديثية، و هذه التصانيف - علي عظم شأنها و كثرة فوائدها - لم تتكفل جميع المراحل اللازمة في الأبحاث السندية، و إنّما اختصّت بجملة منها؛ فإنّ للأبحاث السندية مراحل يمكن حصر أهمّها في خمس: (1)

ص: 9

---

1- و هناك مرحلة أخرى هي البحث عن ضبط أسماء الرواة، و قد تعرّض لبيانها - من رضي الله عنهما - إيضاح الاشتباه للعلامة الحلّي و نضد الإيضاح لعلم الهدى ابن الفيض الكاشاني، كما أشير في خلاصة الأقوال للعلامة الحلّي و كتاب الرجال لابن داود الحلّي إلي ضبط أسماء الرواة في ثنايا تراجمهم، و لم نورد هذه المرحلة في المتن؛ لعدم تأثيرها في تقييم الأحاديث و إثبات اعتبارها و عدمه.

الأولي: البحث عن مفاد السند و كيفية تسلسل الرواة، الثانية: البحث عن أحوال الرواة و ما قيل فيهم من المدح و الذمّ و الوثاقة و الضعف و صحّة المذهب و فساده، الثالثة: البحث عن التحريفات الطارئة علي الأسناد من التصحيف و النقيصة و الزيادة و القلب، الرابعة: تمييز المشتركات و تعيين المراد منها، والخامسة: توحيد المختلفات و البحث عن اتّحاد العناوين و تعدّدها. و الهدف الأقصى لعلم الرجال - و هو إثبات اعتبار الأحاديث من جهة الصدور و عدمه - أوجب التعرّض للمرحلة الثانية في الكتب الرجالية، فلذلك قال الشيخ الطوسي في مقدّمة كتابه الفهرست: «وإذا ذكرت كلّ واحد من المصنّفين و أصحاب الأصول، فلا بدّ أن أشير إلي ما قيل فيه من التعديل و التجريح، و هل يعوّل علي روايته أولاً؟ و أيبّن عن اعتقاده، و هل هو موافق للحقّ أم [ هو ] مخالف له؟...» (1) و قد ذكر الرجالي الكبير أبو الحسين النجاشي في عنوان الجزء الثاني من كتابه ما لفظه: «الجزء الثاني من كتاب فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، و ما أدركنا من مصنّفاتهم، و ذكر طرف من كناهم و ألقابهم و منازلهم أو أنسابهم،

ص: 10

1- الفهرست: 3.

وما قيل في كل رجل منهم من مدح أو ذم». (1) وقد اشتملت الأبواب الأخيرة من رجال الطوسي - أي ما بعد باب أصحاب الصادق عليه السلام إلى آخر الكتاب - علي تعديلات و تجريحات للرواة، وأوسع كتب الرجال في هذا المضممار هو رجال الكشي. (2)

ص: 11

1- رجال النجاشي: 211.

2- لم يصل إلينا أصل هذا الكتاب وإنما وصل إلينا ما اختاره الشيخ الطوسي منه، وقد طبع هذا المختصر باسم «اختيار معرفة الرجال» فيظهر منه: أن أصل الكتاب مسمي بمعرفة الرجال، لكن لم أجد دليلاً واضحاً علي تعيين اسم خاص لهذا الكتاب، وإنما عبّر عنه النجاشي والطوسي بكتاب الرجال - راجع رجال النجاشي: 372/1018، الفهرست: 403/615، رجال الطوسي: 440/6288 - كما أن الشيخ الطوسي عبّر عن مختصره باختيار الرجال - راجع الفهرست: 714/451 - وبهذا العنوان عبّر ابن شهر آشوب في المناقب، 3: 194، 339، 4: 134، 325، وكذلك العلامة المجلسي في مواضع كثيرة من بحار الأنوار، كما في 82:26/12، 85/29، 87/34، 292/22، 359/42، 83:69/42، 372/35. نعم، ورد في أول الجزء الخامس من رجال الكشي: 363 ما لفظه: «الجزء الخامس من الاختيار من كتاب أبي عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي في معرفة الرجال»، ونظيرها وردت في آخر هذا الجزء: 453، لكن الظاهر أن عبارة «في معرفة الرجال» وصف لتوضيح موضوع الكتاب من غير إشارة إلي اسم الكتاب، ولذلك عبّر عنه في آخر الجزء الثالث والجزء الرابع ب «كتاب أبي عمرو الكشي في أخبار الرجال»: 280، 362. وغاية ما يمكن الاستدلال به علي اسم الكتاب ما في ترجمة أحمد بن داود الفزاري من الفهرست: 80/100، فقد أورد الشيخ فيها عن رجال الكشي، ثم قال: «ذكره الكشي في كتاب معرفة الرجال»، كذا في ثلاث نسخ من الفهرست، لكن في نسخ أخرى منه معتبرة: «ذكره الكشي في كتابه في معرفة الرجال» فلا دلالة للعبارة علي اسم الكتاب. هذا، و قد عبّر ابن شهر آشوب في معالم العلماء: 102/679 عن رجال الكشي ب «كتاب معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين عليهم السلام»، لكن لم نجد عليه دليلاً، وكأنه خلط بين كتابه و كتاب شيخه العياشي ونصر بن الصباح؛ إذ لكل منهما كتاب باسم معرفة الناقلين، لاحظ رجال النجاشي: 350/944، 428/1149، والفهرست: 397/605.

## بحث تمييز المشتركات في كتب المتأخرين

وقد ألفت كتب خاصة للممدوحين و المجروحين (1) لم يصل إلينا منها إلا كتاب الضعفاء لابن الغضائري؛ إذ وصل إلينا ما نقله منه السيد أحمد بن طائوس في كتابه «حلّ الإشكال». هذا نبذ عن كتب الرجال المصنّفة حول المرحلة الثانية من المراحل الخمس للتحقيقات السندية. وأما سائر المراحل فلم تتصدّ لها الكتب الرجالية الواصلة إلينا من قبل القدماء. نعم، توجد إشارات في ثانيا كتب الرجال نافعة لهذه المراحل، لكنّها إشارات عابرة، ولم تكن من أغراض تأليف كتب الرجال. نكتفي بهذه الإشارة حول كتب القدماء.

بحث تمييز المشتركات في كتب المتأخرين المتأخرون، فقد اتّجهوا نحو بحث تمييز المشتركات، فالقوا في ذلك عدّة

ص: 12

---

1- قد صنّف القدماء كتباً كثيرةً في هذا الموضوع، وقد سمّي ثلاثة منهم كتبهم باسم الممدوحين و المجروحين، وهم: أحمد بن محمد بن عمّار و محمد بن عبد الله بن مهران و محمد بن أحمد بن داود القمي، راجع رجال النجاشي: 95/236، 350/942، 384/1045، والفهرست: 396/604، ولا حظ - أيضا - رجال ابن الغضائري: 79/95، 96/139.

تأليفات من أشهرها كتاب هداية المحدثين للمولي محمد أمين الكاظمي (1)، كما صتّفوا رسائل خاصّة لتحقيق حال بعض الرواة المشتركين (2)، أو استخرجوا من أسناد كتب الحديث الراوي والمروي عنه للرواة، وألّفوا كتباً في ذلك، أفدّمها - فيما رأينا - كتاب جامع الرواة للشيخ الفاضل محمد علي الأردبيلي (3)، وأهمّها وأوسعها القسم الأخير من كتاب

ص: 13

1- صتّف الشيخ فخر الدين الطريحي - المتوفّي سنة 1085 - كتابه جامع المقال، ورثبه علي اثني عشر باباً، وخصّ الباب الثاني عشر منه بتميز المشتركات، وقد شرح هذا الباب تلميذه المولي محمد أمين الكاظمي وفرغ من شرحه سنة 1079 ثمّ ألّف كتابه هداية المحدثين و فرغ منه سنة 1085، راجع الذريعة، 5: 73، 13: 172، 25: 190. وممّا كتب في تمييز المشتركات: كتاب المشتركات لمحمد علي بن أحمد الأسترآبادي - راجع الذريعة 21: 40، ومصنّف المقال: 308 - والمشاركات لأبي القاسم الحائري - راجع الذريعة 21: 40، ومصنّف المقال: 34 - والمشاركات للسيد حسين القزويني - راجع الذريعة 10: 111 - وتميز المشتركين لمحمد علي آل كشكول - راجع مصنّف المقال: 305 - وتميز المشتركات لمحمد هادي الخراساني، راجع مصنّف المقال: 489.

2- منها: ما كتب في حال محمد بن إسماعيل المبدوء به بعض أسناد الكافي، فقد كتب الشيخ البهائي وغيره من الأعلام رسائل في تعيين المراد منه - لاحظ الذريعة، 4: 162 و 163 - وقد سبقهم المحقّق صاحب المعالم في مقدّمة كتابه منتقي الجمان، 1: 43 في الفائدة الثانية عشرة، وحقّق الموضوع خير تحقيق، وقد ألّف جماعة في تحقيق أبي بصير رسائل أحسنها ما ألّفه السيد مهدي الخونساري، وهو المشهور بعديمة النظر في أحوال أبي بصير، راجع الذريعة 4: 148، مصنّف المقال: 469، ولاحظ أيضاً: 88، 96، 108. وقد ألّف العالم المحقّق حجّة الإسلام الشفّي رسائل رجالية كثيرة، منها ما يرتبط بتميز المشتركات، وكذا الرسائل الرجالية للعالم الفاضل أبي المعالي الكلباسي.

3- قد عبّر في الذريعة، 5: 54 عن هذا الكتاب بجامع الرواة أو رافع الاشتباهات في تراجم الرواة وتميز المشتركات.

## الإمام البروجردي قدس سره وبحث تمييز المشتركات و كشف التحريف في الأسناد

معجم رجال الحديث للمحقق الخوئي رحمه الله.

الإمام البروجردي قدس سره وبحث تمييز المشتركات و كشف التحريف في الأسناد وقد جرد الإمام البروجردي رحمه الله أسناد جملة من كتب الحديث ورتبها، وقد أشار في مقدمة كتابه ترتيب أسانيد الكافي إلي غرضه من هذا الأمر، فينبغي أن ننقل بعض ألفاظه الشريفة، قال « قدس سره»: «إني حين ما كنت أتصفح الجوامع العظام و أراجع - لتعرف أسانيدها - ما صنفه علمائنا الأعلام في جمع الرجال، و بيان أحوالهم، و في تمييز المشتركات من كناههم و أسمائهم، و جدتهم قد أهملوا في الرجال كثيرا من الروات الموجودين في الأسانيد، و أهملوا في من ذكره منهم بيان طبقتهم، و شيوخه الذي تحمّل الحديث عنهم، و تلامذته الذين تحمّلوا عنه، مع أنّ هذه الأمور من أعظم ما له دخل في الغرض من فنهم، و عدلوا في تمييز المشتركات عمّا كان يليق بهم من التعرّض لجزئيات ما وقع في الأسانيد من الأسماء المشتركة و تتبّع مظانّ القران المميّزة لها، و اقتصروا علي ذكر كليّات استنبطوها من استقراءتهم الناقصة، كلُّ علي حسب تتبّعه علي وجه الفتوي أو الاستشهاد بشواهد قليلة ممّا وجدته، ممّا لا يوجب للمحصّل علما و لا ظنّاً، و وجدت في الأسانيد سوي الاشتراك عدلاً كثيرةً أخرى من التصحيف و القلب و الزيادة و النقص، و رأيت أنّه يوجد غالبا - إن لم يكن دائما - في سائر أسانيد الشيخ - الذي وقع الاشتراك أو الاعتلال في سنده - ما يميّز ذلك المشترك و

يدلّ علي ذلك الاعتلال و ما هو الصواب. فلَمَّا تبيّن ذلك لي بكثرة التتبع، و علمت أنّ تتبّع الأسانيد هو المنبع الفدّ العزيز لمعرفة الأسانيد، و تبيّن مشتركاتها، و العلم بعلمها، و ما هو صوابها، و رايت أنّّه لو جرّدت الأسانيد عن المتون و ربّبت، كان خدمةً لعلم الحديث، فعزمت علي عمل ذلك في أسانيد الجوامع العظام»، انتهى ما أردنا انتزاعه من كلامه (1)، زيد في علوّ مقامه. فالغرض من تأليف هذا الكتاب هو الاستفادة من الأسناد للمرحلة الثالثة و الرابعة من المراحل الخمس. (2) و أمّا المرحلة الخامسة - أي: توحيد المختلفات و البحث عن وحدة العناوين و تعدّدها - فقلّمّا تعرّضوا لها. (3)

ص: 15

- 1- تجريد أسانيد الكافي، 1: 1-3.
- 2- و الغرض من تأليف الكتب الرجالية المؤلفة علي أساس استقراء الأسناد و تعيين الراوي و المروي عنه - أيضا - هو الاستعانة بها في هاتين المرحلتين، و قد أشير إلي ذلك في مقدّمة جامع الرواة، و ذكر في معجم رجال الحديث 1: 12 من جملة مزايا الكتاب: «الثالثة: قد ذكرنا في ترجمة كلّ شخص جميع رواته و من روي هو عنهم في الكتب الأربعة... و بذلك يحصل التمييز الكامل بين المشتركات غالباً... و ذكرنا موارد الاختلاف بين الكتب الأربعة في السند، و كثيراً ما نبيّن ما هو الصواب منها، و ما فيه تحريف أو سقط».
- 3- نعم، في جملة من الرسائل الرجالية أبحاث في اتّحاد العناوين و تعدّدها، رضي الله عنهما بالبحث عن اتّحاد حمّاد بن عثمان العرازي (كذا) و حمّاد بن عثمان الناب و تعدّدهما - راجع الرسائل الرجالية لأبي المعالي الكلباسي، 3: 235 - و البحث عن اتّحاد عليّ بن الحكم و تعدّده، راجع نفس المصدر: 310.



كتابنا توضيح الأسناد وبحث فهم مفاد السند وأما المرحلة الأولى - أي: فهم مفاد السند - فلم نجد تصنيفاً مستقلاً فيها (1)، ولما عزمنا علي إيراد أسناد كتب الحديث في الكمبيوتر رأينا في الأسناد حالات خاصة: من التعليق والتحويل والإضمار والإشارة وغيرها، ولم يمكننا إدراج الأسناد المشتملة عليها من دون تطوير لها، فطورنا الأسناد مع ذكر علامة خاصة لكل من هذه الأسناد؛ كي لا تختلط مع الأسناد الساذجة التي لم تشتمل علي هذه الحالات. وعندما زرنا بعض الأعلام «مدّ ظله» لإراءة البرامج الكمبيوترية أشار إلي بعض هذه الأسناد المشكّلة، وسأل عن كيفية تعاملنا معها، فخطر بالبال أنه لا بدّ من تصنيف كتاب مستقلّ لشرح هذه الحالات والاستدلال علي ما اخترنا في فهم الأسناد عندما يكون السند مشكلاً مورداً لاختلاف الأنظار، فكتبنا هذا الكتاب وسمّيناه ب «توضيح الأسناد»، فراجعت إلي أسناد الكتب الأربعة فانتزعت منها ما يحتاج إلي التوضيح في فهم مفادها، فوضّحتها مستعينا بالكتب الرجالية، وما وقع في الأسناد المشابهة للسند، والمقارنة بين مواضع وقوع الحديث الواحد في كتب الحديث، واقتناص القرائن الموضحة للأسناد، فصارت نتيجة هذا السعي التحرير الأول لهذا الكتاب، وقد صُنّفته

ص: 16

1- رأيت أخيراً في الذريعة، 11: 64 الإشارة إلي رسالة في أسانيد التهذيب، وبيان محتملاتها، وما يتعلّق بها لفخر الدين الطريحي، ولم أقف علي نسخة منها كي أعرف موضوعها بالدقّة، وهل هو يرتبط بالمرحلة الأولى - أي: فهم مفاد أسناد التهذيب - أم يعمّ هذه المرحلة و سائر المراحل؟

في عدّة سنين و فرغت منه في سنة 1374 هـ. ش تقريباً. ثمّ لمّا ظهرت البرامج الكمبيوترية - لا سيّما برنامج «نور 2» - رأينا أنّ من اللازم إعادة النظر في هذا المشروع بإضافة توضيح أسناد أخري، واستقراء أكمل للأسناد المشابهة المرتبطة بالأسناد المبحوث عنها، والبحث عن جميعها؛ للوصول إلي نتيجة أدقّ وأقرب إلي واقع الأسناد، ولذلك أعدت النظر في بعض التوضيحات عدّة مرّات، و النتيجة النهائية في أغلب الأحيان كانت متّحدة مع ما وصلنا اليه في التحرير الأوّل، لكن صار تحرير الكتاب أكثر بكثير من التحرير الأوّل، وقد راجعنا في التحريرات المتجدّدة للكتاب - مضافاً إلي الأسناد المشابهة - إلي كتب كثيرة وردت في ثناياها الإشارة الي ما يفيد في هذا المشروع: منها: شروح الكتب الأربعة: كمرآة العقول و ملاذ الأخيار للعلامة المجلسي «قدس سره». منها: ما علّقه العلامة المغفور له الشيخ علي أكبر الغفاري علي أسناد الكتب الأربعة، خصوصاً في طبعته التي صدرت أخيراً لكتابي التهذيب و الاستبصار. منها: ما استفاد من معجم رجال الحديث من كيفية فهمه للأسناد؛ فإنّ تعيين الراوي و المروي عنه للرواة موقوف علي فهم خاصّ بالنسبة إلي الأسناد المحوّلة و المضمرة و المشتملة علي الإشارة. (1)

ص: 17

---

1- و أمّا التعليق في الأسناد، فلا ينظر إليه كتاب «معجم رجال الحديث».

منها: ما استفاد من ترتيب أسانيد الكافي و ترتيب أسانيد التهذيب للإمام البروجردي « قدس سره»، وقد نقلنا منهما ما يرتبط بفهم مفاد الأسناد من التعليقات الشريفة القيّمة. منها: ما يفهم من مراجعة وسائل الشيعة؛ إذ أظهر الضمائر في كثير من الأحيان، وصرّح بالقسم المحذوف من الأسناد المعلّقة، وأضاف جملةً من العلام للإشارة إلى الأسناد المحوّلة: كإعادة الخافض، وإضافة كلمة «جميعاً» إلى الأسناد، كما أظهر المشار إليه كثيراً في الأسناد المتضمّنة للإشارة. منها: ما ورد في ثانيا كتاب الأخبار الدخيلة للمحقّق التستري « قدس سره». منها: ما ورد في تعليقات سيّدنا «دام ظلّه» (1) في فهم مفاد أسناد الكتب الأربعة، وقد راجعت إلى ما علّقه عليها، وانتزعت منها ما يرتبط ببحث فهم مفاد الأسناد، فصار كتاباً برأسه، وقد سمّيته ب «العماد في توضيح الأسناد».

منتقى الجمانو بحث فهم مفاد السند ولا يفوتني أن أشير إلى أن أوّل من فتح باب النظر في هذا المضمّر هو المحقّق الخبير والعالم الذي ليس له نظير الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني، صاحب المعالم في كتابه القيّم «منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان»؛ فقد أشار إلى حال المشايخ الثلاثة - أي: أرباب الكتب الأربعة - في الأسانيد في الفائدة الثالثة من مقدّمة كتابه، وقد وضّح فيه تأثير الغفلة عن

ص: 18

---

1- .مرادنا بهذا التعبير في هذا الكتاب و جميع كتبنا سماحة آية الله الوالد «مد ظلّه».

التعليق في الأسناد في طرّو النقيصة عليها، كما أشار في الفائدة السادسة منه إلي عدّة وقوع الاشتباه و الإجمال في العناوين الواردة في الأسناد، وقد بيّن منشأ الإضمار بدون قرينة علي تعيين المراد في نفس السند الموجود للحديث في هذه الفائدة و الفائدة الثامنة، و مقدّمة هذا الكتاب و متنه مشحونان بالفوائد الحسنة النافعة المبتكرة، جزاه الله عن الإسلام و أهله خير الجزاء.

موضوع الكتاب بالإشارة إلي أبوابه وفصوله قد أشرنا أنّ موضوع الكتاب هو ما يرتبط بفهم مفاد الأسناد، و أهمّ أبحاثه يدور حول التحويل و التعليق و الإضمار و الإشارة، وقد خصّصنا فصولاً من الكتاب لدراسة هذه الحالات، فقد جعلنا كتابنا هذا علي بايين (1) : الباب الأوّل: التوضيح العام للأسناد المشكّلة، وفيه فصول أربعة: الفصل الأوّل: أسناد الكافي، الفصل الثاني: أسناد التهذيب، الفصل الثالث: أسناد الاستبصار، الفصل الرابع: أسناد كتاب من لا يحضره الفقيه. الباب الثاني: أقسام الأسناد المشكّلة، وفيه فصول خمسة: الفصل الأوّل: تفكيك الأسناد المحوّلة، الفصل الثاني: نظرة عامّة إلي التحويل في الأسناد، الفصل الثالث: نظرة عامّة إلي التعليق في الأسناد،

ص: 19

---

1- .والكتاب يقع في عدّة مجلّدات ربما تصل إلي عشر.

الفصل الرابع: نظرة عامة إلى الإضمار في الأسناد، الفصل الخامس: نظرة عامة إلى الإشارة في الأسناد. وفي هذه المقدمة نكتفي بتوضيح موجز عن هذه المصطلحات، مع إيراد أمثلة لها، وقد استخرجته مما كتبه - كمساعد لبرنامج «دراية النور» (1) - موجز عن التحويل والتعليق والإضمار والإشارة.

ما هو المراد من التحويل وقد ورد في بعض الأسناد عطف بعض الرواة علي بعض، ويمكن تقسيم العطف إلى قسمين رئيسيين: العطف العادي و العطف غير العادي: أمّا العطف العادي: فهو عطف راوٍ واحدٍ علي راوٍ آخر، كلاهما في طبقة واحدة، ومثاله: محمّد بن الحسن و عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد.... أمّا العطف غير العادي: - الذي يسمّى بالتحويل أو الحيلولة - فهو يتمثّل في عطف راويين من طبقتين علي راويين كذلك، ومثاله: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه و محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير.... ففي هذا السند ليس محمّد بن إسماعيل معطوفاً علي والد عليّ بن إبراهيم، بل يروي الكليني عن ابن أبي عمير بطريقتين كلاهما بواسطتين: أحدهما: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير....

ص: 20

---

1- قد استجازني صديقي الفاضل الدكتور بهروز المينايي في الاستفادة من كتابتي في رسالته - التي ألفها لنيل درجة الماجستير - فأجرت له، فجعلها الفصل التاسع من رسالته.

وثانيهما: محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير... . وقد بدلنا السند المحوّل في برنامج «دراية النور» إلي سنيين ساذجين مع الإشارة إلي وقوع التحويل في السند، كما بدلنا السند المشتمل علي العطف العادي إلي سنيين. وأمّا توضيح الأسناد، فيختصّ بالعطف التحويلي دون العطف العادي، وقد خصّصنا للتحويل فصلين من الباب الثاني، كما أشرنا إلي أصل الأسناد المحوّل في الباب الأوّل من الكتاب.

توضيح:الأغلب في الأسناد المحوّل تساوي الطبقات في المعطوف و المعطوف عليه - كعطف طبقتين علي طبقتين - وربما يتفاوتان في ذلك، وهو علي أقسام: منها: عطف طبقة واحدة علي طبقتين، مثاله: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد و أبو داود، عن الحسين بن سعيد... (1) وهذا السند يبدّل إلي سنيين: 1- عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد. 2- أبو داود، عن الحسين بن سعيد. منها: عطف طبقتين علي طبقة واحدة، مثاله:

ص: 21

---

1- الكافي 3: 37/10.

... صفوان، عن معاوية بن عمّار وحمّاد بن عثمان، عن عبيد الله الحلبي، كلاهما عن أبي عبد الله عليه السلام ... (1) فالسند يبذل إلي هذين السندين: 1-...صفوان، عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام . 2-...صفوان، عن حمّاد بن عثمان، عن عبيد الله الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام . منها: عطف ثلاث طبقات علي طبقتين، مثاله: علي بن إبراهيم، عن أبيه وعدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل جميعاً، عن حنّان بن سدير... (2)

تذكرة ربما يتكرّر العطف في السند، فيمكن أن تكون كلّ العطف عاديةً، أو كلّها للتحويل، أو بعضها عادي وبعضها للتحويل، ولنكتف بمثال للقسم الأخير: ...ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري ومعاوية بن عمّار وحمّاد، عن الحلبي جميعاً، عن أبي عبد الله عليه السلام ... (3) فالسند بّدل في برنامج «دراية النور» إلي: 1-...ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن أبي عبد الله عليه السلام . 2-...ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام .

ص: 22

1- التهذيب 5: 25 78/6.

2- الكافي 2: 565/5.

3- الكافي 4: 458/3.

## ما هو المراد من التعليق وبيان أقسامه في الأسناد

3-... ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام . لكن بما أنّ توضيح الأسناد مختصّ بالعطف التحويلي ولا غرض له في العطف العادي فلذلك نفكّك السند في باب التحويل من الكتاب إليّ سندين: 1- ... ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري و معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام . 2-... ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام .

ما هو المراد من التعليق وبيان أقسامه في الأسناد هو - في اصطلاح الدراية - حذف أوائل الأسناد، وهو عليّ أقسام: الأوّل: ما كان بالبناء عليّ سند سابق، كأكثر التعليقات الواقعة في الكافي. الثاني: ما كان بالاعتماد عليّ مشيخة الكتاب، أو تأليف مستقلّ، كالفهرست، و من هذا القسم أكثر التعليقات الواردة في التهذيب و الاستبصار و الفقيه. الثالث: ما لم يرد القسم المحذوف منه في موضع آخر مصرّح به. و المراد بالتعليق في كتابنا هذا هو القسم الأوّل، إلّا مع التصريح بالخلاف (1)، ومثاله: عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن محمّد الخرزّاز... . يونس، عن ابن مسكان، عن ابن أبي يعفور... (2)

ص: 23

- 
- 1- .ويعبّر عن هذا القسم من الأسناد المعلّقة في منتقى الجمال بالأسناد «المبنيّة» وربما عبّرنا عنها بهذا التعبير تبعاً له قدس سره.
  - 2- .الكافي 2: 370/2 و 3.



السند الثاني معلق، وقد حذف منه «علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى» بالاعتماد علي ذكره في السند الأول، وقد أوردنا هذين السندين في الباب الأول من كتابنا هذا، مع ذكر كلمة «معلق» في آخر السند المعلق، فإذا كان التعليق الواقع في السند محتاجاً إلي إيضاح، أتبعناه بتوضيح.

توضيح: الف - ربما يقع في السند التعليق و التحويل معاً، فحينئذ يمكن أن يقع التحويل في القسم المحذوف من السند، أو في القسم الموجود، أو في كليهما، وربما يقع في السند - مضافاً إلي التعليق - عدّة تحويلات متشابكة:

المثال الأول: اجتماع التعليق و التحويل في القسم المحذوف من السند، ومثاله: - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد و علي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب .... - ابن محبوب، عن عبد الله بن غالب... (1) ففي هذا المثال نشير إلي التعليق في آخر السند المعلق، كما نذكر كلمة «حيلولة» للإشارة إلي وقوع التحويل في السند، وكيفية التحويل المذكورة في الفصل الأول من الباب الثاني.

المثال الثاني: اجتماع التعليق و التحويل في القسم الموجود من السند، ومثاله: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال....

ص: 24

أحمد بن محمد و علي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن أبي عمير... (1) في باديء الأمر قد يظن: أن العطف في السند الثاني من عطف طبقتين علي طبقة واحدة، لكن بما أن المعطوف عليه في هذا السند معلق وقد حذف منه «محمد بن يحيى» يكون العطف في واقع الأمر من عطف طبقتين علي طبقتين، ففي هذا المثال أيضاً نشير إلي التعليق والتحويل في آخر السند الثاني.

المثال الثالث: اجتماع التعليق و التحويلات المتشابكة في القسم المحذوف و القسم الموجود من السند معاً، ومثاله: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار؛ و الرزاز، عن أيوب بن نوح؛ و حميد بن زياد، عن ابن سماعة جميعاً، عن صفوان، عن ابن مسكان... صفوان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير؛ و علي، عن أبيه؛ و عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة جميعاً، عن أبي عبد الله عليه السلام. (2) فالسند الثاني معلق قد حذف منه قطعة كانت في الأصل ثلاثة أسناد؛ لوقوع تحويلين فيها، فالسند بتمامه كان في الأصل خمسة أسناد، وقد وقع في القسم المحذوف منه تحويلان، وفي القسم الموجود منه تحويلان متشابكان، فصار في السند أسناد متشابكة خمسة، هي: 1- أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان، عن ابن

ص: 25

---

1- الكافي 5: 220/4 و 221/7.

2- الكافي 6: 106/1 و 2.

## الأسناد المشتملة علي الضمير وبيان أقسامه

مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام ، 2- الرزّاز، عن أيّوب بن نوح، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام ، 3- حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام ، 4- عليّ، عن أبيه، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام ، 5- عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام .

الأسناد المشتملة علي الضمير وبيان أقسامه بما يقع الضمير في أوّل السند بدلاً عن الاسم الظاهر، و الضمير علي قسمين: عادي وغير عادي. و مرادنا من الضمير العادي: الضمير الراجع إلي أوّل السند السابق من دون فصل بين الضمير و مرجعه، فإذا اختلّ أحد هذين الشرطين، فالضمير غير عادي. فإذا رجع الضمير إلي وسط السند السابق، كان الضمير غير عادي، سواء وجدت قرينة علي مرجع الضمير في نفس السند أم لم توجد، وسواء أمكن إرجاع الضمير إلي أوّل السند أم لم يمكن. كما أنّ الضمير يكون غير عادي إذا وقع فصل بين الضمير و مرجعه، و في توضيح الأسناد تعرّضنا للضمير غير العادي فقطّ.

المثال الأوّل:

ص: 26

محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن الحسين بن المختار... عنه، عن حمّاد بن عيسى، عن الحسين بن المختار... (1) توجد في هذا السند قرينة داخلية علي إرجاع الضمير إلي الحسين بن سعيد، وهي: روايته عن حمّاد بن عيسى عن الحسين بن المختار في السنين، و السند الثاني معلّق وقد حذف القسم الأوّل من هذا السند بالبناء علي السند السابق، ففي هذه الموارد نورد السنين، ونشير إلي مرجع الضمير في التوضيح من دون بحث.

المثال الثاني: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن العباس بن عامر... عنه، عن محمّد بن عليّ... (2) في هذا المثال لا يمكن إرجاع الضمير المفرد إلي أوّل السند المتقدّم، ولا توجد في نفس السند قرينة علي مرجع الضمير، وإّما عرف ذلك من القرائن الخارجية، ففي توضيح الأسناد نورد السنين ونشير في التوضيح إلي مرجع الضمير مع ذكر دليل يدلّ عليه، وإن كان السند في معرض اختلاف الأنظار، بحثنا عن ذلك لتثبيت الرأي المختار.

المثال الثالث: أحمد بن إدريس، عن محمّد بن أحمد، عن يعقوب بن يزيد... .

ص: 27

---

1- الكافي 6: 239/6 و 7.

2- الكافي 6: 402/3 و 403/4.

علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي... عنه، عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال... (1) الضمير هنا يرجع إلى أحمد بن إدريس؛ لعدم رواية علي بن إبراهيم عن محمد بن أحمد، ورواية أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد في السند الأول تعدد قرينة علي مرجع الضمير.

المثال الرابع: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي جعفر، عن أبيه... الحسن بن محبوب، عن حديد... عنه، عن أحمد بن الحسن بن علي، عن عمرو بن سعيد... عنه، عن محمد بن عبد الجبار... (2) الضمير في هذين السندين لا يرجع إلى الحسن بن محبوب؛ لعدم روايته عن أحمد بن الحسن بن علي و محمد بن عبد الجبار، بل يرجع إلى محمد بن أحمد بن يحيى، فقد وقع فصل بين الضمير و مرجعه من دون قرينة داخلية علي ذلك.

المثال الخامس: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن ذكره... عنه، عن أبيه رفعه... محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن عمرو بن عثمان....

ص: 28

---

1- الكافي 3: 315/16 - 18 .

2- التهذيب 6: 329/908 و 914 - 916.

عنه، عن أبي عبد الله الجاموراني... (1) الضمير في السند الرابع يرجع إلي أحمد بن أبي عبد الله، كالضمير في السند الثاني، والسندان معلقان، ويشهد علي ذلك القرائن الخارجية.

توضيح: الف - ربما اشتمل السند - مضافاً الي الضمير - علي التحويل، و الضمير قد يكون عادي وقد يكون غير عادي. المثال الاول: اجتماع الضمير العادي و التحويل: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج.... - وعنه، عن أبيه، عن ابن أبي عمير و محمد بن عيسى، عن يونس جميعاً، عن عمر بن أذينة... (2) المثال الثاني: رجوع ضمير المثني إلي السند المحوّل: - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد و أبو علي الأشعري، عن محمد بن حسن جميعاً، عن إدريس بن الحسن.... - عنهما جميعاً، عن محمد بن علي... (3) الضمير راجع إلي نهاية كلّ من السندين المتقدمين، فيسري التحويل إلي هذا السند، فالسند الثاني مجمع الإضمار و التعليق و التحويل. المثال الثالث: اجتماع الضمير غير العادي و التحويل و التعليق:

ص: 29

1- الكافي 5: 517/5 - 8.

2- الكافي 7: 98/2 و 3.

3- الكافي 2: 362/3، 363/4.

عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى... - عنه، و محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى جميعاً، عن ابن محبوب، عن إسحاق بن جرير... - ابن محبوب، عن غير واحد... (1) الضمير في السند الثاني راجع إلي أحمد بن محمد بن خالد، فالسند معلق، وقد وقع فيه تحويل أيضاً، وقد يبدو في باديء النظر كونه من عطف طبقتين علي طبقة واحدة، لكنّه من عطف طبقتين علي طبقتين في واقع الأمر. أمّا السند الثالث ففيه تعليق؛ إذ قد حذف من أوله قطعة فيها: تحويل و تعليق و إضمار، فالسند مجمع الحالات الثلاث. ب - ربما يرد سندان متواليان مبدوءان بالضمير مع اختلافهما في مرجع الضمير، ومثاله: - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب... - عنه، عن ابن محبوب... - عنه، عن أبيه، عن حمّاد، عن ربعي... (2) فمرجع الضمير في السندين مختلف لو لم يقع فيهما تحريف.

الأسناد المشتملة علي الإشارة

ص: 30

1- الكافي 5: 535/1، 536/3 و 4.

2- الكافي 2: 103/3 - 5.

## الأول: عدم انحصار الكتاب بالحالات الأربعة المتقدمة

ربما تحذف من السند قطعة - خصوصاً من أول السند - ويشار إلي المحذوف بعبارة «بهذا الإسناد» و شبهها، فقد تعرّضنا لذكر هذه الأسناد في هذا الكتاب، لكنّ الأغلب وجود قرينة واضحة في نفس السند تدلّ علي المشار إليه، فنكتفي بإيراد السند المشتمل علي الإشارة و السند المشتمل علي المشار إليه من دون بحث. تكملة: ورد في أسناد الكافي عبارة «بإسناده» كثيراً، وهي قد تقع في أول السند، وقد تقع في وسطه، وقد بحثنا عن ذلك في الفصل الخامس من الباب الثاني بحثاً مبسوطاً، وأثبتنا أنّ التّبع في موارد استعمال هذه العبارة في أوائل أسناد الكافي يشهد بكونها إشارةً إلي السند المتقدّم؛ لظاهر السياق، أو بقرينة ورود الخبر بالسند المتقدّم في سائر المصادر، ولغيرهما من القرائن، وقد أيدناه بفهم المحدّثين الكبار: كالشيخ الطوسي و الشيخ الحرّ العاملي و العلامة المجلسي «قدس الله أسرارهم». و أمّا إذا وقعت هذه العبارة في وسط السند، فالغالب عدم كونها إشارةً إلي سند متقدّم؛ لعدم تقدّم ما يصلح أن تكون هذه إشارة إليه، وقد يظهر أو يحتمل في بعض الموارد كون العبارة إشارةً إلي ما تقدّم؛ نظراً إلي تقدّم ما يصلح أن تكون هذه إشارة إليه، وقد فهم الأعلام ذلك أيضاً، فقد أوردنا في الفصل الأول من الباب الأول من هذا الكتاب جميع موارد وقوع هذه العبارة عند ما احتمل كونها إشارةً إلي ما تقدّم، و بحثنا عن أنّها إشارة أو لا؟

تنبيهاتالأول: عدم انحصار الكتاب بالحالات الأربعة المتقدمة



الأبحاث الراجعة إلي فهم مفاد السند تدور في الأغلب حول الحالات الأربعة - أي: التحويل و التعليق و الإضممار و الإشارة - ، وربما يوجد - نادراً - بحث حول فهم مفاد السند غير راجع إلي إحدي هذه الحالات، و قد تعرّضنا لهذه الأبحاث - أيضاً - في هذا الكتاب (1).

الثاني: مباحث تمهيدية هامة في الكتاب بموضوع هذا الكتاب هو: الأمور الراجعة إلي فهم مفاد الأسناد - أي: المرحلة الأولى من المراحل الخمس للتحقيقات السندية - ، لكن ربما يتوقّف البحث علي تنقيح بحث آخر راجع إلي سائر المراحل، فنبحث عن ذلك استطراداً، وربما وقع بحث مفصّل تمهيداً للبحث الذي عقدنا الكتاب لأجله. و هذه الأبحاث تارة تكون في تمييز المشتركات مثل: تعيين المراد من أبي يوسف، (2) و أحمد بن محمّد (3)، الذي يروي عنه حميد بن زياد، و محمّد بن جعفر (4)، شيخ علي بن حاتم،

ص: 32

- 
- 1- لاحظ الكافي 1 : 69/2 ، 104/2 ، 389/3 ، 406/12 : 3 ، 350/1 : 4 ، 307/16 : 5 ، 348/4 ، 533/1 ، 77/2 : 6 ، 7:250/1 ، التهذيب 1:219/628 ، 3 : 137/ذيل 304 ، 4 : 88/258 ، 7:91/ذيل 390 ، 9:325/1170 ، حول «قال حدّثهم».
  - 2- الكافي 5:501/4.
  - 3- الكافي 6:122/5.
  - 4- التهذيب 3:136/300.

وأحمد بن محمد (1)، المصدر باسمه جملة من أسناد التهذيب، وحمّاد (2)، شيخ أحمد بن محمد بن أبي نصر، و محمد بن أحمد (3) ، الذي يروي عنه محمد بن علي بن محبوب، والجري (4)، وأبي طاهر بن حمزة (5)، والحجّال (6) في مشايخ علي بن إبراهيم و من في طبقتة. وربما تكون في توحيد المختلفات وإثبات اتحاد العناوين و عدمه مثل: اتحاد الحسين بن عبيد الله القميّ والحسين بن عبيد الله السعدي (7)، اتحاد الحكم بن أيمن و الحكم الخياط (8)، اتحاد عيينة بيّاع القصب و عتبة بيّاع القصب و عناوين أخرى مشابهة لهما (9). وربما بحثنا لتعيين طبقة الرواة مثل:

ص: 33

1- التهذيب 3:176/393.

2- التهذيب 6:297/830.

3- التهذيب 7:325/1338.

4- التهذيب 8:292/1082.

5- التهذيب 9:138/579.

6- التهذيب 10:151/606.

7- الكافي 1:411/9.

8- الكافي 5:119/2.

9- التهذيب 3:298/908.

عليّ بن محمّد بن سليمان النوفلي (1)، و الحسين بن عثمان (2)، وقد بحثنا فيه عن كيفية روايته عن أبي عبد الله عليه السلام، وأبي سعيد المكاربي (3)، وقد استشكلنا في هذا البحث في نسبة الوقف إليه، وعينة بيّاع القصب (4)، مع ذكر رواته، و موسى بن الحسن بن عامر، و معاوية بن حكيم (5). وقد قارنّا بين طبقة الحسين بن سعيد و طبقة عليّ بن الحكم لإثبات تقدّم طبقة الثاني (6). وقد دار البحث - كثيراً - حول الارتباط السندي بين الرواة، فبحثنا عن صحّة رواية راوٍ عن آخر مباشرةً مثل: رواية محمّد بن يحيي، عن محمّد بن عيسي بن عبيد (7)، ورواية أحمد بن محمّد بن عيسي، عن يعقوب بن يزيد (8)،

ص: 34

- 
- 1- التهذيب 3:298/908.
  - 2- الكافي 4:486/ذيل 5.
  - 3- الكافي 6:388/1.
  - 4- التهذيب 2:96/359.
  - 5- التهذيب 5:192/638، وقد نقلنا هنا كلام سيّدنا «مدظله» في تعيين طبقة هذين الراويين.
  - 6- التهذيب 3:229/589.
  - 7- الكافي 2:565/7.
  - 8- الكافي 6:326/8.

ورواية أبي جميلة، عن إسحاق بن عمّار (1)، ورواية الحسين بن سعيد، عن العلاء بن رزين (2)، ورواية أحمد بن محمد بن خالد، عن النضر بن سويد (3)، ورواية الحسين بن سعيد، عن علي بن الحكم (4)، ورواية أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن الحسين (5)، ورواية محمد بن أبي عمير، عن الحسن بن محبوب (6)، ورواية محمد بن الحسين، عن محمد بن عيسى (7)، ورواية سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسن (8)، ورواية أحمد بن محمد بن عيسى، عن فضالة (9)، ورواية محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر (10)، ورواية الحسين بن سعيد، عن محمد بن عيسى 11،

ص: 35

1- الكافي 7:241/9.

2- التهذيب 3:15/54.

3- التهذيب 3:176/394.

4- التهذيب 3:229/589.

5- التهذيب 4:320/980.

6- التهذيب 5:174/585.

7- التهذيب 5:308/1056.

8- التهذيب 6:188/395.

9- التهذيب 7:364/1474.

10- التهذيب 8:22/71.

ورواية الحسين بن سعيد، عن عبد الله بن مسكان (1)، ورواية الحسين بن سعيد، عن أبي المغراء (2)، ورواية ابن أبي عمير، عن القاسم بن محمد الجوهري (3)، ورواية أحمد بن محمد بن عيسى، عن بكر بن محمد (4)، وقد ذكرنا فيه من توسط بينهما، ورواية يونس، عن زرارة (5)، وقد أوردنا فيه المتوسطين بينهما. وربما استقصينا الكلام في الارتباط السندي بين بعض الرواة ومشايخهم، فبحثنا عن الأسناد التي توسط فيها واسطة بين الرواة ومشايخهم، وقد أثبتنا في الأغلب عدم ثبوت الواسطة بينهما، ووقوع التحريف فيما وقع من ذلك، نظير: التوسط بين ابن أبي عمير وجميل بن دراج (6)، التوسط بين عبد الله بن بكير وزرارة (7)، التوسط بين أحمد بن محمد بن عيسى وعلي بن الحكم (8)، التوسط بين محمد بن الحسين وصفوان (9)،

ص: 36

1- التهذيب 3:229/589.

2- التهذيب 5:308/1056.

3- التهذيب 8:32/95.

4- التهذيب 8:86/293.

5- التهذيب 8:87/297.

6- التهذيب 9:81/348.

7- التهذيب 10:3/8.

8- الكافي 5:492/1.

9- التهذيب 2:96/359.

التوسّط بين الحسين بن سعيد وفضالة (1) ، التوسّط بين صفوان بن يحيى و عبد الله بن بكير (2) ، التوسّط بين الحسين بن سعيد و ابن أبي عمير (3) ، التوسّط بين ابن أبي عمير و رفاعة (4) ، التوسّط بين الحسين بن سعيد و القاسم بن محمّد الجوهري (5) ، التوسّط بين الحسين بن سعيد و صفوان بن يحيى (6) ، التوسّط بين الحسن بن محمّد بن سماعة و صفوان بن يحيى (7) . كما ناقشنا في رواية بعض الرواة عن أحد المعصومين عليهم السلام مثل: رواية عبد الله بن ميمون القدّاح عن أبي جعفر الباقر عليه السلام (8) ، و رواية معاوية بن عمّار، عن أبي جعفر عليه السلام (9) ، و رواية عليّ بن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام (10) . وقد استقصينا مشايخ الرواة نحو محمّد بن بندار (11) .

ص: 37

1- .التهذيب 8:22/71.

2- .التهذيب 8:87/297.

3- .التهذيب 7:332/1365.

4- .التهذيب 8:11/36.

5- .التهذيب 9:68/290.

6- .التهذيب 9:318/1143.

7- .الكافي 6:448/9.

8- .التهذيب 2:161/633.

9- .التهذيب 5:227/767.

10- .الكافي 5:329/7.

11- .الكافي 5:329/7.

### الثالث: البحث في الكتاب عما احتل فيه إحدى الحالات الأربعة المتقدمة

كما أوردنا مباحث أخرى للارتباط السندي بين الرواة: كالمناقشة في رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن أبي بكر الحضرمي بواسطة واحدة (1)، ونقل روايات الضرير عن حماد بن عيسى والبحث عنها (2). وقد بحثنا لإيضاح عدم ثبوت راوٍ باسم محمد بن أبي عمير في أصحاب الصادق عليه السلام (3)، ونفي كون والد محمد بن أحمد بن يحيى من الرواة (4). كما وضّحنا بعض المصطلحات كـ «بلغ به» (5) و«بالإسناد الأول» (6). وقد أشرنا إلي وجود رواية مبسوطة لمعاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في سياق مناسك الحجّ و أعمال المدينة المنورة وقع التقطيع فيها، وقد جمعنا قطعاً هذا الحديث، وربّناها علي النهج الطبيعي (7)، وقد قارّنا بين ما ينقله النجاشي عن ابن بطّة وما ينقله الشيخ الطوسي عنه، وأوردنا الاختلافات الكثيرة بين النقلين، وأثبتنا أنّ في موارد الاختلاف الاعتماد علي نقل النجاشي (8).

الثالث: البحث في الكتاب عما احتل فيه إحدى الحالات الأربعة المتقدمة

ص: 38

1- التهذيب 5:174/585.

2- التهذيب 4:76/213.

3- التهذيب 9:20/81.

4- التهذيب 2:5/7.

5- التهذيب 2:373/1550.

6- الكافي 6:466/6.

7- التهذيب 1:64/182.

8- الكافي 4:401/1.

أوردنا في الكتاب جميع الأسناد التي احتمل فيها وقوع إحدى الحالات الأربعة المتقدمة وإن أثبتنا في نهاية المطاف عدم وقوعها: منها: الأسناد المحتملة للتعليق، ومثاله: 1- محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال... أحمد بن محمد، عن علي بن الحسن، عن جعفر بن محمد بن حكم... (1) إن سبق ذكر أحمد بن محمد في السند الأول ربما يورث احتمال التعليق في السند الثاني بالبناء على السند الأول، ولكننا ذكرنا في ذيله: أن أحمد بن محمد في السند الأول هو أحمد بن محمد بن عيسى، وفي السند الثاني هو أحمد بن محمد العاصمي - شيخ الكليني -، فليسا هما بواحد حتى يصح احتمال التعليق. أمثلة أخرى: الكافي 1:177/4، 3:62/6، 5:258/2، 6:7/2-4، 8:386/586. ومنها: الأسناد المحتملة للتحويل، ومثاله: عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عمرو بن سعيد، عن الحسن بن الجهم و ابن فضال جميعاً، قالوا: سألنا أبا الحسن عليه السلام (2) ... ربما يحتمل في السند كون ابن فضال معطوفاً على «عمرو بن سعيد عن الحسن بن الجهم»، فيكون سهل بن زياد راوياً عن ابن فضال مباشرةً، ولكن أثبتنا في ذيله عدم الدليل على ذلك، ولزوم البناء على ظاهر السند من عدم التحويل.

أمثلة أخرى: .

ص: 39

---

1- الكافي 5: 102/1 و 2.

2- الكافي 6:423/8.



## الرابع: وقوع التحريف أو احتماله في السند وارتباطه بإحدى الحالات الأربعة

الكافي 2:226/16، 3:478/6، 6:388/1، 7:241/9.

الرابع: وقوع التحريف أو احتماله في السند وارتباطه بإحدى الحالات الأربعة ربما لم تكن في ظاهر السند إحدى الحالات الأربعة، لكن في السند تحريف أو احتماله، فيرد دور احتمال وقوع إحدى الحالات، ومثاله: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن عثمان، عن محمد بن أبي حمزة، عن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام... (1) لقد أوردنا هنا السند في الكتاب، فأثبتنا وقوع التحريف فيه وكون الصواب: العطف بدل «عن» بعد الحسين بن عثمان فيرد احتمال التحويل في السند، وكون الحسين بن عثمان راوياً عن أبي عبد الله عليه السلام مباشرة.

أمثلة أخرى: الكافي 2:166/7، 6:16/10. ربما كان التحريف الواقع في السند منشأً لاحتمال إحدى الحالات، فإذا ارتفع التحريف فلا وجه لاحتمالها، ومثاله: علي بن إبراهيم، عن أبيه و محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبد الله عليه السلام... (2) في السند هنا تحريف، و الصواب: عن محمد بن يحيى، فتحريف السند أوجب توهم وقوع التحويل في السند، فأوردنا السند وأشرنا إلى ما هو الصواب فيه كي يرتفع احتمال التحويل رأساً. مثال آخر: الكافي 5:93/4. ثم إننا خصصنا لتفكيك الأسناد المحولة الفصل الأول من الباب الثاني،

ص: 40

1- الكافي 2: 351/4.

2- الكافي 5:50/16.

السادس: الاكتفاء بذكر الجهات الغربية في السند أو احتمالاته فيما لم يتيسر لنا حلّ السند

لكن إذا كان أصل وقوع التحويل غير مسلّم، بحثنا في الباب الأول عن ذلك، فإذا أثبتنا التحويل، أوكلنا إليّ بابه.

الخامس: نقل أسناد المصادر عن النسخ المصححة منها نقلنا أسناد المصادر في الكتاب وفقاً للنسخة المصححة منها، وقد كان الأساس لتصحيح الكافي هو النسخة التي صححها سيّدنا «دام ظلّه»، بعد مقابلته مع نسخ عديدة منه، وقد أضفنا إليّ هذه النسخة تصحيحات يسيرةً أخرى، فصارت النسخة أصحّ النسخ الموجودة من الكافي إن شاء الله تعالى، ولم نصحّ الكتاب إلاّ بالاعتماد عليّ نسخة أو نقل من المصادر عن الكتاب، كنقل صاحب الوسائل والشيخ الطوسي عن الكافي. وقد صحّحنا التهذيب والاستبصار والفقهاء - أيضاً - بالاستعانة عليّ نسخ سيّدنا «دام ظلّه» التي قابلها عليّ عدّة مخطوطات معتبرة أو نقل المصادر المتأخّرة. وقد جعلنا هذه النسخ المصححة هي الأساس لنقل الأسناد، إلاّ في ما كان التوضيح مرتبطاً بالنسخة المطبوعة وكان الأجدر نقل هذه النسخة، فجعلناها مداراً للتوضيح فأثبتنا ما وقع فيها من التحريف.

السادس: الاكتفاء بذكر الجهات الغربية في السند أو احتمالاته فيما لم يتيسر لنا حلّ السند سعينا في الوصول إليّ حلّ للأسناد يرفع غموضها، لكن ربما لم نصل إليّ ذلك، فاكتفينا بذكر الجهات الغربية في السند و مناقشة الوجوه المحتملة لحلّها (1)، وربما وصلنا إليّ وجود احتمالين - مثلاً - في السند من دون ترجيح

ص: 41

ظاهر بينهما (1).

السابع: شكر وتقدير بعد ما حرّرت التحرير الأوّل من الكتاب أعانني جملة من الإخوة الأفاضل المشتغلين في قسم الرجال من مركز البحوث الكمبيوترية للعلوم الإسلامية في تبييضه، واستخراج الأسناد الأخرى المحتاجة إلي التوضيح و مراجعة المصادر و استخراج كلمات الأعلام في توضيح الأسناد و الإشارة إلي أسناد مؤيدة لما اخترنا في الكتاب أو مضعفة له، فصارت إرشاداتهم سببا لأن أحرّر بعض التوضيحات - أحيانا - عدّة مرّات. وأخصّ منهم بالذكر الإخوة الأفاضل أصحاب السماحة والفضيلة حجج الإسلام: مسيح البروجدي، محمد حسين الساعي، علي رضا الحسيني، محمّد المسعودي، محسن الأحدي. و كان تقويم نصّ الكتاب و المراجعة النهائية منه علي يده و قد أعانه في بعض مراحل العمل الشيخ رسول طلاييان و سائر الإخوة. نسأل الله القدير لجميعهم و سائر الأصدقاء - الذين كان لهم دور في إخراج هذا الكتاب - الأجر الجزيل بمحمّد و آله الطاهرين. و آخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين. سيّد محمّد جواد الشبيري، قم المقدسة، 2 رجب 1426.

ص: 42

مصطلحات الكتاب ورموزه سيّدنا - دام ظلّه - المراد به آية الله الوالد دام ظلّه . الرقم المذكور بعد اسم المصدر مباشرةً (مجلّد المصدر) الرقم المذكور بعد « : » (الصفحة) الرقم المذكور بعد « / » (رقم الأحاديث أو رقم الترجمة) تبصرة: اذا كان للمصدر الرقم المسلسل للاحاديث، ذكرناه وإلا ذكرنا رقم الحديث في الباب (=) يذكر عند إيراد منهج آخر للإشارة إلي محلّ الشاهد من حديث أو ترجمة أو نصّ آخر.

مثالان: أ- أمالي الشيخ الطوسي: 478/1043 = المجلس 17/12، يعني: الصفحة 478، الرقم المسلسل للحديث 1043، المجلس 17، رقم الحديث في المجلس 12.

ب - رجال الشيخ الطوسي: 266/3824 = 733، يعني: الصفحة 266، الرقم المسلسل للترجمة 3844، رقم الترجمة في الباب 733. تبصرة: ذكرنا قبل الأسناد التي هي موضوع الكتاب أرقاماً ثلاثة، هكذا: رقم الصفحة، « = » رقم الباب، « / » الرقم المسلسل أو رقم الحديث في الباب،

المثال: 29/2 = 672، يعني: الصفحة 672، رقم الباب 29، رقم الحديث 2. ولم نذكر المجلد اكتفاءً بذكره في صدر صفحات الكتاب. ( ) إشارة إلي زيادة في عنوان الراوي في بعض موارد، المثال: روي أحمد بن محمد (بن عيسى) عن (محمد) ابن أبي عمير في موارد... يعني: أن أحمد بن محمد بن عيسى - بهذا العنوان أو بعنوان أحمد بن محمد - روي عن محمد بن أبي عمير - بهذا العنوان أو بعنوان ابن أبي عمير - في موارد... «أيضاً» - عند ذكر شواهد البحث - يعني هذه الشواهد لها نحو ارتباط بالبحث، وليس الاستشهاد بها قوة، كما قبلها، أنظر علي سبيل النموذج: 168، الهامش 1.

## الباب الأول : التوضيح العام للأسناد المشكلة

### إشارة

وفيه فصول أربعة:

### الفصل الأول: أسناد الكافي المجلد الأول

### إشارة

ص: 45



1/4 = 30 (حيلولة)

2/8 = 33 (حيلولة)

3/1 = 34 (حيلولة)

4/1 = 34 (حيلولة)

30 = 4/3 - علي بن إبراهيم، عن أحمد بن محمد البرقي، عن علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة... 35 = 4/4 - وبهذا الإسناد، عن محمد بن عبد الحميد، عن العلاء بن رزين... توضيح: يشير بهذا إلي علي بن إبراهيم، عن أحمد بن محمد البرقي، عن محمد بن عبد الحميد.

5/4 = 36 (حيلولة)

36 = 5/5 - أحمد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد البرقي، عن بعض أصحابه رفعه... .



37 = 5/6 - وبهذا الإسناد، عن محمد بن خالد، عن محمد بن سنان... .

توضيح: يشير بهذا إلي أحمد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد البرقي (عن محمد بن خالد).

39 = 8/2 (حيلولة)

42 = 11/5 (حيلولة)

44 = 13/1 (حيلولة)

46 = 14/1 (حيلولة)

47 = 15/3 (حيلولة)

52 = 17/11 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، عن بعض أصحابه... .

52 = 17/12 - وبهذا الإسناد، عن محمد بن عليّ رفعه... .

توضيح: يشير بهذا الإسناد إلي «عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي (عن محمد بن عليّ)، فقد أكثر البرقي من الرواية عن محمد بن عليّ (الكوفي)، وقد فهم كذلك في وسائل الشيعة 27: 82/33267.

54 = 19/1 (حيلولة)

54 = 19/6 (حيلولة)

56 = 19/8 (حيلولة)

57 = 19/17 - عليّ بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن

ص: 48

صدقة، قال: حدّثني جعفر، عن أبيه عليهما السلام.

58 = 19/17 - قال: وقال أبو جعفر عليه السلام . (معلّق) توضيح: الظاهر: أنّ مرجع الضمير في «قال» هو جعفر عليه السلام .

65 = 21/5 - أحمد بن إدريس، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن الحسن بن عليّ، عن ثعلبة بن ميمون، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام

....

65 = 21/ذيل 5 - قال: ثمّ قلت لأبي عبد الله عليه السلام ... قال: فأجابني بمثل جواب أبيه... (معلّق)

69 = 22/2 - محمّد بن يحيى، عن عبد الله بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن عبد الله بن أبي يعفور، قال: و حدّثني

حسين بن أبي العلاء أنّه حضر ابن أبي يعفور في هذا المجلس، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام ... .

توضيح: قال العلامة المجلسي في مرآة العقول 1: 228 قوله: «و حدّثني حسين بن أبي العلاء» هذا الكلام يحتمل وجوها: الأوّل: أن يكون

كلام عليّ بن الحكم، يقول: حدّثني حسين بن أبي العلاء أنّه - أي: الحسين - حضر ابن أبي يعفور في المجلس الذي سمع منه أبان. الثاني:

أن يكون كلام أبان، بأن يكون الحسين حدّثه: أنّه كان حاضرا في مجلس سؤال ابن أبي يعفور عنه عليه السلام . الثالث: أن يكون أيضا من

كلام أبان، و حدّثه الحسين: أنّ ابن أبي يعفور حضر مجلس السؤال عنه، و كان السائل غيره، و لعلّ الأوسط أظهر، انتهى.

نقول: إنّ الاحتمالين الأخيرين مشتركان في رواية أبان بن عثمان عن الحسين بن أبي العلاء، و هذا لم يعهد أصلاً، و لم نجد في أسانيد أبان

بن عثمان

ص: 49

روايته عن الحسين بن أبي العلاء. هذا مضافا إلي ما في الاحتمال الأخير من الغرابة في ذاته؛ إذ يستلزم تخطئة حسين بن أبي العلاء لقول عبد الله بن أبي يعفور: «سألت أبا عبد الله عليه السلام»، ولا يفهم من العبارة التخطئة جزما. و أمّا الاحتمال الأول فيشتمل علي جهتين: الجهة الأولى: أن قائل «حدّثني حسين بن أبي العلاء» هو عليّ بن الحكم، وهذه الجهة تامّة؛ لعدم رواية غير عليّ بن الحكم ممّن في السند عن الحسين بن أبي العلاء، وعمدة الرواة عن الحسين هو عليّ بن الحكم، وروايات غيره عن الحسين قليلة في جنب روايات عليّ بن الحكم، وكثير منهم إنّما يروون عن حسين بن أبي العلاء في رواية أو روايتين. ويؤيّد ما ذكرنا التصريح بذلك في المحاسن 1: 225/145 عند إيراده للخبر، حيث ذكر: قال عليّ: و حدّثني الحسين بن أبي العلاء... .

الجهة الثانية: كون المراد من «هذا المجلس» هو مجلس سماع أبان عن ابن أبي يعفور، وهذه الجهة غير تامّة؛ لوجه: منها: عدم الدليل أصلاً علي وجود مجلس لسماع أبان عن ابن أبي يعفور؛ إذ لا يلزم أن يكون تحمّل الحديث عن طريق السماع أو القراءة أو غيرهما ممّا يستلزم وجود مجلس خاصّ لتحمّل الرواية، بل يجوز كون الرواية عن طريق الإجازة العامّة، فأبان أخذ من كتاب ابن أبي يعفور وأسند الرواية إليه؛ استنادا إلي تلك الإجازة العامّة، وهذا محتمل، خصوصا إذا كان التعبير ب «عن»، لا ب «حدّثني» و «أخبرني».

منها: أن محصّل هذه الجهة: أن عليّ بن الحكم يروي عن ابن أبي يعفور بتوسّط أبان و الحسين، وهذا المعني إنّما يؤدّي في العادة بعبارة واضحة، و

هي: عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان و الحسين بن أبي العلاء، عن عبد الله بن أبي يعفور، و لا وجه لإتيان هذه العبارة المعقّدة، اللهم إلا بتوجيهات بعيدة و تكلفات كثيرة.

منها: أن لازم هذه الجهة رواية حسين بن أبي العلاء عن عبد الله بن أبي يعفور، و هذا غير معهود في مورد، و المعهود المتكرّر رواية علي بن الحكم عن الحسين بن أبي العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام مباشرة. (1) فالمراد من هذا المجلس ليس مجلس سماع أبان عن ابن أبي يعفور، بل المراد هو مجلس السماع عن أبي عبد الله عليه السلام، و قد احتمله العلامة المجلسي في ضمن الوجه الثاني الذي استظهره.

فالمعني: أن الحسين بن أبي العلاء حضر ابن أبي يعفور في مجلس سؤاله عنه عليه السلام، و هذه العبارة نظير ما في بعض الروايات: «أخبرنا أبو شبل قال: حضرت يونس و أبو عبد الله عليه السلام يخبره بالديات» و قد روي هذه الواقعة يونس الشيباني أيضا، قال: «حضرت أنا و أبو شبل عند أبي عبد الله عليه السلام فسألته عن هذه المسائل في الديات، ثم سأل أبو شبل و كان أشدّ مبالغة...». (2) و بهذا يظهر: أن لعلي بن الحكم طريقين إلي الخبر: أحدهما: بواسطة يونس، أعني: أبان بن عثمان، عن عبد الله بن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السلام، و ابن أبي يعفور كان سائلاً عنه عليه السلام. ثانيهما: بواسطة واحدة، أعني: حسين بن أبي العلاء، الذي روي عن أبي عبد الله عليه السلام، و لم يكن سائلاً عنه.

ص: 51

1- لاحظ معجم رجال الحديث 5: 406.

2- لاحظ الكافي 7: 346/11، التهذيب 10: 283/1105.

فرجّح عليّ بن الحكم الطريق الأول، فجعله الطريق الأصلي؛ لانتهاؤه إلى السائل عن الإمام عليه السلام، ولم يعتدّ باشتغال الطريق الثاني عليّ مزية العلوّ وقلّة الوساطة، فأشار إلى الطريق الثاني بجملة معترضة بين «عبد الله بن أبي يعفور» وقوله: «سألت أبا عبد الله عليه السلام»، ففي السند تحويل لا محالة. ويحتمل - عليّ بعد - كون السائل هو: الحسين بن أبي العلاء، وكان ابن أبي يعفور حاضراً في المجلس، فالضمير في «قال: سألت» راجع إلى الحسين بن أبي العلاء بينما رجع الضمير في الاحتمال السابق إلى عبد الله بن أبي يعفور، وابن أبي يعفور في هذا الاحتمال يكون فاعلاً - لحضر، بينما كان المفعول في الاحتمال السابق، وهذا الاحتمال يشترك مع الاحتمال الأول في التحويل و كَيْفِيَّتِهِ، ويختلف في السائل عن المعصوم عليه السلام. فالحاصل: أن قائل «وحدّثني...» هو عليّ بن الحكم يروي الخبر عنه عليه السلام تارةً بواسطة واحدة، وأخري بواسطة واحدة، وهو حسين بن أبي العلاء، فعليه في السند تحويل.

70 = 22/11 (حيلولة)

ص: 52

74 = 1/2 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن عليّ، عن عبد الرحمان بن محمد بن أبي هاشم، عن أحمد بن الحسن الميثمي... .

76 = 1/\* - [عنه، عن بعض أصحابنا رفعه...]. توضيح: الظاهر: أن الضمير يرجع إلى أحمد بن محمد بن خالد؛ إذ لا يستقيم رجوعه إلى «عدّة من أصحابنا»، ورجوع الضمير إلى سائر من في السند بعيد، وسنذكر في الفصل الرابع من الباب الثاني أنّ الضمير يرجع في الأغلب إلى مؤلفي مصادر الحديث. 86 = 4/1 (حيلولة)

89 = 6/4 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه رفعه... .

89 = 6/5 - وبهذا الإسناد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر... .

توضيح: يشير بهذا الإسناد إلي «عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد عن (أحمد بن محمد بن أبي نصر)» فقد أكثر أحمد البرقي من الرواية عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. (1) و أمّا والده، فلم نجد روايته عن ابن أبي نصر إلا في تيسير المطالب في أمالي الإمام أبي طالب: 146، وفيه: «أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد البرقي، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن حمّاد بن عثمان»، لكنّ في السند خلافاً؛ فإنّه - مضافاً إلي غرابة رواية ابن عيسى عن شيخه ابن أبي نصر بالتوسّط - وقع الخبر في الكافي 1: 48/3، وفيه: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر».

96 = 9/3 - أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عليّ بن سيف... .

97 = 9/4 - عنه، عن أحمد بن إسحاق... توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن إدريس، فقد روي الصدوق الخبر في التوحيد: 109/7 عن الحسين بن أحمد بن إدريس، عن أبيه، عن أحمد بن إسحاق...، و ترتيب الروايات في التوحيد في هذا الباب يقضي بأخذها من الكتاب، و التفصيل لا يسعه المقام، و قد روي أحمد بن إدريس عن أحمد بن

ص: 54

---

1- . لاحظ معجم رجال الحديث 2: 632.

102 = 10/4 - علي بن محمد ومحمد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن بشير البرقي....

102 = 10/5 - سهل، عن إبراهيم بن محمد الهمداني... (معلق)

102 = 10/6 - سهل، عن محمد بن عيسى... (معلق)

102 = 10/7 - سهل، عن السندي بن الربيع... (معلق)

102 = 10/8 - سهل، عن محمد بن علي القاساني... (معلق)

102 = 10/9 - سهل، عن بشر بن بشار النيسابوري... (معلق)

103 = 10/10 - سهل قال: كتبت إلي أبي محمد عليه السلام... (معلق)

104 = 11/2 - محمد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن حمزة بن محمد، قال: كتبت إلي أبي الحسن عليه السلام... .

104 = 11/2 ذيل - ورواه محمد بن أبي عبد الله إلا أنه لم يسم الرجل. توضيح: قال في مرآة العقول 2: 2 «قوله: لم يسم الرجل، أي:

الراوي» انتهى. فيكون نظير ما في بعض الأسناد: محمد بن أبي عبد الله، عمّن ذكره أو محمد بن أبي عبد الله رفعه. (2)

ص: 55

---

1- الكافي 3: 72/10، وكذا روي عنه بعنوان أبي علي الأشعري في الكافي 5: 526/2، 7: 78/1.

2- راجع معجم رجال الحديث 14: 415.



وفي كتاب التوحيد للصدوق 102/16: بإسناده عن سهل بن زياد، عن بعض أصحابنا، قال: كتبت إلي أبي الحسن عليه السلام، فأورد الخبر. لكنّ المولي صالح المازندراني في شرحه علي الكتاب 3: 221 علّق علي ذيل الحديث بقوله: «يعني: كتبت إلي الرجل ولم يصرح باسمه» انتهى. فيكون نظير ما مرّ قريبا: 102/5: سهل، عن إبراهيم بن محمّد الهمداني، قال: كتبت إلي الرجل أنّ من قبلنا... ونقله في التوحيد: 100/9 وفيه: كتبت إلي الرجل - يعني أبا الحسن عليه السلام - أنّ من قبلنا....

ولعلّ ما فسره المجلسي أوفق بالعبارة وإن كان الحكم به مشكلاً، والله أعلم.

113 = 15/2 - أحمد بن إدريس، عن الحسين بن عبد الله، عن محمّد بن عبد الله و موسى بن عمر و الحسن بن عليّ بن عثمان (1)، عن ابن سنان، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام....

3 - وبهذا الإسناد عن محمد بن سنان، قال: سألته....

توضيح: ابن سنان - الراوي عن الرضا عليه السلام - هو محمّد بن سنان، فذا المراد من قذوله «وبهذا الإسناد» ظاهر.

118 = 16/12 (حيلولة)

118 = 17/1 (حيلولة)

ص: 56

---

1- .كذا في النسخ، لكن الصواب الحسن بن عليّ بن أبي عثمان.

125 = 19/1 - محمد بن أبي عبد الله، عن محمد بن إسماعيل البرمكي، عن علي بن العباس الخرازمي، عن الحسن بن راشد، عن يعقوب بن جعفر الجعفري، عن أبي إبراهيم عليه السلام ....

125 = 19/2 - وعنه رفعه عن الحسن بن راشد، عن يعقوب بن جعفر، عن أبي إبراهيم عليه السلام ....

125 = 19/3 - وعنه، عن محمد بن أبي عبد الله، عن محمد بن إسماعيل ...

126 = 19/4 - علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن محمد بن عيسى ...

126 = 19/4 ذيل 4 - وعنه، عن محمد بن جعفر الكوفي، عن محمد بن عيسى مثله.

126 = 19/5 - عنه، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد ...

127 = 19/6 - علي بن محمد و محمد بن الحسن، عن سهل بن زياد ...

128 = 19/7 - وبهذا الإسناد، عن سهل ....

128 = 19/8 - عنه، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين ...

128 = 19/9 - عنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى ...

توضيح: مرجع الضمير في الأسناد 3، ذيل 4، 5، 8، 9 هو مؤلف الكتاب محمد بن يعقوب الكليني بلا ريب؛ فإن من بعده كلهم من مشايخه، و الظاهر أنّ الإتيان بالضمير من ناحية بعض رواة الكتاب. ثم إنّ مرجع الضمير في الخبر 2 - أيضا - هو الكليني؛ رعايةً للسياق، و يبعد كونه محمد بن أبي عبد الله، و إنّ كلمة «رفعه» بمعنى «بهذا الإسناد» كما استفاد من التوحيد: 183/19.

22/3 = 137 (حيلولة)

140 = 22/6 - ورواه محمد بن الحسين، عن صالح بن حمزة... توضيح: محمد بن الحسين ليس من مشايخ الكليني، فالسند مرسل، لكن لا يبعد أخذ الخبر من كتاب محمد بن الحسين، فحينئذ يصح الخبر بناءً على عدم لزوم إحراز الوثيقة في الطرق إلى الكتب.

24/8 = 147 (حيلولة)

25/1 = 149 (حيلولة)

149 = 25/ذيل 1 - ورواه علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن حفص... .

149 = 25/2 - ورواه أيضاً عن أبيه، عن محمد بن خالد... .

توضيح: يعني ورواه علي بن إبراهيم عن أبيه إبراهيم بن هاشم؛ فقد رواه الصدوق؛ في الخصال 2: 359/46: عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن أبي عبد الله البرقي...، و محمد بن خالد هو أبو عبد الله البرقي.

26/4 = 151 (حيلولة)

31/3 = 162 (حيلولة)

ص: 58

174 = 2/1 - محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم و درست بن أبي منصور، عنه، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: الأنبياء والمرسلون.... توضيح: هكذا في جميع النسخ من الكافي وكذلك نقله عنه في الوافي 2: 68/511، وفي السند احتمالات ثلاثة أشار إليها في مرآة العقول: (1) الأوّل: أن يكون درست معطوفاً علي هشام والضمير في «عنه» راجعاً إلي الإمام عليه السلام. وهذا الاحتمال بعيد؛ فإنّ الضمير في «عنه» يرجع إلي الإمام عليه السلام، فإن كان المراد رجوعه إلي مطلق الإمام عليه السلام، فيبغده عدم ذكره في الكلام ولا قرينة عليه، فإنّ جاع الضمير إليه - لو لم يكن خطأ - لكان خلاف الظاهر جدّاً، وإن

ص: 59

كان المراد رجوع الضمير إلى أبي عبد الله عليه السلام، فلازمه رجوع الضمير إلى المتأخر، وليس المقام من موارد رجوع الضمير إلى المتأخر، فهذا الاحتمال - بكلا وجهيه - بعيد جداً. الثاني: أن يكون «درست بن أبي منصور عنه» معطوفاً على «هشام بن سالم» و الضمير في عنه راجع إلى هشام بن سالم، فمفاد السند أن أبا يحيى الواسطي يروي الحديث تارةً عن هشام بن سالم مباشرةً، و أخرى بتوسط درست بن أبي منصور، وقد أخذ في معجم رجال الحديث 7: 420 بهذا الاحتمال، و جعل درست بن أبي منصور راوياً عن هشام بن سالم. الثالث: أن يكون «درست بن أبي منصور عنه» معطوفاً على «أبي يحيى الواسطي عن هشام بن سالم» و الضمير راجع إلى هشام بن سالم. لكن يبعد هذا الاحتمال: أولاً: أن لازمه رواية أحمد بن محمد (بن عيسى) عن درست بن أبي منصور مباشرةً، مع أنها لم ترد في موضع، و لا تساعد عليها طبقة الراويين، و المعهود رواية أحمد بن محمد عن درست بواسطة أو واسطتين (1)، و قد توسط

ص: 60

---

1- يروي ابن عيسى عن درست بتوسط ابن محبوب - الكافي 1: 39/2 - و الحسن بن علي - الكافي 2: 218/8 - و الحسن بن علي الوشاء - علل الشرائع 1: 75/2 - و أحمد بن محمد بن أبي نصر - الكافي 3: 114/7 - و محمد بن إسماعيل - الكافي 4: 446/2 - و محمد بن علي - التهذيب 9: 29/117، و السند غريب - و بتوسط أبيه - قصص الأنبياء للراوندي 190/238 - و بتوسط «من ذكره» قصص الأنبياء للراوندي 153/163. و ربما توسط بينهما رجلان، هما: الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، الكافي 3: 114/6، 4: 293/14، تفسير القمي 2: 402 (ذيل سورة النبأ) و كذا في الكافي 6: 435/2، و قد عطف الحسين بن سعيد فيه علي محمد بن خالد. ابن فضال، عن أحمد بن عمر، الكافي 5: 358/7. محمد بن عيسى، عن الدهقان، الكافي 6/366/1. لاحظ أيضاً الكافي 1: 48/2 و 5: 554/4.

أبو يحيى الواسطي بينهما في بصائر الدرجات: 493/10. وثانياً: أنّ الحديث ورد في بصائر الدرجات: 373/20 عن غير طريق أحمد بن محمد: عن أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم ودرست بن أبي منصور...، وستأتي تتمّة هذا السند إن شاء الله، فبمقارنة هذا السند مع طريق أحمد بن محمد يظهر: أنّ أحمد بن محمد ليس راويًا عن درست مباشرةً، بل الراوي عن درست هو أبو يحيى الواسطي. وثالثاً: لو صحّ هذا الاحتمال لكان في السند إعضال وقصور في تأدية المراد؛ إذ كان المناسب - حينئذٍ - أن يقال في الإسناد: أحمد بن محمد، عن أبي يحيى الواسطي ودرست بن أبي منصور، عن هشام بن سالم، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام...، فالإتيان بالسند الموجود المعضل - بدل هذه العبارة الواضحة - يشبه الأكل من القفا. فإذا استبعدنا الاحتمال الأوّل والثالث تعيّن الاحتمال الثاني. وأمّا استبعاد عطف طبقتين علي طبقة واحدة من دون قرينة ظاهرة عليه، فيمكن دفعه: بأنّ طبقة الرواة - مع ظهور رجوع الضمير في (عنه) إلي هشام بن سالم - كافية في بيان المراد من الإسناد.

لا يقال: لم نجد رواية درست بن أبي منصور عن هشام بن سالم في سند في الكتب الأربعة. 1 فإنه يقال: هذا صحيح، لكن ورد في أصل درست الواسطي روايته عن هشام بن سالم في موارد. (1) هذا كله بناءً علي ما ورد في الكافي، لكن ورد الحديث في بصائر الدرجات و الاختصاص مع تغيير يؤثر في بحثنا هذا: ففي بصائر الدرجات: 373/20: بسنده عن أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم و درست بن أبي منصور، عنهما عليهما السلام، قال (2): الأنبياء و المرسلون... .

و في الاختصاص: 22: أبو محمّد (3) الحسن بن حمزة الحسيني، عن محمّد بن

ص: 62

---

1- الأصول الستة عشر: 161، 162، 163، 166 مرّتان.

2- كذا في مطبوعة بصائر الدرجات، و في بحار الأنوار 11: 55/52 - نقلاً عن بصائر الدرجات - بلفظ «قالا»، و لعلّ هذا الاختلاف - أيضاً - يؤيد احتمال الخلل الذي وضّحناه في المتن.

3- زاد بعده في مطبوعة الاختصاص: «بن»، و الصواب ما أثبتناه من بعض نسخه، و رضي الله عنهدنقله في بحار الأنوار 25: 206/18 عن الاختصاص بلفظ «أبو محمّد بن حمزة الحسيني»، و لا إشكال في هذا النقل أيضاً.

يعقوب، عن عدّة من أصحابه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم ودرست بن أبي منصور، عنهم: قال: إنّ الأنبياء والمرسلين... فربما يخطر بالبال كون السند في الأصل: عن هشام بن سالم ودرست بن أبي منصور، قال: الأنبياء...، فبدّل «عنه» تارةً بـ «عنهما» وأخري بـ «عنهم»، وقد فسّر «عنه قال» بـ «قال أبو عبد الله» في بعض نسخ الكافي أو مصادره، ثمّ جمع بينهما في النسخ المتأخّرة، فلوصحّ هذا الاحتمال لم يكن في السند تحويل. لكنّ الإنصاف: أنّ الحكم بصحّة ما في الكافي وخطئ ما لا يوافقّه - في المصادر التي ليست في الاعتبار مثل الكتب الأربعة - أولي، والله أعلم.

176 = 3/3 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب... .

177 = 3/4 - أحمد بن محمد بن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن عليّ بن حسان، عن ابن فضال، عن عليّ بن يعقوب الهاشمي، عن مروان بن مسلم... .

توضيح: ورد في بعض النسخ «عليّ بن محمد» بدل «أحمد بن محمد» في الحديث 4، والظاهر أنّه سهو؛ إذ لم تعهد رواية عليّ بن محمد عن محمد بن الحسين ولا عن محمد بن الحسن، بخلاف رواية أحمد بن محمد - أي: شيخ



الكليني وهو العاصمي - عن محمد بن الحسين أو عن محمد بن الحسن؛ فإن رواية أحمد بن محمد عنهما - خصوصا الثاني - وردت في غير موضع، وقد كثرت رواية أحمد بن محمد و محمد بن يحيى متعاطفين عن محمد بن الحسن أو محمد بن الحسين في موارد سنذكرها. ثم إن المراد من ابن فضال في سائر أسناد الكافي هو الحسن بن علي بن فضال، لكن إرادته في السند هنا تواجه إشكالا أشار إليه سيّدنا «دام ظلّه» - من: «أته في طبقة علي بن يعقوب، و لم أجد له رواية عنه مع كثرة الفحص» - مضافا إلي أنّ وجود الواسطة بين الحسن بن علي بن فضال و شيخه مروان بن مسلم غريب، و كذا رواية علي بن حسان عن الحسن بن علي بن فضال، بل لم نجد الحسن بن علي بن فضال في روايات علي بن حسان في موضع، بل الموجود العكس، فقد روي الحسن بن علي بن فضال عن علي بن حسان في رجال الكشي: 192/338، فافهم. ولذلك استظهر سيّدنا «دام ظلّه»: أنّ المراد من ابن فضال هنا ليس هو الحسن بن علي بن فضال، بل المراد ابنه أحمد؛ نظرا إلي رواية الخبر في بصائر الدرجات عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن علي بن يعقوب الهاشمي. لكن أضاف «دام ظلّه»: أنّ «رواية علي بن حسان عن ابن فضال (أحمد بن الحسن بن علي بن فضال) غريبة، وابن حسان في طبقة مشايخ ابن فضال، بل رواية محمد بن الحسين عن ابن فضال - وهو من أقرانه - بواسطة غريبة، بل لم أجد روايته عنه بلا واسطة، فالظاهر وقوع خلل في السند و احتمال كون الصواب: «وابن فضال»، أي: بأن يكون هو عطف علي محمد بن الحسين،

فأحمد بن محمد بن يحيى يرويان تارةً عن محمد بن الحسين بن علي بن حسان، وأخري عن ابن فضال عن علي بن يعقوب الهاشمي، وعلي بن حسان وعلي بن يعقوب يرويان عن مروان بن مسلم» انتهى. لكن هذا الاحتمال - واصله: وقوع تحويل في السند بعطف طبقتين علي طبقتين - لا يخلو عن الإشكال أيضاً؛ فإن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال ليس من مشايخ أحمد بن محمد (العاصمي) و محمد بن يحيى (العطار)، بل العاصمي يروي عنه بواسطة: كعلي بن الحسن و محمد بن الحسن، و العطار يروي عنه - أيضاً - بواسطة: كمحمد بن الحسن و محمد بن أحمد و عمران بن موسى، مضافاً إلي عدم العثور علي رواية لعلي بن حسان عن مروان بن مسلم مع الفحص الكثير في الأسانيد. فالظاهر لزوم حل الإشكالات من طريق آخر سنذكره، وقبل ذلك لابد أن نقول: إن الظاهر كون محمد بن الحسين في السند تصحيف محمد بن الحسن، و المراد به الصفار، و الخبر مأخوذ من بصائر الدرجات؛ و ذلك لوجهين: الأول: أنه لم يرد تعاطف أحمد بن محمد و محمد بن يحيى في الكافي إلا في المجلد الأول، باب الحجة فقط، و هذا لا يكون عن صدفة فيحتاج إلي توجيهه، و المروي عنه في هذه الموارد هو محمد بن الحسن في الغالب، و المراد به الصفار، فقد وردت جميع هذه الروايات في بصائر الدرجات إلا رواية واحدة، أنظر الكافي 1: 353/9. (1)

ص: 65

---

1- .لاحظ الكافي 1: 234/5 = بصائر الدرجات: 180/21 - و في السند اختلاف - الكافي 1: 271/3 = بصائر الدرجات: 319/1، الكافي 1: 462/5 = بصائر الدرجات: 339/ذيل 4 و أيضاً الكافي 1: 197/3 = بصائر الدرجات: 199/1 - وقطعة منه في: 415/3 - الكافي 1: 353/ذيل 8 = بصائر الدرجات: 254/6، الكافي 1: 396/6 = بصائر الدرجات: 97/7، الكافي 1: 462/4 = بصائر الدرجات: 256/10.

وقد يكون المروي عنه هو محمد بن الحسين، لكن هذه الروايات وردت بأجمعها في بصائر الدرجات إلا رواية واحدة تحتمل فيها الخلل، لاحظ الكافي 1: 280/2. (1) وفي كثير من هذه الموارد توجد قرائن أخرى علي أن الصواب هو محمد بن الحسن. والظاهر: كون الصواب في الجميع محمد بن الحسن - المراد به الصفار - والمصنف أخذها من بصائر الدرجات، ولعل أحمد بن محمد و محمد بن يحيى كانا واقعين في طريق المصنف إلي الصفار لخصوص بصائر الدرجات فقط، ولذلك لم يقعا في غير كتاب الحجّة متعاطفين، و للبصائر من بين كتب الصفار خصوصية كما يعلم من مراجعة كتب الرجال. الثاني: أن روايات هذا الباب من الكافي موجودة بنفس الترتيب في بصائر الدرجات بحيث لا يحتمل كون ذلك من مجرد الصدفة. نعم، يوجد في بصائر الدرجات روايات أخرى لم يأخذها الكليني، لكن

ص: 66

---

1- . لاحظ الكافي 1: 208/3 = بصائر الدرجات: 48/1 (وفي المتن اختلاف ليس من اختلاف النسخ) الكافي 1: 260/1 = بصائر الدرجات: 129/1 (وقطعة منه في: 230/3) الكافي 1: 387/ذيل 1 = بصائر الدرجات: 440/4 (وقطعة منه في: 464/4) الكافي 1: 534/20 وفي النسخ المعتبرة محمد بن الحسن = بصائر الدرجات: 319/2 ونظير ذلك ما في الكافي 1: 221/3 = بصائر الدرجات: 57/6.

ترتيب الروايات المأخوذة متفق في الكتابين. (1) و أمّا استغراب الأخذ عن بصائر الدرجات في جميع روايات الباب - مع عدم ذكر للصفار في الروايات الثلاثة الأولى منها أصلاً - فيدفعه ما أثبتناه في محلّه من تداول هذا النحو من الأخذ عند المحدثين، سواء كان القدماء منهم - كالكليني و الصدوق و الطوسي - أو المتأخرون: كالمحدث النوري، و تفصيل الكلام حوله لا يسعه المقام. إذا عرفت ذلك، نقول: ورد في بصائر الدرجات - قبل الرواية المبحوث عنها - رواية تبدأ بعليّ بن حسان عن موسى بن بكر، و بعده أورد هذه الرواية عن أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضال عن عليّ بن يعقوب الهاشمي، و الظاهر وقوع الخلط بين السندين، و من الجائز وقوع سقط في نسخة بصائر الدرجات الموجودة لدي الكليني، فاختلطت الروايتان، أو انتقل نظر الكليني من الرواية الأولى إلي الرواية الثانية. و ما يوجّه هذين الاحتمالين القول: بأنّ الموجود في بعض نسخ بصائر الدرجات كان «أحمد بن الحسن بن فضال» من دون «بن عليّ»، فوقع السقط من حسان في «عليّ بن حسان» إلي «الحسن» في «أحمد بن الحسن بن فضال»؛ لشباهتهما، أو انتقل نظر الكليني من أحد اللفظين إلي الآخر فصار السند هكذا: «عليّ بن حسان، عن ابن فضال».

ص: 67

---

1- أنظر بصائر الدرجات: 368/2، 369/4، 370/9، 371/11، و في بعض هذه الموارد اختلافات يسيرة تكون من باب التصحيف: كتبديل إسماعيل بن مزار في بصائر الدرجات بإسماعيل بن مهران، راجع الكافي 1: 176/2، بصائر الدرجات: 369/4.

هذا غاية ما أمكننا من الكلام حول سند الكتاب، والله الموفق للصواب. فتحصّل: أنّ محمّد بن الحسين في السند مصحّف محمّد بن الحسن (الصقّار)، وقد أخذ الخبر من بصائر الدرجات مع وقوع خلط عند الأخذ منه، فخلط بين السنين، فجعلنا سنداً واحداً.

178 = 5/7 (حيلولة)

186 = 8/5 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن سنان... .

186 = 8/6: - أحمد بن محمّد، عن محمّد بن أبي عمير... (معلّق)

187 = 8/7 - أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

187 = 8/8 - وبهذا الإسناد، عن أحمد بن محمّد، عن معمر بن خلاد... .

187 = 8/9 - أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

187 = 8/10 - وبهذا الإسناد، عن مروك بن عبيد، عن محمّد بن زيد الطبري... .

توضيح: أورد الحديث 10 في وسائل الشيعة 23: 261/29525 وجعل عليّ بن الحكم راوياً عن مروك بن عبيد، لكنّه خطأ؛ فإنّ مروك بن عبيد من مشايخ أحمد بن محمّد بن عيسى وأحمد بن محمّد بن خالد ومن في طبقتهم، فالراوي عنه في هذا الخبر هو أحمد بن محمّد - وهو ابن عيسى أو ابن خالد - ، وقد أورد الخبر في أمالي المفيد، المجلس 3/30 بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن مروك بن عبيد، فمعني قوله في الخبر 10 «بهذا الإسناد»: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد.

ص: 68

193 = 11/6 (حيلولة)

195 = 13/ذيل 5 (حيلولة)

196 = 14/1 (حيلولة)

211 = 20/4 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد... .

211 = 20/5 - أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد... (معلق)

212 = 20/8 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الوشاء... .

212 = 20/9 - أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر... (معلق)

228 = 35/1 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب... .

228 = 35/2 - محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان... توضيح: ورد الحديث 2 في مطبوعة الكافي هكذا:

محمد بن الحسين، عن محمد بن الحسن...، فيشكل السند: بأنّ محمد بن الحسين ليس من مشايخ الكليني مباشرةً 1، بل يروي عنه

بتوسط محمد بن يحيى غالباً وبتوسط

ص: 69

غيره نادراً، فقد يخطر بالبال وقوع تعليق في السند بحذف «محمد بن يحيى» عن صدره، لكنّه خارج عن منهج المصنّف 1؛ إذ كان دأبه ذكر أوّل السند المعلق في السند المعلق عليه، فلا ينفع الالتزام بالتعليق في حلّ غرابة السند. هذا، وقد تتبّه (1) لغرابة السند في المطبوعة سيّدنا «دام ظلّه» فعلق عليه قائلاً: «لم أجد رواية الكليني عن محمد بن الحسين في مورد، وفي بعض النسخ: محمد بن الحسن عن محمد بن الحسين، وهو الظاهر بل المقطوع، و محمد بن الحسن هو الصفّار و محمد بن الحسين هو ابن أبي الخطّاب، وقد روي هذا الخبر في بصائر الدرجات: الجزء 4، الباب 6، الحديث 1 [193/1] عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان... ورواية الصفّار عن ابن أبي الخطّاب وروايته عن محمد بن سنان شائع ذائع» انتهى. لكن يبقى في السند إشكال آخر أشار إليه سيّدنا «دام ظلّه» أيضاً بالقول: أنّ الكليني لا يروي عن الصفّار مباشرة، بل يروي عنه بتوسّط محمد بن يحيى أو أحمد بن محمد أو كليهما، وأمّا محمد بن الحسن - شيخ الكليني الذي يروي عن سهل بن زياد كثيراً و عن عبد الله بن الحسن العلوي قليلاً و عن غيرهما نادراً - فقد أثبت المحقّق البروجردي في مقدّمة ترتيب أسانيد

ص: 70

---

1- أشار في تجريد أسانيد الكافي 1: 354/9 أيضاً إلى ذلك بالقول: «لو كان محمد بن الحسن عن محمد بن الحسين - عكس هذا - لكان أقرب».

الكافي (1) عدم كونه الصفار، واختار كونه محمد بن الحسن الطائي، وهو لم نجد روايته عن محمد بن الحسين في موضع، كما لم نجد رواية محمد بن الحسن شيخ الكليني - أي من كان - عن محمد بن الحسين في سند، فلذلك قد يقال بوقوع سقط في السند، ولو بنينا علي السقط، فأظهر الاحتمالات كون الصواب: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان... لكنّه يشكل: بأنّه لم يتوسّط محمد بن الحسن بين محمد بن يحيى و محمد بن الحسين في سند من أسناد الكافي، بل يروي محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين مباشرةً في جلّ الأسناد، وبتوسّط محمد بن أحمد (2) أو عمران بن موسى (3) نادراً. وعليه: فلا يبعد كون الصواب في السند: محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين...، فصحّف «يحيى» ب «الحسن» أو «الحسين» في بعض النسخ؛ لمشابهتهما له في الكتابة. (4)

ص: 71

1- تجريد أسانيد الكافي، المقدمة الرابعة، الثاني والثلاثون ممّن روي عنه الكليني 1: 52.

2- الكافي 1: 470/4، 530/6، 534/17 و 18.

3- الكافي 1: 305/2.

4- لا يخفي أنّ أخذ الخبر من بصائر الدرجات غير بعيد، لكنّ المعهود للمصنّف أنّه لا يصرّح بطريق الصفار لمن كان له إليه طريق أقرب من طريق الصفار، كما في محمد بن الحسين، فهو يأخذه من بصائر الدرجات لكن يبدّل سنده بالسند المتكرّر له: محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين؛ طلباً لعلّو السند وقلّة الواسطة، وتفصيل الكلام حول الموضوع لا يسعه المقام، لاحظ علي العجالة الكافي 1: 193/4 - بصائر الدرجات: 104/3 و ما قبله وبعده - ، 211/6 - بصائر الدرجات: 38/1 - ، 214/4 - بصائر الدرجات: 205/5 - ، 273/2 - بصائر الدرجات: 457/13 - ، 274/6 - بصائر الدرجات: 464/3 - ، 274/2 - بصائر الدرجات: 477/1 - .



229 = 35/6 (حيلولة)

242 = 41/1 - محمد بن أبي عبد الله ومحمد بن الحسن، عن سهل بن زياد و محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعا، عن الحسن بن العباس بن الحريش، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: بينا أبي يطوف بالكعبة... .

(حيلولة)

247 = 41/2 - وعن أبي عبد الله عليه السلام ... .

(معلق، حيلولة)

248 = 41/3 - وبهذا الإسناد، عن أبي جعفر عليه السلام ... .

(معلق، حيلولة)

248 = 41/4 - وبهذا الإسناد، عن أبي عبد الله عليه السلام ... .

(معلق، حيلولة)

249 = 41/5 - وعن أبي عبد الله عليه السلام ... .

(معلق، حيلولة)

249 = 41/6 - وعن أبي جعفر عليه السلام ... .

(معلق، حيلولة)

250 = 41/7 - وعن أبي جعفر عليه السلام ... .

(معلق، حيلولة)

251 = 41/8 - قال: وقال رجل لأبي جعفر عليه السلام ... .

(معلق، حيلولة)

252 = 41/9 - وقال: قال أبو جعفر عليه السلام ... .

255 = 44/1 (حيلولة) 1 (حيلولة)

286 = 64/1 (حيلولة)

289 = 64/4 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن

ص: 72

عمر بن أذينة، عن زرارة والفضيل بن يسار وبكير بن أعين ومحمد بن مسلم و بريد بن معاوية وأبي الجارود جميعا، عن أبي جعفر عليه السلام قال... .

289 = 64/ذيل 4 - قال عمر بن أذينة: قالوا جميعا غير أبي الجارود....

293 = 65/3 (حيلولة)

298 = 66/3 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم... .

298 = 66/4 - وفي نسخة الصفواني: أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم... .

(معلّق) توضيح: الصفواني من الرواة عن الكليني، وله نسخة من الكافي، فهذه الرواية معلّقة الإسناد وردت في نسخته دون سائر النسخ.

299 = 66/6 (حيلولة)

300 = 67/1 (حيلولة)

306 = 70/4 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم....

307 = 70/5 - أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد... (معلّق)

307 = 70/7 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن جابر بن يزيد الجعفي، عن أبي جعفر عليه

السلام، قال: سئل عن

ص: 73

القائم.... 307 = 70/ذيل 7 - قال عنبسة: فلَمَّا قبض أبو جعفر عليه السلام دخلت علي أبي عبد الله عليه السلام ، فأخبرته بذلك، فقال: صدق جابر.... توضيح: المعهود في تعليقات الكتاب ذكر أول السند المعلق في السند المعلق عليه، فيلزم عليه ذكر عنبسة في صدر الحديث، وهو الظاهر من ذيل الحديث أيضاً؛ إذ الاستفادة منه أنّ عنبسة سمع الحديث من جابر في زمن أبي جعفر عليه السلام ، وبعد وفاته عليه السلام عرضه علي أبي عبد الله عليه السلام ، فصحّحه وصدّق جابراً، و عنبسة يروي عن جابر الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام في عدّة روايات قد صرّح في بعضها بكون عنبسة هو عنبسة بن بجاد.(1)

وعليه: فالظاهر وقوع خلل في المقام.

ويحتمل - بدوا - كون عنبسة ساقطاً من السند في صدر الحديث بأن

ص: 74

---

1- كما في الكافي 8: 159/157 و المحاسن 1: 171/140 و مع التصريح بابن بجاد العابد في الكافي 8: 394/593 و شواهد التنزيل 2: 388/1038 - ذيل سورة المدّثر - و بلفظ عنبسة العابد في شواهد التنزيل 2: 389/1039 و تأويل الآيات: 628 - ذيل سورة الواقعة - وفي بشارة المصطفي: 162 بسنده عن عنبسة العابد، عن جابر بن عبد الله، عن أبي جعفر عليه السلام...، ولا ريب في كون «بن عبد الله» زائداً، وكأنه كان مكتوباً في الهامش أو بين السطور بتخيّل كون المراد من جابر في السند هو جابر بن عبد الله الأنصاري، فأدرجت هذه الحاشية التوضيحية في المتن سهواً، وهذا النحو من التحريف شائع في المخطوطات. و كيف كان، فقد نقل في إعلام الوري 1: 518 - عنه بحار الأنوار 47: 14/11 - هذا الحديث عن الكتاب وفيه: عنبسة بن مصعب، وهو سهو، والظاهر أنّ زيادة «بن مصعب» من إدراج الحواشي في المتن.

يكون الصواب: ابن محبوب، عن هشام بن سالم وعبسة (بن بجاد)، عن جابر بن يزيد الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام، فقد روي ابن محبوب عن عبسة العابد في جملة من الأسناد (1). لكن الأظهر: احتمال آخر - وتوضيحه موقوف علي ذكر إشكال في السند الموجود في الكتاب - وهو: أنه لم نجد رواية هشام بن سالم عن جابر بن يزيد الجعفي في شيء من الأسناد، بل لعل طبقت غير مناسبة لذلك؛ فإن جابر الجعفي توفي سنة 127 أو 128 أو 132 (2)، وهشام بن سالم كان من صغار أصحاب أبي عبد الله عليه السلام؛ حيث يروي عن كبارهم - كسليمان بن خالد - وروايته عن أبي عبد الله عليه السلام بواسطة كثيرة جداً. وعليه: فلا يبعد كون الأصل في السند: ابن محبوب، عن عبسة بن بجاد، عن جابر بن يزيد الجعفي، فصحّف عبسة بن بجاد ب«هشام بن سالم»، وعبسة و هشام متشابهان في الخطوط الكوفية القديمة بعد حذف الألف من هشام، الشائع في الزمان السابق، كما أنّ بجاد و سالم لا يخلوان من تشابه، كما يحتمل كون الأصل: عبسة - فقط -، ثمّ صحّف ب«هشام»، ثمّ أضيف «بن سالم» تفسيراً؛ بتخيّل كونه المراد من هشام في السند.

فتحصّل: أنّ ذيل الخبر «قال عبسة» معلق علي صدره، ولا يبعد القول

ص: 75

- 
- 1- الكافي 2: 100/4، 301/8، 483/8، 6: 434/23، الأمالي للصدوق، المجلس 47/12.
  - 2- رجال الطوسي: 6=129/1316، تهذيب الكمال 4: 470 وفي هامشه: «وذكر خليفة في رواية أنّه توفي سنة 127، وهو الذي ذكره مطين في تاريخه عن مفضل بن صالح...» فلعلّ هذا التاريخ أظهر؛ لانتهاهه إلي مفضل بن صالح الذي هو من تلامذة جابر الجعفي.

بوقوع التحريف في صدر السند، وكون الصواب ورود عنبسة في السند بدل هشام بن سالم.

72/14 = 313 (حيلولة)

72/15 = 316 - أحمد بن مهرا، عن محمد بن علي، عن أبي الحكم، قال: حدّثني عبد الله بن إبراهيم الجعفري و عبد الله بن محمد بن عمارة، عن يزيد بن سليط.... 72 = 317 / ذيل 15 - قال أبو الحكم: فحدّثني عبد الله بن آدم الجعفري، عن يزيد بن سليط.... (معلّق)

75/2 = 325 - علي بن محمد، عن جعفر بن محمد الكوفي، عن بشار بن أحمد البصري....

75/3 = 326 - عنه، عن بشار بن أحمد....

(معلّق) توضيح: الضمير يرجع إلي جعفر بن محمد الكوفي.

79/1 = 333 (حيلولة)

79/3 = 335 (حيلولة)

80/13 = 339 (حيلولة)

81/1 = 343 (حيلولة)

81/2 = 345 (حيلولة)

81/13 = 355 - ابن فضال، عن عبد الله بن المغيرة، قال....

ص: 76

توضيح: ابن فضال ليس من مشايخ الكليني بلا واسطة، وليس في الأسناد السابقة ما به يصح التعليق، ففي السند إرسال لا محالة، وإن كان لا يبعد وقوع سقط في أول السند.

358 = 81/17 - بعض أصحابنا، عن محمد بن حسان، عن محمد بن رنجويه، عن عبد الله بن الحكم الأرميني، عن عبد الله بن إبراهيم بن محمد الجعفري....

361 = 81/ذيل 17 - قال الجعفري: وحدثنا موسى بن عبد الله....

366 = 81/18 - وبهذا الإسناد، عن عبد الله بن جعفر بن إبراهيم الجعفري....

366 = 81/19 - وبهذا الإسناد، عن عبد الله بن إبراهيم الجعفري.... توضيح: كتب سماحة سيّدنا «دام ظلّه» في هامش الكافي، الحديث 18: «و الظاهر: زيادة «بن جعفر» وفي الرقم الآتي [19]: عبد الله بن إبراهيم الجعفري، وهو عبد الله بن إبراهيم بن محمد الجعفري، المذكور في السند المتقدم، وتوجد ترجمته في رجال النجاشي: 216/562، وهو عبد الله بن إبراهيم الأعرابي، المذكور في عمدة الطالب: 35» انتهى.

368 = 82/1 - علي بن محمد بن محمد بن الحسن، عن سهل بن زياد و محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى جميعاً، عن الحسن بن محبوب، عن أبي حمزة الثمالي، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول:....

(حيلولة)

368 = 82/ذيل 1 - قال أبو حمزة: فحدثت بذلك أبا عبد الله عليه السلام....

(معلق، حيلولة)

ص: 77

368 = 82/3 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه...، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام....

368 = 82/4 - أحمد بإسناده، قال: قال: أبي الله... توضيح: المراد بإسناده السند المتقدّم؛ فقد روي النعماني في الغيبة: 294 هذه القطعة في ذيل الخبر المتقدّم.

375 = 86/3 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن محبوب، عن عبد العزيز العبدي، عن عبد الله بن أبي يعفور....

376 = 86/4 - وعنه، عن هشام بن سالم....

(معلّق) توضيح: الضمير يرجع إلي الحسن بن محبوب.

383 = 91/4 - عليّ بن محمّد وغيره، عن سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد....

384 = 91/5 - سهل بن زياد، عن عليّ بن مهزيار.... (معلّق)

389 = 94/3 - عليّ بن إبراهيم، عن عليّ بن حسان و محمّد بن يحيى، عن سلمة بن الخطّاب وغيره، عن عليّ بن حسان، عن عليّ بن عطية، عن عليّ بن رثاب رفعه إلي أمير المؤمنين عليه السلام، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: إنّ لله نهرًا دون عرشه، ودون النهر الذي دون عرشه نور نوره، وإنّ في حافتي النهر روحين مخلوقين: روح القدس وروح من أمره، وإنّ لله عشر طينات: خمسة من الجنة و خمسة من الأرض، ففسّر الجنان وفسّر الأرض، ثمّ قال: ما



من نبيّ و لا ملك من بعده جبله إلا نفخ فيه من إحدى الروحين، و جعل النبيّ من إحدى الطينتين، قلت لأبي الحسن الأوّل عليه السلام: ما الجبل؟ فقال: الخلق غيرنا اهل البيت... .

و روي غيره عن أبي الصامت قال: طين الجنان: جنة عدن و جنة المأوي و جنة النعيم و الفردوس و الخلد، و طين الأرض: مكة و المدينة و الكوفة و بيت المقدس و الحائر.

توضيح: في صدر السند حيلولة، و مواضع من الحديث تحتاج إلي التوضيح: منها: «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام»: فقد ذكر في مرآة العقول 4: 273: «وقيل: ضمير قال أولاً في قوله: «قال: قال» لأبي الحسن - أي: الكاظم عليه السلام - ، و الظاهر عوده إلي ابن رثاب» انتهى. واحتمال وقوع خلل في المصادر الأولية (1) للخبر غير منفي؛ إذ تكرّر ذكر أمير المؤمنين عليه السلام ليس له وجه يعتدّ به. منها: «ففسّر الجنان»: ففي مرآة العقول 4: 274 - و مثله في بحار الأنوار 61: 47/23 - : «الظاهر: أنّه كلام ابن رثاب، و الضمير المستتر لأمر المؤمنين عليه السلام، و قيل: لأبي الحسن عليه السلام، و التفسير إشارة إلي ما سيأتي في خبر أبي الصامت، ثمّ قال: أي أمير المؤمنين عليه السلام» انتهى.

منها: قوله: «قلت لأبي الحسن الأوّل»: ففي مرآة العقول 4: 275 - و مثله

ص: 79

---

1- ذكرنا أنّ الخلل في المصادر الأولية؛ لتكرّر اسم أمير المؤمنين عليه السلام في بصائر الدرجات: 19/1 عند إيراده للخبر، و بين نقله و نقل الكافي بعض الاختلاف لا مجال لذكره و البحث عنه هنا.

بحار الأنوار 61: 47/23 - : أنه كلام علي بن رثاب، وهو الظاهر، ويحتمل كونه من كلام علي بن عطية؛ فإنهما من أصحابه عليه السلام .  
(1) لا يقال: إن التعبير بأبي الحسن الأول يشهد بإدراك الراوي لزمان أبي الحسن الرضا عليه السلام أيضاً، ولم يذكر ابن رثاب أو ابن عطية في أصحابه عليه السلام . فإنه يقال: لا دليل قاطع علي كون هذا التعبير من كلام الراوي المباشر وعدم وقوع النقل بالمعني فيه، مع أن عدم كون ابن رثاب أو ابن عطية من أصحاب الرضا عليه السلام لو ثبت لما دلّ علي عدم ادراكه لزمانه عليه السلام ، مع أنه لا يوجد في السند من كان من أصحاب الكاظم و الرضا8 أو أدرك زمنهما علي سبيل الجزم، فلا محيص عن القول بوقوع النقل بالمعني في هذا التعبير لو سلّمنا هذا الإشكال. منها: «قوله: وروي غيره عن أبي الصامت، قال...»: ففي مرآة العقول 4: 276 و بحار الأنوار 61: 47/23: «روي غيره: كأنه [كلام] (2) علي بن عطية، ويحتمل بعض أصحاب الكتب قبله وليس كلام الكليني؛ لأنه في بصائر الدرجات أيضاً هكذا، وضمير غيره لابن رثاب، وأبو الصامت راوي الباقر و الصادق عليهما السلام، و الظاهر: أنه رواه عن أحدهما» انتهى. الظاهر: أن الضمير في «قال» - بعد أبي الصامت - راجع إلي أبي الصامت، وما ذكره من أن «الظاهر: أنه رواه عن أحدهما» لا ينافي ذلك؛ إذ من القريب كون مراده قدس سره: أن الظاهر كون كلام أبي الصامت - المذكور هنا - مستند إلي الرواية عن أحدهما عليهما السلام، لكن لا وجه لقصر مستند كلام أبي الصامت علي

ص: 80

1- رجال الشيخ: 339/5048=9، رجال البرقي: 48، رجال النجاشي: 250/657، معجم رجال الحديث 12: 286 و 309.

2- لم يرد ما بين المعقوفتين في مرآة العقول وإنما أثبتناه من بحار الأنوار.

خصوص الرواية عن أحدهما8؛ فإنه لو سلّمنا كون مستنده رواية - كما لا يبعد - فمن الجائز كونها من روايات سائر الأئمة:، وليس عبارة أبي الصامت دالة علي أخذ التفسير مباشرة عن المعصوم عليه السلام حتّي يقال بكون مستنده كلام أحدهما عليهما السلام. لكن قد صرّح في بحار الأنوار 25: 50/ذيل 10 - عند نقل الخبر عن بصائر الدرجات - برجوع الضمير في «قال» إلي أحد المعصومين - أي: أمير المؤمنين أو الباقر أو الصادق: - ؛ لأنّ أبا الصامت راويهما، ولا وجه لذلك، بل الظاهر كون الخبر موقوفا علي أبي الصامت، غاية الأمر كونه فسّر الخبر باستناد رواية له - مباشرة أو غير مباشرة - عن أحد المعصومين عليهم السلام .

392 = 96/3 (حيلولة)

403 = 103/1 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن أبان بن عثمان، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السلام ... .

403 = 103/ذيل 1 - ورواه أيضاً عن حمّاد بن عثمان، عن أبان، عن ابن أبي يعفور مثله.

توضيح: كذا ورد السند في مطبوعة الكافي وأكثر مخطوطاته، وقد نقله عنه كذلك في وسائل الشيعة 27: 89/ذيل 33288 و 29: 76/ذيل 35186، و الوافي 2: 98/ذيل 551، و الظاهر من السند رجوع الضمير المستتر في «ورواه» إلي أحمد بن محمّد بن أبي نصر؛ لكون حمّاد بن عثمان من مشايخه، دون غيره ممّن وقع في السند.

ص: 81

لكن في السند إشكال، و هو: أنه لم نجد رواية حمّاد بن عثمان عن أبان في موضع، فحينئذٍ ربما يخطر بالبال كون حمّاد بن عثمان محرّفاً و صوابه حمّاد بن عيسي، أو حمّاد - مجرّداً، المراد به ابن عيسي - ؛ فقد روي عن أبان بن عثمان في جملة من الأسناد (1)، فيجيء - حينئذٍ - احتمال عود الضمير المستتر إلي أحمد بن محمّد بن عيسي (2)؛ إذ روي عن حمّاد بن عيسي في أسناد كثيرة. و يؤكّد هذا الاحتمال ما في بعض نسخ الكتاب، كما حكاه سيّدنا «دام ظلّه»، و قد علّق علي السند في ذيل أسناد أبان من مجموعة كتبه حول أصحاب الإجماع ما لفظه: «و في بعض النسخ: حمّاد بن عيسي، عن أبان، عن ابن أبي يعفور، و رواية حمّاد بن عيسي عن أبان و إن لم تكن غريبةً لكنّ الظاهر زيادة «عن أبان»، و كون الراوي [عن ابن أبي يعفور] هو حمّاد بن عثمان؛ فقد رواه الصدوق في الخصال 1: 149/182 و الأمالي، المجلس 56/3: عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، عن حمّاد بن عثمان، عن عبد الله بن أبي يعفور...، و أحمد بن محمّد بن أبي نصر هو الراوي عن حمّاد في

ص: 82

- 
- 1- الكافي 4: 189/6 - و مثله في المحاسن 2: 337/115، و قد نقله بدون «بن عيسي» في علل الشرائع 2: 399/3 - ، التهذيب 5: 319/1101 - و قد نقله بدون «بن عيسي» في الكافي 4: 373/2 - ، علل الشرائع 2: 411/1، 418/4، معاني الأخبار: 170/1.
  - 2- قلنا باحتمال عود الضمير إلي ابن عيسي و لم نقل بتعيّن ذلك؛ لأنّ أحمد بن محمّد بن أبي نصر - أيضاً - قد روي عن حمّاد بن عيسي في بعض الأسناد، راجع الكافي 3: 529/6، التهذيب 2: 352/1459، إثبات الرجعة للفضل بن شاذان، حديث 14، و ليست جميع روايات أحمد بن محمّد بن عيسي عن حمّاد بن عيسي بالمباشرة، بل أكثرها تكون بالواسطة، خصوصاً بتوسّط الحسين بن سعيد، لاحظ معجم رجال الحديث 5: 438.

الكافي» انتهى. ويؤيد ما أفاده «دام ظلّه» - من زيادة «عن أبان» - رواية حمّاد بن عثمان عن عبد الله بن أبي يعفور في كثير من الأسناد، كما في طريق الصدوق في مشيخة الفقيه (1)، وقد روي أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن حمّاد بن عثمان، عن عبد الله بن أبي يعفور في بعض الأسناد. (2) والحاصل: أنّ الظاهر زيادة «عن أبان»، وقد حكى خلوّ الكتاب عنها في بعض نسخه في الهامش، وعليه فلا إشكال في رجوع الضمير المستتر في «ورواه» إلي أحمد بن محمّد بن أبي نصر.

103/3 = 404 (حيلولة)

104/6 = 406 (حيلولة)

105/8 = 409 (حيلولة)

106/3 = 410 (حيلولة)

109/2 = 436 (حيلولة)

111/7 = 441 - عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن عليّ بن إبراهيم....

111/8 = 441 - سهل بن زياد، عن محمّد بن الوليد.... (معلّق)

ص: 83

1- الفقيه 4: 427، لاحظ أيضاً معجم رجال الحديث 6: 406، 412، إعلام الوري 1: 504، المحاسن 2: 462/416.

2- كمال الدين 1: 233/41 ولفظ أحمد بن محمّد في التهذيب 7: 415/1662.

441 = 111/9 - أحمد بن إدريس، عن الحسين بن عبد الله الصغير، عن محمد بن إبراهيم الجعفري، عن أحمد بن علي، عن (1) محمد بن عبد الله بن عمر بن عليّ أبي طالب، عن أبي عبد الله عليه السلام....

442 = 111/10 - الحسين، [عن محمد] بن عبد الله، عن محمد بن سنان... .

توضيح: كذا ورد السند في المطبوعة، و ظاهره خلوّ بعض نسخ الكتاب عمّا بين المعقوفتين، لكن لم نحصل علي نسخة كذلك، و بالمراجعة إلي نسخ كثيرة من الكتاب قابلها سيّدنا «دام ظلّه» و غيره حصلنا علي نسخ ثلاث للسند: الأولي: الحسين، عن محمد بن عبد الله. الثانية: الحسين بن محمد، عن عبد الله.

ص: 84

1- كذا ورد في بعض نسخ الكتاب، و في الأكثر - و منها المطبوعة - تبديل «عن» هنا ب«بن»، و قد ورد نظير السند في: 446/21 و النسخ متوافقة هناك علي إثبات «بن»، لكنّ الظاهر عدم صحّة نسخة «بن» كما أشار إليه سيّدنا «دام ظلّه» في تعليقه علي السند، قال: «أعقب عمر بن عليّ من رجل واحد و هو ابنه محمد، فعليه: فيحتمل سقوط «بن محمد» قبل عمر، و عليّ بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر يلقب بالمشطب و توفي سنة 216، ذكره في عمدة الطالب أواخر 358 [و المجدي: 261 و تهذيب الأنساب: 296 و 297]... و عليّ أيّ تقدير، فرواية ابن عليّ - المتوفي سنة 216 - عن أبي عبد الله عليه السلام بلا واسطة بعيدة، و القاسم بن جعفر الملك - و جعفر هو أخو عليّ المذكور - كان حيّاً في سنة 311، و هذا يؤيد نسخة «عن» بعد عليّ، و محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر بن عليّ بن أبي طالب يروي عن جعفر بن محمد، كما في رجال النجاشي: 358/962».

الثالثة: الحسين بن محمد بن عبد الله. (1) لا إشكال في كون النسخة الثالثة محرّفة؛ إذ لم نجد العنوان في موضع. وأمّا النسخة الثانية، فيمكن تصحيحه بالقول: بأنّ الحسين بن محمد هو الحسين بن محمد بن عامر، شيخ الكليني، وهو يروي عن عمّه عبد الله بن عامر كثيرا، و قد نقل الصدوق في أماليه، المجلس 46/4 رواية الحسين محمد بن عامر، عن عمّه عبد الله بن عامر، عن محمد بن سنان، و قد وردت رواية عبد الله بن عامر عن محمد بن سنان في أسناد من بصائر الدرجات. (2) لكن يضعّف هذا الوجه بعدم التعبير عن عبد الله بن عامر ب «عبد الله» في موضع. و من جهة أخرى تكرّرت رواية الحسين بن محمد عن عبد الله بن عامر في المجلّد الثالث من الكافي - أي: كتاب الطهارة و كتاب الصلاة - و لم يرد في سائر كتب الكافي، و عبد الله بن عامر يروي في كتابي الطهارة و الصلاة من الكافي عن علي بن مهزيار، فالظاهر كون الحسين بن محمد عن عبد الله بن عامر طريقا إلي روايات علي بن مهزيار، و الروايات المذكورة مأخوذة من

ص: 85

- 
- 1- يبدو من بعض المخطوطات احتمال نسخة رابعة و هي: الحسين عن محمد عن عبد الله، و لا ريب في كونه محرّفا.
  - 2- بصائر الدرجات: 128/6، 200/3، 261/2، 416/9، و بلفظ ابن سنان في: 74/3، 92/9، 175/4، و قد ورد الحديث المذكور في: 416/9 و في علل الشرائع 1: 164/3 بسنده عن سعد بن عبد الله بنفس إسناد بصائر الدرجات، إلّا أنّ فيه عبد الله بن عامر بن سعيد، و الظاهر زيادة «بن سعيد» و قد نقله عن علل الشرائع في بحار الأنوار 39: 198/11 بدونه.

كتابه: كتاب الوضوء وكتاب الصلاة. قال الشيخ 1 في الفهرست: 265/379: «قال أحمد بن أبي عبد الله البرقي: إن علي بن مهزيار أخذ مصنفات الحسين بن سعيد وزاد عليها في ثلاثة كتب منها زيادة كثيرة أضعاف ما للحسين بن سعيد: منها: كتاب الوضوء وكتاب الصلاة وكتاب الحجّ، وفي سائر ذلك زاد شيئاً قليلاً». فالظاهر عدم صحّة النسخة الثانية أيضاً. والصواب هو النسخة الأولى، كما تبّه عليه الإمام البروجردي قدس سره في هامش ترتيب أسانيد كتاب الكافي في ذيل السند، قال: هذا معلق علي سابقه، فالمراد أحمد بن إدريس عن الحسين، و الحسين هو ابن عبيد الله، و ما في بعض النسخ (1) من زيادة «بن محمّد» بعد الحسين وهم من النسخ، انتهى. و يؤيد ما أفاده رواية أحمد بن إدريس، عن الحسين بن عبيد الله (2)، عن محمّد بن عيسى و محمّد بن عبد الله، عن علي بن حديد... قبل هذا الحديث بقليل (3) و بعده: 4 - أحمد، عن الحسين، عن محمّد بن عبد الله، عن محمّد بن الفضيل.... و أيضاً ورد نظير الإسناد في الكافي 1: 113/2: أحمد بن إدريس، عن الحسين بن عبد الله - عبيد الله ظ - ، عن محمّد بن عبد الله (4) و موسى بن عمر

ص: 86

- 
- 1- لم نجد هذه النسخة، بل في بعض النسخ تبديل «عن محمّد» ب «بن محمّد».
  - 2- كذا في بعض نسخه، و قد صحّف في أكثر نسخه - كالمطبوعة - بعبد الله، و سيأتي توضيح العنوان في المتن.
  - 3- الكافي 1: 440/3.
  - 4- المراد من محمّد بن عبد الله في هذا السند و السندين المتقدمين غير معلوم، و قد رضي الله عنهدكرنا احتمالات في ذلك في تعاليفنا علي الأسناد.



و الحسن بن عليّ بن (1) عثمان، عن ابن سنان، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام . . .

و بعده: 3 - وبهذا الإسناد عن محمد بن سنان، قال: سألته... ثم إنَّ هنا إشكالاً في السند يتّضح بملاحظة ما ورد في نفس الباب من الكتاب، و هو ما في الكافي 1: 446/21 بهذا الإسناد: أحمد بن إدريس، عن الحسين بن عبيد الله، عن أبي عبد الله الحسين الصغير، عن محمد بن إبراهيم الجعفري إلي آخر السند، كما في السند الأول. قال في معجم رجال الحديث 6: 24 بعد نقل السندين: فمن المظنون قوياً وقوع السقط في الرواية الأولى، وقد سبقه في استظهار السقوط المحقّق التستري في قاموس الرجال 3: 481. فإذا بنينا علي وقوع السقط في هذا السند، أشكل القول بالتعليق في السند المبحوث عنه: بأنّ التعبير بالحسين في هذا السند لا بدّ أن يكون بالاعتماد علي السند السابق اختصاراً، فإذا أضفنا القطعة الساقطة إلي السند السابق، كان فيه راويان باسم الحسين، فلا يصلح الاختصار في السند المبحوث عنه، كما هو ظاهر. و الجواب عن الإشكال - مع الغصّ عن احتمال كون السقط في المصادر المتقدّمة علي الكافي، فلم يرد في أصل الكافي في السند المتقدّم إلّا رجل واحد باسم الحسين - : أنّ في دعوي السقط في ذلك تأملاً؛ لأنّ في المقام احتمالاً آخر

ص: 87

---

1- . كذا في النسخ، و الصواب الحسن بن عليّ بن أبي عثمان.

ذكره في ترتيب أسانيد الكافي: 21، إذ أورد السندين ثم علّق عليّ السند الثاني [أي: ما تقدّم عن الكافي 1: 446/21] بما لفظه: «هذا السند - كما تري - هو عين ما تقدّم منه بسند، فما فيما تقدّم - من الحسين بن عبد الله - وهم، و الصواب: الحسين بن عبيد الله بالتصغير، و الظاهر زيادة لفظة «عن» و «الحسين» - الثاني - في هذا السند، فالصواب هكذا: أحمد بن إدريس، عن الحسين بن عبيد الله أبي عبد الله الصغير، عن محمّد بن إبراهيم، فيوافق حينئذٍ ما تقدّم؛ حيث وصف الحسين فيه بالصغير، لا رجل آخر متوسّط بينه وبين محمّد بن إبراهيم. ويمكن أن يقال: إنّ الحسين الثاني بدل من الأوّل، أو الحسين الصغير بيان له، وإنّما الزائد فيه كلمة «عن» فقط، و يظهر منهما أنّه كان عند القمّيّين معروفا بهذا الوصف، فلعلّه لصغر جثته، أو كان فيهم من كان مسمّي بالحسين و كان أكبر منه» انتهى. فتحصّل: أنّ في تطبيق السندين وجهين: الأوّل: القول بالسقط في السند الأوّل، فيمكن أن يكون الأصل فيه: الحسين بن عبيد الله، عن أبي عبد الله الصغير، فصحّف عبيد الله بعبد الله، ثمّ جاز العين منه إليّ عبد الله - قبل الصغير - فوق السقط. الثاني: القول بالزيادة في السند الثاني، و يمكن أن يكون وجهه إدراج الحاشية في المتن: بأن يكون «أبو عبد الله الحسين الصغير» تفسيراً للحسين بن عبيد الله، فأدرجت هذه الحاشية المفسّرة في المتن، ثمّ أضيف «عن» بينهما بتخيّل السقوط. وفي كلا الوجهين إشكال مشابه، و هو: أنّه لم نجد الحسين الصغير في

موضع آخر غير هذين السندين - المحتمل قوياً رجوعهما إلي سند واحد - ، كما لم نحصل علي وصف الحسين بن عبيد الله بالصغير في موضع آخر. وهنا احتمال لحلّ الإشكال يتم في السند بناءً علي الاحتمال الثاني، وهو: أن يكون الصواب: المحرّر - بدل الصغير - و شباهاة الكلمتين في الكتابة جليّة، وتوضيح ذلك: أنه ورد في رجال الكشي: 512 عنوان «في الحسين بن عبيد الله المحرّر»، وفي الرقم 990 قال أبو عمرو: ذكره (1) أبو علي أحمد بن علي السلولي شقران - قرابة الحسن بن خرزاذ و ختنه علي أخته - : أن الحسين بن عبيد الله القمي أخرج من قم في وقت كانوا يخرجون منها من اتهموه بالغلو. و الظاهر: اتّحاده مع الحسين بن عبيد الله السعدي (2)، المترجم في رجال

ص: 89

1- .كذا ورد في المطبوعة، و الصواب إمّا حذف الضمير هنا و إمّا اضافة «وقال» - بعد أخته - في السطر الآتي، كما تبّه عليه في قاموس الرجال، 3: 479.

2- أورد في معجم رجال الحديث 6: 25 الحسين بن عبيد الله القمي عن رجال الشيخ - باب أصحاب الهادي عليه السلام - وقال: «هو غير الحسين بن عبيد الله السعدي، المتقدم؛ فإنّ الشيخ ذكره في رجاله في من لم يرو عنهم عليهم السلام، و ذكر هذا في أصحاب الهادي عليه السلام، ثمّ أورد عبارة الكشي المتقدمة. أقول: قد تكرّر في رجال الشيخ الطوسي ذكر رجل تارة في أصحاب واحد من الأئمة عليهم السلام و أخرى في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام، و هذا الأمر صار موضع نقاش عند الأعلام، و الذي ظهر لنا من ملاحظة هذه الموارد أنّ في أكثر هذه الموارد كان مصدر الشيخ في جعل الرجل في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام هو فهرسته؛ فإنّ المقارنة بين عناوين هذا الباب مع عناوين فهرست تشهد جلياً بكون الفهرست هو من مصادر الرجال في هذا الباب، و قد أورد عناوين كثيرة منه في هذا الباب في أواخر كلّ باب منه - من أبواب التهجي - فالشيخ كان يراجع إلي الفهرست، فإذا رأى عدم تصريحه برواية راوٍ عن واحد من الأئمة عليهم السلام - مع كون طبقة الراوي مساعدةً لكونه متأخراً عن عصر الأئمة عليهم السلام بملاحظة راويه - جعل الراوي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام، مع الغفلة عن عثوره أحياناً بعد تأليف الفهرست علي رواية ذاك الرجال عن الأئمة عليهم السلام، فلذلك حصل التناقض في رجال الشيخ، و المقام من هذا القبيل؛ فإنّ الظاهر أنّ هذا العنوان - مع ما تقدّم عليه و ما تأخر عنه إلي آخر باب الحاء - كلّها مأخوذة من الفهرست، لاحظ رجال الشيخ: 53=425/6118 إلي: 58=426/6123 و قسها مع الفهرست: 138/203، 145/218، 151/232، 152/233، 158/242، 163/250. و في المقام نكتة خاصّة أكّدت علي وقوع الغفلة عن طبقة الرجل و أوجبت اعتقاد تأخر طبقته عن عصر الأئمة عليهم السلام و هو: وقوع سقط في طريق فهرست الشيخ إلي الحسين بن عبد الله (عبيد الله) بن سهل، فقد وقع فيه رواية علي بن حاتم عنه مباشرة، مع أنّ الصواب توسّط أحمد بن علي الفاندي بينهما، لاحظ رجال النجاشي: 42/86، 416/1112، و علي بن حاتم كان حيّاً سنة خمسين و ثلاث مائة، فمن الطبيعي عدم إدراك شيخه لزمن الأئمة عليهم السلام. و كيف كان، فمن المستبعد جدّاً وجود راويين باسم الحسين بن عبيد الله في طبقة واحدة رميا بالغلو، فالظاهر وحدة السعدي و القمي كما جزم به في قاموس الرجال 3: 478 و 479، و يؤيّداه رواية القميين - كمحمّد بن يحيى العطار و سعد بن عبد الله و عبد الله بن جعفر الحميري، مع أحمد بن إدريس - عن الحسين بن عبيد الله في كامل الزيارات، الباب 49/1.

النجاشي: 42/86 قائلاً: «أبو عبد الله بن عبيد الله بن سهل مّمن طعن عليه ورمي بالغلو»، وهو الحسين بن عبيد الله بن سهل الذي وردت رواية أحمد بن إدريس عنه في رجال النجاشي: 61/141.

ص: 90

وعليه: فمن المحتمل كون الصغير في السنين المبحوث عنهما - الذين يرويها أحمد بن إدريس - هو المحرّر. لكن قد احتل في قاموس الرجال 3: 482 كون المحرّر في رجال الكشيّ محرّف «القميّ». وهناك احتمال آخر، وهو: كون المحرّر محرّف السعدي، و من الجائز كون الصغير في السنين المبحوث عنهما أيضاً محرّف السعدي (1). وكيف كان، فاحتمال التصحيف في وصف الصغير غير بعيد، وهو يؤيد الاحتمال المذكور في ترتيب أسانيد الكافي من عدم توسط شخص بين الحسين بن عبيد الله و محمد بن إبراهيم الجعفري، و كون السند الثاني المبحوث عنه ممّا زيد في سنده. إذا عرفت هذا فلنرجع إلي السند الذي عقدنا هذا التوضيح للبحث عنه، فنقول: الظاهر كون النسخة الصحيحة فيه: الحسين عن محمد بن عبد الله، و السند معلق، و المراد من الحسين هو الحسين بن عبيد الله السعدي - الذي ورد عنوانه مصحفاً في السند المتقدم - و رآه هو أحمد بن إدريس، و لا إشكال في التعليق.

111/21 = 446 (حيلولة)

111/24 = 447 (حيلولة)

ص: 91

---

1- ورد وصف السعدي للرجل في سند في تفسير القميّ 2: 316 أيضاً، و قد صحّف فيه عبيد الله بعبد الله.

111/40 = 451 - ابن محبوب، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام ....

توضيح: ابن محبوب ليس من مشايخ المصنّف كما هو ظاهر، ففي السند تعليق، لكن ليس في السند المتقدّم ولا ما يقرب منه ما يمكن أن يكون الخبر مبنياً عليه، ففي السند غرابة.

113/5 = 456 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم....

113/6 = 456 - أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير.... (معلّق)

113/8 = 457 (حيلولة)

114/3 = 458 (حيلولة)

116/3 = 464 (حيلولة)

118/3 = 470 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن مثنى الحنّاط، عن أبي بصير، قال: دخلت عليّ أبي جعفر عليه السلام ....

118/3 = 470 - ذيل 3 - قال: فحدّث ابن أبي عمير بهذا....

توضيح: الضمير المستتر في «قال» يرجع إليّ عليّ بن الحكم، كما صرّح به في بصائر الدرجات: 269، فذكر: قال عليّ: فحدّثت به ابن أبي عمير....

120/3 = 477 (حيلولة)

121/9 = 491 (حيلولة)

123/4 = 499 - عليّ بن محمد، عن إبراهيم بن محمد الطاهري....

ص: 92

499 = 123/ذيل 4 - قال إبراهيم بن محمد: فقال لي سعيد الحاجب... (معلق)

500 = 123/5 - الحسين بن محمد، عن المعلّي بن محمد، عن أحمد بن محمد بن عبد الله، عن عليّ بن محمد النوفلي، قال: قال لي محمد بن الفرّج... 500 = 123/ذيل 5 - قال: وكتب إليه محمد بن الفرّج... 500 = 123/ذيل 5 - قال: وكتب أحمد بن الخضيب إليّ محمد بن الفرّج يسأله الخروج إليّ العسكر...

توضيح: الضمير في «قال» في الموضوعين راجع إليّ عليّ بن محمد النوفلي كما هو ظاهره، وقد صرح به في الإرشاد 2: 305 مع تصحيف أحمد - في الذيل - بعليّ، فراجع.

500 = 123/6 - الحسين بن محمد، عن رجل، عن أحمد بن محمد، قال: أخبرني أبو يعقوب قال: ...

501 = 124/ذيل 6 - قال أحمد: قال أبو يعقوب: رأيت أبا الحسن عليه السلام مع ابن الخضيب... .

501 = 124/ذيل 6 - قال: روي عنه: حين ألح عليه ابن الخضيب في الدار التي يطلبها منه بعث إليه...

توضيح: الضمير المستتر في «قال» يرجع إليّ أحمد بن محمد، والمراد: قال أحمد بن محمد: روي أبو يعقوب عن أبي الحسن عليه السلام حين ألح عليّ أبي الحسن عليه السلام ابن الخضيب في الدار التي يطلبها من الإمام عليه السلام بعث الإمام عليه السلام إليّ

ابن الخصب... يدلّ علي ذلك ما في المناقب لابن شهر آشوب 4: 407: «قال - أي: أبو يعقوب - : وقد ألحّ عليه ابن الخصب... فبعث إليه أبو الحسن». و ما في الخرائج و الجرائح 2: 681: «وقد ألحّ قبل هذا ابن الخصب علي أبي الحسن عليه السلام ... فقال له أبو الحسن عليه السلام...».

124/2 = 506 - عليّ بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن موسى بن جعفر، قال: كتب أبو محمّد عليه السلام إلي... = 506  
124/2 - وعنه قال: كتب إلي رجل آخر....

توضيح: الضمير يرجع إلي محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن موسى بن جعفر، كما هو الظاهر من السند.

124/9 = 508 - عليّ بن محمّد و محمّد بن أبي عبد الله، عن إسحاق بن محمّد النخعي، قال: حدّثني سفيان بن محمّد الضبعي....

124/10 = 508 - إسحاق، قال: حدّثني أبو هاشم الجعفري... (معلّق)

124/11 = 509 - إسحاق، عن أحمد بن محمّد بن الأقرع... (معلّق)

124/12 = 509 - إسحاق، عن الأقرع... (معلّق)

124/13 = 509 - إسحاق، قال: حدّثني الحسن بن ظريف... (معلّق)

124/14 = 509 - إسحاق، قال حدّثني إسماعيل بن محمّد بن عليّ بن إسماعيل بن عليّ بن عبد الله بن عبّاس بن عبد المطلّب... (معلّق)

124/15 = 510 - إسحاق، قال: حدّثني عليّ بن زيد بن عليّ بن



الحسين بن علي... (معلق)

124/16 = 510 - إسحاق، قال: حدّثني محمّد بن الحسن بن شّمون... (معلق)

124/17 = 510 - إسحاق، قال: حدّثني محمّد بن الحسن بن شّمون... (معلق)

124/18 = 511 - إسحاق، قال: حدّثني عمر بن أبي مسلم... (معلق)

124/19 = 511 - إسحاق، قال: حدّثني يحيى بن القشيري... (معلق)

124/20 = 511 - إسحاق، قال: أخبرني محمّد بن الربيع الشّاتي... (معلق)

124/21 = 512 - إسحاق، عن أبي هاشم الجعفري... (معلق)

124/22 = 512 - إسحاق، قال: حدّثني محمّد بن القاسم أبو العيناء الهاشمي... (معلق)

125/10 = 519 - عليّ بن محمّد، عن أبي عبد الله بن صالح...

125/11 = 519 - عليّ، عن النضر بن صباح البجلي...

125/12 = 519 - عليّ، عن عليّ بن الحسين اليماني...

125/13 = 520 - الحسن بن الفضل بن يزيد 1 اليماني قال: كتب أبي

(معلق)

توضيح: الظاهر - بدوا - كون الحديث 13 غير معلق؛ إذ المعهود في الأسناد المعلقة من الكافي تقدّم ذكر من بدأ باسمه السند في ما سبقه، ولم يسبق هنا ذكر عن الحسن بن الفضل، وهذا هو الظاهر من إعلام الوري 2: 263؛ إذ نقل الخبر عن المصنّف - معبراً عنه بالضمير (1) - عن الحسن بن الفضل بن يزيد اليماني (2) .

ص: 96

- 1- والظاهر من ملاحظة رجوع الضمير في ما تقدّمه وتأخره رجوعه هنا أيضا إلي المصنّف.
- 2- أورد الشيخ الطوسي هذا الحديث في الغيبة: 282/240، قائلاً: وبهذا الإسناد عن الحسن بن الفضل بن يزيد اليماني...، وقد سبقه في: 280/239 ما لفظه: أخبرنا جماعة، عن أبي القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه، عن محمّد بن يعقوب رفعه إلي محمّد بن إبراهيم بن مهزيار، وهذا الحديث ورد في الكافي 1: 518/5 عن عليّ بن محمّد، عن محمّد بن حموية السويدي، عن محمّد بن إبراهيم بن مهزيار، وعبارة الشيخ في الحديث المبحوث عنه مبهمة؛ إذ المراد بقوله: «وبهذا الإسناد» يمكن أن يكون السند المتقدّم إلي قوله: محمّد بن يعقوب مع قوله: «رفعه إلي»، كما يمكن أن يكون ذلك السند بدون قوله: «رفعه إلي»، فعلي الاحتمال الأوّل فهم السند معلقاً بخلاف الاحتمال الثاني. وقد نقل الشيخ في الغيبة بعد هذا الحديث ثلاث أحاديث هكذا: 282/241 - وبهذا الإسناد، عن بدر - غلام أحمد بن الحسن -... . 283/242 - وبهذا الإسناد، عن عليّ، عمّن حدّثه... 243/ - وبهذا الإسناد، عن عليّ بن محمّد، عن أبي عقيل عيسى بن نصر... والسندان الأخيران يناسبان الاحتمال الثاني؛ إذ عليّ أو عليّ بن محمّد هو علان، شيخ الكليني، والسند الأوّل يناسب الاحتمال الأوّل؛ إذ أورده في الكافي 1: 522/16 عن عليّ، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن الحسن والعلاء بن رزق الله، عن بدر غلام أحمد بن الحسن... . ويمكن القول: بأنّ مراد المصنّف من قوله: «بهذا الإسناد» هو السند المتقدّم إلي الكليني ساكتاً عن كون الكليني راوياً عمّن وقع بعده مباشرة أو بواسطة. وعليه: لا يفهم من نقل الشيخ الطوسي كيفية فهمه للسند المبحوث عنه.

لكن لم نجد روايةً للمصنّف عن الحسن بن الفضل، وقد أورد الصدوق قطعاً من هذا الخبر - مع زيادات - في كمال الدين 2: 490/13 بسنده عن سعد بن عبد الله، عن علّان الكليني، عن الحسن بن الفضل اليماني، قال: قصدت سرّاً من رأي... فالظاهر كون الحديث 13 معلقاً علي سابقه، وقد حذف عليّ - وهو عليّ بن محمّد المعروف بعلان الكليني 1 - من صدر السند تعليقا. ثم إنّ في الحديثين 12 و 13 اختلافاً في المصادر لا حاجة إلي نقله هنا وقد أوردناه في تعاليقنا علي الأسناد وبحثنا عن الصواب، حسب الامكان، والله العالم.

527 = 126/3 (حيلولة)

529 = 126/4 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبان بن أبي عيَّاش، عن سليمان بن قيس و محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة و علي بن محمد، عن أحمد بن هلال، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن أبان بن أبي عيَّاش، عن سليمان بن قيس، قال: سمعت عبد الله بن جعفر الطيار... .

(حيلولة)

529 = 126/ذيل 4، قال سليمان: وقد سمعت ذلك... .

(معلق، حيلولة)

531 = 126/8 (حيلولة)

532 = 126/11 (حيلولة)

533 = 126/12 (حيلولة)

533 = 126/13 (حيلولة)

535 = 127/1 (حيلولة)

537 = 129/2 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الوشاء... .

537 = 129/3 - وبهذا الإسناد، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن سنان... .

537 = 129/4 - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم... .

(معلق).

ص: 98

543 = 130/6 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن عليّ بن أبي حمزة....

544 = 130/7 - أحمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر....

(معلّق).

545 = 130/13 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر....

545 = 130/14 - أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم....

(معلّق).

545 = 130/15 - أحمد بن محمد، عن محمد بن سنان....

(معلّق).

547 = 130/21 - محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين....

547 = 130/22 - محمد بن الحسن وعليّ بن محمد، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن مهزيار....

547 = 130/23 - سهل بن زياد، عن محمد بن عيسى....

(معلّق).

547 = 130/24 - سهل عن إبراهيم بن محمد الهمداني....

(معلّق).

547 = 130/25 - سهل، عن أحمد بن المثنى....

(معلّق).

توضيح: صحّف محمد بن الحسن في الحديث 22 في المطبوعة بمحمد بن الحسين، وقد أخذ صاحب الوسائل هذه النسخة فأورد الخبر هكذا: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين و عن عليّ بن محمد بن عبد الله، عن سهل بن زياد جميعاً، عن عليّ بن مهزيار....

(1)



و الظاهر أنّ صاحب الوسائل تخيّل اتحاد محمّد بن الحسين في الحديثين 21 و 22، فعّد الحديث معلقاً قد حذف من أوّله محمّد بن يحيى و بالتالي حسب السند محوّلًا، فأضاف «جميعاً» و «عن» بعد الواو تصرّيحاً بتحويل السند. (1) مع أنّه لا ينبغي التأمل في كون نسخة محمّد بن الحسين مصحّفاً؛ فإنّه - مع الغصّ عن غرابة هذا النحو من التحويل المشتمل علي التعليق أيضاً من دون قرينة ظاهرة عليه - لم نجد رواية محمّد بن الحسين عن عليّ بن مهزيار في موضع، اللهمّ إلا في بصائر الدرجات: 333/1. لكن ورد في نسخة معتبرة - جدّاً - منه: عليّ بن مهزيار بدل عليّ بن مهزيار، فلو صحّت نسخة عليّ بن مهزيار - أيضاً - لكانت نادرةً لا يقاس عليها. و أمّا محمّد بن الحسن، فرواياته عن سهل بن زياد في غاية الكثرة، و قد تكرّرت رواية محمّد بن الحسن و عليّ بن محمّد متعاطفين عن سهل بن زياد، خصوصاً في هذا المجلّد (2)، و قد صحّف محمّد بن الحسن - الراوي عن سهل بن زياد - بمحمّد بن الحسين في جملة من الأسناد، و قد أشار في ترتيب أسانيد الكافي إلي موارد أربعة: منها: هذا السند. منها: ما في الكافي 1: 293/3، 450/35.

ص: 100

- 
- 1- و قد أضاف «بن عبد الله» بعد عليّ بن محمّد، و هو سهو نشأ من تخيّل كون المراد من عليّ بن محمّد هو عليّ بن محمّد بن عبد الله، المتّحد مع عليّ بن محمّد بن بندار، مع أنّه لا إشكال في كون عليّ بن محمّد في السند هو عليّ بن محمّد الكليني المعروف ب «علان»، و قد وقع التصريح به في ذكر طريق الكليني إلي سهل بن زياد بتوسّط عدّة من أصحابنا.
- 2- الكافي 1: 32/1، 34/1، 300/2، 343/1، 370/6، 427/75، 436/1.

منها: ما في الكافي 3: 26/6، لكن في هذا المورد ورد في الطبعة الحديثة: محمّد بن الحسن بدل محمّد بن الحسين. وقد أشار في معجم رجال الحديث 15: 292 إلى مورد آخر بدل هذا المورد، وهو الكافي 1: 236/9، وقد نقل هذا المورد في ترتيب أسانيد الكافي بلفظ محمّد بن الحسن. (1) وكيف كان، فلا ريب في كون محمّد بن الحسين في هذه الموارد خطأ، والصواب: محمّد بن الحسن، كما نَبّه عليه في ترتيب الأسانيد ومعجم رجال الحديث. و من الطريف: أنّ الحديث المبحوث عنه ورد في نسخة معتبرة من الكافي بتصحيح الشيخ الحرّ: محمّد بن الحسن، كما هو الصواب. (2)

و من هنا يظهر: أنّ تصحيح هذا السند موقوف علي الحكم بصحّة سهل بن زياد، وأمّا الاعتماد علي نسخة وسائل الشيعة و تصحيح الرواية لصحّة طريق

ص: 101

- 1- وقد ورد في التهذيب 3: 188/426 - نقلاً عن محمّد بن يعقوب - رواية محمّد بن الحسين عن سهل بن زياد، وقد وقع الخبر - علي الصواب - في الكافي 3: 467/7 عن محمّد بن الحسن عن سهل بن زياد.
- 2- ورد في وسائل الشيعة بعد السند المبحوث عنه: وعنه، عن سهل بن زياد... وهو الحديث 23 المذكور في الكافي، و الظاهر منه رجوع الضمير إلي عليّ بن محمّد بن عبد الله، وهذا مبنيّ علي التوهّم المتقدّم، فتخيّل كون الراوي عن سهل بن زياد واحد مع أنّه اثنان، وكذا سري هذا الوهم إلي وسائل الشيعة 9: 501/ذيل 12582، فأورد الحديث 24 عن الكليني، عن عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد. لكن ورد الحديث 25 في وسائل الشيعة 9: 538/12665 علي الصواب، فذكر: وعن محمّد بن الحسن و عليّ بن محمّد جميعاً، عن سهل، عن أحمد بن المثنيّ... و كأنّه راجع هنا إلي نسخته المعتبرة من الكافي.



«محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن عليّ بن مهزيار» - كما وقع عن بعض الاعلام (1) - فبعيد عن الصواب. وعليه: فلا تعليق في السند ولا تحويل، وهذا حاصل ما أفاده سيّدنا «دام ظلّه» في مجلس بحثه حول الخمس.

ص: 102

---

1- .مستند العروة الوثقى، قسم الخمس: 218، مع أنّه قدس سره قد تنبّه في معجم رجال الحديث إليّ كون محمّد بن الحسين مصحف محمّد بن الحسن، كما قدّمنا نقله.





4 = 1/5 (حيلولة)

8 = 3/2 (حيلولة)

10 = 4/1 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن صالح بن سهل....

11 = 4/2 - أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن بعض أصحابنا....

(معلق)

14 = 9/1 (حيلولة)

16 = 11/4 (حيلولة)

17 = 12/1 (حيلولة)

21 = 13/9 - علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن حماد بن عثمان، عن عيسى بن السري، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام....

21 = 13/10 - عنه، عن أبي الجارود، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام....

توضيح: في هامش الكافي: «الضمير كأنه راجع إلي عيسى بن السري»

وعيسى بن السري قليل الرواية. (1) ولكن لم نجد روايته عن أبي الجارود في الأسناد، وقد يأتي في الكافي 6: 405/1 رواية يونس، عن حمّاد، عن أبي الجارود، عن أبي عبد الله عليه السلام ...، ونقله في التهذيب 9: 109/476، وفيه الجارود، ومثله ما في الطبعة القديمة من الكافي وبعض مخطوطاته المعتبرة. فلو اعتمدنا علي هذا المورد في إرجاع الضمير إلي حمّاد بن عثمان، فهو، وإلا فظاهر السند رجوع الضمير إلي عيسى بن السري، وإليه أرجع في معجم رجال الحديث 13: 188.

13/14 = 23 (حيلولة)

14/4 = 24 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم....

14/5 = 25 - الحسين بن محمد، عن معلي بن محمد وعدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن الوشاء....

14/6 = 25 - أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد....

توضيح: لا ريب في كون الحديث 6 معلقاً؛ لعدم كون أحمد بن محمد - الراوي عن الحسين بن سعيد - من مشايخ الكليني، لكنّ الكلام في كفيّة التعليق: فيحتمل كون السند معلقاً علي ثاني طريقي الحديث 5، فيكون المحذوف عدّة من أصحابنا.

ص: 106

---

1- لاحظ المحاسن 1: 92/46، 154/79، عقاب الأعمال: 244/1، رجال الكشي: 424/799، تفسير العياشي 1: 252.

و يحتمل - ولعلّه الأظهر - كونه معلقاً علي الحديث 4؛ فإنه لم نجد رواية عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد - بهذا العنوان - ، عن الحسين سعيد في كتاب الإيمان و الكفر من الكافي، بخلاف رواية محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، فقد ورد في جملة من الأسناد. (1)

26 = 15/5 (حيلولة)

37 = 18/2 (حيلولة)

38 = 18/4 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى....

38 = 18/5 - عنه، عن أبيه، عن النضر بن سويد....

(معلق).

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

42 = 20/1 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن الحسن بن محبوب....

42 = 20/2 - أبو علي الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبار و محمّد بن

ص: 107

---

1- . لاحظ الكافي 2: 306/2، 405/5، 418/2، 464/5.

يحيي، عن أحمد بن محمد بن عيسى جميعاً، عن ابن فضال... .

(حيلولة)

44 = 21/1 - أحمد بن محمد، عن الحسن بن موسى، عن أحمد بن عمر، عن يحيي بن أبان، عن شهاب، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام....

توضيح: السند الأخير مشتمل علي جهات غريبة: منها: أنّ المراد من أحمد بن محمد من هو؟ هل المراد أحمد بن محمد بن عيسى أو أحمد بن أبي عبد الله؟ فيكون السند معلقاً علي ما قبله، أم المراد أحمد بن محمد العاصمي؟ في كلا الاحتمالين إشكال. أمّا احتمال التعليق فيشكل: بأنّ التعليق بالاعتماد علي السند المتقدم في باب آخر غريب، والمقام من هذا القبيل. أضف إليه: أنّ التعليق بالاعتماد علي ثاني طريقي السند المتقدم الواقع فيه التحويل - أعني: طريق محمد بن يحيي، عن أحمد بن محمد بن عيسى في الحديث 2 - وكذا الفصل بين السند المعلق والمعلق عليه - أعني: سند أحمد بن أبي عبد الله في الحديث 1 - غريبان. هذا كلّ مضافاً إلي أنّ رواية أحمد بن أبي عبد الله عن الحسن بن موسى غير معهودة (1)، ورواية أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن موسى

ص: 108

1- إلا في ثواب الأعمال: 208/5: أحمد بن أبي عبد الله، عن الحسن بن موسى، عن الحسن بن يحيي، عن الحسين بن مزيد - زيد، يزيد خ.ل - عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام...، و السند مع اشتماله علي جهات غريبة لم يعلم كونه من روايات الحسن بن موسى؛ إذ ذكر في الهامش: في بعض النسخ الحسين بن موسى.

1- وردت رواية أحمد بن محمد بن محمد (بن عيسى) عن الحسن بن موسى الخشاب في جملة من الأسناد: منها: ما في الكافي 6: 252/7: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الخشاب... والأظهر محمد بن أحمد، بدل أحمد بن محمد، كما أورده في عوالي اللآلي 3: 466/19 نقلاً عن ابن فهد الحلبي عن الكافي، وقد نقله عنه كذلك في التهذيب 9: 47/195 - كما في مطبوعة الغفاري منه، والنسخ مختلفة هنا - وقد رواه في الاستبصار 4: 78/288 عن محمد بن يعقوب، وفي نسخة معتبرة منه: محمد بن أحمد بن يحيى، بدل أحمد بن محمد، وقد أكثر محمد بن أحمد بن يحيى من الرواية عن (الحسن بن موسى) الخشاب، لاحظ معجم رجال الحديث 15: 319، 333 و قد وردت رواية محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد (بن يحيى)، عن الحسن بن موسى الخشاب في الكافي 3: 542/5، 4: 543/13، 7: 173/2 - وفيه بحث يأتي في ذيله -، 419/2، التهذيب 1: 138/385، أمالي الصدوق، المجلس 80/5، الخصال 1: 117/99، 2: 352/33، ثواب الأعمال: 232/1، وسيأتي ما يؤكد ذلك. منها: ما في بصائر الدرجات: 326/3: عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن علي بن إسماعيل، عن صفوان، عن الحارث بن المغيرة...، والسند غريب من جهات: الأولي: أن علي بن إسماعيل ليس من مشايخ الخشاب في موضع. الثانية: أن علي بن إسماعيل - الراوي عن صفوان، وهو علي بن إسماعيل بن عيسى - هو من مشايخ الصفار، وقد روي عنه مباشرة في أسناد كثيرة - كما في بصائر الدرجات: 323/10، 366/6، 389/3 - وقد روي عنه بتوسط أحمد بن موسى - أيضاً - في بصائر الدرجات: 155/12، 384/4، 425/10 - وفي مطبوعته سقط هنا - وأما توسط راويين بينهما، فهو غريب لم نجد مثله في غير السند. الثالثة: لم نجد وقوع الخشاب و صفوان في سند واحد في موضع، فلا ريب في وقوع خلل في السند، والمظنون بملاحظة سائر أسناد بصائر الدرجات: إمّا حذف «أحمد بن محمد بن الحسن بن موسى الخشاب» بالمرّة، أو تبديله ب «أحمد بن موسى»، وعلي كلّ تقدير يخرج عن روايات أحمد بن محمد بن عيسى. منها: ما في بصائر الدرجات: 71/6 - عنه بحار الأنوار 5: 250/41 - أحمد بن محمد، عن الحسن بن موسى...، والمظنون كون الصواب: أحمد بن موسى، بدل أحمد بن محمد، كما ورد في بصائر الدرجات: 17/12، 40/11، 45/7، 61/3، 78/7، 105/8، 206/10، 212/2، 420/6. منها: ما في الكافي 4: 22/1: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن موسى، عن غياث، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام...، وهي قطعة من خبر ورد منه في الكافي 4: 89/11 بنفس الإسناد، وفيه: أحمد بن محمد، بدون بن عيسى، وقد ورد الخبر بتمامه في أمالي الصدوق، المجلس 15/3 بسنده عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن موسى، عن غياث بن إبراهيم، عن الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام...، ومثله في فضائل الأشهر الثلاثة: 76/60، وكان أحدهما مأخوذ من الآخر، ولا ريب في كون الحسين فيهما مصحفاً من الحسن وهو الحسن بن موسى الخشاب، الذي يروي عن غياث بن كلّوب - وهو المراد من غياث في الكافي - عن إسحاق بن عمّار متركزاً. والظاهر وقوع تحريف في كتابي الصدوق، والصواب «غياث» مراداً به ابن كلّوب أو «غياث بن كلّوب»، مع وقوع سقط بعده، ويحتمل كون الصواب: «غياث عن إسحاق»، فبدل إسحاق بن إبراهيم؛ من جهة كون إسحاق النبي ابناً لإبراهيم عليهما السلام، فربما يوجب ذلك تبديل أحدهما بالآخر سهواً، ثم بدل ب «غياث بن إبراهيم» في النسخ. وكيف كان، فلا يبعد القول بكون الصواب في السند المبحوث عنه هو «محمد بن أحمد بن يحيى»، بدل أحمد بن محمد بن عيسى، أو كان في الأصل: «محمد بن أحمد»، فوقع التقديم والتأخير في اسمه، ثم فسّر أحمد بن محمد ب «أحمد بن محمد بن عيسى». وعلي أيّ تقدير، فالواسطة بين محمد بن يحيى والخشاب هو: محمد بن أحمد بن يحيى، ويؤكد عدم رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن الخشاب أمران: الأول: أن عمدة رواة الخشاب تكون في هذه الطبقة - كسعد بن عبد الله و محمد بن الحسن الصفار و محمد بن علي بن محبوب و عبد الله بن جعفر الحميري -، و هؤلاء من رواة أحمد بن محمد بن عيسى، بل قد روي عن الخشاب حميد بن زياد، م 310. والثاني: أن رواية معاصري أحمد بن محمد بن



عيسى عنه نادرة - كما في رواية محمد بن الحسين (بن أبي الخطاب) عنه - ، وقد تعاطف الخشّاب وابن أبي الخطاب في التهذيب 1: 138/386 ، 238/690 ، غيبة الطوسي: 40/20 ، فرواية ابن أبي الخطاب عن الخشّاب من رواية المعاصر عن المعاصر ، وأيضاً قد تكرّرت رواية محمد بن أحمد بن يحيى ، عن الحسن بن موسى الخشّاب ، عن غياث بن كلاب ، عن إسحاق بن عمّار ، كما في التهذيب 1: 138/385 ، 237/683 ، 337/986 ، 444/1437 و... ، أمالي الصدوق ، المجلس 80/5 ، ثواب الأعمال: 232/1 . وعليه: يمكن القول بعدم كون الخشّاب من مشايخ أحمد بن محمد بن عيسى .



وأما احتمال كون المراد من أحمد بن محمد هو العاصمي، فهو وإن يساعد عليه طبقتهما، لكن لم نجد ذلك في موضع آخر. منها: أنّ رواية الحسن بن موسى عن أحمد بن عمر غير معهودة في غير هذا السند. منها: أن الراوي المسمّى بيحيى بن أبان لم نجده في كتب الرجال. نعم، ورد ذكره في سندين مشابهيين (1): إسماعيل بن مهران، عن يحيى بن أبان، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام... ولم نجده في غير السند، فضلاً عن أن يكون شيخاً لأحمد بن عمر أو راوياً عن شهاب.

ص: 111

---

1- تفسير فرات الكوفي: 329/449 - عنه شواهد التنزيل 1: 583/625 - 399/532.

منها: أنّ المراد من شهاب في السند غير معلوم. حصيلة الكلام: هذه جهات غريبة في السند لم نجد حلّاً لها، والله أعلم.

21/3 = 45 - محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سنان....

21/4 = 45 - عنه، عن عليّ بن الحكم....

(معلّق).

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن عيسى.

22/1 = 45 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن بعض أصحابنا رفعه.

22/2 = 46 - عنه، عن أبيه، عن عبد الله بن القاسم....

(معلّق).

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

23/3 = 47 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عمّن ذكره....

23/4 = 48 - عنه، عن أبيه، عن سليمان الجعفري....

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد، كما هو ظاهره، وقد روي عن أبيه عن سليمان بن جعفر الجعفري في بعض الأسناد.

(1)

ص: 112

---

1- .المحاسن 1: 131/1، 2: 539/820، لاحظ أيضاً 2: 428/242 والكافي 3: 437/5، ولاحظ أيضاً الكافي 1: 37/1.

24/1 = 49 (حيلولة)

25/1 = 50 (حيلولة)

26/2 = 51 (حيلولة)

27/2 = 53 (حيلولة)

29/2 = 56 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن عبد الله بن مسكان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنّ الله عزّ وجلّ خصّ رسله بمكارم الأخلاق...، قال: فذكر [ها] عشرة: اليقين والقناعة... 29/2 = 56 ذيل 2 - قال: وروي بعضهم بعد هذه الخصال العشرة، وزاد فيها الصدق وأداء الأمانة.

29/3 = 56 - عنه، عن بكر بن صالح، عن جعفر بن محمد الهاشمي....

توضيح: الضمير في الحديث 3 يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد، فقد روي عن بكر بن صالح كثيرا، (1) ولم نجد رواية غيره ممّن وقع في الحديث 2 عن بكر بن صالح. وأمّا «قال» قبل «فذكرها» فالظاهر رجوع الضمير المستتر فيه إلي ابن مسكان، وقد روي الخبر بدون كلمة «قال» في عدّة مصادر. (2)

ص: 113

1- لاحظ معجم رجال الحديث 2: 634.

2- أمالي الصدوق، المجلس 39/8 و الخصال 2: 431/12 و معاني الأخبار: 191/3 و صفات الشيعة: 47/68 و مكارم الأخلاق 1: 500/1731، ولاحظ أيضاً إعلام الدين: 118 و مشكاة الأنوار: 238.

وأما «قال» قبل «و روي بعضهم» فقد ذكر العلامة المجلسي في بحار الأنوار 70: 373/18: «الظاهر أن فاعل «قال» هو البرقي [أحمد بن محمد بن خالد]؛ حيث روي من كتابه، ويحتمل ابن مسكان أيضاً» انتهى. قوله: «حيث روي من كتابه» إشارة إلي أن الغالب رجوع الضمير إلي مؤلف الكتاب الذي أخذ الحديث عنه، ثم إنه يحتمل رجوع الضمير إلي الكليني مصنف الكافي أيضاً. والأظهر رجوعه إلي أحمد بن محمد بن خالد؛ فقد تكرر عبارة «روي بعضهم» في المحاسن (1) وفي روايات البرقي الواردة في الكتب. (2)

57 = 29/7 (حيلولة)

57 = 30/2 - عنه (= الحسين بن محمد)، عن معلى، عن الحسن بن عليّ الوشاء، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي ولاد الحنّاط... .

(حيلولة)

57 = 30/3 - ابن محبوب، عن هشام بن سالم... .

(معلق).

توضيح: السند في الحديث 3 معلق علي ثاني طريقي الخبر المتقدم.

ص: 114

1- المحاسن 1:225/149 ، 2:356/56 ، 436/280 ، 466/436 ، 540/828 ، 593/110 ، 636/134 ، ولاحظ أيضاً 1:238/213 ، 2:360/85 ، 406/113 ، 509/667 ، 519/722 ، 538/815 ، 543/844 ، 544/849 ، 551/892 ، 561/948 ، 579/48 ، 608/3 ، 609/9.

2- الكافي 6: 356/10 - عن المحاسن 2: 551/892 - 8: 303/465 - عن المحاسن 2: 356/56 - علل الشرائع 1: 87/ذيل 3.

58 = 30/6 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر....

58 = 30/7 - عنه، عن عليّ بن الحكم، عن صفوان الجمال... .

(معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

60 = 31/2 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن حماد بن عيسى....

60 = 31/3 - عنه، عن يحيى بن إبراهيم بن أبي البلاد....

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد الله؛ فقد أكثر أحمد بن أبي عبد الله البرقي من الرواية عن يحيى بن إبراهيم بن أبي البلاد. نعم، في فهرست الشيخ؛ : 502/793 عنون يحيى بن إبراهيم بن أبي البلاد وقال: «له كتاب أخبرنا به جماعة عن أبي المفضل، عن ابن بطّة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عنه»، ولو صحّ هذا - ولم يكن من أخطاء ابن بطّة، الذي في فهرست ما رواه غلط كثير، علي حدّ تعبير النجاشي (1) - لم يضرنا؛ إذ لم نجد روايةً لأحمد بن أبي عبد الله عن يحيى بن إبراهيم في الكافي إلا مباشرةً. (2)

62 = 31/11 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن عليّ، عن عليّ بن أسباط....

62 = 31/12 - عنه، عن أبيه، عن ابن سنان.... .

(معلّق).

ص: 115

1- رجال النجاشي: 372/1019.

2- لاحظ معجم رجال الحديث 20/18 - 20.

63 = 31/13 - عنه [عن أبيه]، عن ابن سنان... .

(معلق).

توضيح: الضميران يرجعان إلي أحمد بن محمد بن خالد.

65 = 32/6 (حيلولة)

68 = 33/4 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن حمزة بن عبد الله الجعفري....

68 = 33/5 - عنه، عن ابن أبي نجران... .

(معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد الله.

71 = 34/1 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن داود بن كثير....

71 = 34/2 - ابن محبوب، عن جميل بن صالح... (معلق)

72 = 35/2 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن بعض العراقيين....

73 = 35/3 - عنه، عن ابن فضال... .

(معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد الله.

74 = 36/3 (حيلولة)

75 = 36/4 (حيلولة)

77 = 37/4 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن ابن

ص: 116



فضّال....

77 = 37/5 - عنه، عن أبيه، عن فضالة بن أيّوب... .

(معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

77 = 37/6 - محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن حنّان بن سدير....

77 = 37/7 - حنّان بن سدير، عن أبي سارة الغزال... (معلّق)

79 = 38/5 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال رسول الله صلي الله عليه وآله

....

79 = 38/6 - وبإسناده، قال: قال رسول الله صلي الله عليه وآله....

توضيح: الظاهر أنّ قوله: «وبإسناده» إشارة إلي السند المتقدّم، فلا يكون هذا السند مرسلًا، وقد فهمه في بحار الأنوار 71: 269/5 كذلك؛ حيث بدّله بقوله: وبإسناده المتقدّم.

80 = 39/4 - عليّ [بن إبراهيم]، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم....

81 = 39/5 - ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم....

(معلّق)

81 = 40/1 (حيلولة)

82 = 41/3 - أبو عليّ الأشعري، عن عيسي بن أيّوب، عن عليّ بن

ص: 117

مهزيار، عن فضالة بن أيوب....

82 = 41/4 - عنه، عن فضالة بن أيوب... (معلق)

83 = 41/5 - عنه، عن فضالة بن أيوب، عن العلاء... .

(معلق)

توضيح: الضمير في كلا السنتين يرجع إلي علي بن مهزيار، كما هو الظاهر من السند.

86 = 45/1 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن أبي الجارود... 86 = 45/ذيل 1 - محمد بن سنان، عن مقرن... .

(معلق)

86 = 45/2 (حيلولة)

91 = 47/13 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن إسماعيل بن مهرا... .

91 = 47/14 - عنه، عن أبيه، [عن يونس بن عبد الرحمان] رفعه... .

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد الله؛ فقد يروي محمد بن خالد عن يونس بن عبد الرحمان، كما في طريق الصدوق في المشيخة 4: 511 إلي صالح بن عقبة، وفي بعض الموارد يروي أحمد بن أبي عبد الله عن أبيه عن يونس.

91 = 47/15 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، قال: أخبرني يحيى بن سليم الطائفي... .

ص: 118

92 = 47/16 - عنه، عن عليّ بن الحكم... .

(معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن عيسي.

92 = 47/19 (حيلولة)

94 = 48/4 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن محمّد بن عليّ... .

94 = 48/5 - عنه، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد الله... .

96 = 48/16 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن منصور بن يونس... .

97 = 48/17 - ابن أبي عمير، عن الحسن بن عطية... .

(معلق) 98/48/22: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن عثمان بن عيسي... .

98 = 48/23 - عنه، عن أبيه، عن هارون بن الجهم... (معلق)

98 = 48/24 - عنه، عن عثمان بن عيسي... (معلق)

98 = 48/25 - عنه، عن عثمان بن عيسي... (معلق)

توضيح: هارون بن الجهم من مشايخ محمّد بن خالد، والد أحمد بن أبي عبد الله (1)، و عثمان بن عيسي من مشايخ أحمد بن أبي عبد الله، كما في الحديث

ص: 119

1- .معجم رجال الحديث 16: 364.

22 هنا، فمرجع الضمير في الأحاديث الثلاثة: أحمد بن أبي عبد الله.

98 = 48/27 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي عبد الله صاحب السابري....

99 = 48/28 - ابن أبي عمير، عن ابن رئاب... (معلق)

99 = 48/29 - ابن أبي عمير، عن حفص بن البختری... (معلق)

101 = 49/10 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن عليّ الوشاء....

101 = 49/11 - عنه، عن محمد بن سنان... (معلق)

101 = 49/12 - عنه، عن بكر بن صالح... (معلق)

101 = 49/13 - عنه، عن عبد الله الحجاج... (معلق)

توضيح: بكر بن صالح وعبد الله الحجاج ومحمد بن سنان - كلهم - من مشايخ أحمد بن محمد بن عيسى، فهو المرجع لضمير «عنه».

103 = 50/1 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد [بن عيسى]، عن علي بن الحكم، عن الحسن بن الحسين.... 103 = 50/ذيل 1 -

ورواه عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد... (معلق)

103 = 50/2 - عنه، عن عثمان بن عيسى... (معلق)

توضيح: الضمير المستتر في «رواه» والضمير في «عنه» يرجعان إلي أحمد بن محمد بن عيسى؛ فإنّ القاسم بن يحيى وعثمان بن عيسى -

كليهما - من مشايخ أحمد بن محمد بن عيسى.

103 = 50/3 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم....

103 = 50/4 - عنه، عن ابن محبوب... (معلق)

103 = 50/5 - عنه، عن أبيه، عن حماد، عن ربي... .

توضيح: مرجع الضمير في السندين - لو لم يقع فيهما تحريف - مختلف، ففي الحديث 4 يرجع إلي والد علي بن إبراهيم، وفي الحديث 5 إلي علي بن إبراهيم؛ فإن حماد - الراوي عن ربي - هو حماد بن عيسى، وقد أكثر علي بن إبراهيم من الرواية عن أبيه عن حماد بن عيسى، وقد أورد الحديث 5 في وسائل الشيعة 12: 160/15947 قائلا: محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد... فأورد الحديث 3، ثم أورد الحديث 4 قائلا: وعنه، عن أبيه، عن ابن محبوب....

104 = 51/1 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم....

104 = 51/2 - عنه، عن عثمان بن عيسى... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن عيسى.

104 = 51/6 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي إسماعيل البصري....

105 = 51/7 - ابن أبي عمير، عن منصور بن حازم... (معلق)

105 = 51/9 - عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الوشاء... .

105 = 51/10 - عنه، عن ابن محبوب... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد.

105 = 51/11 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم....

105 = 51/12 - عنه، عن أبي طالب رفعه، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام ...

توضيح: الظاهر أنّ الضمير راجع إلي أحمد بن محمد بن عيسى - كما فهم في وسائل الشيعة 19: 68/24168 - و أبو طالب هو عبد الله بن الصلت القمي ظاهرا.

107 = 53/4 (حيلولة)

108 = 53/7 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن سعدان، عن معتب....

108 = 53/8 - عنه، عن ابن فضال، قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام ...

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد الله؛ فإنّ المراد من ابن فضال هو الحسن بن علي بن فضال؛ بقرينة روايته عن أبي الحسن عليه السلام .

109 = 54/2 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان وعلي بن النعمان، عن عمّار بن مروان....

109 = 54/3 - عنه، عن علي بن النعمان ومحمد بن سنان، عن عمّار بن مروان... (معلق)

109 = 54/4 - عنه، عن محمد بن سنان... (معلق)

ص: 122

توضيح: الضمير في السندين يرجع إلي أحمد بن محمد بن عيسى.

112 = 55/4 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عليّ بن الحكم....

112 = 55/5 - عنه، عن عليّ بن حفص العوسي الكوفي....

112 = 55/6 - عنه، عن بعض أصحابه رفعه....

توضيح: يأتي في: 428 سند لفظه هكذا: 2 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن عثمان بن عيسى... ، وبعده في: 429/3 - عنه، عن عليّ بن حفص العوسي.... و الظاهر رجوع الضمير في هذا الموضع إلي أحمد بن أبي عبد الله، المتّحد مع أحمد بن محمد بن خالد؛ فقد روي أحمد بن أبي عبد الله في الكافي 6: 466/2 عن العوسي، عن أبي جعفر المسلي...، وروي في المحاسن 1: 195/18 عن العوسي، عن أبي حفص الجوهري، عن إبراهيم بن محمد الكوفي رفعه، قال: سئل الحسن (الحسين خ.ل) بن عليّ ورواه الصدوق في معاني الأخبار: 380/7 بإسناده عن أحمد بن أبي عبد الله، قال: حدّثني العوني (العموي، المعوفي خ.ل) الجوهري، عن إبراهيم الكوفي، عن رجل من أصحابنا رفعه، قال: سئل الحسن (الحسين خ.ل) بن عليّ، ورواه في أماليه، المجلس 2/96 بسند آخر، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن عليّ بن جعفر الجوهري، عن إبراهيم بن عبد الله الكوفي، عن أبي سعيد عقيصا، قال: سئل الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليهم السّلام.... و الظاهر: أنّ ما في المحاسن تصحيف، و صوابه: العوسي عليّ بن حفص الجوهري.

ص: 123

ثم إنه لا ريب أنّ «جعفر» في الأمالي مصحّف من «حفص» الوارد في سائر المواضع، و تصحيف أحد اللفظين بالآخر شائع؛ لشباهتهما. وكيف كان، فالضمير في الحديث 5 راجع إلي أحمد بن محمد بن محمد بن خالد (1)، وإليه يرجع الضمير في الحديث 6، كما هو ظاهره و يقتضيه السياق، وقد كثرت رواية البرقي عن بعض أصحابه. (2)

113 = 56/1 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر....

113 = 56/2 - عنه، عن الحسن بن محبوب... (معلق)

113 = 56/3 - عنه، عن [الحسن] بن محبوب... (معلق)

113 = 56/4 - عنه، عن عثمان بن عيسى... (معلق)

113 = 56/5 - عنه، عن الهيثم بن أبي مسروق... (معلق)

توضيح: الضمير في الأسناد - كلّها - يرجع إلي أحمد بن محمد بن عيسى؛ لأنّ ابن محبوب وعثمان بن عيسى و ابن أبي مسروق - كلّهم - من مشايخه.

114 = 56/8 (حيلولة)

114 = 56/9 - عليّ بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن

ص: 124

---

1- وفي سائر مواضع الأسناد - التي نقلناها عن الكتب - تصحيفات لا نطيل الكلام بذكرها.

2- معجم رجال الحديث 2: 409 - 411، 593، 646 - 648، المحاسن 1: 140/32، 168/132، 186/199، 345/7: 2، 358/75، 641/157.



الحلبي....

114 = 56/10 - يونس، عن مثنى... .

(معلق)

115 = 56/14 (حيلولة)

116 = 56/18 (حيلولة)

118 = 58/1 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عمّن ذكره، عن محمد بن عبد الرحمان بن أبي ليلى، عن أبيه، عن أبي جعفر عليه السلام....

118 = 58/2 - وبإسناده، قال أبو جعفر عليه السلام من قسّم له الرفق قسّم له الإيمان.

توضيح: الظاهر أنّ قوله: «و بإسناده» إشارة إلى السند المتقدّم، كما فهمه في بحار الأنوار 75: 56/21، فبدّله ب «بالإسناد المتقدّم». وقد ورد في نفس هذا المجلّد من الكافي: 321/1: بنفس الإسناد عن محمد بن عبد الرحمان بن أبي ليلى، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: من قسّم له الخرق حجب عنه الإيمان. والظاهر: سقوط «عن أبيه» من السند، كما يعلم من ملاحظة تكرّر هذا السند مع وجود «أبيه» فيه. (1)

119 = 58/4 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن

ص: 125

1- .لاحظ معجم رجال الحديث 9: 299، الكافي 1: 45/7، 181/6، 2: 47/3، 339/4.

119 = 58/5 - عنه، عن ابن محبوب... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن عيسى.

119 = 58/7 - عليّ، عن أبيه، عن عبد الله بن المغيرة....

119 = 58/8 - عنه، عن عبد الله بن المغيرة... (معلق)

توضيح: يرجع الضمير إلي والد عليّ، وهو إبراهيم بن هاشم.

122 = 59/2 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمّار....

122 = 59/3 - ابن أبي عمير، عن عبد الرحمان بن الحجّاج... (معلق)

123 = 59/9 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن عثمان بن عيسى....

123 = 59/10 - عنه، عن ابن فضال ومحسن بن أحمد، عن يونس بن يعقوب... (معلق)

123 = 59/11 - عنه، عن أبيه، عن عبد الله بن القاسم... (معلق)

124 = 59/12 - عنه، عن عليّ بن الحكم... (معلق)

124 = 59/13 - عنه، عن عدّة من أصحابه، عن عليّ بن أسباط... (معلق)

توضيح: الضمير في جميع الأسناد يرجع إلي أحمد بن أبي عبد الله؛ فإنّ محسن بن أحمد و ابن فضال - وهو الحسن بقرينة روايته عن

يونس بن

يعقوب - وعليّ بن الحكم من مشايخ أحمد بن أبي عبد الله، وعبد الله بن القاسم هو من مشايخ محمد بن خالد، والد أحمد.

124 = 60/1 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى وأحمد بن محمد بن خالد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه وسهل بن زياد جميعاً، عن ابن محبوب، عن عليّ بن رئاب... (حيلولة)

125 = 60/2 - ابن محبوب، عن مالك بن عطية... (معلق، حيلولة)

125 = 60/3 - ابن محبوب، عن أبي جعفر، محمد بن النعمان... (معلق، حيلولة)

125 = 60/6 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن محمد بن عيسى....

126 = 60/7 - عنه، عن محمد بن عليّ... (معلق)

126 = 60/8 - عنه، عن أبيه، عن النضر بن سويد... (معلق)

126 = 60/9 - عنه، عن عليّ بن حسان... .

(معلق)

توضيح: الضمير في جميع الأسناد يرجع إلي أحمد بن أبي عبد الله - كما في المحاسن 1: 263 و 264 - ؛ فإنّ النضر بن سويد من مشايخ محمد بن خالد - والد أحمد بن أبي عبد الله - وعليّ بن حسان و محمد بن عليّ كلاهما من مشايخ أحمد البرقي.

126 = 60/11 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن ابن العزمي....

ص: 127

127 = 60/12 - عنه، عن أبي عليّ الواسطي... .

(معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد؛ فقد روي بعنوان أحمد بن محمد البرقي عن أبي عليّ الواسطي في الكافي 5: 515/6، مع أنّ أحمد بن محمد بن خالد قد روي هذا الخبر في المحاسن 1: 265/342 عن أبي عليّ الواسطي.

127 = 60/14 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد [بن خالد]، عن عثمان بن عيسى... .

127 = 60/15 - عنه، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر وابن فضال، عن صفوان الجمال... .

(معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد. (1)

131 = 61/13 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم... 131 - 61/14 - عنه، عليّ بن الحكم... .  
(معلق)

131 = 61/15 - عنه، عن عليّ بن الحكم... (معلق)

132 = 61/16 - عنه، عن عليّ بن الحكم... (معلق)

134 = 61/17 - عنه، عن عليّ بن الحكم... (معلق)

134 = 61/18 - [و] عنه، عن عليّ بن الحكم... (معلق)

توضيح: الضمير في الأسناد - كلّها - يرجع إلي أحمد بن محمد بن عيسى.

ص: 128

1- راجع المحاسن 1: 263/333.

138 = 63/2 (حيلولة)

139 = 63/8 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عليّ بن الحكم....

139 = 63/9 - عنه، عن ابن فضال، عن عاصم بن حميد... (معلّق)

139 = 63/10 - عنه، عن ابن فضال، عن ابن بكير... (معلّق)

140 = 63/11 - عنه، عن عدّة من أصحابنا... (معلّق)

توضيح: الضمير في الأسناد - كلّها - يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد؛ فإنّه الراوي عن ابن فضال كثيرا، وهو الحسن بقرينة روايته عن عاصم بن حميد وابن بكير.

140 = 64/2 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني... .

140 = 64/3 - النوفلي، عن السكوني... (معلّق)

140 = 64/4 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن يعقوب بن يزيد....

141 = 64/5 - عنه، عن أبيه، عن أبي البختری... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد؛ فقد يروي والده عن أبي البختری وهب بن وهب كثيرا.

142 = 65/1 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عليّ بن النعمان....

142 = 65/2 - عنه، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

ص: 129

142 = 65/3 - عنه، عن ابن أبي عمير... (معلق)

توضيح: الضمير في السندين يرجع إلي أحمد بن محمد بن عيسى - كما في ترتيب أسانيد الكافي و معجم رجال الحديث 11: 583 - فإنّ عليّ بن الحكم و ابن أبي عمير كلاهما من مشايخ ابن عيسى، دون محمد بن يحيى.

142 = 65/5 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عليّ بن الحكم...

142 = 65/6 - عنه، عن ابن فضال، عن ابن بكير... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد، الراوي عن ابن فضال، وهو الحسن بقرينة روايته عن ابن بكير.

144 = 66/1 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم...

144 = 66/2 - عنه، عن محمد بن سنان... (معلق)

144 = 66/3 - عنه، عن الحسن بن عليّ بن فضال... (معلق)

توضيح: الضمير في الحديثين يرجع إلي أحمد بن محمد بن عيسى؛ فإنّه وإن روي عليّ بن الحكم عن محمد بن سنان في أسناد قليلة، لكن لم نجد رواية عليّ بن الحكم عن ابن فضال، فبملاحظة السياق وكثرة رواية أحمد بن محمد بن محمد بن سنان يحكم برجوع الضمير في السندين إلي أحمد بن محمد بن عيسى، كما في وسائل الشيعة 15: 284/20529 و معجم رجال الحديث 16: 5، 407: 311.

144 = 66/4 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن إبراهيم بن محمد الثقفي....

145 = 66/5 - عنه، عن عثمان بن عيسى... (معلق)

145 = 66/6 - عنه، عن أبيه، عن النضر بن سويد... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

145 = 66/8 - عليّ، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم... .

145 = 66/9 - ابن محبوب، عن أبي أسامة... (معلق)

146 = 66/12 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب....

146 = 66/13 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان....

147 = 66/14 - أبو عليّ الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن ابن فضال....

147 = 66/15 - عنه، عن ابن محبوب....

توضيح: الظاهر - بدوا - رجوع الضمير إلي أبي عليّ الأشعري، لكن ليس هو في طبقة الرواة عن ابن محبوب، فلا تصحّ روايته عنه إلا مرسله، ففي السند خلل، وفي حلّه احتمالات: الأوّل: ما يظهر من وسائل الشيعة 15: 294/20551 من رجوع الضمير إلي محمد بن عبد الجبار، واحتمله في مرآة العقول 8: 350. وبيّعه: ندرة رواية محمد بن عبد الجبار عن ابن محبوب، فلم نجد لها إلا في

سندين. (1) أضف إليه: أنّ لم نجد رجوع الضمير إلى محمّد بن عبد الجبار من غير قرينة ظاهرة في سند (2) وما يرجع فيه الضمير إلى ابن عبد الجبار، يقترب مع قرينة من نفس السند. (3) الثاني: رجوع الضمير إلى أحمد بن محمّد بن عيسى في الحديث 13، مع الغفلة عن توسّط خبر آخر بينهما. الثالث: رجوعه إلى إبراهيم بن هاشم في الحديث 12 كذلك. وقد ذكر هذين الاحتمالين في مرآة العقول 8: 350، واستظهر رجوعه إلى ابن عيسى وقال: «كما لا يخفي علي المتتبع»، وكأنه إشارة إلى كثرة روايات أحمد بن محمّد بن عيسى عن ابن محبوب ورجوع الضمير كثيرا إلى ابن عيسى، مع كون الظاهر - بدوا - رجوعه إلى غيره في أسناد الكافي، خصوصا في هذا المجلّد منه (4) ، ومنها ما مرّ قريبا في أوّل هذا الباب. (5) الرابع: رجوعه إلى أبي علي الأشعري، مع الألتزام بوقوع سقط أو إرسال فيه.

ص: 132

- 
- 1- الكافي 2: 63/2 و أمالي المفيد، المجلس 35/9 و عنه أمالي الشيخ: 73/106 = المجلس 3/15.
  - 2- إلّا في الكافي 6: 530/3، علي احتمال قد تعرّضنا لبحثه في ذيله.
  - 3- الكافي 2: 272/17، 3: 135/14، 4: 277/14، 5: 411/5، 6: 87/5، 7: 232/3، 8: 274/414، 275/415.
  - 4- الكافي 2: 45/4، 92/16، 101/11 - 13، 104/2، 105/12، 113/3 - 5، 142/2 و 3، 150/4، 151/5 و 6، 175/2، 189/4، 193/2 و 3، 313/2، 483/9، 579/7 و 8 و أيضاً 6: 326/8، 491/12، 8: 273/408.
  - 5- الكافي 2: 144/2 و 3.



و الأظهر الاحتمال الثاني كما في مرآة العقول.

147 = 66/16 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن إسماعيل بن مهراّن....

147 = 66/17 - عنه، عن عبد الرحمان بن حمّاد الكوفي... (معلّق)

توضيح: الضمير راجع إلي أحمد بن محمد بن خالد - كما في وسائل الشيعة 15: 284/20527 - ؛ فقد وردت روايته عن عبد الرحمان بن حمّاد في جملة من الأسناد، (1) و توسط «أبيه» بينهما - في فهرست الشيخ: 312/477 - خطأ نشأ من فهرست ابن بطة علي الظاهر.

149 = 67/5 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر....

149 = 67/6 - عنه، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

ص: 133

---

1- أنظر الكافي 2: 529/23، 532/30 - وقد عبّر عن البرقي بالضمير - 4: 6/6، 5: 79/1، 163/5، الخصال 1: 46/45، 47/48، 86/17، المحاسن 1: 6/17، 11/33، 138/24، 179/169، 249/260، 254/281، 291/443، 2: 307/20، 361/89، 422/203، 452/369، كامل الزيارات، الباب 13/14. و ورد عبد الرحمان بن حمّاد بعنوان «أبي القاسم (الكوفي) في المحاسن 2: 402/96، 442/311، 467/ذيل 440، 476/482، 481/507، 499/614، 520/730، 524/750، 531/784، 533/791، 535/802، 563/956، 583/69، 593/107، الكافي، 5: 385/5، 6: 516/4، كما يظهر اتحاد أبي القاسم الكوفي و عبد الرحمان بن حمّاد من مقارنة أسنادهما.

150 = 68/2 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن النعمان....

150 = 68/3 - وعنه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر....

150 = 68/4 - [و] عنه، عن علي بن الحكم... (معلق)

151 = 68/5 - [و] عنه، عن الحسن بن محبوب... (معلق) 151/68/6 - وعنه، عن علي بن الحكم... (معلق)

151 = 68/7 - الحسين بن محمد، عن معلي بن محمد، عن الحسن بن علي الوشاء....

151 = 68/8 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب....

151 = 68/9 - عنه، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر... (معلق)

توضيح: الضمير في الحديث 3 يرجع إلي محمد بن يحيى، كما هو ظاهر السند. و أمّا في الأحاديث 4 - 6، فالضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن عيسى - خلافا لظاهر السند، كما فهمه في وسائل الشيعة 21: 534/27787 و ما بعده - ؛ وذلك بقرينة الرواية عن الحسن بن محبوب و علي بن الحكم. و أمّا الحديث 9، فلو لم يكن فيه تحريف - بأن يكون الصواب فيه: أحمد بن محمد عن ابن أبي نصر مثلاً - فالضمير فيه - أيضاً - راجع إلي أحمد بن محمد، علي خلاف الظاهر بدوا من السند، كما فهمه في وسائل الشيعة 21: 539/27802.

152 = 68/12 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن

152 = 68/13 - عنه، عن عثمان بن عيسى... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

152 = 68/14 (حيلولة)

154 = 68/20 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن عثمان بن عيسى....

155 = 68/21 - عنه، عن غير واحد، عن زياد القندي... (معلق)

155 = 68/22 - وعنه، عن القاسم بن يحيى... (معلق)

توضيح: الضمير في السندين يرجع إلي أحمد بن أبي عبد الله - كما هو ظاهره - ؛ فقد روي أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن غير واحد، عن زياد القندي في الكافي 5: 326/2، (1) ورواية أحمد البرقي عن القاسم بن يحيى كثيرة.

155 = 68/23 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم....

155 = 68/24 - وعنه، عن علي بن الحكم... (معلق)

156 = 48/25 - عنه، عن علي بن الحكم... (معلق)

ص: 135

---

1- يروي البرقي عن زياد القندي بتوسط أبي القاسم (=عبد الرحمن بن حمّاد) ويعقوب بن يزيد (=أبي يوسف) والنهيكلي (=عبد الله بن محمد)، لاحظ المحاسن 2:421/2 ذيل 200 ، 465/432 ، 533/791 ، 552/896 ، 593/107 ، 594/114 و الكافي 2:288/1 ، 316/6 ، 4:17/1 ، 5:79/1 ، 6:355/7 ، 6:356/9.

156 = 68/26 - عنه، عن الوشاء... (معلق)

توضيح: الضمير في الجميع يرجع إلي أحمد بن محمد بن عيسى.

157 = 69/1 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن الحسن بن محبوب، عن أبي ولاد الحنّاط... (حيلولة)

158 = 69/2 - ابن محبوب، عن خالد بن نافع البجلي... .

(معلق، حيلولة)

159 = 69/6 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه... .

159 = 69/7 - عنه، عن محمد بن علي... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد. 161 - 69/12 (حيلولة)

162 = 69/13 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم... .

162 = 69/14 - عنه، عن علي بن الحكم... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن عيسى.

162 = 69/15 (حيلولة)

ص: 136

162 = 69/17 - الحسين بن محمد، عن معلي بن محمد وعلي بن محمد، عن صالح بن أبي حماد جميعا، عن الوشاء... (حيلولة)

162 = 69/18 - الوشاء، عن أحمد بن عائذ....

(معلق، حيلولة)

164 = 70/4 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى....

164 = 70/5 - عنه، عن سلمة بن الخطاب....

توضيح: الضمير يرجع إلي محمد بن يحيى، الذي يروي عن سلمة بن الخطاب (1)، فليس في السند تعليق.

164 = 70/7 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن علي بن الحكم....

164 = 70/8 - عنه، عن علي بن الحكم.... (معلق)

164 = 70/9 - عنه، عن ابن فضال، عن ثعلبة بن ميمون.... (معلق)

165 = 70/10 - عنه، عن ابن أبي نجران.... (معلق)

توضيح: الضمير في الأسناد الثلاثة يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

165 = 72/1 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى....

166 = 72/2 - عنه، عن أبيه، عن فضالة بن أيوب.... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

ص: 137

166 = 72/7 - أبو علي الأشعري، عن الحسين بن الحسن، عن محمد بن أورمة، عن بعض أصحابه، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن فضيل، عن أبي حمزة....

توضيح: محمد بن الحسين - الراوي عن محمد بن الفضيل - هو ابن أبي الخطاب ظاهراً؛ فقد روي كتابه (1)، ووقع روايته عنه في جملة من الموارد (2). ولا يضرب بما ذكرنا كثرة روايه محمد بن الحسين عن محمد بن الفضيل بتوسط النضر بن شعيب و الحسن بن محبوب و محمد بن عبد الحميد (3). بل في الكافي 1: 416/24 رواية محمد بن الحسين، عن النضر بن شعيب، عن خالد بن ماذ، عن محمد بن الفضيل....

وجه ذلك أنّ مجرد رواية شخص عن شخص بالواسطة لا تنفي روايته عنه مباشرة، كما أشار إليه صاحب المنتقى 1 في مقدمة كتابه 1: 11. إن قلت: ورد في الكافي 3: 111/4 رواية: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن فضال، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن الفضيل، عن عبد الرحمان بن زيد (يزيد خ. ل) و ورد في التهذيب 3: 236/625 رواية: محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن الفضيل، عن

ص: 138

1- رجال النجاشي: 367/995.

2- علل الشرائع 1: 198/16، التوحيد: 116/17، كمال الدين 1: 201/1، معاني الأخبار: 162/1، عيون أخبار الرضا عليه السلام 1: 27/14، 2: 7/16.

3- لاحظ الكافي 1: 193/4، 195/6، 208/4، 292/2 و التهذيب 4: 27/67 و الاستبصار 2: 29/85.

عبد الرحمان بن زيد. و محمد بن الحسين في السندين لا يصح كونه ابن أبي الخطاب؛ لعدم رواية ابن فضال عنه، بل ابن فضال - وهو الحسن بن علي بن فضال - من مشايخ محمد بن الحسين، فمن الجائز كون المراد هو محمد بن الحسين بن كثير الخزاز، الذي يروي عنه ابن فضال في موارد. (1) قلنا: لم تثبت صحة السندين و خلوهما عن التحريف. أما السند الأول: فالوارد في بعض النسخ محمد بن الحصين بالصاد، و لعله الصواب؛ حيث روي الحسين بن سعيد الخبر في كتاب الزهد: 80/215 عن محمد بن الحضرمي (الحسين خ.ل والحصين خ.ل)، و الظاهر كون الصواب: محمد بن الحصين، و قد كثرت رواية الحسين بن سعيد عنه (2)، و وردت رواية الحسين بن سعيد، عن محمد بن الحصين، عن محمد بن الفضيل في مواضع. (3) و قد روي محمد بن حصين عن محمد بن الفضيل في التهذيب 3: 236/625 بناءً علي بعض نسخه المعتمدة، و قد روي - أيضاً - علي بن مهزيار، عن محمد بن الحصين، عن محمد بن الفضيل في معاني الأخبار: 384/16، و كأن المراد من محمد بن الحصين هو محمد بن الحصين الأهوازي

ص: 139

- 
- 1- الكافي 2: 264/17، 6: 450/4، كامل الزيارات، الباب 54/2، ثواب الأعمال: 111/5.
  - 2- معجم رجال الحديث 16: 27.
  - 3- التهذيب 2: 381/1591 و 3: 38/133 و كذا في بصائر الدرجات: 496/2 و مختصر بصائر الدرجات: 52 و قد حكاها عنهما كذلك في بحار الأنوار 24: 250/5، لكن في مطبوعة مختصر بصائر الدرجات: محمد بن الحسين، و هو سهو.

- المعدود في أصحاب الهادي عليه السلام (1)، فهو وراويه الحسين بن سعيد وعلي بن مهزيار كلهم أهوازيون. وأما السند الثاني: فالظاهر كون الصواب: محمد بن عيسى ومحمد بن الحسين، وقد تعاطفا في جملة من الأسناد (2)، وهما من مشايخ محمد بن علي بن محبوب، ومن رواة محمد بن الفضيل. هذا بناءً علي ما في مطبوعة التهذيب، ولكن قد ورد في نسخ معتبرة منه: محمد بن الحصين، وكأنه محمد بن الحصين الأهوازي المتقدم. فتلخص من جميع ما ذكرنا: أنّ الظاهر كون المراد من محمد بن الحسين في السند هو ابن أبي الخطاب، فحينئذٍ يحدث في السند إشكال أشار إليه سيّدنا «دام ظلّه»؛ حيث قال: «محمد بن الحسين هو محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، وابن أورمة له تقدّم ما عليه، وروايته عنه بواسطة لا تخلو عن غرابة، وأبو عليّ الأشعري هو أحمد بن إدريس يروي عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب بلا واسطة، كما في مشيخة الفقيه 4: 535. (3)

ص: 140

- 1- رجال الشيخ الطوسي: 25=391/5773، ثمّ إنّ ترجم النجاشي في رجاله: 227/597 عبد الله بن محمد بن حصين الحصيني الأهوازي، وقال: «روي عن الرضا عليه السلام» فلو كان والد عبد الله هذا رجلاً آخر، فأرادته من محمد بن الحصين - المذكور في الأسناد، الراوي عن عبد صالح عليه السلام، كما في التهذيب 2: 49/160 - أظهر من جهة الطبقة، فتأمل.
- 2- علل الشرائع 1: 198/16، كمال الدين 1: 201/1، لاحظ بحار الأنوار 18: 354/66، 80: 295/51.
- 3- و مثله في أسناد كثيرة في كتب الصدوق؛ مثل ما في الأمالي، المجلس 14/4، 21/6، 27/1، 28/7، 36/10، 37/9، 54/11، 61/13، 73/6، 7، 74/9، علل الشرائع 1: 103/1، 227/3، كمال الدين 1: 288/1، 2: 344/29 ...



وعلي هذا فيحتمل كون الصواب: وعن محمد بن الحسين، والمراد: أن الأشعري يروي الخبر تارة عن الحسين بن الحسن بن أبان بطريقه، وأخري عن محمد بن الحسين، لكن رواية بعض أصحاب ابن أورمة غير معلوم عن أي شخص من الأشخاص المذكورين في السند» انتهى. لا يقال: لم نجد رواية أبي علي الأشعري عن الحسين بن الحسن بن أبان في موضع، بل الوارد في كتب الحديث رواية محمد بن يحيى العطار أو محمد بن الحسن بن الوليد عنه، وفي الكافي 2: 174/14 رواية علي بن إبراهيم عن الحسين بن الحسن. فإنه يقال: قد ورد في الكافي 2: 4/5 رواية: غير واحد، عن الحسين بن الحسن، عن محمد بن أورمة...، والظاهر دخول أبي علي الأشعري في «غير واحد»، فافهم. ومع هذا كله فالجزم بعدم وقوع خلل آخر في السند مشكل؛ لعدم رواية أبي علي الأشعري عن محمد بن الحسين في الكافي، وعدم وجدان رواية صريحة لأبي علي الأشعري عن الحسين بن الحسن، مضافا إلى عدم معلومية من يروي عنه بعض أصحاب ابن أورمة، والعلم عند الله. فالمتحصّل: أن محمد بن الحسين في السند هو: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ومع ذلك فالسند لا يخلو من غموض.

167 = 72/8 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحجاج....

167 = 72/9 - أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن عبد الله... (معلق)

ص: 141

72/10 = 167 (حيلولة)

72/11 = 167 (حيلولة)

75/1 = 169 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم....

75/2 = 169 - عنه، عن علي بن الحكم... (معلق)

75/3 = 170 - عنه، عن أحمد بن محمد بن عيسى....

75/4 = 170 - عنه، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب....

توضيح: الضمير في الحديث 2 يرجع إلي أحمد بن محمد بن عيسى، فالسند معلق، وأمّا في الحديثين 3 و 4، فيرجع إلي محمد بن يحيى، فليس فيهما تعليق.

75/5 = 170 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: حقّ المسلم علي المسلم...، وقال: بلغني أنّه قال....

توضيح: ورد في مرآة العقول 9: 37: «وقال» أي: اليماني أو علي بن إبراهيم وغيره من أصحاب الكتب، إنتهي. و ما أفاده إشارة إلي أنّ الضمير: إمّا أن يرجع إلي الراوي الأخير - أي: إبراهيم بن عمر اليماني - أو يرجع إلي مؤلّف الكتاب - الذي أخذ هذا الخبر من كتابه - و هذا متين جداً، لكنّ الكلام في تشخيص مصدر الخبر، فهو

ص: 142

يحتاج إلي بحث مبسوط، فنقول: روي الخبر في الاختصاص - المنسوب إلي الشيخ المفيد - : 27 بعد رواية مرسله عن الصادق عليه السلام هكذا: وقال: المسلم أخو المسلم، وحقّ المسلم علي أخيه المسلم... ، فأورد الخبر بعين ما هنا، وفي ذيله أيضاً وردت هذه الكلمة، وهذه الرواية المذكورة في الاختصاص وردت في سياق روايات ذكرنا في مقال حول «الاختصاص» أنّها: مأخوذة من كتاب حمّاد بن عيسى (1)، فيناسب نقلها هنا مع زيادات. فنقول: هناك قرائن تدلّ علي أنّ الروايات المذكورة في الاختصاص من: 24 - 32 مأخوذة من كتاب حمّاد بن عيسى، وهي: 1 - يوجد في: 24 ثلاثة ضمائر ليس لها مرجع في ظاهر السند، والضمير يرجع إلي حمّاد بن عيسى بقريئة المروي عنه، وكذا الأمر بالنسبة إلي الضمير الواقع في: 29. 2 - كثير ممّن وقعوا في أوّل هذه الأسانيد من الاختصاص، هم مشايخ حمّاد بن عيسى: كحريز - : 25 - وإبراهيم بن عمر اليماني - : 29 - وربيعي - : 30 - ثلاث مرّات. 3 - وهي العمدة: إنّ كثيرا من هذه الروايات المذكورة في كتاب آخر عن حمّاد بن عيسى، وهذا تفصيلها:

ص: 143

---

1- راجع سلسلة مقالات مؤتمر الشيخ المفيد، رقم 9: 166 و 167 ورقم 55: 236 - 238.

- الاختصاص: 24 - وعنه، عن ربعي، عن رجل - وهو ورد في المحاسن 1: 132/6 و بصائر الدرجات: 15/5 و علل الشرائع 1: 116/13 - معبرا عن ربعي بأبي نعيم الهذلي - مسندا عن حمّاد بن عيسى، و ورد في الكافي 2: 2/1 صدره: عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن ربعي بن عبد الله. - : 25 - عن حرّيز، عن أبي عبد الله عليه السلام - : ورد في المحاسن 1: 257/297: بسنده عن حمّاد بن عيسى، عن حرّيز، عمّن أخبره، عن أبي عبد الله عليه السلام . - : 26 - قال الصادق: قضاء حاجة المؤمن... - : ورد في المؤمن: 47/111 و بعده: و ما من مؤمن يفرّج عن أخيه... و ما من مؤمن يعين مظلوما... المسجد الحرام، و هذه القطعات وردت في: 27 من الاختصاص في سياق روايات حمّاد بن عيسى، كما يأتي. - : 26 - وقال: ما من مؤمن يغسل مؤمنا - ورد في الكافي 3: 164/3: عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبي عبد الله عليه السلام . - : 26 - جابر، عن أبي جعفر عليه السلام - ورد في الكافي 2: 176/3: عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام . - : 26 - عن أبي الحسن موسى عليه السلام - ورد في الكافي 2: 453/2: عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام .

- : 27 - ما من مؤمن يدخل بيته... عتق نسمة - ورد في الكافي 2: 201/4: عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبي عبد الله عليه السلام، لاحظ المؤمن: 63/160. - : 27 - ما من مؤمن يمشي... وشق في عشر حاجات - ورد في الكافي 2: 197/5 مثل السند المتقدم. - : 27 - ما من مؤمن يعين... خذله الله في الدنيا والآخرة - ورد في ثواب الأعمال: 177/1 بسنده: عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبي عبد الله عليه السلام، لاحظ كتاب المؤمن: 67/178. - : 27 - قال: و ما من مؤمن يخذل أخاه... خذله الله في الدنيا والآخرة - رواه في المحاسن 1: 99/66 و عقاب الأعمال: 284/1 و أمالي الصدوق، المجلس 73/16: بسنديهما عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبي عبد الله عليه السلام. - : 27 - و حق المسلم... - وهي ما نبحت عنه. - : 28 - عن أبي حمزة الثمالي... من الثياب الخضراء - ورد في ثواب الأعمال: 164/2: بسنده عن حماد، عن إبراهيم بن عمر، عن أبي حمزة الثمالي، عن علي بن الحسين عليهما السلام قال...

- : 28 - عن أبي حمزة الثمالي... الرحيق المختوم - ورد في الكافي 2: 201/5: عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن إبراهيم، عن أبي حمزة، عن علي بن الحسين عليهما السلام. - : 28 - و من كسا مؤمنا... ما دام عليه سلك - ورد في الكافي 2: 205/4: عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر، عن أبي حمزة الثمالي، عن علي بن الحسين عليهما السلام... ، و كذا ورد في كتاب

المؤمن: 63/161 مرسلًا عن عليّ بن الحسين عليه السلام، وقبلة رواية مرّت عن الكافي 2: 201/4: بإسناده عن حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبي عبد الله عليه السلام، لاحظ المؤمن: 65/166. - : 28 - وقال: إنّ المؤمنين ليلتقيان... حتّى يفترقا - ورد في المؤمن للحسين بن سعيد 30/54 وقبلة رواية: أنّ المؤمن ليزهر نوره...، وقال: إنّ المؤمن وليّ الله...، وهما من كتاب حمّاد بن عيسى، وبعده: عن أبي جعفر عليه السلام قال: إنّ الله عزّ وجلّ لا يوصف...، وهذا الخبر مذكور في الكافي 2: 182/16: عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد، عن ربعي، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام. - : 28 - وبلغنا أنّه قال: والله ما عبد الله بشيء أفضل من أداء حقّ المؤمن، وقال: والله إنّ المؤمن أعظم حقًا من الكعبة، وقال: دعاء المؤمن للمؤمن يدفع عنه البلاء ويدرّ عليه الرزق - ورد صدره إلي «من الكعبة» في كتاب المؤمن: 42/95، وبعده في هذا الكتاب رواية وردت في: 27 من الاختصاص من جملة رواية حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني. وأمّا ذيله: - دعاء المؤمن... - فمذكور في كتاب المؤمن: 55/140 في ذيل رواية مذكورة في الاختصاص: 27 من جملة رواية حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني. - : 30 - وقال أبو جعفر عليه السلام: من أيقن... وقال: المعونة تنزل من السماء... - : ورد في الكافي 4: 44/8: عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن عمر بن أذينة، رفعه إلي أبي عبد الله أو أبي جعفر 8 قال: ينزل الله المعونة... فمن أيقن.... - : 30 - عن ربعي، عن الفضل [الفضيل، ظ، كما في بحار الأنوار: 67:

239/57] قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام - ورد في كتاب المؤمن للحسين بن سعيد: 16/6: عن الفضيل بن يسار، ولا ريب في سقوط الوساطة بين الحسين بن سعيد والفضيل بن يسار، والظاهر: أنه حماد بن عيسى عن ربعي بن عبد الله؛ فإن الوساطة بين الحسين بن سعيد وربعي هو حماد بن عيسى، إلا نادرا (1)، فالظاهر رواية الحسين بن سعيد للخبر، عن حماد بن عيسى، عن ربعي، عن الفضيل بن يسار. - : 30 - عن ربعي، عن أبي عبد الله عليه السلام - ورد في الكافي 2: 202/11: عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن ربعي، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي ثواب الأعمال: 164/1: بسنده عن حماد، عن ربعي. - : 31 - وقال أبو جعفر الباقر عليه السلام - ورد في بصائر الدرجات: 511/21: بسنده عن حماد بن عيسى، عن ربعي (بن عبد الله)، عن فضيل بن يسار، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كلما لم يخرج من هذا البيت فهو باطل، ورواه في وسائل الشيعة 27: 130/33399 عن كتاب بصائر الدرجات لسعد بن عبد الله. هذا ما وصلنا إليه من تطبيق روايات الاختصاص علي رواية حماد بن عيسى، ومع ما فصلنا لا يبقى شك في أخذ هذه الروايات من كتاب حماد بن عيسى. إذا عرفت ذلك، فلنرجع إلي سند الكافي، فنقول: الضمير في «وقال: بلغني»: إنا راجع إلي حماد بن عيسى - أي: مؤلف المصدر المأخوذة منه الرواية - ، وإنا راجع إلي إبراهيم بن عمر اليماني، ولعل هذا أوفق؛ فإن هذه

ص: 147

1- لاحظ معجم رجال الحديث 6: 385 و 437.

الرواية في الاختصاص قد سبقتها روايات حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، و لحقتها كذلك، فقد صرّح باسم إبراهيم بن عمر اليماني في: 29 مرتين و في: 28 وقع عبد الأعلى - الذي هو من مشايخ إبراهيم بن عمر اليماني - في أول السند. فالظاهر أنّ هذه الرواية كانت في كتاب حمّاد بن عيسى في ضمن روايات رواها عن إبراهيم بن عمر اليماني، و كأنّ كتاب حمّاد بن عيسى كان مرتّباً علي ترتيب المشائخ، و الله أعلم. فتحصّل من جميع ما مرّ: أنّ أقرب الاحتمالات رجوع الضمير في «قال: بلغني» إلي إبراهيم بن عمر اليماني، و لو لم تقبل ذلك، فالظاهر رجوعه إلي حمّاد بن عيسى، و الله أعلم.

172 = 75/9 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه....

173 = 75/10 - عنه، عن عثمان بن عيسى... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

175 = 76/2 - محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سنان....

175 = 76/3 - عنه، عن محمّد بن سنان... (معلّق)

175 = 76/4 - عنه، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن عيسى.

ص: 148



175 = 77/1 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن فضال....

175 = 77/2 - عنه، عن علي بن النعمان... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن عيسى.

176 = 77/5 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم....

176 = 77/6 - عنه، عن علي بن الحكم... (معلق)

177 = 77/7 - عنه، عن علي بن الحكم... (معلق)

توضيح: الضمير في السندين يرجع إلي أحمد بن محمد.

178 = 77/11 (حيلولة)

178 = 77/12 - محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن صالح بن عقبة، عن عبد الله بن محمد الجعفي... .

178 = 77/13 - صالح بن عقبة، عن عقبة... (معلق)

178 = 77/14 - صالح بن عقبة، عن صفوان الجمال... (معلق)

179 = 78/1 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال... .

179 = 78/2 - عنه، عن ابن فضال، عن علي بن عقبة... (معلق)

179 = 78/3 - ابن فضال، عن علي بن عقبة... (معلق)

توضيح: الضمير في الحديث 2 يرجع إلي أحمد بن محمد، والحديث 3 معلق

181 = 78/10 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن بعض أصحابه....

181 = 78/11 - عنه، عن محمد بن عليّ، عن ابن بقّاح... (معلّق)

181 = 78/12 - عنه، عن موسى بن القاسم... (معلّق)

181 = 78/13 - عنه، عن أبيه... (معلّق)

181 = 78/14 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن يحيى بن المبارك....

181 = 78/15 - عنه، عن إسماعيل بن مهراّن... (معلّق)

توضيح: الضمير في الحديث 15 يرجع إلي سهل بن زياد، وفيما قبله من الأسناد إلي أحمد بن محمد بن خالد، و ما في وسائل الشيعة 12: 144/15890 - من إرجاع الضمير إلي أحمد بن محمد بن خالد في الحديث 15 أيضاً والتعبير عنه بأحمد - خطأ نشأ من الغفلة عن توسّط طريق سهل.

187 = 81/6 - الحسين بن محمد و محمد بن يحيى، عن عليّ بن محمد بن سعد، عن محمد بن سالم، عن أحمد بن زكريّا....

188 = 81/7 - وبهذا الإسناد، عن محمد بن سليمان، عن محمد بن محفوظ....

توضيح: في مطبوعة المصدر: محمد بن مسلم بدل محمد بن سالم، والصواب: ما أثبتناه عن بعض مخطوطاته، وهو محمد بن سالم بن أبي سلمة

الكندي السجستاني. وقد ترجم في رجال النجاشي لأبيه سالم بن أبي سلمة: 190/509، وفي طريقه: محمد بن يحيى، عن علي بن محمد بن علي بن سعد الأشعري، قال: حدثنا محمد بن سالم بن أبي سلمة، عن أبيه بكتابه، و ترجم لمحمد بن سالم بن أبي سلمة في: 322/877، و جعل راويه علويه بن متويه بن علي بن سعد أخي أبي الآثار القزداني، و هو علي بن محمد بن علي بن سعد الأشعري القمي القزداني، الذي ترجم له النجاشي في رجاله: 257/673، و قال: يعرف بابن متويه، و الظاهر: أن علويه لهجة محلية من علي، كما أن متويه لهجة كذلك من محمد، و قد روي كتاب علي بن محمد هذا في رجال النجاشي، محمد بن يحيى. ثم إن الأغلب في عنوان الرجل الاختصار في النسب (1)، و المروي لعلي بن محمد بن سعد في جملة من أسناده محمد بن مسلم أو محمد بن أسلم (2)، و كلاهما مصحّف، و الصواب: محمد بن سالم، كما ذكرناه. ثم إن المراد من قوله: «و بهذا الإسناد» في الحديث 7 غير معلوم؛ لعدم

ص: 151

1- كما هنا و في 1: 35/5، 2: 187/6، 207/9، 226/16، 378/12، 379/16، و مع تصحيف سعد بسعيد في مطبوعة الكتاب في 2: 79/15، 346/7، 8: 227/289، 235/314. هذا وقد ورد في الكافي 8: 247/346 رواية الحسين بن محمد و محمد بن يحيى [جميعاً]، عن محمد بن سالم بن أبي سلمة... و لا ريب في سقوط «عن علي بن محمد بن سعد» من السند، كما يعلم بملاحظة الأسناد المشابهة المشار إليها في المتن.

2- الكافي 2: 79/15، 187/6، 207/9، 226/16، 268/1، 346/7، 378/12، 379/16.

تقدّم ذكر محمد بن سليمان في الحديث 6 و ما سبقه من الأسناد، وهذا بنفسه يشير إلى وقوع تصحيف في العنوان، و صوابه محمد بن سالم، و سالم و سليمان متشابهان في الكتابة بعد إسقاط الألف فيهما كما كان مرسوما. و في الكافي 2: 346/7 رواية الحسين بن محمد، عن عليّ بن محمد بن سعد - و قد صحّف سعد فيه بسعيد - عن محمد بن مسلم، عن محمد بن محفوظ....

و هذا السند قريب من سند الحديث 7، وفيه أيضا تصحيف والصواب: سالم، بدل مسلم، فهو أيضا يؤكّد رواية محمد بن سالم عن محمد بن محفوظ، فيؤيد صحّة ما ذكرنا من كون محمد بن سليمان في السند المبحوث عنه مصحّفا من محمد بن سالم. وعليه: فلم يبق إبهام في المراد من «بهذا الإسناد» في الحديث 7.

188 = 82/1 (حيلولة)

188 = 82/2 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه....

188 = 82/3 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان....

189 = 82/4 - عنه، عن بكر بن صالح... (معلّق)

توضيح: الضمير في الحديث 4 يرجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى، وقد وردت رواية محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى (1) أو أحمد بن

ص: 152

---

1- الكافي 6: 338/1، 380/1، 8: 191/221، لاحظ أيضا التهذيب 1: 92/245، 9: 100/437 مضمرا.

محمّد (1)، عن بكر بن صالح في جملة من الأسناد، وقد ورد نظير السند - في إرجاع الضمير إلي أحمد بن محمّد بن عيسى في وسط السند - فيما مرّ في هذا المجلّد: 101/10، فلا وجه لإرجاع الضمير إلي أحمد بن محمّد بن خالد في الحديث 2. والحاصل: أنّ الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن عيسى، كما فهم في بحار الأنوار 74: 289/17 و معجم رجال الحديث 2: 663.

189 = 82/7 (حيلولة)

192 = 82/14 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن أورمة، عن عليّ بن يحيى....

192 = 82/15 - عنه، عن إسماعيل بن منصور... (معلّق)

توضيح: ظاهر السند رجوع الضمير إلي سهل بن زياد، ويؤيده ما في التهذيب 7: 461/1844 من رواية أحمد بن محمّد بن عيسى، عن إسماعيل بن منصور...؛ فإنّ ابن عيسى وسهل في طبقة واحدة. لكنّ هذا الخبر رواه في نفس ذلك المجلّد: 407/1628: عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن أسباط، عن إسماعيل بن منصور... وهكذا في الروضة 8: 275/416 جعل الراوي للخبر عليّ بن أسباط، و الراوي عن إسماعيل بن منصور في أسناده هو عليّ بن أسباط. (2) ولكن هذا لا ينافي رواية سهل بن زياد عنه أيضاً، فلنأخذ بظاهر السند و

ص: 153

1- الكافي 2: 107/7، 116/19، 204/2، 206/5، 6: 326/5، 355/2، 359/2.

2- معجم رجال الحديث 3: 186.

نرجع الضمير إلي سهل بن زياد؛ وفاقا لمعجم رجال الحديث و بحار الأنوار 74: 297/28 و وسائل الشيعة 16: 350/21737.

192 = 83/1 - محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن عليّ....

193 = 83/2 - عنه، عن محمّد بن زياد، قال: حدّثني خالد بن يزيد... (معلّق) 193 = 83/3 - عنه، عن محمّد بن زياد، عن الحكم بن

أيمن... (معلّق) 193 = 83/ذيل 3 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن زياد مثل الحديثين.

توضيح: محمّد بن زياد هو ابن أبي عمير الذي أكثر أحمد بن محمّد بن عيسى من الرواية عنه، فمرجع الضمير هو أحمد بن محمّد بن عيسى، ويؤكّد ذلك ما في ذيل الحديث 3 من رواية إبراهيم بن هاشم عن محمّد بن زياد، ورواية ابن أبي عمير عن الحكم بن أيمن كتابه، لاحظ فهرست الشيخ: 160/246، رجال النجاشي: 137/354.

194 = 83/6 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الحكم بن أيمن، عن أبان بن تغلب، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام: من طاف بالبيت أسبوعا كتب الله عزّ وجلّ له ستّة آلاف حسنة... قال: وزاد فيه إسحاق بن عمّار: وقضي له ستّة آلاف حاجة، قال: ثمّ قال: وقضاء حاجة المؤمن أفضل من طواف و طواف حتّي عدّ عشرا.

ص: 154

توضيح: مرجع الضمير في «قال: وزاد فيه إسحاق بن عمّار» غير معلوم، فيحتمل رجوعه إلي المصنّف وكون العبارة من زيادات رواة الكتاب، كما يحتمل رجوعه إلي عليّ بن إبراهيم أو أبيه أو ابن أبي عمير، ولعلّ الأخير أظهر؛ لمعهودية إضافة ابن أبي عمير حديثاً في ذيل حديث آخر، ففي معاني الأخبار: 150 بإسناده عن الصّفار أنّه قال: كلّ ما كان في كتب الحلبي: «وفي حديث آخر» فذلك قول محمّد بن أبي عمير؛ ، انتهى. ثمّ إنّ في مرجع الضمير في «قال» في آخر الخبر - قبل «ثمّ قال» الراجع ضميره إلي أبي عبد الله عليه السلام - احتمالين: الأوّل: أن يكون هو إسحاق بن عمّار، ويشهد له ما رواه في الكتاب - بعد هذه الرواية برواية - بسنده عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام: من طاف بهذا البيت طوافا واحدا... فأورد الخبر، وفي ذيله: قلت له: جعلت فداك هذا الفضل كلّه في الطواف؟ قال: نعم، وأخبرك بأفضل من ذلك: قضاء حاجة المسلم أفضل من طواف و طواف حتّي بلغ عشرة. الثاني: أن يكون هو أبان بن تغلب، فقد ورد في التهذيب 5: 120/392 بسنده عن أبان بن تغلب، قال: كنت مع أبي عبد الله عليه السلام في الطواف، فجاءني رجل من إخواني، فسألني أن أمشي معه في حاجة، ففطن بي أبو عبد الله عليه السلام... فقال: يا أبان، اقطع طوافك وانطلق معه في حاجته فاقضها له... قال: يا أبان، وهل تدري ما ثواب من طاف بهذا البيت أسبوعاً؟ فقلت: لا والله، ما أدري، قال: تكتب له ستّة آلاف حسنة... قال: وروي إسحاق بن عمّار: و تقضي له ستّة آلاف حاجةً، ولقضاء حاجة عبد مؤمن خير من طواف و طواف حتّي عدّ عشرة أسابيع. فقلت له: جعلت فداك، أ

فريضة أو نافلة؟ فقال: يا أبان، إنّما يسأل الله العباد عن الفرائض لا عن النوافل.... وهذا الخبر كالصريح في كون قوله: «ولقضاء حاجة» إلى آخر الخبر من تتمّة رواية أبان بن تغلب، وإلا لكان الخبر ناقصا و لكان السؤال و الجواب المذكوران في ذيله بلا وجه. و عليه: يكون قوله: «قال و روي إسحاق بن عمّار: و تقضي له ستّة آلاف حاجة» جملةً معترضةً اعترضت بين أجزاء رواية أبان بن تغلب. و الظاهر بملاحظة هذا الخبر و خبري الكافي: أنّ أبان بن تغلب و إسحاق بن عمّار رويَا مضمون الخبر عن أبي عبد الله عليه السلام (1)، فأشير في ضمن خبر أبان إلي زيادة وردت في رواية إسحاق، ولعلّ الأنسب إرجاع الضمير في «قال» - قبل «ثمّ قال» - في الكتاب هنا إلي أبان بن تغلب؛ فإنّ الوارد في نقل إسحاق بن عمّار هو «قضاء حاجة المسلم»، و الذي ورد في رواية أبان: «قضاء حاجة المؤمن» فحسب. وكيف كان، فالظاهر أنّ ابن أبي عمير يروي زيادة إسحاق بن عمّار مباشرة؛ نظرا إلي تكرّر روايته عنه من دون واسطة.

194 = 83/7 - الحسين بن محمّد، عن أحمد بن إسحاق، عن بكر بن محمّد....

194 = 83/8 - عنه، عن سعدان بن مسلم... (معلّق)

ص: 156

---

1- . وقد ورد مضمون الخبر في رواية المشمعل الأسدي، المرويّ في أمالي الصدوق، 581/8، المجلس 74/11.



توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن إسحاق؛ فقد يروي أحمد بن إسحاق عن سعدان بن مسلم، كما في فهرست الشيخ: 226/336 في ترجمة سعدان، وفي طريق الصدوق إليه بعنوان أحمد بن إسحاق بن سعد في مشيخة الفقيه 4: 432.

197 = 84/6 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى....

198 = 84/7 - عنه، عن أبيه، عن خلف بن حمّاد... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد؛ فقد أكثر محمّد بن خالد من الرواية عن خلف بن حمّاد . 1

203 = 86/13 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر....

203 = 86/14 - عنه، عن إسماعيل بن مهران... (معلّق)

203 = 86/15 - عنه، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

203 = 86/16 - عنه، عن الوشاء... (معلّق)

توضيح: الضمير في الأسناد - كلّها - يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

ص: 157

203 = 86/18 - محمد [بن يحيى]، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل، عن صالح بن عقبة....

203 = 86/19 - صالح بن عقبة، عن عبد الله بن محمد... (معلق)

204 = 86/20 - صالح بن عقبة، عن نصر بن قابوس... (معلق)

208 = 90/1 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم...

208 = 90/2 - عنه، عن ابن محبوب، عن معاوية بن وهب... (معلق)

208 = 90/3 - ابن محبوب، عن ابن رئاب... (معلق)

208 = 90/4 - ابن محبوب، عن عمرو بن شمر... (معلق)

توضيح: مرجع الضمير في الحديث 2 هو أحمد بن محمد، فهو معلق علي الحديث 1، لكن الحديثان 3 و 4 معلقان علي الحديث 2.

209 = 91/1 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن سنان...

209 = 91/ذيل 1 - عنه، عن محمد بن سنان... (معلق)

209 = 91/2 - عنه، عن ابن محبوب... (معلق)

209 = 91/3 - عنه، عن أحمد بن محمد، عن ابن سنان، عن مفضل...

209 = 91/4 - ابن سنان، عن أبي حنيفة سابق الحاج... (معلق)

توضيح: مرجع الضمير في ذيل الحديث 1 و الحديث 2 هو أحمد بن محمد، وأمّا في الحديث 3، فالضمير يرجع إلي محمد بن يحيى؛ إذ

يروى عن أحمد بن محمد (بن عيسى) وهو يروي عن ابن سنان، والمراد به محمد بن سنان، الذي

92/1 = 210 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى....

92/2 = 210 - عنه، عن عليّ بن الحكم... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

96/3 = 215 - عنه (=الحسين بن محمّد)، عن معليّ بن محمّد، عن الوشاء، عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، عن عمر بن حنظلة وعن حمزة بن حمران، عن حمران، عن أبي جعفر عليه السلام....

توضيح: كتب سيّدنا «دام ظلّه» في هامش كتابه: «رواه في المحاسن 1: 217/109: عن الوشاء، عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، عن عمر بن حنظلة، عن حمزة بن حمّاد، عن حمران بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام...، وحمزة بن حمّاد لم أجده في موضع مع الفحص، والظاهر أنّ الصواب: حمران كما هنا. ثمّ إنّّه لم تعهد رواية عمر بن حنظلة عن حمزة في مورد، والظاهر أنّ له تقدّم ما علي حمزة، فما هو الموجود في أكثر النسخ من ثبوت الواو بعد حنظلة هو الظاهر [و ما في المحاسن و بعض نسخ الكافي من ترك الواو سهواً]. والمراد: أنّ الخثعمي روي الخبر تارةً بواسطة عمر بن حنظلة عن أبي جعفر عليه السلام، و أخرى بواسطة حمزة بن حمران عن حمران عنه عليه السلام. و يحتمل - علي بعد - كون «عن حمزة» عطفاً علي عبد الكريم، والمراد: أنّ الوشاء روي الخبر عن أبي جعفر عليه السلام تارةً بواسطة الخثعمي عن عمر بن

حنظلة، و أخري بواسطة حمزة بن حمران عن حمران» انتهى. و كلامه «دام ظلّه» يحتاج إلي توضيح في عدّة موارد: الأوّل: أنّ لعمر بن حنظلة تقدّم ما علي حمزة بن حمران؛ و ذلك لأنّ عمر بن حنظلة ثبتت روايته عن أبي جعفر عليه السلام دون حمزة بن حمران، توضيح ذلك: أنّ حمزة بن حمران بن أعين و إن عدّه الشيخ في رجاله: 46=132/1367 من أصحاب الباقر عليه السلام ، لكن لم يعدّه البرقي في رجاله: 39 إلا في أصحاب الصادق عليه السلام ، و ظاهره عدم كونه من أصحاب الباقر عليه السلام ؛ حيث لم يعدّه في قسم من أدرك من أصحاب أبي جعفر عليه السلام . و كذا لم تثبت رواية حمزة بن حمران عن أبي جعفر عليه السلام في شيء من الأسناد. نعم، ورد في بعض الأسناد ما يوهمه، لكن هذه الموارد: إمّا محرّفة أو غير مصرّحة (1).

ص: 160

1- منها: ما في الكافي 2: 89/7: حمزة بن حمران، عن أبي جعفر عليه السلام، و الصواب: عن أبي عبد الله عليه السلام، كما في نسخ معتبرة. منها: ما في الاستبصار 3: 258/923: أبي ولاء، عن حمزة بن حمران، عن أبي جعفر عليه السلام، و الصواب: أبي ولاء، عن حمران، كما في الكافي 6: 152/1، التهذيب 8: 10/33، الفقيه 3: 534/4845. منها: ما في الكافي 6: 529/5: محمّد بن سنان، عن حمزة بن حمران، قال: شكّا رجل إلي أبي جعفر عليه السلام و قال: اخرجتنا الجنّ من منازلنا... و لفظ الخبر غير مفيد لتحمل حمزة للخبر عن أبي جعفر مباشرة، و من الجائز سماعه له عن الرجل الشاكي أو غيره، هذا مع أنّ الظاهر سقوط «عن رجل» بعد حمزة بن حمران، كما ورد في المحاسن 2: 609/14، و الخبر مأخوذ منه، فلاحظ. منها: ما في الكافي 7: 208/18، التهذيب 8: 228/826، 10: 71/267، الاستبصار 4: 6/20: هشام بن سالم، عن حمزة بن حمران، عن أحدهما، قال: سألته... و التعبير «بأحدهما» دليل علي إدراكه لزمن أبي جعفر عليه السلام. لكن فيه: أنّه لو صحّ ذلك و لم يكن «حمزة بن حمران» فيه محرّف «حمران»، فإنّما يتمّ لو كان التعبير بأحدهما عن حمزة بن حمران نفسه، و أمّا لو كان عن روايته، فلا دلالة فيه علي إدراكه لزمن أبي جعفر عليه السلام، فتأمّل.

و يظهر من أبي غالب الزراري في رسالته: 114 عدم إدراك حمزة لأبي جعفر عليه السلام؛ حيث قال: «لقي حمران و جدانا - زرارة و بكير - أبا جعفر محمّد بن عليّ و أبا عبد الله جعفر بن محمّد8، و لقي بعض إخوتهم و جماعة من أولادهم - مثل حمزة بن حمران و عبيد بن زرارة و محمّد بن حمران و غيرهم - أبا عبد الله جعفر بن محمّد عليه السلام و رووا عنه» انتهى. و أبو غالب من أهل بيت حمزة بن حمران، «و أهل البيت أدري بما فيه»، فلا يمكن تصديق الشيخ في عدّه من أصحاب أبي جعفر عليه السلام، فلعلّ وجه ما صنعه رؤية بعض الموارد الموهمة لذلك في الأسناد. و أمّا عمر بن حنظلة، فهو معدود في رجال الشيخ و البرقي في أصحاب الباقر و الصادق عليهما السلام (1)، و قد وردت روايته عن الباقر عليه السلام صريحاً في موارد (2).

ص: 161

- 
- 1- لاحظ رجال الشيخ: 64=142/1529، 451=252/3542، رجال البرقي: 17 و 11.
  - 2- الكافي 7: 440/8، تفسير العيّاشي 1: 73/147 - عنه بحار الأنوار 104: 223/30 - بصائر الدرجات: 210/1 - عنه بحار الأنوار 27: 27/6 - مكارم الأخلاق 2: 202/2520 - عنه بحار الأنوار 95: 58/27 -، كتاب محمّد بن المثنّى - المطبوع في ضمن الأصول الستة عشر - : 87، عنه بحار الأنوار 81: 338/38.

الثاني: استظهر «دام ظلّه» وقوع التحويل في السند، ووجهه إعادة «عن» قبل حمزة بن حمران، وذلك دليل التحويل. الثالث: في كيفية التحويل في السند، وفيه احتمالان: أحدهما: عطف «حمزة بن حمران عن حمران» علي «عمر بن حنظلة»، فيكون من عطف طبقتين علي طبقة. ثانيهما: عطف تلك العبارة علي «عبد الكريم بن عمر الخثعمي عن عمر بن حنظلة»، فيكون من عطف طبقتين علي طبقتين. وهذا الاحتمال وإن كان في بادئ النظر أظهر إلا أنه مستبعد؛ لبعده طبقة الوشاء عن الرواية عن حمزة بن حمران مباشرة؛ حيث إن غالب رواة حمزة بن حمران يكونون من مشايخ الوشاء - كجميل و ابن مسكان و عبد الله بن سنان - أو في طبقة مشايخه - كابن بكير - ولم تعهد رواية الوشاء عن حمزة بن حمران في موضع (1).

ص: 162

1- لا يقال: قد روي الوشاء عن محمّد بن حمران أخي حمزة بن حمران في موارد، منها: الكافي 2: 424/1، 5: 389/3، 6: 447/2، 7: 149/1. فإنّه يقال: لو سلّمنا كون المراد من محمّد بن حمران هو ابن أعين الشيباني - دون النهدي - فلا دلالة في رواية الوشاء عن محمّد بن حمران علي جواز روايته عن أخيه حمزة؛ لإمكان اختلاف طبقة الأخوين، بل محمّد بن حمران في طبقة جميل بن درّاج، الذي هو من رواة حمزة، وقد اشترك محمّد بن حمران و جميل في تأليف كتاب، وقد تعاطفا في كثير من الأسناد، لاحظ رجال النجاشي: 126/328، الكافي 3: 66/3، 4: 138/1، 5: 30/9، 6: 447/2، 7: 149/1، 189/5، 390/1، التهذيب 1: 394/1218، 401/1252، 404/1264، 3: 167/365، 4: 284/861، 6: 139/233، 9: 266/711، الفقيه 1: 109/224، 4: 119/5240.

هذا توضيح ما أفاده سيّدنا «دام ظلّه». لكنّ الحكم بوقوع التحويل بمجرد إعادة «عن» مشكل، خصوصاً مع ورود رواية في الكافي 2: 214/1 - قبل هذا الخبر برقمين بمضمونه بزيادة في ذيلها - عن حمزة بن حمران، عن عمر بن حنظلة، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام : يا أبا الصخر.... و مثله في المحاسن 1: 217/110 وقد أورد بعده بطريق آخر عن حمزة بن حمران، عن عمر بن حنظلة، قال: بينا أنا أمشي مع أبي عبد الله عليه السلام في بعض طرق المدينة إذا التفت إليّ، فقال عليه السلام : ... فأورد الخبر مع تفاوت يسير في ألفاظه. فمع رواية عمر بن حنظلة للخبر عن أبي عبد الله عليه السلام يبعد روايته عن أبي جعفر عليه السلام أيضاً، فلعلّه روي الخبر عن أبي عبد الله عليه السلام مباشرةً و عن أبي جعفر عليه السلام بتوسّط حمران. وعليه: فحمزة بن حمران عطف علي عمر بن حنظلة، و هما يرويان عن حمران، و ليس في السند تحويل. و أمّا كلمة «و عن» فيحتمل كونه من باب الجمع بين النسخة الصحيحة و النسخة المصحّفة، و قد تقدّم خلوّ بعض النسخ عن الواو قبل «و عن». و في السند احتمال آخر، و هو وقوع السقط، و الصواب: عن عمر بن حنظلة، عن أبي عبد الله عليه السلام و عن حمزة بن حمران، عن حمران، عن أبي جعفر عليه السلام.

فهذا الاحتمال - أيضاً - يبرّر إعادة «عن» قبل حمزة بن حمران أيضاً. فتحصّل: أنّ في السند احتمال التحويل، لكنّ الحكم به و العدول عن ظاهر السند مشكل، والله أعلم.

217 = 97/1 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم....

217 = 97/2 - ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم.... (معلّق)

225 = 98/13 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسى....

225 = 98/14 - عنه، عن عثمان بن عيسى.... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد.

226 = 98/16 - الحسين بن محمّد و محمّد بن يحيى جميعاً، عن عليّ بن محمّد بن سعد، عن محمّد بن مسلم، عن محمّد بن سعيد بن غزوان، عن عليّ بن الحكم، عن عمر بن أبان، عن عيسى بن أبي منصور، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: نفس المهموم لنا المغتّم لظلمنا تسييح... قال لي محمّد بن سعيد: أكتب هذا بالذهب، فما كتبت شيئاً أحسن منه.

توضيح: محمّد بن مسلم في السند مصحّف، صوابه محمّد بن سالم، وهو محمّد بن سالم بن أبي سلمة الكندي (1)، وهو القائل في ذيل الحديث «قال لي

ص: 164

1- .لاحظ ما مرّ في ذيل: 188/6 و 7.



محمّد بن سعيد». لكن قد ورد الخبر في أمالي المفيد، المجلس 40/3 بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، قال: حدّثنا سليمان بن سلمة الكندي، عن محمّد بن سعيد بن غزوان وعيسى بن أبي منصور، عن أبان بن تغلب، عن أبي عبد الله جعفر بن محمّد 8، قال: نفس المهموم لظلمنا تسبيح... ثمّ قال أبو عبد الله عليه السلام: يجب أن يكتب هذا الحديث بالذهب، عنه بحار الأنوار 2: 64/1، 147/16. و قد نقله في أمالي الطوسي: 115/178 = المجلس 4/32 بإسناده عن المفيد بنفس الإسناد، وفيه: سليمان بن مسلم الكندي، عن محمّد بن سعيد بن غزوان، عن عيسى بن أبي منصور... عنه بحار الأنوار 44: 278/4، وقد نقله عن أمالي الشيخ في بشارة المصطفي: 105 مع تصحيف غزوان ب «عدوان»، وفيه: سليمان بن سلمة الكندي، و كذا في: 257: قال: حدّثنا سليمان بن سلمة الكندي، عن محمّد بن سعيد بن غزوان، عن عيسى بن أبي منصور إلى آخر السند و المتن. وفي المقام اختلاف بين المصادر في سند هذه الرواية من جهات: منها: في الراوي عن محمّد بن سعيد بن غزوان: ففي نقل أمالي المفيد و أمالي الشيخ: سليمان بن سلمة (مسلم) الكندي، و العنوان لم نجده في موضع، و من الجائز كونه مصحّف محمّد بن سالم بن أبي سلمة، فيتّحد مع الراوي عن محمّد بن سعيد في نقل الكتاب، و محمّد بن سالم بن أبي سلمة و إن لم نجد رواية أحمد بن أبي عبد الله البرقي عنه صريحا، لكن وردت رواية أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن محمّد بن سالم، عن أحمد بن النضر في حديث (1)، كما

ص: 165

---

1- .أمالي الصدوق، المجلس 14/5، معاني الأخبار: 228/1؛ وقد تكرّرت رواية رضي الله عنها في علم الأشعري، عن محمّد بن سالم، عن أحمد بن النضر، لكن لا دليل قاطع علي كون المراد من محمّد بن سالم فيها هو محمّد بن سالم بن أبي سلمة، فافهم.

وردت رواية البرقي في المحاسن 1: 262/323 عن محمد بن سلمة، رفعه، قال: قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه: إنما يجمع الناس الرضا والسخط... .

و السند غريب؛ إذ لم نجد محمد بن سلمة في مشايخ البرقي، و من الجائز كون محمد بن سلمة مصحفاً، صوابه محمد بن سالم. (1) منها: في رواية محمد بن سعيد بن غزوان عن عيسى بن أبي منصور: ففي نقل الكتاب توسط بينهما علي بن الحكم عن عمر بن أبان، و في نقل أمالي الطوسي روي عنه بدون واسطة، و في نقل مطبوعة أمالي المفيد وقع عطف عيسى بن أبي منصور علي محمد بن سعيد بن غزوان، و النقل الأخير مصحف بلا ريب؛ إذ ليس عيس بن أبي منصور و محمد بن سعيد بن غزوان في طبقة واحدة، و ليس محمد بن سعيد بن غزوان في طبقة الرواة عن أبان بن تغلب

ص: 166

---

1- قد ورد في الكافي 2: 341/14 بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله، عن محمد بن سالم، رفعه، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: ينبغي للرجل المسلم... و هي قطعه خبر ورد في: 376/6 بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عمرو بن عثمان، عن محمد بن سالم الكندي، عمّن حدّثه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا صعد المنبر قال: ينبغي للمسلم أن يجتنب مؤاخاة ثلاثة... و مثله في 639/1، و قد وردت قطعة من هذا الخبر في المحاسن 1: 117/125 عن عمر (عمرو ظ) بن عثمان الخزاز، عن محمد بن سالم الكندي، عمّن حدّثه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان عليّ عليه السلام عندكم إذا صعد المنبر يقول: ينبغي للمسلم أن يجتنب مؤاخاة الكذاب... وعليه: فيحتمل كون الصواب في ما نقلناه في المتن عن المحاسن - أيضاً - نظير هذا السند، فوقع فيه سقط عمرو بن عثمان، و صحّف سالم بسلمة، فلاحظ.

مباشرةً، وقد ورد في التهذيب 5: 120/392 رواية موسى بن القاسم، عن محمد بن سعيد بن غزوان، عن أبيه، عن أبان بن تغلب، قال: كنت مع أبي عبد الله عليه السلام... فالظاهر كون الصواب في نقل أمالي المفيد «عن عيسى بن أبي منصور»، فصحّف «عن» في نسخ أمالي المفيد بالواو، وإنّما نقل الحديث عن المفيد علي الصواب الشيخ الطوسي في كتابه. يبقى الكلام في اختلاف نقل الكتاب مع نقل أمالي الطوسي، فيمكن القول بكون «عن» قبل علي بن الحكم مصحّفاً من الواو، فيكون في السند تحويل، والراوي عن عيسى بن أبي منصور اثنان: محمد بن سعيد بن غزوان وعمر بن أبان. لكن يشكل هذا الاحتمال - مضافاً إلي بعد احتمال التحويل في نفسه من دون قرينة ظاهرة عليه - : أنّه يبقى في السند معضّل؛ إذ لم نعرف الراوي عن علي بن الحكم، هل هو علي بن محمد بن سعد أو محمد بن سالم، الذي صحّف ب «مسلم»؟. منها: في رواية عيسى بن أبي منصور عن أبي عبد الله عليه السلام، هل تكون بالمباشرة كما في سند الكتاب، أم بتوسّط أبان بن تغلب، كما في سائر المصادر؟ فالذي يقضي به ملاحظة أسناد عيسى بن أبي منصور هو الاحتمال الأوّل؛ إذ جميع رواياته عن أبي عبد الله عليه السلام تكون بالمباشرة. (1)

ص: 167

---

1- الكافي 2: 172/9، 208/1، 4: 281/1، 5: 463/2، 6: 278/3، التهذيب 1: 272/801، 2: 21/60، 5: 442/1537، 7: 57/246، الفقيه 2: 127/1926، 3: 215/3798، المؤمن: 41/94، التمهيد: 55/110، رجال الكشي: 158/262، 209/368، 290/509 وأيضاً: 329/599، 330/600، قرب الاسناد: 15/47.

لكنّ الكلام في وجه إضافة «أبان بن تغلب» إلى السند، فمن الجائز كون الأصل في العنوان «أبان» فقط، وإثما جاء هذا الاسم من راوي عيسى بن أبي منصور - أعني: عمر بن أبان - فوقع هنا سهواً، ثمّ فسّر أبان ب «أبان بن تغلب» بملاحظة كون عيسى بن أبي منصور من كبار أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، فشيخه المسمّى بأبان هو أبان بن تغلب، لا أبان بن عثمان، الذي هو من صغار أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، وهذا الاحتمال - لو صحّ - يضعف احتمال التحويل في سند الكافي، فافهم. منها: أنّ لزوم كتابة الحديث بالذهب هو من كلام أبي عبد الله عليه السلام في نقل المفيد و الطوسي، لكنّه من كلام محمّد بن سعيد في نقل الكتاب. ولعلّ المنشأ لجميع هذه الاختلافات اعتماد رواة أحد هذين النقلين عليّ الحفظ دون الكتابة، فوقع السهو في خصوصيات الخبر، والمظنون كون أصحّ النقلين هو نقل الكتاب. وعليه: فلا دليل معتدّ به عليّ وقوع التحويل في سند الكتاب والله أعلم.

231 = 99/4 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن بعض من رواه، رفعه إليّ أبي عبد الله عليه السلام ....

232 = 99/5 - عنه، عن بعض أصحابنا، رفعه عن أحدهما 8... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إليّ أحمد بن محمّد بن خالد، كما هو الظاهر من سوق الروايتين.

ص: 168

235 = 99/21 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن الحسن بن محبوب....

236 = 99/22 - عنه، عن السندي بن محمد... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد؛ فقد عنون الشيخ سندي بن محمد في الفهرست: 228/341، و جعل الراوي عنه أحمد بن أبي عبد الله.

236 = 99/24 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن الحسن بن شَمون....

237 = 99/25 - عنه، عن محمد بن عليّ، عن محمد بن سنان... (معلق)

237 = 99/26 - عنه، عن بعض أصحابه من العراقيين، رفعه... (معلق)

توضيح: الضمير في الحديثين يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد - كما هو ظاهره - ؛ فقد أكثر أحمد بن محمد بن خالد من الرواية عن محمد بن عليّ، وقد روي عن بعض العراقيين (1) أو بعض أصحابنا العراقيين (2) في بعض الأسناد.

238 = 99/27 (حيلولة)

ص: 169

---

1- الكافي 2:282/6، 2:72/2، المحاسن 2:418/186 و 479/500، وقد ورد نظير السند في رجوع الضمير إلي أحمد بن أبي عبد الله مع روايته عن بعض العراقيين في الكافي 5:559/14.

2- المحاسن 2:411/146، وفيه: عن بعض أصحابنا العراقيين، رفعه.

239 = 99/28 - عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى...

239 = 99/29 - عنه، عن ابن فضال، عن عاصم بن حميد... (معلق)

239 = 99/30 - عنه، عن أبيه، عن عبد الله بن القاسم... (معلق)

240 = 99/31 - عنه، عن إسماعيل بن مهران، عن سيف بن عميرة، عن سليمان بن عمرو النخعي، قال: وحدثني الحسين بن سيف، عن أخيه علي، عن سليمان... (حيلولة)

240 = 99/32 - وياسناده، عن أبي جعفر عليه السلام...

(معلق، حيلولة) 240 = 99/33 - عنه، عن الهيثم النهدي... (معلق)

توضيح: الضمير المذكور في بدأ هذه الأسناد يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد، كما هو ظاهر السند و يعلم من ملاحظة من وقع بعده أيضاً، و الضمير المرفوع في «قال و حدثني» في الحديث 31 - أيضاً - راجع إليه؛ فقد روي أحمد البرقي عن الحسين بن سيف في جملة من الأسناد (1). و أمّا ما ورد في فهرست الطوسي: 141/207 في طريقه إلي الحسين بن سيف - بسنده عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن الحسين بن سيف البغدادي - فالظاهر كونه من أغلاط ابن بطة، وقد أشار في ترجمة ابن بطة في رجال النجاشي: 372/1019: «وفي فهرست ما رواه

ص: 170

1- . التهذيب 10 : 203/803 - وهو مأخوذ من الكافي 7 : 369/1 من دون تصريح، وقد صحّف سيف في متن مطبوعة الكافي ب «يوسف»، وقد ورد علي الصواب في المحاسن 2 : 301/10 - التوحيد: 21/13، ثواب الأعمال: 18/12، الخصال 1 : 238/82، المحاسن 1 : 27/7، 2 : 356/59، 485/533، 486/542 و 543، لاحظ المحاسن 1 : 37/38.

غلط كثير»، و يشهد علي ذلك: أنه لم نجد رواية أحمد بن أبي عبد الله بتوسط أبيه عن الحسين بن سيف في موضع (1) ثم إنه سنذكر في الفصل الخامس من الباب الثاني: أن الظاهر أن قوله: - في الحديث 32 - «ياسناده» معناه: بالإسناد المتقدم، وقد فهمه في بحار الأنوار 69: 305/27 و وسائل الشيعة 15: 191/20248 كذلك.

101/3 = 245 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر....

101/4 = 245 - علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى....

101/5 = 246 - عنه، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد....

توضيح: الظاهر رجوع الضمير في الحديث 5 إلي علي بن إبراهيم ولا إشكال في الأخذ به بعد ما وردت رواية علي بن إبراهيم، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد في بعض الأسناد (2)، ولا مجال لإرجاع الضمير إلي محمد بن يحيى بمجرد كثرة روايته عن أحمد بن محمد وروايته عن أحمد بن محمد بن عيسى في الحديث 3 هنا.

105/2 = 249 (حيلولة)

105/6 = 250 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن

ص: 171

1- و مجرد رواية محمد بن خالد البرقي عن الحسين بن سيف في تأويل الآيات: 286 (سورة الكهف) - لو صحّت - لم تكن منافية لما ذكرنا، كما لعله واضح.

2- الكافي 1: 422/47، 3: 501/16، 8: 289/437.

عثمان بن عيسى....

105/7 = 250 - عنه، عن محمد بن علي... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

105/10 = 251 - عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب....

105/11 = 251 - سهل بن زياد، عن يحيى بن المبارك... (معلق)

106/4 = 252 (حيلولة)

106/20 = 256 - عدة من أصحابنا، أحمد بن أبي عبد الله، عن نوح بن شعيب....

106/21 = 256 - عنه، عن علي بن الحكم... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد الله.

106/23 = 257 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن فضال....

106/24 = 257 - عنه، عن ابن فضال... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن عيسى.

107/2 = 260 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه....

ص: 172



260 = 107/3 - وعنه رفعه، عن أبي عبد الله عليه السلام ... (معلق)

261 = 107/4 - عنه، عن محمد بن عليّ، عن داود الحذاء، عن محمد بن صغير، عن جدّه شعيب، عن مفضل، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام ... (معلق)

261 = 107/5 - وبإسناده قال: قال أبو عبد الله عليه السلام ... (معلق)

261 = 107/6 - عنه، عن بعض أصحابه رفعه... (معلق)

261 = 107/7 - عنه، عن نوح بن شعيب وأبي إسحاق الخفاف ... (معلق)

توضيح: في المقام بحثان: في مرجع الضمير في الأحاديث، وفي قوله: «بإسناده» في الحديث 5. أمّا البحث الأول: فلا ينبغي التأمل في رجوع الضمير - في الأسناد كلّها - إلي أحمد بن محمد بن خالد - كما هو ظاهره - ؛ وقد روي عن محمد بن عليّ ونوح بن شعيب كثيراً، كما وردت روايته عن أبي إسحاق الخفاف في المحاسن 1: 135/15 و 235/199، وقد كثرت المرفوعات والرواية عن الرواة المبهمّة - كـ بعض أصحابنا - في روايات أحمد بن أبي عبد الله البرقي. أمّا البحث الثاني: فالمراد من قوله: «بإسناده» هو السند المتقدّم - كما فهمه في وسائل الشيعة 7: 59/8718 و بحار الأنوار 72: 8/7 - ؛ فقد ورد الخبر - باختلاف في السند والمتن - في: 264/16 عن محمد بن صغير، كما رواه في التمهيص: 49/84 رسلاً عن المفضل، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام .

263 = 107/13 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال النبيّ صلي الله عليه وآله

....

263 = 107/14 - وبإسناده قال: قال النبيّ صلي الله عليه وآله ....

ص: 173

توضيح: قوله: «وإسناده» إشارة إلى السند المتقدم - كما فهمه في بحار الأنوار 72: 17/16، فأورد هذا الخبر مع ذكر السند المتقدم له - فقد ورد الخبر في ثواب الأعمال: 218/2 بسنده عن علي بن إبراهيم إلى آخر السند المتقدم.

108/1 = 266 (حيلولة)

111/2 = 268 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى....

111/3 = 268 - عنه، عن أبيه، عن النضر بن سويد.... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمد بن خالد.

111/14 = 271 - عنه (محمد بن يحيى)، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب....

111/15 = 272 - ابن محبوب، عن مالك بن عطية.... (معلق)

111/16 = 272 - أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن ابن فضال، عن ابن بكير....

111/17 = 272 - عنه، عن ابن فضال.... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلى محمد بن عبد الجبار.

111/25 = 274 (حيلولة)

ص: 174

112/1 = 276 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال... .

112/2 = 276 - عنه، عن ابن محبوب... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد.

112/3 = 277 - عليّ بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن عبد الله بن مسكان....

112/4 = 278 - يونس، عن عبد الله بن سنان... (معلق)

112/5 = 278 - يونس، عن حمّاد، عن نعمان الرازي، عن أبي عبد الله عليه السلام... (معلق)

112/6 = 278 - عنه، عن محمد بن عبده [عبيدة خ.ل.]، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام... (معلق)

112/7 = 278 - يونس، عن إسحاق بن عمّار... (معلق)

توضيح: مرجع الضمير في الحديث 6 - علي الظاهر - هو يونس، وإن لم نجد روايته عن محمد بن عبده أو عبيدة في غير هذا الموضع. نعم، قد مرّ في: 240/35 رواية يونس، عن محمد بن عرفة، عن أبي عبد الله عليه السلام، ولعلّهما واحد، وقد وقع التصحيف في أحدهما. ثمّ إنّّه يأتي في: 281/13 رواية صباح بن سيّابة قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام، فقال له محمد بن عبده....

112/9 = 279 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن حبيب، عن عبد الله بن عبد الرحمان الأصمّ، عن عبد الله

بن

ص: 175

مسكان.... 280 = 112/ذيل 9 - ورواه ابن فضال، عن ابن مسكان.

توضيح: المراد من ابن فضال هو الحسن، و هو من مشايخ أحمد بن محمد بن خالد، فلذلك قد يتوهم كون الخبر معلقاً علي صدر السند و حذف منه «عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد» اختصاراً، لكن سنذكر في الفصل الثالث من الباب الثاني كثرة القطع في أول الأسناد الضمنية. فما يقال من انحصار أسناد الكافي بالأسناد المتصلة أو المعلقة علي الأسناد السابقة، فإنما هو في الأسناد المستقلة، لا الضمنية، فلا دليل علي وقوع التعليق في هذا السند بالبناء علي السند السابق.

112/14 = 281 - الحسين بن محمد، عن معلي بن محمد، عن الوشاء، عن أبان، عن أبي بصير....

112/15 = 281 - أبان، عن زياد الكناسي... (معلق)

112/17 = 284 - علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن داود....

112/18 = 284 - يونس، عن ابن بكير... (معلق)

112/19 = 284 - يونس، عن إسحاق بن عمارة... (معلق)

112/20 = 284 - يونس، عن ابن مسكان... (معلق)

112/21 = 284 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن حكيم....

ص: 176

285 = 112/22 - ابن أبي عمير، عن عليّ [بن] الزيات... (معلق)

287 = 113/1 (حيلولة)

292 = 115/13 (حيلولة)

294 = 116/7 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال النبيّ صلي الله عليه وآله وسلم....

295 = 117/8 - وبإسناده قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام....

توضيح: الظاهر كون قوله: «بإسناده» إشارة إليّ السند المتقدم، كما فهمه في وسائل الشيعة 1: 73/165.

297 = 117/3 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن عبد الله بن المغيرة.... 298 = 117/4 = عنه، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إليّ أحمد بن محمد بن خالد.

300 = 120/1 - عليّ بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام....

300 = 120/2 - وبإسناده قال: قال النبيّ صلي الله عليه وآله....

301 = 120/3 - وبإسناده قال: من نصب الله....

توضيح: «بإسناده» في السنتين إشارة إليّ الإسناد المتقدم، كما هو ظاهر السياق.

ص: 177

301 = 120/6 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم....

301 = 120/7 - عنه، عن عثمان بن عيسى... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد.

302 = 120/11 (حيلولة)

303 = 121/4 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن النضر بن سويد....

303 = 121/5 - عنه، عن ابن فضال، عن إبراهيم بن محمّد الأشعري... (معلّق)

303 = 121/6 - عنه، عن إسماعيل بن مهراّن... (معلّق)

303 = 121/7 - عنه، عن ابن محبوب... (معلّق)

توضيح: الضمير في الأسناد الثلاثة يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

304 = 121/11 (حيلولة)

304 = 121/12 (حيلولة)

307 = 122/5 - عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن معاوية بن وهب....

307 = 122/6 - يونس، عن داود الرقي... (معلّق)

308 = 123/5 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر....

308 = 123/6 - عنه، عن أبيه، عن فضالة... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

309 = 124/5 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن عليّ....

310 = 124/6 - عنه، عن أبيه، عن القاسم بن عروة... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

311 = 124/12 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن غير واحد....

311 = 124/13 - عنه، عن يعقوب بن يزيد... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

313 = 125/1 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عليّ بن أسباط....

313 = 125/2 - عنه، عن سعيد بن جناح... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن عيسى.

315 = 126/1 (حيلولة)

ص: 179

127/1 = 320 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عليّ بن حسان....

127/2 = 320 - عنه، عن أبيه، عمّن ذكره... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

129/3 = 321 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن إسماعيل بن مهران....

129/4 = 321 - عنه، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

136/1 = 330 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه....

136/2 = 331 - عنه، عن الحجّال... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

136/5 = 331 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن إسماعيل بن مهران....

136/6 = 331 - عنه، عن أبيه، عن هارون بن الجهم... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد الله.

136/9 = 332 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن



332 = 136/10 - ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه... (معلق)

332 = 136/13 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن ابن أبي نجران....

333 = 136/14 - عنه، عن ابن محبوب... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

334 = 136/18 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد [بن خالد]، عن أبيه....

334 = 136/19 - عنه، عن محمد بن عيسى... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

336 = 137/4 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شَمون، عن عبد الله بن عبد الرحمان الأصمّ، عن عبد

الرحمان بن الحجّاج، قال: قال لي أبو الحسن عليه السلام: ..... 336 = 137/ذيل 4 - قال: وكان أبو عبد الله عليه السلام... (معلق)

توضيح: الظاهر أنّ الضمير يرجع إلي عبد الرحمان بن الحجّاج.

338 = 139/2 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن إسماعيل بن مهران....

338 = 139/3 - عنه، عن عثمان بن عيسى... (معلق)

339 = 139/4 - عنه، عن أبيه، عمّن ذكره... (معلّق)

توضيح: الضمير في كلا السندين يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

339 = 139/5 (حيلولة)

339 = 139/6 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم، عن أبان الأحمر....

339 = 139/7 - عليّ بن الحكم [عن أبان]... (معلّق)

341 = 139/13 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن الحسن بن ظريف....

341 = 139/14 - عنه، عن عمرو بن عثمان... (معلّق)

341 = 139/15 - عنه، عن ابن فضال، عن إبراهيم بن محمد الأشعري... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع في كلا السندين إلي أحمد بن أبي عبد الله.

344 = 141/1 (حيلولة)

344 = 141/2 (حيلولة)

347 = 142/7 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه....

348 = 142/8 - عنه، عن ابن محبوب... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد الله.

349 = 143/5 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن إسماعيل بن مهراّن....

349 = 143/6 - عنه، عن محمد بن عليّ عن محمد بن فرات، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله صلي الله عليه وآله - في كلام له - : إياكم وعقوق الوالدين؛ فإنّ ريح الجنّة توجد من مسيرة ألف عام... (معلّق)

349 = 143/7 - عنه، عن يحيى بن إبراهيم بن أبي البلاد... (معلّق)

349 = 143/8 - عنه، عن أبيه، عن هارون بن الجهم، عن عبد الله بن سليمان (1)، عن أبي جعفر عليه السلام... (معلّق)

توضيح: الضمير في هذه الأسناد يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد، - كما هو ظاهرها - ولا إشكال فيها إلّا في الحديث 6؛ إذ رواية أحمد بن محمد بن خالد عن أبي جعفر عليه السلام بواسطة بعيدة جدّاً. وبعبارة أخرى: محمد بن عليّ في السند هو محمد بن عليّ الصيرفي أبو سمينة - أي: شيخ أحمد بن محمد بن خالد - وروايته عن أبي جعفر - والمراد به الباقر عليه السلام علي الظاهر - بواسطة واحدة مستبعدة، كما تَبّه عليه سيّدنا «دام ظلّه». وعليه: ففي السند إمّا سقط أو إرسال، ولا يبعد كون الساقط: عليّ بن عثمان (بن رزين)؛ فقد ورد سند في مائة منقبة: 38 - لابن شاذان، المنقبة 14 - وقع فيه: أحمد بن محمد، عن محمد بن عليّ، عن عليّ بن عثمان، عن محمد بن

ص: 183

1- رواه الحسين بن عثمان في أصله: 108 عن عبد الله بن مسكان، عن سليمان بن خالد، قال: قال أبو جعفر عليه السلام... ، فلاحظ.

فرات، عن محمّد بن عليّ عليهما السلام. وكان المراد: أحمد بن محمّد بن خالد، عن محمّد بن عليّ الصيرفي القرشي، عن عليّ بن عثمان بن رزين.... وفي الكافي 7: 435/3: بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله، عن محمّد بن عليّ، عن عليّ بن عثمان بن رزين، عن محمّد بن فرات خال أبي عمّار الصيرفي، عن جابر بن يزيد، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله صلي الله عليه وآله: إياكم واليمين الفاجرة؛ فإنّها تدع الديار من أهلها بلاقع، وقد رواه في عقاب الأعمال: 269/3: بسنده عن محمّد بن عليّ القرشي، عن عليّ بن عثمان بن رزين، عن محمّد بن فرات خال بني عمّار الصيرفي، عن جابر بن يزيد.... وكأنّه متّحد مع الخبر المبحوث عنه، كما يشهد عليه اتّحاد أسلوب الخبرين، وقد صرّح في الخبر المبحوث عنه بوقوع تقطيع في الخبر «لقوله: في كلام له»، وعليه: سقط جابر بن يزيد من آخر السند أيضاً. فتحصّل: أنّ مرجع الضمير في الأحاديث الثلاثة هو أحمد بن محمّد بن خالد، وفي الحديث 6 سقط أو إرسال.

145/4 = 351 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن عثمان، عن محمّد بن أبي حمزة، عمّن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام....

توضيح: الظاهر كون «عن» بعد «الحسين بن عثمان» مصحّفاً من الواو؛ إذ لم نجد رواية الحسين بن عثمان عن محمّد بن أبي حمزة إلا في سند مصحّف - كما يأتي - وهما من مشايخ ابن أبي عمير؛ فقد تکرّر تعاطف الحسين بن عثمان و

محمّد بن أبي حمزة في الأسناد (1). وقد ورد الخبر في أصل الحسين بن عثمان: 109 ولفظه: حسين و محمد بن أبي حمزة، عمّن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام...، فعلي هذه النسخة لا إبهام في مفاد السند، وكون محمد بن أبي حمزة عطفاً علي حسين بدون تحويل، لكنّ الظاهر عدم صحّة هذه النسخة، وكون الصواب «عمّن ذكره» بدل «عمّن ذكره». (2) وعليه: يأتي احتمال وقوع تحويل في السند بعطف طبقتين علي طبقة واحدة، فيروي الحسين بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام مباشرةً، و منشأ هذا الاحتمال ما ورد في كامل الزيارات، الباب 13/11: بسنده عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام، و محمد بن أبي حمزة، عمّن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ما أظنّ أحداً يحنك بماء الفرات إلا كان لنا شيعة. لكن هذا الخبر ورد في الكافي 6: 388/1: بسنده عن الحسين بن عثمان و [وقد صحّف الواو في المطبوعة بعن] محمد بن أبي حمزة، عمّن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام... .

ص: 185

- 
- 1- الكافي 4: 281/2، 544/23، 6: 80/3، 179/3، 7: 43/3، 168/2، التهذيب 6/190/406، 310/854، الفقيه 4: 230/5545، الخصال 1: 24/85 - وقد صحّف الحسين بالحسن فيه، وقد نقله عنه علي الصواب في بحار الأنوار 81: 258/5 - ، عقاب الأعمال: 322/12، المحاسن 1: 71/146.
- 2- فإنّ الظاهر أنّ الضمير المستتر في «عمّن ذكره» راجع إلي الموصول، و الضمير المنصوب يرجع إلي الحديث، لا أنّ الضمير المستتر يرجع إلي من وقع قبل «عمّن ذكره» و الضمير المنصوب عائد الصلة، لاحظ الكافي 1: 141/7، 2: 523/7، 7: 178/2، التهذيب 3: 36/128، 5: 461/1604، 476/1682، علل الشرائع 1: 77/2، 2: 512/1، معاني الأخبار: 189/1، المحاسن 2: 598/5.

وعليه: فيحتمل زيادة «عن أبي عبد الله عليه السلام» في سند كامل الزيارات، فلم يبق منشؤ لاحتمال التحويل في السند، وقد بحثنا عن الحديث في ذيله مفصلاً، فراجع. هذا مضافاً إلي أن مجرد ورود هذا السند في كامل الزيارات غير كافٍ في الحكم بوقوع التحويل في سندنا عثمان مصحّف الواو هذا، مع كثرة رواية الحسين بن عثمان بتوسط راوٍ مبهم كـ «عمّن ذكره» (1) عن أبي عبد الله عليه السلام، بل ورد ذلك في نفس الباب من «كامل الزيارات» (2). فتحصّل: أن «عن» بعد الحسين بن عثمان في السند مصحّف الواو، لكن لا تحويل في السند.

352 = 145/7 (حيلولة)

354 = 146/2 - محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن النعمان... 354 = 146/2 ذيل 2 - عنه، عن عليّ بن النعمان... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد.

ص: 186

---

1- لاحظ أصل الحسين بن عثمان: 108، 111، 112، 113، الكافي 2:157/33، 3:545/1، 550/6، 4:306/5، تفسير العيّاشي 2:210/41، التهذيب 5:476/1682.

2- كامل الزيارات، الباب 13/8: ابن أبي عمير، عن الحسين بن عثمان، عمّن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام.

355 = 146/3 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عليّ بن الحكم....

355 = 146/4 - عنه، عن الحجّال... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

355 = 146/6 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن ابن فضال....

355 = 146/7 - عنه، عن ابن فضال... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

359 = 151/2 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيّوب....

360 = 151/3 - عنه، عن الحسن بن محبوب... (معلّق)

360 = 151/4 - ابن محبوب، عن عبد الرحمان بن الحجّاج... (معلّق)

توضيح: الضمير في الحديث 3 يرجع إلي أحمد بن محمد بن عيسى، فهو معلّق علي الحديث 2 وأما الحديث 4، فمعلّق علي الحديث 3.

361 = 152/2 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن بعض أصحابه....

362 = 152/3 - عنه، عن أبيه، عن عمّن حدّثه... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

362 = 153/3 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد وأبو عليّ الأشعري، عن محمد بن حسان جميعا، عن إدريس بن

الحسن... (حيلولة)

153/4 = 363 - عنهما جميعا، عن محمد بن علي... .

(معلق، حيلولة)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد ومحمد بن حسان.

155/1 = 364 (حيلولة)

156/1 = 365 (حيلولة)

157/1 = 367 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد وأبو علي الأشعري، عن محمد بن حسان جميعا، عن محمد بن علي، عن محمد بن سنان... (حيلولة)

157/2 = 367 - ابن سنان، عن يونس بن ظبيان... .

(معلق، حيلولة)

157/3 = 367 - محمد بن سنان، عن مفضل بن عمر... .

(معلق، حيلولة)

160/2 = 370 - علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن محمد الخزاز... .

160/3 = 370 - يونس، عن ابن مسكان... (معلق)

160/4 = 370 - يونس، عن يونس بن يعقوب، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام... (معلق)

160/5 = 370 - يونس، عن العلاء... (معلق)

160/6 = 371 - يونس، عن ابن سنان... (معلق)

توضيح: لم يذكر «يونس عن» في صدر الحديث 4 في مطبوعة الكتاب، وفيه إشكال واضح؛ إذ تعليق السند في الكافي إنما يكون بالبناء علي ما تقدم؛ بذكر صدر السند المعلق في السند المعلق عليه، ولم يتقدم هنا ذكر «عن



يونس بن يعقوب» حتّى يصحّ التعليق، فالأظهر ما أثبتناه عن النسخ المعتبرة من الكافي، وقد نقله عنه كذلك في وسائل الشيعة 16:  
250/21489، فلا إشكال في تعليق السند.

160/7 = 371 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن عثمان بن عيسى....

160/8 = 371 - عنه، عن عثمان بن عيسى... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد الله.

161/2 = 372 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن إسماعيل بن مهراّن....

161/3 = 373 - عنه، عن شريف بن سابق... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

162/1 = 373 (حيلولة)

162/2 = 374 (حيلولة)

163/5 = 375 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى....

163/6 = 376 - عنه، عن عمرو بن عثمان... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

164/3 = 382 - عليّ [بن إبراهيم]، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن

هشام بن سالم، عن زرارة... 383 = 164/ذيل 3 - وزاد حمّاد في الحديث... (معلّق) 383 = 164/ذيل 3 - وزاد فيه جميل... (معلّق)

توضيح: لعلّ ابن أبي عمير هو الذي ذكر زيادة حمّاد وجميل؛ فإنّ حمّاد وجميل - كليهما - من مشايخه، كما يشهد له ما يأتي في: 385، ذيل الحديث 7.

384 = 165/3 - عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن عبد الله بن بكير... .

384 = 165/4 - عنه، عن عبد الله بن بكير... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي يونس.

385 = 165/7 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمان بن الحجّاج، عن زرارة... 385 = 165/ذيل 7 - قال: فحدّثني هشام بن الحكم وحمّاد، عن زرارة... (معلّق)

توضيح: الضمير المستتر في «قال» يرجع إلي ابن أبي عمير و عطف حمّاد علي هشام بن الحكم عادي.

386 = 165/8 - عليّ بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة... .

386 = 165/9 - هارون، عن مسعدة بن صدقة... (معلّق)

387 = 165/13 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن حكيم....

387 = 165/14 - عنه، عن الخطاب بن مسلمة وأبان، عن الفضيل... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي ابن أبي عمير؛ فقد ذكر النجاشي: 154/407 أنّ لخطاب بن مسلمة كتابا يرويه عدة: منهم محمد بن أبي عمير، ويروي ابن أبي عمير عن أبان - المتّحد مع أبان بن عثمان - كثيرا.

388 = 165/17 (حيلولة)

388 = 165/20 - علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن فضيل بن يسار....

389 = 165/21 - يونس، عن موسى بن بكر... (معلق)

396 = 168/3 - الحسين بن محمد، عن معلي بن محمد، عن محمد بن جمهور، عن عبد الله بن عبد الرحمان الأصم....

396 = 168/4 - عنه، عن ابن جمهور، عن سليمان بن سماعة... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي معلي بن محمد؛ فإنّ ابن جمهور - الراوي عن سليمان بن سماعة - هو محمد بن جمهور، وقد مرّ نظير السند في الكافي 1: 193/2.

ص: 191

والمراد من ابن جمهور في غير هذا السند هو الحسن بن محمد بن جمهور، وهو يروي بعنوان ابن جمهور، عن أبيه، عن سليمان بن سماعة في الكافي 1: 473/2. (1)

169/1 = 397 - علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن بريد العجلي....

169/2 = 397 - عنه، عن عبد الله بن مسكان... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي يونس.

169/3 = 397 (حيلولة)

169/4 = 397 - علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن ابن بكير....

169/5 = 398 - يونس، عن داود بن فرق... (معلق)

169/8 = 398 (حيلولة)

170/3 = 399 - عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن خلف بن حماد....

170/4 = 399 - عنه، عن أبيه، عن النضر بن سويد... (معلق)

ص: 192

---

1- . جعل في معجم الرجال 8: 460 الراوي عن سليمان بن سماعة في هذا السند جمهوراً، وهو خطأ، كما أثبتناه في رسالة مستقلة.

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد. 400/170/6: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن عثمان بن عيسى....

170/7 = 400 - عنه، عن أبيه رفعه... (معلق)

170/8 = 400 - وفي وصية المفصل... (معلق)

170/9 = 400 - عنه، عن عليّ بن أسباط... (معلق)

توضيح: الضمير في كلا السنتين يرجع إلي أحمد بن أبي عبد الله، والظاهر أنّ عبارة «و في وصية المفصل» من كلامه، وقد ورد نظيره في المحاسن 1: 228/162.

172/8 = 406 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب....

172/9 = 406 - عنه، عن عليّ بن الحسن التيمي....

توضيح: الضمير يرجع إلي محمد بن يحيى، وهو يروي عن عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضال و عليّ بن الحسن التيمي و عليّ بن الحسن التيمي، والكلّ واحد و هو عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضال مولي تيم الله (1)، فليس في السند تعليق.

174/1 = 408 (حيلولة)

176/1 = 410 (حيلولة)

ص: 193

1- أنظر معجم رجال الحديث 18: 374.

186/1 = 423 (حيلولة)

187/2 = 424 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج....

187/3 = 425 - ابن أبي عمير، عن محمد بن مسلم.... (معلق) 187/3 = 425 - قال ابن أبي عمير: فحدثت بذلك.... (معلق)

توضيح: في رواية ابن أبي عمير عن محمد بن مسلم - بلاواسطة - سقط أو إرسال وإن وقع في قليل من الأسناد (1)؛ فإن المتكرر في أسناد عديدة رواية ابن أبي عمير عن محمد بن مسلم بالواسطة، وهو المناسب لطبقتهما، كما لا يخفي علي العارف المتتبع في الأسناد.

187/4 = 425 (حيلولة)

190/2 = 428 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن عثمان بن عيسى....

190/3 = 429 - عنه، عن علي بن حفص العوسي.... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد الله، وقد مرّ نظيره في: 112/5 مع توضيحه.

191/3 = 432 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن علي، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني....

ص: 194

---

1- الكافي 6: 52/5 و التهذيب 8: 175/612.

432 = 191/ذيل 3 - قال محمد بن الفضيل: سألت عنها أبا الحسن عليه السلام ... (معلق)

435 = 191/11 (حيلولة)

437 = 192/2 (حيلولة)

437 = 192/3 (حيلولة)

438 = 192/7 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن ابن محبوب....

439 = 192/8 - عنه، عن عدة من أصحابنا رفعوه... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد، كما هو ظاهر السند.

439 = 192/9 (حيلولة)

442 = 194/6 (حيلولة)

445 = 196/8 (حيلولة)

448 = 197/3 (حيلولة)

450 = 199/2 (حيلولة)

452 = 202/2 (حيلولة)

453 = 203/1 (حيلولة)

454 = 203/4 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى....

454 = 203/5 - عنه، عن بعض أصحابه، [أصحابنا خ، ل] رفعه... (معلق)

203/6 = 454 - عنه رفعه... (معلق)

203/7 = 454 - عنه رفعه... (معلق)

203/8 = 455 [و] عنه رفعه... (معلق)

203/9 = 455 - عنه، عن بعض أصحابه رفعه... (معلق)

203/10 = 455 - وعنه رفعه... (معلق)

203/11 = 455 - عنه، عن عليّ بن الحكم... (معلق)

203/12 = 455 - عنه، عن عليّ بن الحكم... (معلق)

توضيح: الضمائر - كلّها - ترجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

204/1 = 459 (حيلولة)

207/1 = 462 (حيلولة)

207/3 = 462 (حيلولة)

209/1 = 463 - عليّ بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن يعقوب بن شعيب...

209/2 = 464 - عنه، عن يونس... (معلق)

209/3 = 464 - عنه، عن يونس... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي محمد بن عيسى.

209/4 = 464 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن فضال...

209/5 = 464 - أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد... (معلق)



468 = 2/1 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن فضالة بن أيوب، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله ....

468 = 2/2 - وبهذا الإسناد قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام ....

468 = 2/3 - وبإسناده قال: قال النبي صلى الله عليه وآله ....

توضيح: «بإسناده» إشارة إلى السند المتقدم، نظير الحديث 2؛ فقد رواه في فلاح السائل: 28 بسند آخر: عن الحسين بن يزيد النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله .

472 = 7/3 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن إسماعيل بن مهران....

472 = 7/4 - عنه، عن عثمان بن عيسى... (معلق)

472 = 7/5 - عنه، عن أبيه، عن عبيد الله بن يحيى... (معلق)

توضيح: الضمير في كلا السنتين يرجع إلى أحمد بن محمد بن خالد.

476 = 13/1 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن يحيى بن إبراهيم بن أبي البلاد، عن أبيه... .

477 = 13/2 - عنه، عن أبيه وغيره عن القاسم بن عروة... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

478 = 13/8 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عليّ بن حديد... 478 = 13/8 - ذيل 8 - قال: ورواه محمد بن

إسماعيل، عن أبي إسماعيل السّراج عن سعيد مثله... (معلّق)

478 = 13/9 - عنه، عن الجاموراني... (معلّق)

توضيح: الضمير المستتر في «قال» في ذيل الحديث 8 و الحديث 9 يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد؛ إذ يروي عن محمد بن إسماعيل بن بزيع - وهو المراد من محمد بن إسماعيل في السند بقرينة روايته عن أبي إسماعيل السّراج - وعن الجاموراني. ثم إن المراد من «سعيد» في آخر السند المذكور في ذيل الحديث 8 إمّا: سعيد الأعرج أو سعيد بن يسار؛ فقد روي عن كليهما محمد بن أبي حمزة (1)

ص: 198

1- روي محمد بن أبي حمزة، عن سعيد الأعرج في الكافي 6: 59/9 والتهذيب 1: 369/1126 و3: 245/667، وقد روي محمد بن أبي حمزة، عن سعيد بن يسار في كتاب الحسين بن سعيد - المطبوع باسم نوادر أحمد بن محمد بن عيسى - : 93/220 وفي رجال النجاشي: 181/478 في ترجمة سعيد بن يسار: له كتاب يرويه عدّة من أصحابنا، منهم محمد بن أبي حمزة، أخبرنا... قال حدّثنا محمد بن أبي حمزة عن سعيد بن يسار بكتابه. ثم إنّه وصف الشيخ الصدوق سعيد بن يسار ب «الأعرج» في مشيخة الفقيه 4: 522 والبرقي في رجاله: 38، لكن سائر كتب الرجال خالية عن هذا الوصف - لاحظ رجال الشيخ الطوسي: 213/2783 = 21، رجال النجاشي: 181/478، الفهرست: 219/322، وكذا في رجال البرقي: 15 و 38 - كما لم نجد وصفه بذلك في الأسناد، فلو صحّ هذا الوصف، فلا ريب في عدم اشتهاره به والمراد من سعيد الأعرج هو سعيد بن عبد الرحمان الأعرج السّمان، ويقال له ابن عبد الله، المترجم في كتب الرجال - كرجال الشيخ: 213/2784 = 22، رجال النجاشي: 181/477 - ومما يشهد بذلك ما ورد في مشيخة الفقيه 4: 472 من قوله: وما كان فيه عن سعيد الأعرج فقد رويته عن... عن سعيد بن عبد الله الأعرج الكوفي. ويؤيّدّه عطف سعيد الأعرج علي سعيد بن يسار في الفهرست: 219/322.

وكلاهما من أصحاب الصادق عليه السلام وغالب روايتهما عنه عليه السلام ، وروايتهما عن غيره نادر، خصوصا سعيد الأعرج (1) ، فلا يبعد القول بكون المراد من ذيل السند رواية سعيد للحديث عن أبي عبد الله عليه السلام . ويؤيد ذلك: أنّ جميع روايات محمد بن أبي حمزة، عن سعيد بن يسار أو سعيد الأعرج تكون عن أبي عبد الله عليه السلام .

14/4 = 480 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه....

14/5 = 480 - عنه، عن أبيه أو غيره... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

ص: 199

---

1- إذ لم نجدها إلا في التهذيب 8: 14/45، وما في أصل درست بن أبي منصور - الأصول الستة عشر: 165 - فصحة محل تأمل، فلاحظه.

482 = 15/2 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن فضال... .

482 = 15/3 - عنه، عن عبد الرحمان بن أبي نجران... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي سهل بن زياد.

482 = 15/4 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن منصور بن يونس....

482 = 15/5 - ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج ودرست... (معلق)

482 = 15/6 - ابن أبي عمير، عن رجل من أصحابه... (معلق)

483 = 15/8 - محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن الحسن بن محبوب....

483 = 15/9 - عنه، عن ابن فضال، عن يونس بن يعقوب... (معلق)

483 = 15/10 - عنه، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم....

توضيح: ابن فضال - الراوي عن يونس بن يعقوب - هو الحسن بن عليّ، وهو شيخ أحمد بن محمّد بن عيسي، فابن عيسي مرجع الضمير في الحديث 9. وأمّا أحمد بن محمّد - الراوي عن عليّ بن الحكم في الحديث 10 - فهو ابن عيسي، فالضمير فيه يرجع إلي محمّد بن يحيي.

484 = 16/3 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه....

484 = 16/4 - وعنه، عن ابن فضال، عن ثعلبة... (معلق)

توضيح: يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد.

487 = 17/2 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن عليّ....

487 = 17/3 - عنه، عن الحجّال... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

489 = 19/3 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن إسحاق بن أبي هلال المدائني....

489 = 19/4 - ابن أبي عمير، عن سليمان صاحب السابري... (معلّق)

489 = 19/5 - ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم... (معلّق)

489 = 19/6 - ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد... (معلّق)

493 = 20/12 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن مرزم....

493 = 20/13 - ابن أبي عمير، عن عبد الله بن سنان... (معلّق)

494 = 20/17 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن محسن بن أحمد....

494 = 20/18 - عليّ بن محمد، عن أحمد بن الحسين، عن عليّ بن الريان، عن عبيد الله بن عبد الله الدهقان، قال: دخلت عليّ أبي الحسن الرضا عليه السلام....

495 = 20/19 - وعنه، عن محمد بن عليّ، عن مفضل بن صالح الأسدي....

توضيح: الظاهر - بدوا - من السند رجوع الضمير إلي علي بن محمد، وبه أخذ في وسائل الشيعة 6: 408/8299 و معجم رجال الحديث 16: 450. لكن هذا ليس بمراد؛ إذ محمد بن علي - الراوي عن مفضل بن صالح - هو محمد بن علي الكوفي؛ وقد أورد الصدوق الخبر في عقاب الأعمال: 246/1 مصرّحاً بذلك، و محمد بن علي الكوفي - وهو أبو سمينة - ليس من مشايخ علي بن محمد - أي: شيخ الكليني - بل هو من مشايخ أحمد بن أبي عبد الله البرقي و من في طبقته. و بتقريب آخر: لازم رجوع الضمير إلي علي بن محمد رواية الكليني عن مفضل بن صالح بواسطتين، و المعهود روايته عنه بثلاث وسائط أو أكثر، و لم نجد روايته عنه بواسطتين. فإذا طرحنا احتمال رجوع الضمير إلي علي بن محمد، فالأمر يدور بين احتمالين: الأول: رجوع الضمير إلي أحمد بن الحسين، لكن لم نجد رواية أحمد بن الحسين عن محمد بن علي في موضع. الثاني: رجوعه إلي أحمد بن محمد في الحديث 17؛ بناءً علي كون المراد من أحمد بن محمد فيه هو البرقي؛ فقد روي الخبر في ثواب الأعمال: 186/2 بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله، قال: حدّثني محسن بن أحمد.... و لا يتوهم انصراف إطلاق أحمد بن محمد - شيخ العدة - إلي أحمد بن

محمد بن عيسى، إلا مع القرينة؛ إذ لا دليل علي هذا الانصراف علي وجه الإطلاق - كما أثبتناه في محلّه - بل ذكرنا أنّ الظاهر أنصراف أحمد بن محمد إلي «البرقي» في بعض كتب الكافي، منها: كتاب الدعاء. سلّمنا انصراف أحمد بن محمد إلي ابن عيسى مع عدم القرينة، لكن نقل ثواب الأعمال يمكن أن يعدّ قرينةً علي خلافه - مضافاً إلي رجوع الضمير في الحديث 19 -؛ إذ محمد بن عليّ ليس شيخ ابن عيسى، بل هو شيخ البرقي، فافهم. و الاحتمال الثاني متعين في بادئ النظر، خصوصاً مع الالتفات إلي ورود الحديث 19 في المحاسن 1: 95/53 عن محمد بن عليّ إلي آخر السند، لكن في الحديث 18 إشكال ربما يؤثّر حلّه علي مرجع الضمير في الحديث 19 أيضاً، توضيحه: أنّ لم نجد رواية عليّ بن محمد عن أحمد بن الحسين أصلاً، 1 ولا رواية أحمد بن الحسين عن عليّ بن الريّان، إلا في مختصر بصائر الدرجات لسعد بن

عبد الله - علي ما حكاه الحسن بن سليمان في كتابه - : 12، و السند: أحمد بن الحسين، عن علي بن الريان، عن عبيد الله بن عبد الله الدهقان، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام...، وقد رواه في بصائر الدرجات للصفار: 492/7 بتصحيح الريان ب «زيات». لكن هذا السند شاذ لا يقاس عليه، ولم نجد رواية أحمد بن الحسين - وهو مردّد بين أحمد بن الحسين بن سعيد وأحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد (1)، بمختلف عناوينه عن علي بن الريان في غير هذا السند. وعليه: يقوي احتمال كون أحمد بن الحسين مصحفاً من أحمد بن أبي عبد الله (2)، وقد أكثر علي بن محمد - وهو علي بن محمد بن عبد الله، المتحد مع علي بن محمد بن بندار - عن أحمد بن أبي عبد الله - وهو جدّه لأمه -، وقد روي أحمد بن أبي عبد الله عن علي بن الريان بن الصلت في بعض الأسناد (3)، ووردت في حديث آخر (4) رواية أحمد بن أبي عبد الله، عن علي بن الريان بن الصلت، عن عبيد الله بن عبد الله الواسطي - وهو الدهقان المذكور هنا - . فقد جمع علي بن الريان بين وصفي الدهقان والواسطي عند روايته عن

ص: 204

- 
- 1- .لاحظ معجم رجال الحديث 2: 93 و 99.
  - 2- .وقد وجّه سيّدنا - دام ظلّه - تبديل أحمد بن أبي عبد الله ب أحمد بن الحسين، بأنّ تكنية الإمام الحسين بأبي عبد الله ربما يصير منشأً لتبديل أحدهما بالآخر؛ لتداعي المعاني، وهو كلام متين لا غبار عليه.
  - 3- .الكافي 6: 380/4 و المحاسن 2: 460/403، 470/459.
  - 4- .المحاسن 2: 469/453 وعنه أخذ الكافي 6: 319/5.



عبيد الله بن عبد الله في بعض الموارد (1). وعليه: يصح رجوع الضمير في الحديث 19 إلى أحمد بن أبي عبد الله في الحديث 18. و  
الحاصل: أنه لا ريب في كون الراوي عن محمد بن علي هو أحمد البرقي، و الظاهر رجوع الضمير في الحديث 19 إلى أحمد بن أبي عبد  
الله - الذي صحّف ب أحمد بن الحسين - ويحتمل - علي بعد - رجوع الضمير إلى أحمد بن محمد - المراد به البرقي - في الحديث  
17، و الله العالم. 21/2 = 496: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن وهيب بن حفص، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله  
عليه السلام قال: ما اجتمع... ثم قال: [قال] أبو جعفر عليه السلام: إن ذكرنا من ذكر الله... 21/3 = 496: وياسناده قال: قال أبو جعفر  
عليه السلام.

توضيح: لم يكرّر «قال» في ذيل الحديث 2 في أكثر النسخ، وقد كرّره في بعض النسخ، فلو بنينا علي تكرار «قال» - كما استظهره العلامة  
المجلسي قدس سره في مرآة العقول 12: 120/2، و لم نقل بكون «قال» زيد في بعض النسخ تصحيحاً للعبارة - ، فالظاهر رجوع الضمير  
في «قال» الأولي إلى أبي عبد الله عليه السلام.

ص: 205

---

1- معاني الأخبار: 266/1، عيون أخبار الرضا عليه السلام 1: 310/75 وكذا ورد في رجال النجاشي: 231/614.

و يحتمل - علي بعد - رجوعه إلي أبي بصير، فعبارة «ثم قال» من كلام وهيب بن حفص، فهو ينقل أن أبا بصير - بعد ما روي عن أبي عبد الله عليه السلام رواية - روي أيضاً رواية أخرى عن أبي جعفر عليه السلام . و هذان الاحتمالان يأتيان في الحديث 3 أيضاً، فالظاهر فيه - أيضاً - رجوع الضمير إلي أبي عبد الله عليه السلام ، و يحتمل - علي بعد - رجوعه إلي أبي بصير . و أمّا لو بنينا علي ما في أكثر النسخ - من عدم تكرار «قال» - فقد احتمل في مرآة العقول 12: 120/2 أن يكون السماع من الصادق في حياة الباقر عليهما السلام، و ذكر: «و كان الوالد و الولد 8 حاضرين في المجلس، فذكر الولد عليه السلام أولاً الكلام السابق، ثم ذكر الوالد عليه السلام ما قال توضيحاً لكلام الولد صلوات الله عليهما» انتهى. لكن الالتزام بوقوع سهو في إسناد صدر الحديث إلي أبي عبد الله عليه السلام و القول بكونه من كلام أبي جعفر عليه السلام أيضاً - كذيله و الحديث 3 - أولي ممّا وجهه 1، كما لا يخفي علي العارف بأساليب الكلام في أحاديث المعصومين: . وعليه: فرجوع الضمير في «قال» في الحديث 3 إلي أبي بصير متعين، و كذا الأمر ظاهر بناءً علي توجيه مرآة العقول، و يبعد - حينئذٍ - إرجاع الضمير إلي أبي عبد الله عليه السلام . ثم إن الخبرين وردا في عدّة الداعي: 256 - عنه في بحار الأنوار 75:468/20 - رسلاً عن أبي بصير مثل ما في الكافي، و الظاهر الأخذ منه و إن لم يصرّح بذلك، و لم يكرّر «قال» في ذيل الخبر الأول، و يأتي فيه ما قلنا

بالنسبة إلي سند الكافي أيضاً.

21/9 = 497 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن ابن فضال، عن بعض أصحابه....

21/10 = 498 - وياسناده، عن أبي عبد الله عليه السلام ... (معلق)

21/11 = 498 - وياسناده قال: ... (معلق)

21/12 = 498 - عنه، عن ابن فضال، عن غالب بن عثمان... (معلق)

توضيح: الضمير في جميع الأسناد يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد، ثم إنّ قوله: «وياسناده» إشارة إلي السند المتقدّم، كما هو ظاهر السياق.

22/3 = 499 (حيلولة)

22/4 = 500 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم... 22/ذيل 4 = 500 - عنه، عن عليّ بن الحكم... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن عيسى.

27/1 = 503 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن أبي سعيد القمّاط، عن المفضل....

27/2 = 503 - عنه، عن عليّ بن الحسين، عن سيف بن

ص: 207

توضيح: في بعض النسخ المعتبرة «علي بن الحسن»، بدل علي بن الحسين، والظاهر - بدوا - رجوع الضمير إلي محمد بن يحيى، وبذلك أخذ في وسائل الشيعة 7: 171/9033 و معجم رجال الحديث 11: 573 و 18: 374، و هو ظاهر تجريد أسانيد الكافي 1: 378/99. لكن هذا غير تام؛ لأن رواية محمد بن يحيى عن سيف بن عميرة بواسطة واحدة في غاية الغرابة، و المعهود المتكرر روايته عنه بواسطة أو أكثر (1). وعليه: فرجوع الضمير إلي محمد بن يحيى مستلزم لوقوع السقط في السند. وربما يتخيل جواز الأخذ بظاهر السند؛ بناءً علي كلتا النسختين، وذلك لرواية محمد بن يحيى عن علي بن الحسين وعلي بن الحسن معا. (2) ولكن لا وجه لذلك؛ فإن علي بن الحسين وعلي بن الحسن - شيخا محمد بن يحيى العطار - لا يكونان من رواة سيف بن عميرة. (3) هذا، و عمدة الإشكال في السند عدم رواية من يسمي بعلي بن الحسين

ص: 208

- 
- 1- كما في الكافي 3: 117/3، 192/3.
  - 2- قد روي محمد بن يحيى عن علي بن الحسين - كما في الكافي 6: 388/3 و 4 -، كما قد روي عن علي بن الحسن - أيضاً - في بعض الروايات، كما في الكافي 1: 300/7.
  - 3- إذ المراد من علي بن الحسين في هذه الطبقة هو علي بن الحسين الدقاق - الكافي 2: 427/8 - و هو متحد مع علي بن الحسين النيسابوري - الكافي 4: 585/4، 6: 459/6 - و المراد من علي بن الحسن في مشايخ محمد بن يحيى هو: علي بن الحسن بن علي بن فضال، ولا تساعد طبقتهما للرواية عن سيف بن عميرة، كما لعله واضح.

عن سيف بن عميرة، فالظاهر وقوع خلل فيه. قال سيّدنا «دام ظلّه» - بعد التنبيه علي ما ذكرنا - : «احتمل عاجلاً كون الصواب عليّ بن الحكم، وهو الراوي لكتاب سيف، فهرست الشيخ 224/333. وعليه: يكون مرجع الضمير هو أحمد بن محمد بن محمد» انتهى. ويؤكّد ما احتمله: أنّ محمد بن يحيى يروي أحاديث سيف بن عميرة، عن أحمد بن محمد (بن عيسى)، عن عليّ بن الحكم، عن سيف بن عميرة في غالب الموارد. (1) وقد كثر تعبير «عنه، عن عليّ بن الحكم» في الكافي خصوصاً في هذا المجلّد 2. وقد وقعت عبارة «عنه عن عليّ بن الحكم، عن سيف بن عميرة» في

ص: 209

---

1- لاحظ الكافي 1: 42/1، 2: 78/12 - فيه ضمير - ، 80/8، 161/12، 162/13، 169/1، 267/3، 310/9، 378/11، 493/11 - فيه ضمير - ، 500/4، 611/3 - وفيه أو غيره - ، 3: 24/3، 4: 173/4، 209/2، 317/26، 4: 171/6، 5: 203/3، 204/4 - معلقاً - ، 220/5 - معلقاً - ، 464/4، 487/1، 521/5، 567/49، 6: 8/2، 204/9، 227/3، 309/8 - معلقاً - ، 401/6، 415/2، 482/1، 500/17، 549/3، 7: 442/15.

مواضع من الكافي (1)، و الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد (بن عيسى) مع حذف محمد بن يحيى من السند تعليقا. هذا كله مضافا إلي كثرة رجوع الضمير إلي أحمد بن محمد بن عيسى في أسناد الكافي من دون قرينة ظاهرة عليه من نفس السند، كما أشرنا إليه عند التكلّم عن سند الكافي 2: 147/15، مع أنّ الظاهر هنا وجود قرينة في نفس السند علي إرجاع الضمير، وهذا يحتاج إلي التكلّم في الحديث 1، فنقول: ظاهر الحديث 1 رواية أحمد بن محمد عن أبي سعيد القمّاط مباشرة، وهذا غير معهود، و المعهود المتكرّر رواية مشايخ أحمد بن محمد بن عيسى - كمحمد بن سنان و إسماعيل بن مهراّن و ابن أبي نصر - عن أبي سعيد القمّاط (2)؛ و قد روي أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن أبي سعيد كتابه (3). فالظاهر وقوع السقط في السند، و أمّا الساقط، فمن القريب كونه عليّ بن الحكم؛ حيث لم نجد رواية أحمد بن محمد، عن أبي سعيد القمّاط، عن المفضّل مباشرة إلّا هنا، و في موارد آخر رواها أحمد بن محمد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم، عن أبي سعيد القمّاط، عن المفضّل بن عمر الجعفي، قال: سمعت أبا عبد الله جعفر بن محمد 8 يقول... - أمالي المفيد، المجلس 42/8، أمالي الشيخ: 125/196=المجلس 5/9، 230/408=المجلس 8/58.

ص: 210

1- الكافي 2: 162/14، 500/ذيل 4، 6: 204/10.

2- معجم رجال الحديث 21: 171.

3- رجال النجاشي: 149/387، ترجمة خالد بن سعيد أبي سعيد القمّاط.

وعليه: تنحلّ مشكلة رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد بالمرّة، والله أعلم. فتحصّل: أنّ الاختلال في السندين أوجب الإبهام في مرجع الضمير، وإلا فلا ريب في رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد.

39/1 = 518 (حيلولة)

41/1 = 519 (حيلولة)

44/1 = 520 - محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسي، عن محمّد بن عيسي....

44/2 = 520 - أحمد بن محمّد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن ابن أبي عمير....

(معلّق، حيلولة)

45/1 = 520 (حيلولة)

48/3 = 522 (حيلولة)

48/6 = 523 (حيلولة)

48/7 = 523 (حيلولة)

48/10 = 524 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن شريف بن سابق....

48/11 = 524 - [روي] عن أبي عبد الله عليه السلام....

48/12 = 525 - عنه، عن محمّد بن عليّ.... (معلّق)

ص: 211

525 = 48/13 - عنه، عن عثمان بن عيسى... (معلق)

توضيح: الضمير في الحديثين 12 و 13 يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

526 = 48/14 (حيلولة)

529 = 48/23 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عبد الرحمان بن حمّاد الكوفي....

530 = 48/24 - عنه، عن إسماعيل بن مهراّن... (معلق)

531 = 48/25 - عنه، عن إسماعيل بن مهراّن... (معلق)

531 = 48/26 - وفي رواية سعدان، عن أبي بصير....

531 = 48/27 - عنه، عن ابن فضّال... (معلق)

531 = 48/28 - عنه، عن عثمان بن عيسى... (معلق)

531 = 48/29 - عنه، عن محمد بن عبد الحميد... (معلق)

532 = 48/30 - عنه، عن عبد الرحمان بن حمّاد... (معلق)

532 = 48/31 - عنه، عن محمد بن عليّ... (معلق)

533 = 48/32 - عنه، عن محمد بن عليّ... (معلق)

533 = 48/33 - عنه، عن إسماعيل بن مهراّن... (معلق)

533 = 48/34 - عنه، عن ابن محبوب... (معلق)

توضيح: الضمائر في جميع الأسناد ترجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

535 = 49/1 (حيلولة)

538 = 49/13 (حيلولة)



539 = 49/15 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد وعن الحسين بن سعيد جميعاً، عن النضر بن سويد، عن يحيى الحلبي، عن أبي أسامة... 539 = 49/ذيل 15 - قال يحيى: فسألت سماعة... (معلق)

541 = 50/3 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى...

541 = 50/4 - عنه، عن علي بن الحكم... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد.

544 = 51/2 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن بعض أصحابنا...

544 = 51/3 - عنه، عن أبيه، عن عبد الله بن القاسم... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

545 = 52/2 (حيلولة)

545 = 52/3 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، رفعه قال:....

546 = 52/4 - عنه، عن بعض أصحابه، رفعه... (معلق)

547 = 52/5 - عنه، عن بعض أصحابه، رفعه... (معلق)

ص: 213

توضيح: الضمير في كلا السندين يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

552 = 53/9 - عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: قلت للرضا عليه السلام ....

553 = 53/10 - عنه، عن بعض أصحابه، عن مفضل بن يزيد، عن أبي عبد الله عليه السلام ... (معلق)

553 = 53/11 - عنه، عن أبي إبراهيم عليه السلام ... (معلق)

توضيح: الظاهر - بدوا - رجوع الضمير في الحديث 10 إلي أحمد بن محمد بن خالد - كما أرجعه إليه في معجم رجال الحديث 18: 307 - وقد كثر جداً رجوع الضمير إليه في الكتاب، كما كثرت رواياته عن بعض أصحابه، ومفضل بن يزيد من مشايخ ابن أبي عمير (1)، وروايات أحمد بن محمد بن خالد عن ابن أبي عمير كثيرة. لكن هذا يواجه إشكالاً؛ إذ ظاهر السياق وحدة مرجع الضمير في الحديثين 10 و 11، وإرجاع الضمير في الحديث 11 إلي أحمد بن محمد بن خالد مشكل؛ إذ ليس من أصحاب الكاظم عليه السلام، فلذلك يمكن استظهار رجوع الضمير فيه إلي أحمد بن محمد بن أبي نصر، وهو من أصحابه عليه السلام، فبقريئة السياق يرجع الضمير في الحديث 10 - أيضاً - إلي أحمد بن محمد بن أبي نصر؛ وقد روي أحمد بن محمد بن أبي نصر عن بعض أصحابه في بعض الأسناد (2). لكن الإنصاف: أن استظهار ذلك مشكل؛ لجواز إرجاع الضمير في

ص: 214

1- الكافي 5: 60/3، 8: 212/257، رجال الكشي: 374/701 و702.

2- الكافي 5: 174/1، 194/11، التهذيب 5: 126/416، 176/590.

السندين إلي أحمد بن محمد بن خالد، مع الالتزام بوقوع سقط أو إرسال في الحديث 11. و يؤكد: أنه لم نجد رواية ابن أبي نصر عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام معبرا عنه عليه السلام بأبي إبراهيم في مورد صراحة (1)، مع أن ابن أبي نصر في طبقة ابن أبي عمير، فيناسب روايته عن مفضل بن مزيد مباشرة، لا بتوسط بعض أصحابنا، فتأمل. إن قلت: يمكن إرجاع الضمير في الحديث 10 إلي أحمد بن محمد بن خالد، وفي الحديث 11 إلي مفضل بن مزيد الوارد في الحديث 10. قلت: يرد علي هذا الاحتمال - مضافا إلي لزوم التفكيك بين الضميرين - : أنه لم نجد رواية مفضل بن مزيد عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام، بل هو من أصحاب الصادق عليه السلام (2)، بل ربما عدّ في أصحاب الباقر عليه السلام أيضاً. (3)

ص: 215

1- نعم، ورد في التهذيب 5: 227/769 رواية يرويها الحسين بن سعيد، عن أحمد بن محمد، عن علي، عن أبي إبراهيم عليه السلام، قال سمعته يقول: ...، ذيله: قال أحمد وقال: لا- بأس أن...، وقد ذكرنا في ذيله: أن الأظهر إرجاع الضمير في «وقال» إلي أبي إبراهيم عليه السلام، لكن هذا السند - مع احتمال آخر فيه - لا ينافي ما ذكرنا، من عدم كون تعبير البنظري عن الكاظم عليه السلام بلفظ أبي إبراهيم، فافهم.

2- رجال البرقي: 34، وقد عدّ الشيخ الطوسي - في رجاله: 563=307/4538 - المفضل بن يزيد الكوفي من أصحاب الصادق عليه السلام، ولا يبعد كون يزيد محرّفاً، و الصواب مزيد، وقد وردت رواية المفضل بن مزيد في جملة من الأسناد وحرّف مزيد في بعضها ب «يزيد»، كما في الكافي 1: 42/1 - و مثله ورد الحديث في المحاسن 1: 204/54 -، لكن في بعض نسخ الكافي - و ما نقله عنه في وسائل الشيعة 27: 20/33101 و الخصال 1: 52/65 - إيراد الحديث بتبديل يزيد في سنده بمزيد.

3- رجال الشيخ الطوسي: 37=146/1606، لكن لم نجد روايته عنه عليه السلام في موضع، و لم يعدّه البرقي في رجاله في قسم «من أدرك من أصحاب أبي جعفر عليه السلام وروي عنه» من باب أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، فظاهره عدم روايته عن الباقر عليه السلام، فافهم.

و الحاصل: أن في مرجع الضمير في السندين احتمالين: أحدهما: إرجاعه إلي أحمد بن محمد بن خالد، مع الالتزام بوقوع سقط أو إرسال في الحديث 11، وهو المستفاد من مرآة العقول 12: 407؛ فإنه بعد ما حكم بإرسال السند قال: و ضمير «عنه» راجع إلي البرقي. ثانيهما: إرجاعه إلي أحمد بن محمد بن أبي نصر. و ترجيح أحد الاحتمالين مشكل، و الله أعلم.

553 = 53/12 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن عبد الحميد العطار، عن يونس بن يعقوب، عن أبي بصير، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام....

553 = 53/13 - أبو بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام... (معلق)

557 = 55/7 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى....

558 = 55/8 - عنه، عن عدّة [من أصحابنا] رفعوه... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد.

559 = 55/10 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير.... 559 = 55/ذيل 10 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى،  
عن

ص: 216

ابن أبي عمير مثله.

559 = 55/11 - عنه، عن ابن أبي عمير... (معلق)

توضيح: مرجع الضمير غير معلوم، فيحتمل رجوعه إلي إبراهيم بن هاشم - والد علي بن إبراهيم - أو إلي أحمد بن محمد بن عيسى، ولكل من الاحتمالين وجه، والله أعلم.

560 = 55/14 (حيلولة)

564 = 56/1 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبد الرحمان بن أبي نجران....

564 = 56/2 - أحمد بن محمد، عن عبد العزيز بن المهدي... (معلق)

565 = 56/5 (حيلولة)

565 = 56/6 - محمد بن يحيى، عن بعض أصحابه، عن محمد بن عيسى، عن داود بن رزين (زربي خ.ل)، عن أبي عبد الله عليه السلام

....

565 = 56/7 - عنه، عن محمد بن عيسى، عن داود... (معلق)

توضيح: قد يتوهم من السند رجوع الضمير إلي محمد بن يحيى، لكن الظاهر منه رجوعه إلي بعض أصحابه، وقد اكتفي في أداء المعني؛ بوقوع محمد بن عيسى في السند السابق صريحا، وقد حذف اسم والد داود - أيضاً - من هذا السند اكتفاءً بالتصريح به في ما سبق، و ملاحظة أسناد محمد بن يحيى و محمد بن عيسى - أيضاً - تؤكد ذلك؛ فإن الروايات الكثيرة التي وقعت فيها

ص: 217

محمّد بن يحيى و محمد بن عيسى مجتمعين معا، يروي محمد بن يحيى في أكثرها عن محمد بن عيسى بواسطة، و الواسطة في الأغلب هو محمد بن أحمد بن يحيى (1) أو أحمد بن محمد بن عيسى. 2 نعم، هنا روايات لمحمد بن يحيى يرويها عن محمد بن عيسى (بن عبيد) مباشرة، لكن ثبت تحريف السند في أكثرها: منها: ما ورد في الكافي 2: 469/4، لكن في النسخ المعتبرة: أحمد بن محمد بن عيسى، بدل محمد بن عيسى، و هو الصواب (2). منها: ما ورد في التهذيب 4: 151/419 - نقلاً عن الكافي - لكن في الكافي 4: 62/3 و نسخ معتبرة من التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، بدل محمد بن عيسى، و هو الصواب. منها: ما ورد في أمالي الصدوق، المجلس 48/10 و عيون أخبار الرضا عليه السلام 2: 50/195 - و عنهما أخذ وسائل الشيعة 3: 512/4324 و بحار

ص: 218

- 
- 1- .لاحظ الكافي 2: 369/2، 3: 17/6، 4: 149/12، 6: 151/1، 8: 158/8، 1: 169/1، 4: 239/4، 14: 255/14، 1: 413/1، 9: 478/9، 13: 504/13، 9: 538/9، 5: 100/3، 3: 147/3، 7: 158/7، 27: 250/27، 30: 251/30، 3: 263/3، 10: 306/10، 2: 447/2، 6: 253/1، 6: 255/6، 7: 59/11، 1: 231/1، 15: 236/15، 11: 262/11، 1: 400/1، 1: 415/1.
- 2- .لاحظ معجم رجال الحديث 17: 105.

الأُنوار 66: 537/36 - لكنّ الخبر رواه في الكافي 1: 234/5 عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن عيسى.... منها: ما ورد في وسائل الشيعة 4: 49/4483 - نقلاً عن الكافي - لكنّ السند ورد في الكافي 3: 446/16 في ذيل رواية هكذا: محمّد بن أحمد بن يحيى، عن محمّد بن عيسى مثله. و السند ليس شبيه أسناد الكافي، ولم يرد في بعض نسخ الكافي، وإنّما هو شبيه لأسناد التهذيب، و الظاهر أنّه زائد، وقد كان حاشيةً لبعض من راجع الكافي مأخوذةً من التهذيب 2: 31/1، ثمّ أدرجت في المتن بتوهم سقوطها منه، وقد غيّر محمّد بن أحمد بن يحيى بمحمّد بن يحيى كي يكون السند شبيهاً بأسناد الكافي، و من هذه النسخة المغيرة أخذ السند في وسائل الشيعة، لاحظ الاستبصار 1: 218/771. منها: ما ورد في وسائل الشيعة 9: 494/12566 - نقلاً عن الخصال - ، لكنّ في الخصال 1: 290/51: أحمد بن محمّد بن عيسى، بدل محمّد بن عيسى، وهو الصواب. منها: ما ورد في وسائل الشيعة 12: 413/16649 - نقلاً عن التهذيب - ، لكنّ الصواب: محمّد بن أحمد بن يحيى بدل محمّد بن يحيى، كما في التهذيب 5: 296/1002. منها: ما ورد في وسائل الشيعة 24: 157/30232 - نقلاً عن الكافي - ، و الخبر ورد في الكافي 6: 313/6 مبدوءاً بالضمير، وقد ذكرنا في ذيله أنّ السند من روايات محمّد بن يحيى عن محمّد بن موسى، فراجع. وقد ورد الخبر مثل ما في وسائل الشيعة في بحار الأنوار 64: 285/51 أيضاً. منها: ما ورد في بحار الأنوار 22: 205/22 - نقلاً عن الكافي - ، لكنّ

الصواب: أحمد بن محمد بن عيسى، بدل محمد بن عيسى، كما في الكافي 5: 376/2. منها: ما ورد في بحار الأنوار 46: 304/53 - نقلاً عن الكافي 6: 339/1 - ، والأمر فيه كما في سابقه حرفاً بحرف. منها: ما ورد في بحار الأنوار 65: 43/2 - نقلاً عن الكافي - ، والخبر ورد في الكافي 6: 312/5 مبدوءاً بالضمير، و ظاهره بدوا رجوعه إلي محمد بن يحيى، لكن قد ذكرنا في ذيله: أنّ الظاهر رجوعه إلي محمد بن موسي. منها: ما ورد في بحار الأنوار 66: 282/28 - نقلاً عن الكافي - ، والخبر ورد في الكافي 6: 307/2 مصدراً بالضمير، وقد ذكرنا في ذيله: أنّ الضمير راجع إلي محمد بن موسي، لا- إلي محمد بن يحيى. منها: ما ورد في بحار الأنوار 67: 215/23 - نقلاً عن الكافي - وفي الكافي 2: 257/23: أحمد بن محمد بن عيسى، بدل محمد بن عيسى، وهو الصواب. بقي موارد قليلة لم نعثر علي شاهد واضح علي تحريف السند فيها (1)، لكن

ص: 220

---

1- الأوّل: الكافي 6: 390/2، عنه بحار الأنوار 63: 71/16 و وسائل الشيعة 25: 261/31864. الثاني: كمال الدين 2: 522/52 بسنده عن محمد بن يعقوب الكليني، وكذا في الفقيه 4: 232/5554 - نقلاً عن محمد بن يعقوب الكليني - والخبر ليس في الكافي، وما يوهم خلافه - من وسائل الشيعة 19: 234/24488، 305/24656 - فليس في محلّه، ولعلّه مأخوذ من رسائل الأئمة للكليني. الثالث: كمال الدين 2: 479/1. الرابع: كامل الزيارات، الباب 52/1، عنه وسائل الشيعة 14: 425/19514. الخامس: عيون أخبار الرضا عليه السلام 2: 221/38، عنه بحار الأنوار 49: 42/30.



احتمال التحريف فيها - أيضاً - موجود. ويؤيد ذلك: أن أحمد بن محمد بن يحيى - مع كثرة روايته عن أبيه - لا يروي عن محمد بن عيسى بتوسط أبيه محمد بن يحيى العطار، بل روي كتب محمد بن عيسى بن عبيد بتوسط الحميري (1)، وكذا ورد عبد الله بن جعفر (2) أو سعد (3) بين أحمد بن محمد بن يحيى و محمد بن عيسى في طرق أخرى. والحاصل: أنه لا محيص عن القول برجوع الضمير في الحديث 7 إلي بعض أصحاب محمد بن يحيى.  $56/18 = 568$ : محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عمّار بن المبارك...  $56/19 = 568$ : أحمد بن محمد، عن العوفي، عن علي بن الحسين، عن محمد بن عبد الله بن زرارة، عن محمد بن الفضيل، عن أبي حمزة، قال: عرض بي وجع في ركبتي فشكوت ذلك إلي أبي جعفر عليه السلام....

توضيح: في السند إبهام؛ إذ لا يعلم المراد من أحمد بن محمد فيه، هل هو أحمد بن محمد بن عيسى - المتقدم - أو أحمد بن محمد العاصمي، أي: شيخ الكليني؟ ومنشأ الإبهام أنه لم نجد روايةً منهما عن العوفي، ولا رواية شخص آخر

ص: 221

- 
- 1- رجال النجاشي: 333/896.
  - 2- رجال النجاشي: 99/248، 227/597، 448/1208.
  - 3- رجال النجاشي: 172/453، 217/566، 453/1227، كمال الدين 1: 231/33، الخصال 2: 649/44، ولاحظ أيضاً أمالي الصدوق، المجلس 42/9، الخصال 1: 54/73، وقسها مع السند الخامس المتقدم عن عيون أخبار الرضا عليه السلام 2: 221/38.

باسم أحمد بن محمد، ففي السند خلل. ثم إن في السند إشكالاً آخر، وهو: أنه ليس من رواية محمد بن عبد الله بن زرارَةَ من يسمي بعليّ بن الحسين (1)، بل الذي يروي عن محمد بن عبد الله بن زرارَةَ بكثرة هو عليّ بن الحسن، وهو عليّ بن الحسن بن فضال، وفي رسالة أبي غالب الزراري: 135: «و من ولد زرارَةَ، محمد بن عبد الله بن زرارَةَ، و كان كثير الحديث، و روي عنه عليّ بن الحسن بن فضال حديثاً كثيراً». وقد أكثر عليّ بن الحسن بن فضال من الرواية عن محمد بن عبد الله بن زرارَةَ في هذه الرسالة وغيرها: منها: ما ورد في الكافي 8: 385/585: أحمد بن محمد بن أحمد، عن عليّ بن الحسن، عن محمد بن عبد الله بن زرارَةَ، عن محمد بن الفضيل، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام...، و هو عين السند المبحوث عنه بحذف «العوفي» منه. منها: ما ورد في الكافي 2: 247/1: محمد بن يحيى، عن عليّ بن الحسن التيمي، عن محمد بن عبد الله بن زرارَةَ. إلى آخر السند بعينه. فالظاهر: كون المراد من أحمد بن محمد بن فضال المبحوث عنه هو العاصمي - أي: شيخ الكليني - و هو يروي عن عليّ بن الحسن بن فضال - كما في أكثر أسناده - و عليّ بن الحسن يروي عن محمد بن عبد الله بن زرارَةَ، و قد صحّف عليّ بن الحسن ب «عليّ بن الحسين». و أمّا «عن العوفي» الوارد في السند، فيمكن كونه في الأصل «التيمي»، و

ص: 222

---

1- و ما في مطبوعة التهذيب 1: 179/514، ففيه تصحيف، و الصواب: عليّ بن الحسن بدل عليّ بن الحسين، كما ورد في المخطوطات المعتبرة منه.

كان تفسيراً لعلّي بن الحسن، فأدرج في المتن سهواً، كما يمكن أن يكون في الأصل «العاصمي»، فصحّف بالعوفي، ثم زيد «عن» بين أحمد بن محمد و العاصمي. والأظهر كون «العوفي» في الأصل «الكوفي»، فبدّل بالعوفي، ثم زيد «عن» قبله. فتحصّل: أنّ الحديث 19 ليس معلقاً، و «عن العوفي» فيه زائد أو محرّف، و عليّ بن الحسين فيه مصحّف عليّ بن الحسن (بن فضّال)، والله أعلم.

572 = 57/11 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن عليّ....

573 = 57/12 - عنه، عن جعفر بن محمد بن يونس، عن بعض أصحابنا.... (معلق)

573 = 57/13 - عنه، رفعه قال.... (معلق)

توضيح: الضمير في كلا السنتين يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد؛ إذ روي كتاب جعفر بن محمد بن يونس الأحول - كما في رجال النجاشي (1) - وقد روي أحمد البرقي عن جعفر بن محمد بن يونس في بعض الأسناد. (2)

ص: 223

---

1- رجال النجاشي: 120/307، وما ورد في مطبوعة الفهرست: 112/149 - من توسّط «أبيه» في البين - فالظاهر سهو، وقد حكى في هامشه عن نسختين منه خلوهما عن ذلك.

2- وردت رواية أحمد بن محمد البرقي عن جعفر بن محمد بن يونس في رجال الكشي: 461/877، وعن جعفر بن محمد الأحول في المحاسن 2: 514/700، لاحظ أيضاً 2: 518/718.

573 = 58/1 - قال: كان أبو عبد الله عليه السلام يدعو عند قراءة كتاب الله عز وجل....

توضيح: الظاهر رجوع الضمير في «قال» إلي المصنّف وكون الرواية مرسلّة.

576 = 59/1 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عمّن ذكره... .

576 = 59/ذيل 1 - قال: وفي حديث آخر زيادة... (معلّق) 577 = 59/ذيل 1 - : وقال: في حديث آخر قال رسول الله صلي الله عليه و آله... (معلّق)

577 = 59/2 - عنه، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى... (معلّق) 577 = 59/ذيل 2 - قال: ورواه بعض أصحابنا، عن وليد بن صبيح... (معلّق)

توضيح: الضمير المستتر في «قال» في المواضع الثلاثة والضمير في «عنه» يرجعان إلي أحمد بن محمّد بن خالد، أنظر ما سيأتي في: 671/4.

578 = 60/4 (حيلولة)

578 = 60/5 - محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أبي عبد الله البرقي....

ص: 224

579 = 60/6 - عنه، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم....

579 = 60/7 - عنه، عن ابن محبوب، عن الفضل بن يونس... (معلق)

579 = 60/8 - عنه، عن ابن محبوب، عن أبان... (معلق)

579 = 60/9 - عنه، عن يحيى بن المبارك، عن إبراهيم بن أبي البلاد، عن عمه، عن الرضا عليه السلام....

توضيح: الضمير في الحديث 6 يرجع إلي محمد بن يحيى، وفي الحديثين 7 و 8 إلي أحمد بن محمد بلا إشكال. و أمّا الحديث 9، فالظاهر من السياق رجوع الضمير فيه - أيضاً - إلي أحمد بن محمد، وبهذا الظهور أخذ في معجم رجال الحديث 20: 253، لكن لم نجد رواية أحمد بن محمد عن يحيى بن المبارك في موضع، كما لم نجد رواية محمد بن يحيى أو ابن محبوب عنه في موضع. نعم، ورد في التهذيب 4: 239/699 رواية هارون، عن الحسن بن محبوب، عن يحيى بن المبارك. لكن لعل الصواب: هارون بن الحسن بن محبوب، كما حكي في حاشية التهذيب عن الاستبصار. هذا، وأكثر روايات يحيى بن المبارك وردت من طريق إبراهيم بن هاشم أو سهل بن زياد أو يعقوب بن يزيد. وفي السند أمران غريبان أيضاً: أحدهما: رواية إبراهيم بن أبي البلاد عن عمه؛ إذ لم نعتز علي من ذكر عمّ لابراهيم بن أبي البلاد، وقد ترجم النجاشي لإبراهيم هذا، وأشار إلي أبيه

ص: 225

أبي البلاد وابنيه محمّد ويحيى، ولم يشر إلي عمّه أصلاً (1)، والمعهود في جملة من الروايات رواية إبراهيم بن أبي البلاد عن الرضا عليه السلام مباشرة (2). وهو كان معمرًا عند روايته عنه عليه السلام؛ فقد كان من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام أيضاً. ولهذا كله الظاهر زيادة «عن عمّه» في السند، ولعلّ عمّه مصحّف «عن» أو «عنه» المذكور في السند، فالجمع بينه وبين أصله من باب الجمع بين النسخة الصحيحة والنسخة المصحّفة، وقد شاع ذلك في باب التحريفات. ثانيهما: رواية يحيى بن المبارك عن إبراهيم بن أبي البلاد، فلم نجده إلا هنا. والحاصل: أنّ تعيين مرجع الضمير في الحديث 9 - مع ما فيه من الخلل - مشكل.

580 = 60/14 (حيلولة)

584 = 60/19 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه....

584 = 60/20 - عنه، عن بعض أصحابه.... (معلّق)

585 = 60/21 - وعنه رفعه.... (معلّق)

توضيح: الضمير في كلا السندين يرجع إلي أحمد بن محمّد بن خالد، كما هو ظاهر السند.

ص: 226

1- رجال النجاشي: 22/32.

2- بصائر الدرجات: 274/3، غيبة الطوسي: 68/72، رجال الكشي: 461/878، الثاقب في المناقب: 493/9، وأيضاً الكافي 3: 448/26.

589 = 60/28 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد عن محمد بن سنان، عن يعقوب بن شعيب....

589 = 60/29 - وبهذا الإسناد عن يعقوب بن شعيب....

590 = 60/30 - عنه، عن محمد بن سنان... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد.

590 = 60/31 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن العلاء بن رزين.... 592 = 60/ذيل 31 - ابن محبوب، عن جميل بن صالح... (معلق)

592 = 60/32 - ابن محبوب، قال: حدّثنا نوح أبو اليقظان... (معلق)

593 = 60/33 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير....

595 = 60/34 - محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن الوليد....

595 = 60/35 - علي بن أبي حمزة، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام....

توضيح: الظاهر - بدوا - من السند وقوع الإرسال فيه، ويحتمل وقوع التعليق فيه بقريئة الحديث 33؛ فإنّ ابن أبي عمير قد أكثر الرواية عن علي بن أبي حمزة، لكنّه لم يعهد هذا النحو من التعليق من الكليني؛ فإنّ علي بن أبي حمزة لم يذكر اسمه في الحديث 33، فلا يبعد القول بوقوع سقط في السند، بأن

ص: 227

كان الأصل في السند: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن علي بن أبي حمزة... فجاز عين الناسخ من علي في أول السند إلي علي - قبل «بن أبي حمزة» - فوق السقط، وهذا النحو من السقط شائع، خصوصا إذا كان بين الكلمتين المتشابهتين فصل نحو سطر، فوعدت إحداهما تحت الأخرى في سطر آخر.



602 = 1/12 (حيلولة)

603 = 2/2 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد وسهل بن زياد جميعاً، عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح، عن الفضيل بن يسار، عن أبي عبد الله عليه السلام....

603 = 2/3 - وبإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام....

603 = 2/4 - ابن محبوب، عن مالك بن عطية... (معلق)

توضيح: قوله: «و بإسناده» إشارة إلى الإسناد المتقدّم، كما هو ظاهر السياق.

604 = 2/5 (حيلولة)

607 = 4/1 (حيلولة)

607 = 4/2 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير....

608 = 4/3 - ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد... (معلق)

ص: 229

4/4 = 608 (حيلولة)

6/3 = 610 (حيلولة)

7/1 = 611 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد وسهل بن زياد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب... (حيلولة)

7/7 = 611 - ذيل 1 - قال ابن محبوب... .

(معلّق، حيلولة)

7/2 = 611 - ابن محبوب، عن جميل بن صالح... .

(معلّق، حيلولة)

7/6 = 612 - أبو عليّ الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار و محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن عليّ بن حديد، عن منصور، عن محمد بن بشير، عن عليّ بن الحسين 8، قال: وقد روي هذا الحديث عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من استمع حرفاً... و من ختمه كان له دعوة مستجابة مؤخره أو معجّلة، قال: قلت: جعلت فداك ختمه كلّ؟ قال: ختمه كلّ. (حيلولة)

7/7 = 613 - منصور، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعت أبي عليه السلام يقول: قال رسول الله صلي الله عليه وآله : ختم القرآن إلي حيث تعلم. (معلّق، حيلولة)

توضيح: في الضمير في «قال: وقد روي هذا الحديث» احتمالان: الأوّل: رجوعه إلي المصنّف. و الثاني: رجوعه إلي عليّ بن حديد. و علي الاحتمال الأوّل الظاهر أنّ «روي» بصيغة المجهول، و علي الاحتمال الثاني يحتمل ذلك، كما يحتمل كونه بصيغة المعلوم و رجوع الضمير في «روي» إلي منصور، فيكون إشارة إلي وجود طريقين للمنصور: أحدهما: ما يرويه عن محمد بن بشير عن عليّ بن الحسين عليهما السلام، و ثانيهما: ما يرويه عن أبي

ص: 230

عبد الله عليه السلام مباشرةً. ثم إنه يحتمل كون مرجع الضمير في «قال: قلت» في ذيل الخبر هو منصور، فقد سأل أبا عبد الله عليه السلام فأجابه بقوله: «ختمه كله»، والله أعلم.

613 = 8/1 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن يعقوب بن يزيد رفعه إلي أبي عبد الله عليه السلام....

613 = 8/2 - عنه، عن علي بن الحسين بن الحسن الضرير، عن حماد بن عيسى... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد - كما هو ظاهر السند - ؛ فقد رواه في ثواب الأعمال: 129/1 بإسناده عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن علي بن الحسين الضرير... فهذه تكشف عن رجوع الضمير هنا إلي أحمد بن محمد، خصوصا لو كان المراد منه البرقي (1) ، وقد روي الحديث 1 في ثواب الأعمال: 128/1: بإسناده عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن يعقوب بن يزيد، عن رجل من العوام رفعه. و أما احتمال رجوع الضمير إلي يعقوب بن يزيد؛ نظرا إلي رواية من في طبقته - كموسي بن عمر و الحسن بن علي بن النعمان عن الضرير - ، فيبعده - مضافا إلي سند ثواب الأعمال - : أن يعقوب بن يزيد يروي عن حماد بن عيسى في جلّ أسناده مباشرةً (2) ، وروايته عنه بواسطة نادرة جداً، بعضها

ص: 231

- 1- المراد من أحمد بن محمد - شيخ العدة - في أسناد الكافي مختلف، و الظاهر كون المراد منه هنا هو البرقي؛ لعدم ثبوت رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن يعقوب بن يزيد ثبوتا قاطعا، كما لم نجد روايته عن علي بن الحسين الضرير في موضع.
- 2- الكافي 8:165/179، التهذيب 3:136/301، التوحيد: 127/6، 327/3، رضي الله عنه 353/24، 359/1، علل الشرائع 1:116/13، 153/14، 279/1، 284/2، 288/1، 302/1، 2:329/4، 355/1، 357/1، 394/10، 447/1، 455/14، 558/1، فضائل الأشهر الثلاثة: 119/117، كمال الدين 1:262/9 و 10، 274/25، 2:413/15، 667/9، الخصال 1:27/95، 2:347/19، 385/65، 417/9، 444/39، 475/38، 477/41، معاني الأخبار: 183/1، 389/28، 390/32، عيون أخبار الرضا عليه السلام 1:52/17، عقاب الأعمال: 274/1، 277/4، 307/2، 322/8، الأمالي للمفيد، المجلس 6/12، بصائر الدرجات: 475/1، 521/7، المحاسن 1:207/67، قصص الأنبياء للراوندي: 202/260، 203/263، الغيبة للطوسي: 339/288.

محرّفة ظاهراً (1) و الباقي احتمالاً. (2) فتحصّل: أنّه لا وجه للعدول عن ظاهر السند، من رجوع الضمير فيه إلي أحمد بن محمّد.

9/6 = 615 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عليّ بن معبد....

9/7 = 615 - عنه، عن عليّ بن معبد.... (معلّق)

9/8 = 615 - عنه، عن أبيه، عن عليّ بن معبد....

9/9 = 615 - عنه، عن عليّ بن معبد.... (معلّق)

توضيح: الراوي عن عليّ بن معبد هو إبراهيم بن هاشم - والد عليّ بن إبراهيم - فيرجع الضمير في الحديثين 7 و 9 إلي والد عليّ بن إبراهيم،

ص: 232

1- . كما في بصائر الدرجات: 369/6، 430/7: يعقوب بن يزيد، عن محمّد بن الحسين، عن حمّاد بن عيسى... و الصواب عطف محمّد بن الحسين علي يعقوب بن يزيد، كما في النسخ المعتبرة.

2- . كمال الدين 2:414/2، علل الشرائع 2: 330/4 - ويحتمل زيادة محمّد بن أبي عمير في السند - ، بصائر الدرجات: 294/7. وفي بعض النسخ حمّاد بن عثمان، بدل حمّاد بن عيسى، وعلي فرض صحّة عيسى يحتمل زيادة ابن أبي عمير في السند.

والسندان معلقان. وأما الضمير في الحديث 8 فيرجع إلي علي بن إبراهيم نفسه وليس في السند تعليق، والتفكيك في مرجع الضمير في هذه الأسناد الثلاثة ربما يوحي إلي وقوع خلل في السند.

616 = 9/10 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن موسى بن عمر الصيقل، عن محمد بن عيسى، عن السكوني، عن علي بن إسماعيل الميثمي، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام....

توضيح: المعروف بالسكوني في أسنادنا هو «إسماعيل بن أبي زياد» من أصحاب الصادق عليه السلام، وقد أكثر جدّاً من الرواية عنه، ولم نجد روايته عنه عليه السلام بواسطة، فضلاً عن الواسطتين، ففي السند خلل لا محالة. أضف إلي ذلك ما أشار إليه سيّدنا «دام ظلّه» في تعليقه علي السند، إذ قال: «رواية السكوني - الراوي عن أبي عبد الله عليه السلام - عن الميثمي - الذي هو من أصحاب الرضا عليه السلام غريبة، ولم أجد رواية السكوني عن الميثمي في موضع...». ولحلّ هذين الإشكالين يمكن أن يقال: إنّ المراد من السكوني غير من هو المشهور، ففي الكافي 8:241/331 رواية سهل بن زياد، عن داود بن مهران، عن علي بن إسماعيل الميثمي، عن رجل، عن جويرية بن مسهر، قال: اشتدّت خلف أمير المؤمنين عليه السلام، فقال لي: يا جويرية... ولتقريب الاستدلال به يمكن أن نقول: إنّ المراد من داود بن مهران هو داود بن مهران بن محمد بن أبي نصر السكوني، وقد ترجم النجاشي في رجاله: 423/1135 لمهران هذا، وفي: 26/49 لابنه إسماعيل بن مهران، و

في: 56/127 لابنه الآخر الحسين بن مهران، وكذا ترجم الشيخ في الفهرست لإسماعيل بن مهران: 56/127، وقد صرّحوا في جميع هذه التراجم بلقب السكوني. (1) لكن في السند إشكالات أخرى: منها: أنّ سهل بن زياد يروي عن محمد بن عيسى مباشرةً. منها: أنّ سهل بن زياد يروي عن السكوني - لو أريد به داود بن مهران - مباشرةً كما عرفت. منها: أنّ موسى بن عمر الصيقل يروي عن عليّ بن إسماعيل الميثمي مباشرةً - كما ورد في الاختصاص: 291 - وب حذف «الصيقل» و «عليّ بن إسماعيل» في بصائر الدرجات: 340/1، وهو مأخوذ من بصائر سعد بن عبد الله، كما أنّ ما في الاختصاص - أيضاً - كذلك، و التفصيل لا يسعه المقام. منها: أنّ محمد بن عيسى ليس من رواة السكوني. و لحلّ هذه الإشكالات يمكن أن يقال: بوقوع تحريف في السند، و الصواب: سهل بن زياد، عن موسى بن عمر الصيقل، و محمد بن عيسى و السكوني، عن عليّ بن إسماعيل الميثمي، و المراد من السكوني هو داود بن مهران، و قد وقع عطف موسى بن عمر بن يزيد الصيقل علي محمد بن عيسى في التهذيب 1:196/566، و قد روي محمد بن عيسى بن عبيد عن عليّ بن

ص: 234

---

1- .توجد عناوين أخرى من آل أبي نصر السكوني، و لعلهم مع من ذكرنا في المتن من بيت واحد، و هو الظاهر بالنسبة إلي أحمد بن محمد بن أبي نصر زيد، مولي السكوني - المترجم في الفهرست: 50/63 - المعروف بالبنظي، فقد صرّح في ترجمة إسماعيل بن مهران بأن اسم أبي نصر «زيد»، لاحظ رجال النجاشي: 26/49.

إسماعيل الميثمي في بعض الأسناد. (1) لكن يبقى في السند جهتان: الأولى: أن إطلاق السكوني وإرادة داود بن مهران غريب جداً. الثانية: أن كون المراد من داود بن مهران في سند الكافي 8:241/331 هو داود بن مهران بن محمد بن أبي نصر السكوني غير معلوم؛ إذ لم نجد داود بن مهران مصرّحاً بالسكوني في موضع، بل لم نجد داود بن مهران في غير هذا السند، واحتمال وقوع تصحيف فيه قريب، ولا يبعد كون مهران مصحّفاً من مهزيار؛ فقد ورد داود بن مهزيار في بعض الأسناد (2)، وقد عدّه الشيخ في رجاله: 2=375/5554 في أصحاب الجواد عليه السلام قائلاً: أخو عليّ بن مهزيار، وفي التهذيب 1:369/1125 رواية داود بن مهزيار، عن عليّ بن إسماعيل، عن حريز... (3) وفي سند الكافي خلل من جهة أخرى - أيضاً - علي الظاهر (4). وعليه: فالظاهر عدم صحّة ما ذكرنا لحلّ إشكالات السند. و من هنا يأتي دور وجه آخر أشار إليه سيّدنا «دام ظلّه» و افّ بحلّ أكثر

ص: 235

- 1- علل الشرائع 1:201/32، كمال الدين 1:204/16، بصائر الدرجات: 332/8.
- 2- التهذيب 4:331/1035، 5:483/1720، رسالة أبي غالب الزراري: 178/94.
- 3- وفي رجال الكشي: 81/137 رواية داود بن مهزيار، عن عليّ بن إسماعيل، عن فضيل، عن عمران بن ميثم... والظاهر أن المراد من عليّ بن إسماعيل فيه وفي السند المذكور في المتن هو الميثمي، كما يؤيّده كون شيخه فضيل بن الزبير أسدياً، وهو يروي عن عمران بن ميثم، لاحظ أمالي المفيد، المجلس 18/4، والفضل فيه مصحّف الفضيل، كما صرّح به في تهذيب الكمال 3:5/411 وغيره.
- 4- إذ يبعد جداً رواية عليّ بن إسماعيل الميثمي عن أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام بواسطة واحدة فقط.

الاشكالات المتقدّمة، فقد أورد - بعد كلامه المتقدّم عنه في أول البحث - : «و لعلّ الصواب: «و عليّ بن إسماعيل» أو «و عن عليّ»: بأن يكون الميثمي عطفاً علي محمد بن عيسى، فالصيقل يروي الخبر عن أبي عبد الله عليه السلام تارة عن محمد بن عيسى عن السكوني، و آخري عن الميثمي عن رجل، و روي موسى بن عمر الصيقل عن عليّ بن إسماعيل الميثمي في الاختصاص: 291» انتهى. ثمّ إنّّه يبقي في السند اشكالان، وهما: عدم رواية محمد بن عيسى عن السكوني، و كون سهل بن زياد راويا عن محمد بن عيسى مباشرة لا بواسطة. لكن الإشكاليين نتجا عن القول بكون محمد بن عيسى في السند هو محمد بن عيسى العبيدي، المعروف، و قد نفاه سيّدنا «دام ظلّه» فقال: «روي محمد بن عيسى عن إسماعيل بن أبي زياد في التهذيب 1:462/1510، و إسماعيل هو السكوني، و الظاهر أنّ محمد بن عيسى في السند غير محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني؛ فإنّه متأخّر طبقة عمّن في الموضوعين؛ فإنّه ليس في طبقة الرواة عن السكوني، و لا في طبقة مشايخ الصيقل، و سند رواية التهذيب هو هكذا: محمد بن الحسين، عن موسى بن عيسى، عن محمد بن عيسى، و اليقطيني في طبقة محمد بن الحسين» انتهى. لكنّ الأظهر - بملاحظة الأسناد المشابهة (1) - : كون محمد بن عيسى

ص: 236

1- فقد ورد في التهذيب 1:414/1307 بسنده عن محمد بن الحسين، عن موسى بن عيسى، عن محمد بن سعيد، عن إسماعيل بن مسلم، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام... و في التهذيب 2:237/940 بنفس الإسناد، إلّا أنّه ورد في بعض نسخه: محمد بن عيسى، بدل موسى بن عيسى، و في التهذيب 1:437/1406 رواية محمد بن الحسين عن محمد بن عيسى، عن محمد بن سعيد، عن إسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر، عن آبائه عليهم السلام... و الظاهر كون محمد بن عيسى - في هذا السند و في بعض نسخ السند المتقدّم - مصحّفاً من موسى بن عيسى.



مصحّفاً من محمّد بن سعيد، و هو محمّد بن سعيد بن غزوان الراوي عن السكوني كثيرا، فيمكن القول بنظير هذا التصحيح في سندنا هذا، فيرتفع الإشكالان.

622 = 13/10 - أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن حسان، عن إسماعيل بن مهران، عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة... .

622 = 13/11 - وبهذا الإسناد، عن الحسن، عن سيف بن عميرة....

622 = 13/12 - عنه، عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة... . (معلّق)

توضيح: الحسن - الراوي عن سيف بن عميرة - هو الحسن بن عليّ بن أبي حمزة، كما في التهذيب 1:347/1020، فالمراد بهذا الإسناد: أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن حسان، عن إسماعيل بن مهران، (عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة)، و الضمير في الحديث 12 - أيضاً - يرجع إلي إسماعيل بن مهران.

623 = 13/15 - محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد بن عيسى....

623 = 13/16 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير....

623 = 13/17 - عنه، عن أحمد، عن بكر بن صالح....

توضيح: المراد من أحمد في السند هو أحمد بن محمّد بن عيسى أو أحمد بن محمّد بن خالد؛ بقريظة روايته عن بكر بن صالح، لكنّ التعبير بأحمد - بلا ذكر اسم أبيه و جدّه - يجب أن يكون بالاعتماد علي السند السابق، و الظاهر: أنّه

اعتمد علي حديث 15؛ ففيه أحمد بن محمد بن عيسى. وعليه: يرجع الضمير في «عنه» إلي محمد بن يحيى، ولولا وقوع اختصار في اسم «أحمد» لأمكن إرجاع الضمير إلي علي بن إبراهيم؛ فقد يروي علي بن إبراهيم عن أحمد بن محمد بن خالد و أحمد بن محمد بن عيسى كليهما.

13/19 = 623 (حيلولة)

14/2 = 627 (حيلولة)

14/17 = 632 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن [ال] حسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان... .

14/18 = 632 - عنه، عن الحسين بن النضر، عن القاسم بن سليمان... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد، والظاهر وقوع التصحيف في السند، والصحيح: عن الحسين بن النضر، وقد نقل في الوافي 9:1784/9094 عن الكتاب علي الصواب.

14/26 = 633 (حيلولة)

14/27 = 634 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عبد الله بن فرقد....

14/28 = 634 - علي بن الحكم، عن هشام بن سالم... (معلق)

ص: 238

635 = 1/2 (حيلولة)

636 = 1/5 (حيلولة)

638 = 3/1 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن حسين بن الحسن، عن محمد بن سنان....

638 = 3/2 - عنه، عن عبد الرحمان بن أبي نجران... (معلق)

638 = 3/3 - عنه، عن محمد بن علي... (معلق)

توضيح: الضمير في كلا السندين يرجع إلي أحمد بن محمد.

640 = 4/5 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد ومحمد بن الحسين، عن محمد بن سنان، عن عمّار بن موسى، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام....

640 = 4/6 - قال: وسمعت أبا عبد الله عليه السلام... (معلق)

توضيح: الضمير المستتر في «قال» يرجع إلي عمّار بن موسى، والسند معلق.

4/7 = 641 (حيلولة)

5/1 = 642 (حيلولة)

6/1 = 644 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه... .

6/2 = 644 - أحمد بن محمد بن خالد ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى جميعا، عن عليّ بن الحكم... .

(معلّق، حيلولة)

7/5 = 645 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال... .

7/6 = 645 - عنه، عن ابن فضال... .

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد.

7/12 = 646 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى... .

7/13 = 646 - أحمد بن محمد، عن ابن محبوب... . (معلّق)

8/3 = 647 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن أسباط... .

8/4 = 647 - سهل بن زياد، عن جعفر بن محمد الأشعري... . (معلّق)

16/1 = 658 (حيلولة)

ص: 240

658 = 16/4 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن عليّ....

658 = 16/5 - عنه، عن أبيه، عن أبي نهشل، عن عبد الله بن سنان... (معلق)

توضيح: قد مرّ في: 334/18 رواية عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن أبي نهشل، عن عبد الله بن سنان...، فالظاهر رجوع الضمير في الحديث 5 - أيضاً - إلي أحمد بن محمد بن خالد.

662 = 22/3 (حيلولة)

663 = 22/4 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى....

663 = 22/5 - عنه، عن محمد بن عليّ... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد.

663 = 23/2 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن شريف بن سابق....

663 = 23/3 - عنه، عن محمد بن عليّ، عن يحيى بن سلام، عن يوسف بن يعقوب، عن صالح بن عقبة، عن يونس الشيباني... (معلق)

663 = 23/4 - صالح بن عقبة، عن عبد الله بن محمد الجعفي... (معلق)

توضيح: الضمير في الحديث 3 يرجع إلي أحمد بن محمد بن خالد، فالسند

ص: 241

معلق علي الحديث 2 وأما الحديث 4 فمعلق علي الحديث 3.

665 = 23/19 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب...

665 = 23/20 - عنه، عن ابن فضال... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد، كما هو ظاهره.

666 = 24/1 (حيلولة)

667 = 24/7 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه...

667 = 24/8 - عنه، عن النهيكي، عن إبراهيم بن عبد الحميد... (معلق)

667 = 24/9 - عنه، عن بعض أصحابه، عن صالح بن حمزة... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع في السندين إلي أحمد بن محمّد بن خالد، كما هو ظاهره، و النهيكي - الراوي عن إبراهيم بن عبد الحميد - هو عبد الله بن محمّد النهيكي، وقد وردت رواية أحمد بن أبي عبد الله، عن عبد الله بن محمّد النهيكي، عن إبراهيم بن عبد الحميد في مواضع (1).

ص: 242

---

1- الكافي 6:473/3، و كذا في: 505/5، - وقد عبّر عن أحمد بن أبي عبد الله بالضمير - ، و في المحاسن 2:428/ذيل 243: رواه النهيكي عبد الله بن محمّد، عن إبراهيم بن عبد الحميد، و في 1:58/92: عن عبد الله بن محمّد، عن إبراهيم بن عبد الحميد... ، و المراد من عبد الله بن محمّد هو النهيكي.

فرجوع الضمير في الحديث 8 إلي أحمد بن محمد بن خالد واضح. و أما الحديث 9، فمقتضي ظاهر السند و وحدة السياق رجوع الضمير فيه - أيضاً - إليه، و يؤكده ما ورد في الكافي 2:69/7 من رواية أحمد بن محمد بن خالد، عن بعض أصحابه، عن صالح بن حمزة... .

و في الكافي 5:88/6 رواية أحمد [و المراد به أحمد بن أبي عبد الله؛ بقريته ما تقدّمه من السند]، عن بعض أصحابنا (أصحابه خ.ل)، عن صالح بن حمزة....

24/11 = 668 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد أبي عبد الله، عن إسماعيل بن مهراّن....

24/12 = 668 - عنه، عن محمد بن عليّ... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد أبي عبد الله، كما هو ظاهره.

24/15 = 668 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال... .

24/16 = 669 - عنه، عن محمد بن عليّ، عن محمد بن الفضيل... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد - والمراد منه هو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، المعبّر عنه غالباً بأحمد بن أبي عبد الله - بقريته روايته عن محمد بن عليّ (الكوفي) وهو أبو سمينة، أنظر ما مرّ آنفاً بالرقمين 11 و 12.

27/1 = 670 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد و سهل بن زياد جميعاً، عن ابن محبوب....

27/2 = 670 - ابن محبوب، عن عبد الله بن سنان... (معلّق)

ص: 243

671 = 28/4 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن يعقوب بن يزيد، عن عليّ بن جعفر، عن عبد الملك بن قدامة، عن أبيه، عن عليّ بن الحسين عليهما السلام.... 671 = 28/ذيل 4 - قال: وفي حديث آخر قال رسول الله صلي الله عليه وآله: إن من أعجز العجز... (معلق)

672 = 28/5 - وعنه، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة... (معلق)

توضيح: الضمير في «عنه» في الحديث 5 راجع إلي أحمد بن محمد بن خالد، كما هو ظاهره، وكذا الضمير المستتر في «قال» في ذيل الحديث 4؛ إذ لم ترد عبارة «قال وفي حديث آخر» في الكافي إلا في ذيل روايات أحمد بن محمد بن خالد (1).

672 = 28/7 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عمر بن عبد العزيز، عن معلي بن خنيس وعثمان بن سليمان النخّاس، عن مفصّل بن عمر و يونس بن ظبيان، قالوا: قال أبو عبد الله عليه السلام....

توضيح: في السند مواضع من الإشكال: الأوّل: أنّ ظاهر السند رواية معلي بن خنيس عن أبي عبد الله عليه السلام

ص: 244

---

1- الكافي 2:576/1، 6:290/1، 513/1، وفي 6:538/6 في ذيل رواية عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، وقد ذكرنا في ذيله: أنّ المراد من أحمد بن محمد بن محمد هو البرقي، لاحظ المحاسن 2:633/117. وقد وردت العبارة في المحاسن 2:403/102، 426/234، 447/345، 571/9، 640/153، 643/167، ويحذف «قال» في مواضع كثيرة أخرى.



بواسطة مفضّل بن عمر و يونس بن ظبيان، وفي ذلك جهات من الإشكال: الأولي: أنّ معلّي بن خنيس يروي عن أبي عبد الله عليه السلام مباشرةً في عامّة الموارد، ولم نجد روايته عن أبي عبد الله عليه السلام بواسطة إلّا في سند واحد مريب 1 . إن قلت: يمكن دفع هذه الجهة من الإشكال بدعوي وقوع تحويل في السند، أي: بأن يكون عطف عبارة «عثمان بن سليمان النخّاس عن مفضّل بن عمر و يونس بن ظبيان» علي «معلّي بن خنيس» من قبيل عطف طبقتين علي طبقة واحدة، فيصير معلّي راويًا عن أبي عبد الله عليه السلام مباشرةً. قلت: لازم وقوع التحويل كون الراوي عن الإمام عليه السلام ثلاثة، فلا يناسب مع كلمة «قالا». أضف إليه: أنّ عطف طبقتين علي طبقة من غير قرينة ظاهرة عليه غريب. الثانية: أنّ معلّي بن خنيس متقدّم طبقةً علي مفضّل بن عمر؛ فإنّ معلّي كان من أصحاب الصادق عليه السلام، و كان من قوّامه و مواليه، و قد قتله داود بن عليّ - المتوفّي سنة 133 - في حياة الإمام الصادق عليه السلام، فلم يدرك أبا الحسن الكاظم عليه السلام (1). وأما مفضّل بن عمر، فهو من أصحاب أبي الحسن الكاظم عليه السلام و لم تعهد رواية المعلّي بن خنيس عنه، ففي السند غرابة، و حلّها بدعوي وقوع

ص: 245

---

1- و ما ورد في التهذيب 2:154/606 و الاستبصار 1:359/1363 - عن معلّي بن خنيس، قال: سألت أبا الحسن الماضي عليه السلام - فليس بصحيح.

التحويل، قد عرفت ما فيه. وقد أشار إلي هذا الإشكال سيّدنا «دام ظلّه» بقوله: معلّي بن خنيس غير مناسب لوقوعه هنا طبقةً. الثاني: ما أشار إليه سيّدنا «دام ظلّه»، قال: «الظاهر عدم إدراك عمر بن عبد العزيز - الذي كان من رجال القرن الثالث؛ بقريته رواية أحمد بن محمّد بن عيسى و من في طبقتة عنه - معلّي بن خنيس، وروي هذا الخبر في الخصال 1:47/50: بسنده عن عمر بن عبد العزيز، عن الخيبري، عن يونس بن ظبيان و المفضّل بن عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام. فالظاهر أنّ الراوي عن مفضّل و يونس - منضمًا إلي ابن سليمان - هو الخيبري، الذي كان يصحب يونس بن ظبيان و يكثر الرواية عنه، وروي عنه في كامل الزيارات، الباب 45/4، أمالي الطوسي: 43/46=المجلس 2/15، وروي عمر بن عبد العزيز، عن الخيبري، عن يونس بن ظبيان في بصائر الدرجات: 68/8، 438/3. و ليراجع ترجمة الخيبري في رجال ابن الغضائري - مجمع رجال القهبائي 2:275 - و بصائر الدرجات: 374/1 و الاختصاص: 269» انتهى. و خبر بصائر الدرجات و الاختصاص واحد قد رواه في الكافي 1:474/4 عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عمر بن عبد العزيز، عن الخيبري، عن يونس بن ظبيان و مفضّل بن عمر و أبي سلمة السراج و الحسين بن ثوير بن أبي فاختة، قالوا: كتّا عند أبي عبد الله عليه السلام... و في بصائر الدرجات: الحميري، بدل الخيبري، و هو تصحيف، و في الاختصاص: 269 أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عمر بن عبد العزيز، عن

رجل، عن الحسين بن أحمد الخيبري...، و الظاهر كون «رجل» مصحف «زحل»، و «عن» قبله زائد، و زحل لقب لعمر بن عبد العزيز، و قد روي عمر بن عبد العزيز، عن الخيبري، عن المفضل، عن أبي عبد الله عليه السلام في التهذيب 7:470/1882، و لم نجد توسّط غير الخيبري بين عمر بن عبد العزيز و بين المفضّل أو يونس بن ظبيان. ثم إنّ سيّدنا «دام ظلّه» و جّه وقوع التحريف في السند بقوله: «و لعلّ الأصل: «خيبري بن عليّ»، فحرّف ب «عليّ بن خيبري»، و صحّف هو ثانيا ب «معلّي بن خنيس». الثالث: ما ذكره سيّدنا «دام ظلّه» في هامش «عثمان بن سليمان النخّاس» بقوله: «لم أجد العنوان مع الفحص في مورد، و الظاهر أنّ الصواب: عيسى بن سليمان؛ فقد مرّ رواية عيسى بن سليمان النخّاس، عن المفضّل بن عمر، عن الخيبري و يونس بن ظبيان في الكافي 1:537/2، و لعلّ الصواب: الخيبري، عن المفضّل بن عمر و يونس بن ظبيان. و روي عمر بن عبد العزيز، عن عيسى بن سليمان في التهذيب 7:267/1150 و بصائر الدرجات: 358/16، و في الاختصاص: 303: عمر بن عبد العزيز، عن رجل، عن عيسى بن سليمان، و الظاهر: «زحل» بدل «عن رجل». و روي عيسى بن سليمان عن المفضّل بن عمر في الغيبة للنعماني: 284/3، و روي يونس [و هو يونس بن عبد الرحمان]، عن عيسى بن سليمان، عن مفضّل بن عمر في رجال الكشي: 169/284، و روي يونس عن عيسى بن سليمان في كامل الزيارات، الباب 92/4 و في رجال الكشي: 329/597.

عن عيسى بن سليمان، عن أبي إبراهيم، قال: قلت: جعلني الله فداك، خلفت مولاك المفضل علياً، انتهى. وفي طب الأئمة: 84: عمر بن عبد العزيز، عن عيسى بن سليمان، وعنه في بحار الأنوار 95:87/4. والمتحصّل من مجموع ما مرّ: عدم وجود تحويل في السند، و الخلل الواقعة فيه تنحلّ بطرق أخرى غير الالتزام بالتحويل.

672 = 29/2 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن عليّ....

672 = 29/3 - عنه، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

673 = 29/4 - عنه، عن محمد بن عليّ... (معلّق)

673 = 29/5 - عنه، عن عثمان بن عيسى... (معلّق)

673 = 29/6 - عنه، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

673 = 29/7 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير....

673 = 29/8 - عنه، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر... (معلّق)

673 = 29/9 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير....

توضيح: الضمير في الأحاديث 3 - 6 راجع إلي أحمد بن محمد بن خالد. وأمّا في الحديث 8، فالموهم - بدوا - رجوعه إلي عليّ بن إبراهيم، و بذلك أخذ في الوسائل 12:139/15875. لكنّه غير تامّ - لو لم يقع في السند تحريف - بل الضمير: إمّا راجع إلي إبراهيم بن هاشم - والد عليّ بن إبراهيم - أو إلي أحمد بن محمد بن خالد.

وأما رجوعه إلي إبراهيم بن هاشم، فقد أخذ به في معجم الرجال 2:596، ويؤيده: أن علي بن إبراهيم يروي عن أحمد بن محمد بن أبي نصر في عامة الموارد بتوسط أبيه إبراهيم بن هاشم (1)، وقد أرجع الضمير إلي إبراهيم بن هاشم في أسناد من الكتاب (2)، لكن القرينة الداخلية علي إرجاع الضمير إليه في هذه الموارد لائحة، فلا تقاس بما نحن فيه. وأما رجوعه إلي أحمد بن محمد بن خالد، فهو الظاهر من بحار الأنوار 49:104/29، ويؤيده - مضافا إلي سبق الضمائر المتكررة الراجعة إليه - : أن في الأسناد المبدوءة بالضمير - الراوي عن أحمد بن محمد بن أبي نصر - يرجع الضمير إلي أحمد بن محمد بن خالد في الأغلب 3. ولعل هذا الاحتمال أقرب. ومن المحتمل كون علي بن إبراهيم في الحديث 7 محرّفا، وأصله «عنه»، ثم صحّف «عنه» ب «علي»، ثم فسّر علي بعلي بن إبراهيم، فيرتفع الإشكال من البين؛ إذ يصير الحديث 7 - أيضا - من روايات أحمد بن محمد بن خالد، وروايته عن ابن أبي عمير بتوسط أبيه شائعة. هذا كله بناءً علي عدم وقوع التحريف في الحديث 8، وأما لو فتحنا باب

ص: 249

- 
- 1- .إلا في الكافي 4:51/8، ففيه: علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن أحمد بن محمد و ابن فضال، عن ثعلبة بن ميمون....
  - 2- .الكافي 2:103/4، 119/8، 615/7 و 9.

التحريف فيه، فيمكن توجيه إرجاع الضمير إلي علي بن إبراهيم بوجهين: الأول: القول بسقوط «عن أبيه» بعد «عنه»، لكن هذا الاحتمال بعيد؛ لعدم وجه معتد به لسقوطه، خصوصا بعد إطباق النسخ علي خلوها عنه. الثاني: القول بسقوط «عن أحمد بن محمد» بعد الضمير، أو كون الصواب: أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر، بدل أحمد بن محمد بن أبي نصر، وهذا الاحتمال - أيضا - بعيد، بل هو أبعد من السابق؛ إذ لم نجد توسط أحمد بن محمد بين علي بن إبراهيم وأحمد بن محمد بن أبي نصر في موضع. وعليه: فلا وجه للقول بوقوع التحريف في الحديث 8 بعد عدم وفائه بدفع الغرابة عن السند. فأظهر الاحتمالات في السند رجوع الضمير الي أحمد بن محمد بن خالد، والله أعلم. 673/30/1: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم.... 674/30/2: عنه، عن الوشاء.... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد، والمراد به أحمد بن محمد بن عيسى.







كتاب الطهارة

2/1 = 2 (حيلولة)

2/3 = 2 (حيلولة)

3/3 = 4 (حيلولة)

7/1 = 10 (حيلولة)

9/2 = 12 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الهيثم بن أبي مسروق....

9/3 = 13 - أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

12/8 = 17 (حيلولة)

12/13 = 18 (حيلولة)

13/2 = 19 (حيلولة)

13/3 = 19 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن أحمد بن أشيم....

13/13 = 19 - أحمد [بن محمد بن عيسى]، عن ابن أبي نصر... (معلّق)

ص: 253

14/2 = 21 (حيلولة)

14/3 = 21 (حيلولة)

15/1 = 22 (حيلولة)

15/2 = 23 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب....

15/3 = 23 - أحمد بن محمد، عن ابن محبوب... (معلق)

15/4 = 23 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن بكير، عمّن ذكره، عن أبي جعفر عليه السلام في السواك....

15/5 = 23 - علي باسناده، قال: أدني السواك....

توضيح: المظنون أنّ قوله: «باسناده» إشارة إليّ السند المتقدّم. وعليه: فالظاهر أنّ ضمير «قال» راجع إليّ أبي جعفر عليه السلام.

17/4 = 25 (حيلولة)

17/7 = 26 (حيلولة)

17/9 = 27 (حيلولة)

18/1 = 27 (حيلولة)

18/8 = 29 (حيلولة)

19/4 = 30 (حيلولة)

21/1 = 32 (حيلولة)

ص: 254

33 = 22/2 - علي بن إبراهيم، عن أبيه ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن حماد بن عيسى، عن حريز... (حيلولة)

34 = 22/ذيل 2 - قال حماد: وقال حريز... (معلق، حيلولة)

34 = 22/5 (حيلولة)

35 = 22/6 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد وأبو داود جميعاً، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن الحسين بن عثمان، عن سماعة عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام... (حيلولة)

35 = 22/7 - وبهذا الإسناد، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام... (حيلولة)

35 = 23/1 (حيلولة)

37 = 23/10 (حيلولة)

37 = 23/15 (حيلولة)

42 = 28/2 (حيلولة)

43 = 29/1 (حيلولة)

44 = 29/7 (حيلولة)

44 = 29/8 (حيلولة)

50 = 33/1 (حيلولة)

55 = 36/1 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم....

55 = 36/2 - أحمد [بن محمد]، عن إبراهيم بن أبي محمود... (معلق)

ص: 255

36/3 = 55 - أحمد، عن موسى بن القاسم... (معلق)

37/1 = 57 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن حريز....

37/2 = 57 - حماد، عن حريز... (معلق)

38/1 = 58 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن معاوية بن حكيم....

38/2 = 58 - أحمد، عن عثمان بن عيسى... (معلق)

39/1 = 60 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن حريز....

39/2 = 60 - حماد بن عيسى، عن حريز... (معلق)

40/1 = 61 (حيلولة)

40/5 = 62 - محمد بن يحيى، عن الحسن بن علي الكوفي، عن النوفلي....

40/6 = 62 - الحسن بن علي العلوي، عن سهل بن جمهور....

توضيح: الحسن بن علي العلوي هو شيخ الكليني، وقد روي عنه، عن سهل بن جمهور في الكافي 1:372/6، لكن بتصحيح الحسن بالحسين، وكذلك فهم الشيخ في التهذيب 1:187/538، 3:259/726، وليس هو متّحدا مع الحسن بن علي الكوفي حتّى يكون السند معلقاً.

41/4 = 63 (حيلولة)

ص: 256

41/6 = 64 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب....

41/7 = 64 - أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم... (معلق)

43/1 = 67 (حيلولة)

45/3 = 68 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن أحمد....

45/4 = 68 - أحمد بن محمد، عن بكر بن صالح... (معلق)

ص: 257



2/2 = 75 (حيلولة)

2/3 = 75 - محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن صفوان بن يحيى...

توضيح: كذا ورد في المطبوعة وفيه تحويل ظاهر، لكن لم ترد عبارة (وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً) في النسخ المعتبرة، فلا تحويل في السند.

4/1 = 78 (حيلولة)

7/1 = 81 (حيلولة)

11/1 = 92 (حيلولة)

12/4 = 97 (حيلولة)

12/5 = 97 (حيلولة)

13/4 = 99 (حيلولة)

13/5 = 99 (حيلولة)

14/2 = 100 (حيلولة)

ص: 259

15/4 = 101 (حيلولة)

16/3 = 103 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن عليّ بن رثاب....

16/4 = 103 - ابن محبوب، عن عليّ بن رثاب... (معلّق)

16/5 = 103 - ابن محبوب، عن عليّ بن رثاب... (معلّق)

22/1 = 108 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن رفاعة بن موسى النخاس....

22/2 = 108 - ابن محبوب، عن رفاعة... (معلّق)

23/1 = 109 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن سهل بن اليسع....

23/2 = 109 - أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... (معلّق)

ص: 260



114 = 2/6 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد....

114 = 2/7 - عنه، [عن أحمد]، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر....

توضيح: إن ثبت ما بين المعقوفتين، فالضمير راجع إلي محمد بن يحيى، وإن لم يثبت، فهو راجع إلي أحمد بن محمد بن عيسى، والسند معلق، و مال الوجهين واحد.

119 = 7/1 - محمد بن يحيى، عن موسى بن الحسن، عن أبي الحسن النهدي....

119 = 7/2 - عنه، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيى بن المبارك....

توضيح: وقبل توضيح هذا السند ينبغي أن نشير إلي رواية مرتبطة به، وهي ما ورد في الكافي 7:457/14: محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي....

وبعد 15: عنه، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيى بن المبارك....

وقد أرجع الشيخ قدس سره في التهذيب 8:306/1138 الضمير إلي محمد بن يحيى، و تبعه في معجم رجال الحديث 18:381، - ولاحظ أيضاً 14:447 - ، لكن أرجع الضمير في تجريد أسانيد الكافي 1:1389 - إلي محمد بن أحمد. إذا عرفت هذا، فلنبحث عن السند المذكور هنا، فنقول: أرجع الضمير في تجريد أسانيد الكافي 1:415 إلي موسى بن الحسن، و مثله في معجم رجال الحديث 20:283، ولكن أرجعه في 18:381 إلي محمد بن يحيى، و هو المفهوم من 19:352؛ إذ لم يذكر رواية موسى بن الحسن عن يعقوب بن يزيد. و وجه العدول عن ظاهر السند هنا و في الكافي 7:457 و الالتزام برجوع الضمير إلي وسط السند: أنّ محمد بن يحيى لم يرو عن يعقوب بن يزيد في الكافي في شيء من الموارد مباشرةً، و إنّما يروي عنه بالواسطة في جميع الموارد، و من المتوسّطين بينهما محمد بن أحمد (بن يحيى)، و قد ورد في الكافي 4:544/20 رواية محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيى بن المبارك... لكن هذا الكلام إنّما يصحّ إرجاع الضمير إلي محمد بن أحمد في ما يأتي في الكافي، و أمّا هنا فلا يصحّ ذلك؛ إذ يواجه ذلك إشكالاً أهمّ، و هو عدم رواية موسى بن الحسن عن يعقوب بن يزيد في موضع، و هذا بخلاف رواية محمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد مباشرةً؛ فإنّها و إن لم ترد مصرّحةً في الكافي في موضع، لكن وردت في كتب الصدوق في قليل من الموارد (1)، و في طريق الصدوق إلي يعقوب بن يزيد في مشيخة الفقيه: 532 رواية جماعة منهم: محمد بن يحيى العطار، عن يعقوب بن يزيد.

ص: 262

---

1- .أمالى الصدوق، المجلس 65/9، معاني الأخبار: 341/1، علل الشرائع 1:92/1، 2:329/4، كمال الدين 1:161/20، 297/5.

وعليه: فلا محيص عن إرجاع الضمير هنا إلي محمد بن يحيى كما هو ظاهر السند، وسيأتي في سند الكافي 6:326/8 - عنه، عن يعقوب بن يزيد... - أنّ الضمير راجع إلي محمد بن يحيى في ظاهر السند، وسنتكلم عنه. و من هنا يشكل الجزم برجوع الضمير في الكافي 7:457/15 - أيضاً - إلي محمد بن أحمد وإن كان المظنون ذلك؛ نظراً إلي كثرة روايات محمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد بتوسط محمد بن أحمد (بن يحيى) في الكافي (1) وأسناد كثيرة في كتب الصدوق وغيرها. فتحصل: أنّ الظاهر رجوع الضمير إلي محمد بن يحيى.

122 = 9/2 (حيلولة)

124 = 9/7 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمد الأشعري....

124 = 9/8 - سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شَمون... (معلق)

133 = 13/7 - حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد الكندي، عن غير واحد، عن أبان بن عثمان....

133 = 13/8 - أبان بن عثمان، عن عقبة... (معلق)

133 = 13/9 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب... .

ص: 263

---

1- . لاحظ معجم رجال الحديث 14:446 و 447.

134 = 13/10 - سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر... (معلق)

134 = 13/13 - أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى....

135 = 13/14 - وعنه، عن صفوان... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي محمد بن عبد الجبار. 135 = 13/16: سهل بن زياد، عن غير واحد من أصحابنا... (معلق)

توضيح: السند معلق، وليس بقره ذكر لسهل بن زياد إلا في الحديث 11، ففيه: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وستكلم عن أمثال السند في الفصل الثالث من الباب الثاني.

135 = 14/1 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن عيسى، عن يونس....

136 = 14/2 - عنه، عن يونس، عن الهيثم... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي محمد بن عيسى، و الظاهر زيادة «أبيه» في الحديث 1، و ما ورد نظير ذلك في جملة من الموارد من غلط النسخة، كما تبّه عليه في معجم رجال الحديث 17:97.

138 = 16/1 (حيلولة)

138 = 17/1 (حيلولة)

ص: 264

140 = 18/3 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رثاب... .

140 = 18/4 - عنه، عن محمّد بن سنان، عن عبد الله الكاهلي... (معلّق)

توضيح: أورد الشيخ قدس سره الحديث 4 في التهذيب 1:298/783 بسنده عن محمّد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب، عن محمّد بن سنان... فيظهر منه أنّه فهم رجوع الضمير إلي الحسن بن محبوب، وقد أشار إلي الحديث في: 324/ذيل 943 بقوله: تقدّم عن الحسن بن محبوب، عن محمّد بن سنان، وقد تبعه في وسائل الشيعة 2:481/2698. ويؤيّد رواية الحسن بن محبوب عن محمّد بن سنان في جملة من الأسناد: منها: ما في التهذيب 1:457/1492 معلّقاً عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب، عن محمّد بن سنان، عن إسحاق بن عمّار... ، والحديث كالخبر المبحوث عنه في أحكام الأموات. و التحقيق: أنّ الضمير راجع إلي سهل بن زياد - كما هو الظاهر بدوا - ؛ وذلك لأنّ سهل بن زياد يروي عن محمّد بن سنان مباشرةً في غالب أسنادهما (1)، و لم نجد توسّط الحسن بن محبوب بينهما (2)، و الحسن بن محبوب و

ص: 265

1- لاحظ معجم رجال الحديث 8:527، الأمالي للصدوق، المجلس 63/6، الخصال 1:287/42، 328/20، كامل الزيارات، الباب 105/8.

2- نعم، قد توسّط بينهما بكر بن صالح - الكافي 1:227/2، 2:365/3، 4:65/17، 7:199/4، 8:167/186 بلفظ ابن سنان - 177/198، ثواب الأعمال: 76/1، فضائل الأشهر الثلاثة: 120/119، والخبر فيهما واحد وقد رواه في الأمالي، المجلس 86/8 بزيادة الواسطي بعد سهل بن زياد، و هو سهو - وإدريس الحارثي - الكافي 2:624/20 - والحسن بن الحسين (اللؤلؤي) - الكافي 4:266/9، الخصال، 1:18/64 - و محمّد بن عليّ - الكافي 6:23/7 - و محمّد بن الحسين (بن زيد) - الكافي 6:126/7، الخصال، 1:151/185 - و يعقوب بن يزيد - الكافي 6:240/11، التوحيد: 150/6 - و عليّ بن أسباط، كامل الزيارات، الباب 88/12، ولاحظ - أيضاً - الكافي 4:308/5، 1:419/37.

محمّد بن سنان في طبقة واحدة متقاربي الوفاة؛ فابن محبوب مات سنة 224 و ابن سنان مات سنة 220، وقد اشتركا في جملة من المشايخ منهم: عبد الله بن يحيى الكاهلي، المذكور في هذا السند فهو - أيضاً - ممّا يؤيّد عدم رجوع الضمير إلي الحسن بن محبوب. و أمّا ما ذكرناه تأييداً لرجوع الضمير إلي الحسن بن محبوب - من رواية الحسن بن محبوب عن محمّد بن سنان في جملة من الأسناد - فلو صحّت، لم تكن معارضةً لما ذكرناه، خصوصاً بعد قلّة روايات الحسن بن محبوب عن محمّد بن سنان، مع أنّ الظاهر في جلّها الاختلال في السند. و تفصيل ذلك: أنّه وردت رواية الحسن بن محبوب عن محمّد بن سنان في مواضع: منها: ما أشرنا إليه من سند التهذيب 1:457/1492، لكن وقوع الواسطة بين أحمد بن محمّد و شيخه محمّد بن سنان - الذي أكثر رواياته وردت عن طريق أحمد بن محمّد بن عيسى - و وقوع الواسطة بين الحسن بن محبوب و شيخه إسحاق بن عمّار في هذا السند يشيران إلي وقوع خلل فيه، فلا يبعد كون الصواب «و محمّد بن سنان»، كما أشار إليه سيّدنا «دام ظلّه». منها: ما في التهذيب 10:163/651 معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن

محمّد بن سنان و بكير، عن أبي عبد الله عليه السلام ...، و الظاهر ابن سنان، بدل محمّد بن سنان، و هو نسخة في هامش الطبعة الحجرية 2:435، و المراد من ابن سنان هو عبد الله، و الصواب «و ابن بكير»، يعلم ذلك كلّ من مراجعة الأسناد المشابهة (1)، تبه علي ما ذكرنا سيّدنا «دام ظلّه». منها: ما في المحاسن 2:459/400 - عنه بحار الأنوار 66:388/20 - بسنده: عن ابن محبوب، عن محمّد بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام ...، و الظاهر «ابن سنان»، المراد به عبد الله بن سنان؛ فقد أكثر ابن محبوب من الرواية عن عبد الله بن سنان - بهذا العنوان أو بعنوان ابن سنان - عن أبي عبد الله عليه السلام . منها: ما في دلائل الإمامة: 461/442 بسنده: عن أبي طالب عبد الله بن الصلت، عن الحسن بن محبوب، عن محمّد بن سنان، عن داود الرقي...، و لا يبعد كون الصواب «و محمّد بن سنان»؛ فقد تكرّرت رواية الحسن بن محبوب عن داود الرقي مباشرة، و قد روي عبد الله بن الصلت عن محمّد بن سنان في التهذيب 3:67/219. منها: ما في دلائل الإمامة: 467/452 بسنده: عن أبي طالب، عن الحسن بن محبوب، عن محمّد بن سنان، عن أبان بن تغلب، عن أبي جعفر عليه السلام .... لكن طبقة محمّد بن سنان آية عن الرواية عن أبان بن تغلب (2) - المتوفي

ص: 267

1- الكافي 7:276/2، و مثله في التهذيب 10:165/659، و كأنّه مأخوذ من الكافي و الفقيه 4:95/5164، و لاحظ أيضاً تفسير العياشي 1:267/239.

2- و ما ورد في الكافي 1:469/2 بسنده عن محمّد بن سنان، عن أبان بن تغلب، عن أبي عبد الله عليه السلام...، فقد أشار إلي الإشكال فيه ما في معجم رجال الحديث 1:152 بقوله: «محمّد بن سنان المعروف - و هو الظاهري - مات سنة 220، فلا يمكن روايته عن أبان بن تغلب بلا واسطة، فلو صحّت النسخة فمحمّد بن سنان هذا غيره» انتهى. أقول: الراوي عن محمّد بن سنان في السند هو أحمد بن محمّد، المرّد بين ابن عيسى و البرقي، و كلاهما يروي عن محمّد بن سنان الزاهري، المعروف، فليس المراد من محمّد بن سنان في السند غيره، بل في السند سقط، كما تبه عليه سيّدنا «دام ظلّه»، و هو حريز؛ فقد روي الحديث في رجال الكشي: 41/88 بسنده عن محمّد بن سنان، عن حريز، عن أبان بن تغلب...، و كذا رواه في الاختصاص: 62 بسنده عن حريز، عن أبان بن تغلب...، و قد توسّط حريز بين محمّد بن سنان و أبان بن تغلب في حديث آخر في الغيبة للنعمان: 320/9.

سنة 141 في حياة أبي عبد الله عليه السلام (1) - ، فالظاهر كون الصواب: «ابن سنان»؛ فقد وردت رواية ابن محبوب، عن ابن سنان، عن أبان بن تغلب في الكافي 3:212/5، والمراد من ابن سنان هو عبد الله، الذي قد أكثر الحسن بن محبوب من الرواية عنه، وقد وردت رواية عبد الله بن سنان، عن أبان بن تغلب في الكافي 2:576/1. منها: ما في تيسير المطالب: 251 بسنده: عن الحسن بن محبوب، عن محمد بن سنان، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ: قال: لَمَّا بعث الله محمّدا... ولا يبعد كون الصواب فيه: ابن سنان، المراد به عبد الله؛ لما تقدّم. منها: ما في تيسير المطالب: 375 بسنده: عن الحسن بن محبوب، عن محمد بن سنان، عن محمد بن أبي يعقوب، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ عليه السلام قال: قال رسول الله: من أمسي وأصبح والآخرة أكبر همّه... ، و السند غريب من جهات.

ص: 268

---

1- رجال النجاشي: 13/7، الفهرست للطوسي: 44/61، رجال الطوسي: 9=109/1066 ولاحظ - أيضاً - رجال الكشي: 330/601، مشيخة الفقيه 4: 435.



و الحديث رواه في الكافي 2:319/15 بسنده: عن ابن محبوب، عن عبد الله بن سنان و عبد العزيز العبدى، عن عبد الله بن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من أصبح و أمسى و الدنيا أكبر همّه... فأورد الحديث بتقديم و تأخير في ألفاظ المتن. و قد رواه في ثواب الأعمال: 201/1 بسنده: عن الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن سنان و عبد العزيز، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله : من أصبح و أمسى و الآخرة أكبر همّه... فمن سند الكتابين يعلم الصواب في سند تيسير المطالب. منها: ما في أمالي المفيد، المجلس 23/10 - و هذا المجلس من أجزاء كتاب الزهد لعلّي بن مهزيار كما حقّقناه في محلّه (1) - ففيه رواية عليّ بن مهزيار، عن الحسن بن محبوب، عن محمّد بن سنان، عن الحسين بن مصعب... و قد سبق الحديث - بالرقم 9 - رواية عليّ بن مهزيار، عن الحسن بن محبوب، و في وقوع الحسن بن محبوب في الحديث 10 إشكال؛ إذ توسّطه بين عليّ بن مهزيار و محمّد بن سنان غير معهود، و المعهود: إمّا رواية عليّ بن مهزيار عن محمّد بن سنان مباشرةً (2)، أو بتوسّط الحسن (3) أو الحسن بن سعيد (4) أو الحسين بن سعيد (5) أو الحسن بن عليّ، و في صحّة هذا العنوان

ص: 269

- 1- لاحظ المقالات و الرسائل للمؤتمر العالمي للشيخ المفيد، الرقم 55: 151-152.
- 2- الأمالي للمفيد، المجلس 23/27 و 30، بصائر الدرجات: 20/2، فلاح السائل: 266، كامل الزيارات، الباب 19/4، 33/7، 63/7، و كذا الأمالي للمفيد، المجلس 23/34، علي احتمال.
- 3- الأمالي للمفيد، المجلس 23/24 و كذا في المجلس 23/34، علي احتمال.
- 4- كامل الزيارات، الباب 8/14 و كذا في الكافي 1:461/2، 497/12، - و هما قطعان من حديث واحد يأتي الكلام عنه في الهامش الآتي -، و علل الشرائع 1:207/6 - علي ما نقله عنه في بحار الأنوار 25:258/19، و كذا ورد في بعض مخطوطاته المعتبرة - و في مطبوعته: الحسين بن سعيد، بدل الحسن بن سعيد.
- 5- ورد في الكافي في أبواب تاريخ الأئمة أحاديث بسند واحد - تقريباً - في تاريخ الأئمة: و وفياتهم و مدّة أعمارهم، و الظاهر أنّ الجميع قطعان من حديث واحد، و المذكور في أوّل هذه الموارد و آخرها - 1:461/2، 497/12 - في المطبوعة و أكثر مخطوطات الكتاب: عليّ بن مهزيار، عن الحسن بن سعيد، عن محمّد بن سنان، و في سائر المواضع: الحسين بن سعيد، بدل الحسن بن سعيد 1:463/1، 468/6، 472/6، 475/7، 486/9، 491/11. ثمّ إنّه وردت رواية عليّ بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد، عن محمّد بن سنان في علل الشرائع 1:207/6 - و فيه اختلاف النسخ كما تقدّم - و الحديث ورد في تأويل الآيات - ذيل سورة الزخرف - : 540 -، و قد نقل في طبعة مدرسة الإمام المهدي «عجل الله تعالى فرجه» 2:556/11 عن نسختين بلفظ الحسن بن سعيد - و في تأويل الآيات: 806 - سورة الزلزلة - رواية يرويها عليّ بن مهزيار، عن محمّد بن سنان بتوسّط الحسين بن سعيد، بينما ورد الحديث في علل الشرائع 2:555/5 بدون الحسين بن سعيد في البين. و كيف كان، ففي صحّة الحسين بن سعيد أو الحسن بن سعيد في موارد اختلاف النسخ بحث مبسوط أوردناه في ذيل أسناد كامل الزيارات، و استظهرنا صحّة الحسن بن سعيد.

1- لم أجد توسط الحسن بن عليّ بين عليّ بن مهزيار و محمد بن سنان إلا في التهذيب 1:464/1520، و من الجائز زيادة «بن عليّ» أو كون الصواب: الحسن بن سعيد بدل الحسن بن عليّ؛ فقد وردت رواية عليّ بن مهزيار عن الحسن بن عليّ عن فضالة في التهذيب 3:168/368، و الصواب: «الحسن بن سعيد» كما في بعض مخطوطاته المعتمدة. ثم إنّه لو صحّت نسخة الحسن بن عليّ في السند المبحوث عنه، فالمراد منه مردّد بين الحسن بن عليّ بن فضال و الحسن بن عليّ الوشاء؛ فإنّ عليّ بن مهزيار روي عن الحسن بن عليّ بن فضال في مواضع: منها: التهذيب 2:348/1442، 3:323/1007، الأماي للمفيد، المجلس 23/23 و 45، كامل الزيارات، الباب 9/9، و كذا في الكافي 3:329/2 بلفظ ابن فضال، و قد روي عن الحسن بن عليّ - المراد به ابن فضال بقريئة المرويّ عنه و غيره - في موضعين، هما: التهذيب 3:228/584، و الأماي للمفيد، المجلس 23/17، لاحظ الرقم 18 منه. و قد روي عليّ بن مهزيار عن الحسن بن عليّ الوشاء - أيضاً - في بعض المواضع، منها: معاني الأخبار: 3/106، و كذا في كمال الدين 1:203/8 بلفظ الحسن بن عليّ الخزّاز. لكن لم تثبت رواية الحسن بن عليّ بن فضال عن محمد بن سنان، و ما في التهذيب 4:164/462 - من رواية عليّ بن الحسن بن فضال عن أبيه عن محمد بن سنان - فالظاهر وقوع خلل في السند، و التفصيل في محلّه، و عليّ فرض صحّة نسخة الحسن بن عليّ فالظاهر كونه الوشاء، الراوي عن محمد بن سنان في الكافي 1:310/11 و المحاسن 2:427/2 ذيل 237، و كذا في علل الشرائع 2:519/2 و المحاسن 2:429/249، لكن محمد بن سنان فيهما يروي عن أبي عبد الله عليه السلام مباشرة، فلا يبعد كون الصواب فيهما «ابن سنان» المراد به عبد الله.

فلا- يبعد القول بوقوع خلل في هذا السند، و الصواب: إمّا حذف الحسن بن محبوب بتمامه، أو حذف «بن محبوب»، فيكون الأصل في السند: الحسن - المراد به ابن سعيد ظاهراً (1) - . و يمكن أن يكون منشؤ الخلل الواقع في السند - بكلا وجهيه - تقدّم رواية عليّ بن مهزيار عن الحسن بن محبوب؛ فذلك ربما يوجب خطوره إلي ذهن الناسخ، فيزاد في هذا السند الحسن بن محبوب - أيضاً - بعد كتابة عليّ بن مهزيار، وربما يوجب ذلك تفسير الحسن - المذكور في السند - بابن محبوب، فيزاد «بن محبوب» في السند نفسه أو في الهامش، ثمّ يدرج في المتن بتوهم

ص: 271

---

1- . أمّا احتمال كون الصواب الحسن بن عليّ أو إرادته من الحسن بقرينة ما في التهذيب 1:464/1520، ففيه ما مرّ آنفاً من عدم ثبوت صحّة الحسن بن عليّ فيه، و عليّ فرض صحّته فهو سند غريب لا يقاس عليه.

سقوطه منه. و التحريف - بكلا الوجهين - في السند شائع، خصوصا الوجه الثاني. و هناك سندان آخران ربما يتوهم منهما رواية الحسن بن محبوب عن محمد بن سنان: أحدهما: ما في الكافي 1:447/24 بسنده: عن ابن جمهور، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن عبد الرحمان بن الحجاج و عن محمد بن سنان، عن المفصل بن عمر جميعا، عن أبي عبد الله عليه السلام ... .

و فيه تحويل - كما هو ظاهر من لفظة جميعاً - لكن قد يتوهم كون التحويل من عطف طبقتين علي طبقتين، فيكون ابن محبوب راويا عن محمد بن سنان، لكن قد ذكرنا في ذيله: أنه من عطف طبقتين علي ثلاث طبقات، فيكون والد ابن جمهور راويا عن محمد بن سنان. ثانيهما: ما في المحاسن 1:104/84 ، و لفظه: محمد بن علي و علي بن عبد الله جميعاً، عن الحسن بن محبوب، عن العلاء و محمد بن سنان جميعاً، عن محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام ... لكن السند غريب من جهتين: الأولى: أن محمد بن علي - شيخ البرقي - يروي عن محمد بن سنان مباشرة في غير واحد من الأسناد (1). و هذه الجهة تندفع بالقول بوقوع تحويل في السند: بأن يكون عطف

ص: 272

---

1- .معجم رجال الحديث 16:439 ، 448 ، المحاسن 1:98/63 ، 100/71 ، 101/73 - 75 ، 103/80 ، 116/121 ، 2:352/39 ، 425/223 ، 446/446 ، 333 ، 447/341 .

«محمد بن سنان» علي «الحسن بن محبوب عن العلاء» من قبيل عطف طبقتين علي طبقة واحدة؛ فلم يكن الحسن بن محبوب راوياً عن محمد بن سنان. الثانية: أنّ محمد بن سنان لا يروي عن محمد بن مسلم مباشرةً، ولا يساعد طبقتيه للرواية عنه كذلك، بل يروي عنه بتوسط ابن مسكان (1) وبتوسط العلاء بن رزين (2) وبتوسط غيرهما. وهذه الجهة تندفع بالقول بسقوط الوساطة بين محمد بن سنان و محمد بن مسلم. (3) وهناك وجه آخر تندفع به كلتا الجهتين، وهو القول بوقوع تقديم وتأخير في السند؛ بأن يكون الصواب: الحسن بن محبوب و محمد بن سنان معا عن العلاء، وهذا هو الأظهر (4).

ص: 273

1- التهذيب 2:119/448، 134/520، علل الشرائع 1:179/6.

2- التهذيب 3:320/993، 325/1014.

3- ولو قلنا بسقوط الوساطة، فأظهر الاحتمالات في الوساطة المحذوفة كونه ابن مسكان؛ فإنّ شباهاة مسكان و سنان في الكتابة يسهّل سقوط ابن مسكان من السند.

4- وهناك احتمال آخر، وهو كون الصواب «ابن سنان» بدل محمد بن سنان، والمراد منه هو عبد الله بن سنان، لكن يردّه: أنّه لم نجد توسط ابن سنان بين الحسن بن محبوب و محمد بن مسلم، بل لم نجد رواية عبد الله بن سنان عن محمد بن مسلم إلا في الكافي 2:163/21، لكنّ الظاهر سقوط الوساطة بينهما، فقد روي الخبر في الزهد: 33/87 بسند آخر عن عبد الله بن سنان، عن حفص، عن محمد بن مسلم...، وقد ورد توسط حفص بينهما في الكافي 2:585/23، التهذيب 1:163/467، وفي المراد من حفص في هذين السندين بحث أوردناه في مقال حول حفص الأعرور، لاحظ الكافي 2:320/16، 3:413/2، طب الأئمة: 121. ثمّ إنّه نقل في بحار الأنوار 53:52/29 - عن تفسير القمّي - ما لفظه: فإنّه حدّثني أبي، عن ابن أبي عمير، عن ابن سنان، عن أبي بصير و محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله و أبي جعفر عليهما السلام...، وفي هذه الطبعة من تفسير القمّي 2:75: أبي بصير، عن محمد بن مسلم...، والظاهر صحّة ما نقله في بحار الأنوار، كما يشهد له ملاحظة طبعة أبي بصير و محمد بن مسلم، لكن لا يبعد كون سنان مصحّفاً من مسكان، وقد تكرّر نظير التصحيف في الأسناد؛ إذ رواية ابن مسكان عن أبي بصير متكرّرة، كتكرّر رواية ابن مسكان عن محمد بن مسلم، وقد وردت رواية علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن مسكان، عن أبي بصير في مواضع، منها: الكافي 5:302/1، 7:125/5، تفسير القمّي 1:247. لاحظ أيضاً الفقيه 4:284/5643، التهذيب 3:275/801، 5:32/96، 80/268، 7:210/922، 9:295/1056. كما روي علي بن إبراهيم بالإسناد عن ابن مسكان، عن محمد بن مسلم في الكافي 3:502/1، عقاب الأعمال: 278/1. وعليه: فلم تثبت رواية عبد الله بن سنان عن محمد بن مسلم في موضع.

و علي أئمة حال فليس الحسن بن محبوب راويا عن محمد بن سنان في هذه السند. تبقي - ممّا ورد في الأسناد من رواية الحسن بن محبوب عن محمد بن سنان - روايتان في دلائل الإمامة يرويها الحسن بن محبوب، عن محمد بن سنان، عن المفصّل بن عمر... بينهما شباهاة من بعض الجهات، لم نجد دليلاً علي وقوع التحريف فيهما. فتحصّل: أنّ رواية الحسن بن محبوب عن محمد بن سنان نادرة جدّاً، فلا ينبغي التأمل في رجوع الضمير في الحديث 4 إلي سهل بن زياد، كما في معجم رجال الحديث 8:527.

147 = 21/3 (حيلولة)

ص: 274

149 = 22/8 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن عمرو بن سعيد....

149 = 22/9 - سهل بن زياد، عن أيّوب بن نوح... (معلّق)

151 = 24/1 (حيلولة)

152 = 24/3 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الله بن المغيرة، عن رجل، عن يحيى بن عباد، عن أبي عبد الله عليه السلام . 152 = 24/ذيل 3 - قال: وقال الرجل لقيت أبا عبد الله عليه السلام ... (معلّق)

توضيح: الضمير المستتر في «قال» يرجع إلي عبد الله بن المغيرة.

154 = 25/3 - سهل بن زياد، عن ابن محبوب... (معلّق)

155 = 26/2 - سهل بن زياد، عن إسماعيل بن مهراّن... (معلّق)

توضيح: السندان معلّقان، وليس بقريهما ذكر لسهل بن زياد إلا في الحديث 10 من الباب 24، ففيه: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد... ، وتفصيل الكلام عن أمثال السندين موكول إلي الفصل الثالث من الباب الثاني.

156 = 28/1 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر....

156 = 28/2 - عنه، عن بعض أصحابه... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي سهل بن زياد، ورجوعه إلي أحمد بن محمّد بن

ص: 275

أبي نصر وإن كان محتملاً لكنّه خلاف الظاهر.

29/8 = 158 (حيلولة)

29/9 = 158 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن الحكم....

29/10 = 158 - سهل [بن زياد]، عن ابن محبوب... (معلّق)

31/7 = 161 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب....

31/8 = 161 - سهل بن زياد، عن ابن أبي نجران... (معلّق)

36/1 = 165 - سهل بن زياد، قال....

36/2 = 166 - سهل، عن بعض أصحابه....

توضيح: السندان معلّقان عليّ الظاهر، لكن ليس في الأسناد القريبة ما يمكن أن يكون هذا السند معلّقاً عليه، اللهمّ إلا في الحديث 1 من باب 33، ففيه: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد...، وسنفضّل الكلام عن أمثال هذين السندين في الفصل الثالث من الباب الثاني.

37/1 = 166 (حيلولة)

43/2 = 173 - عليّ، عن أبيه وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد

ص: 276



جميعا، عن ابن محبوب... (حيلولة)

173 = 43/3 - سهل بن زياد، عن الحسن بن علي... (معلق)

توضيح: السند معلق علي ثاني السندين من الحديث 2.

178 = 49/3 (حيلولة)

179 = 50/4 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن حريز....

179 = 50/5 - حماد، عن حريز... (معلق)

184 = 54/3 (حيلولة)

188 = 58/2 - عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن ابن محبوب... (حيلولة)

189 = 58/3 - سهل بن زياد، عن ابن أبي نجران... (معلق)

توضيح: السند معلق علي أول السندين من الحديث 2.

190 = 58/7 (حيلولة)

193 = 63/5 - عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن النوفلي... (حيلولة)

194 = 63/6 - سهل بن زياد، عن محمد بن أورمة... (معلق)

توضيح: السند معلق عط أول السندين من الحديث 5.

ص: 277

195 = 64/3 - عدّة من أصحابنا، عن ي كل بن زياد، عن أگسن بن تبوب....

195 = 64/4 - سهل بن زياد، عن محمّد بن سنان... (معلّق)

196 = 64/8 (حيلولة)

200 = 67/9 - حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد، عن غير واحد، عن أبان، عن عبد الله بن عجلان....

201 = 67/10 - أبان، عن محمّد بن مسلم... (معلّق)

205 = 70/9 (حيلولة)

206 = 73/2 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان، عن الحلبي و زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه سئل عن الصلاة علي الصبي: متي يصلّي عليه؟ قال: إذا عقل الصلاة. قلت: متي تجب الصلاة عليه؟ فقال: إذا كان ابن ستّ سنين....

توضيح: لا يظهر من نفس السند أنّ قائل «متي تجب الصلاة عليه» من هو؟ والخبر رواه عن الكتاب في التهذيب 3:198/456: عن حمّاد بن عثمان، عن الحلبي، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام ... ، وعليه: لا إبهام في السند. لكنّ الوارد في الاستبصار 1:479/1855 الحلبي و زرارة...، و العطف أظهر؛ فقد روي الخبر في الفقيه 1:167/486، و لفظه: و روي زرارة و

ص: 278

عبيد الله بن عليّ الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام ... وهذا لا يصحّ فيه إلا العطف؛ لعدم رواية زرارة عن عبيد الله الحلبي دون العكس، فقد روي عنه في قليل من الروايات. وكيف كان، فلا يبعد كون القائل هو: زرارة؛ فإنّه - مضافا إلي ما يأتي تفصيله في ذيل: 531 الحديث 1 - سيأتي رواية المصنّف 207/4 بسنده عن زرارة، قال: مات ابن لأبي جعفر عليه السلام ... ، فقال: أما إنّه لم يكن يصلّي علي هذا... قال: قلت: فمتي تجب الصلاة عليه؟ فقال: إذا عقل الصلاة و كان ابن ستّ سنين... ، لكن يشكل بأنّ المرويّ عنه هنا: أبو جعفر عليه السلام ، وفي ما نحن فيه: أبو عبد الله عليه السلام ، ولا يبعد وقوع خلط فيما نحن فيه في متن الخبر، كما يشعر به الدقّة فيه، فتأمّل.

212 = 76/4 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أيّوب بن نوح....

213 = 76/5 - سهل، عن عبد الله بن الحسين... (معلّق)

213 = 77/1 (حيلولة)

217 = 79/6 (حيلولة)

218 = 80/3 (حيلولة)

219 = 80/5 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن إسماعيل بن مهران....

219 = 80/6 - عنه، عن إسماعيل بن مهران... (معلّق)

219 = 80/7 - عنه، عن إي عيل بن مهران... (معلّق)

ص: 279

219 = 80/8 - عطّ بن إبراهيم، عن أبيه وتمّذ بن إي عيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أضّ عمف... (حيلولة)

220 = 80/9 - ابن أبي عمير، عن عبد الرحمان بن الحجّاج... .

(معلّق، حيلولة)

221 = 81/5 - محمّد بن يحيي، عن سلمة بن الخطّاب، عن سليمان بن سماعة... .

221 = 81/6 - عنه، عن سلمة، عن عليّ بن سيف... .

222 = 81/7 - عنه، عن عليّ بن سيف... (معلّق)

222 = 81/8 - عنه، عن سلمة... .

توضيح: الضمير في الحديث 7 يرجع إلي سلمة بن الخطّاب، فالسند معلّق علي الحديث 6. أمّا الضمير في الحديثين 6 و 8 فيرجع إلي محمّد بن يحيي، فليس فيهما تعليق. و من المحتمل سقوط «عن سلمة» من الحديث 7؛ لشباهته ب «عنه» خطأً، فلاحظ. وعليه: فالضمير في كلّ الأحاديث الثلاث راجع إلي محمّد بن يحيي من غير تفكيك بينها.

224 = 82/7 (حيلولة)

225 = 82/8 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن عليّ... .

ص: 280

225 = 82/9 - سهل، عن عليّ بن حسان... (معلق)

225 = 82/10 - سهل، عن الحسن بن عليّ... (معلق)

226 = 83/2 - أبو عليّ الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن محمد بن حسان، عن الحسن بن الحسين، عن عليّ بن عبد الله....

227 = 83/3 - عنه، عن محمد بن عليّ، عن عيسى بن عبد الله العمري، عن أبيه، عن جدّه، عن أبيه، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام... (معلق)

227 = 83/4 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه....

توضيح: عيسى بن عبد الله العمري هو عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن عليّ بن أبي طالب، يروي عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام كثيرا، وقد ترجمه في الفهرست: 331/519 وجعل راويه محمد بن عليّ الكوفي - وهو أبو سميثة - الراوي عن عيسى بن عبد الله في النجاشي: 295/799. إذا عرفت هذا، نقول: لو بنينا عليّ ظاهر السند فلا إشكال في رجوع الضمير في الحديث 3 إليّ محمد بن حسان؛ لعدم رواية غيره - ممّن ورد في السند السابق - عن محمد بن عليّ، وكثرة رواية محمد بن حسان عنه، بل قد يظهر من أسناد غيبة النعماني كونه واقعا في طريق النعماني إليّ محمد بن عليّ الكوفي (1) وكون اسمه مكتوبا في نسخة كتاب محمد بن عليّ في صدر الأسناد (2).

ص: 281

1- قد بحثنا عن ذلك في مقالنا حول منابع غيبة النعماني، أنظر النعماني: 85/16، 86/17، 90/20، 115/11، 156/18 و 19، 183/34، 187/40، 188/43، 191/45 و 1، 204/7، 211/20، 231/14 و 15، 233/18، 236/25، 237/26، 241/38، 277/60، 277/61، 289/6، 285/5، 312/2، 314/7، 315/9، 316/13، 318/4، 322/ذيل 1.

2- لاحظ غيبة النعماني: 85/16.

وفي غيبة النعماني: 156/18: محمد بن حسن الرازي، عن محمد بن علي الكوفي، عن عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جدّه، (1) عن أبيه أمير المؤمنين عليه السلام.... وفي الأمالي للصدوق، المجلس 34/4: محمد بن حسن الرازي، عن محمد بن علي، عن عيسى بن عبد الله العلوي العمري، عن أبيه، عن آبائه، عن علي عليه السلام... (2).

هذا، لكنّ يشكل في إرجاع الضمير إلي محمد بن حسن: بأنّ أبا علي الأشعري يروي عن محمد بن علي بتوسط محمد بن حسن في عامّة الموارد،

ص: 282

1- كذا ورد، ولعلّ في السند سقطاً، فلاحظ.

2- قد وردت رواية محمد بن حسن عن عيسى بن عبد الله مباشرة في سند من التهذيب 2:283/1130: محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن حسن، عن عيسى بن عبد الله، عن أبيه، عن جدّه... لكنّ المعهود في أسناد مشابهة للسند بتوسط محمد بن عبد الله بن زرارة بين محمد بن الحسين وعيسى بن عبد الله - أنظر التهذيب 1:45/126، 3:286/855 - وقد تصحّف فيه «بن» قبل زرارة ب «عن» - ، 309/958، والاستبصار 1:52/148 و مثلها في الكافي 1:305/2، بصائر الدرجات: 3/5، 163/4، 165/13، 186/48. وأمّا ما ورد في أمالي الصدوق، المجلس 29/17 - من رواية محمد بن الحسين عن عيسى بن عبد الله مباشرة - فلا يبعد وقوع سقط فيه، وهو «محمد بن عبد الله»، وهو لشباهته لعيسى بن عبد الله في معرض السقوط. وكيف كان، فلا يبعد كون محمد بن حسن في سند التهذيب 2:283/1130 محرّفاً، وصوابه: محمد بن عبد الله أو «محمد»، والمراد به محمد بن عبد الله بن زرارة.

من غير أن يتوسّط محمّد بن عبد الجبّار. و حلّ الإشكال موقوف علي ذكر جهات غرابة في السند الأوّل: منها: أنّ المعهود رواية أبي عليّ الأشعري عن محمّد بن حسان مباشرةً من غير توسّط محمّد بن عبد الجبّار بينهما. منها: أنّ رواية محمّد بن عبد الجبّار عن محمّد بن حسان لم ترد في غير هذا السند. منها: توسّط محمّد بن حسان بين محمّد بن عبد الجبّار والحسن بن الحسين، وقد روي محمّد بن عبد الجبّار عن الحسن بن الحسين (اللؤلؤي) مباشرةً في عدّة أسناد (1). الأوّل: كون «عن» قبل «محمّد بن حسان» مصحّفاً من الواو وعليه: فلا شكّ في وقوع خلل في هذا السند، ولحلّه احتمالان: الأوّل: كون «عن» قبل محمّد بن حسان مصحّفاً من الواو، ويعدّه غرابة رجوع الضمير في الحديث 3 إلي أحد الاسمين المتعاطفين من دون قرينة ظاهرة عليه. الثاني: زيادة «عن محمّد بن عبد الجبّار» في الحديث 2، و منشؤه كثرة وقوعه بعد أبي عليّ الأشعري، فقد يسبق إلي الذهن عند رؤية أبي عليّ الأشعري عبارة «عن محمّد بن عبد الجبّار» فيزيد سهواً، و نظير هذا التحريف شائع في النسخ، كما في زيادة «عن أبيه» بعد «عليّ بن إبراهيم» في كثير من الأسناد. و أمّا احتمال زيادة محمّد بن حسان في حديث 2 - فمع عدم وجه منطقي له - لا يساعد مع رجوع الضمير في الحديث 3 إلي محمّد بن حسان.

ص: 283

---

1- الكافي 1:309/9، 312/5، بصائر الدرجات: 28/9، 123/2، 137/10، 188/52، 243/3، 336/11، 343/9، 385/6، دلائل الإمامة: 254/180.

وأما ما يوهم من سند الكتاب و ما نقله عنه في وسائل الشيعة 3:214/3439 - من رجوع الضمير إلي أبي علي الأشعري - فغير تام، بل الضمير راجع إلي محمد بن حسن، كما في معجم رجال الحديث 16:447. هذا كله بناءً علي ظاهر السند. وهناك احتمال آخر، وهو: وقوع تقديم وتأخير في موضع الحديثين 3 و 4، وعليه: يرجع الضمير إلي أحمد بن محمد بن خالد من دون إشكال، لكن نفس التقديم و التأخير في موضع الأحاديث ليس من الكثرة بمثابة يصح الاعتماد عليه في توجيه التحريف الواقع في الأحاديث مع وجود التوجيهات الأخرى. فتحصل: أن أظهر الاحتمالات في السند زيادة «عن محمد بن عبد الجبار» في الحديث 2، وعليه: يرجع الضمير في الحديث 3 إلي محمد بن حسن، والله أعلم.

85/6 = 229 (حيلولة)

85/7 = 229 (حيلولة)

85/10 = 229 (حيلولة)

86/3 = 230 - عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب....

86/4 = 230 - عنه، عن إسماعيل بن مهرا... (معلق)

86/5 = 231 - عنه، عن محمد بن سنان، عن إسحاق بن عمار... (معلق)

توضيح: الضمير في كلا السنتين يرجع إلي سهل بن زياد.

ص: 284



231 = 87/1 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر والحسن بن عليّ جميعاً، عن أبي جميلة مفضل بن صالح، عن جابر، عن عبد الأعلى وعليّ بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن إبراهيم، عن عبد الأعلى، عن سويد بن غفلة... (حيلولة)

233 = 87/ذيل 1 - وقال جابر: قال أبو جعفر عليه السلام... .

(معلّق، حيلولة)

233 = 87/2 - سهل بن زياد، عن الحسن بن عليّ... .

(معلّق، حيلولة)

توضيح: ذيل الحديث 1 معلّق عليّ كلا السندين المذكورين في صدر إسناد الحديث 1، فيكون السند هكذا: «عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر والحسن بن عليّ جميعاً، عن أبي جميلة مفضل بن صالح، عن جابر». وأمّا الحديث 2، فهو معلّق عليّ ثاني الإسناد المذكورة في الحديث 1، فسنده: «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد... .

«

240 = 88/13 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب... .

240 = 88/14 - عليّ بن محمد، عن محمد بن أحمد الخراساني، عن أبيه، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام... .

241 = 88/15 - عنه، عن أبيه رفعه، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام... . (معلّق)

توضيح: أرجع الضمير في معجم رجال الحديث: 15/52 إليّ محمد بن أحمد الخراساني، وهو الظاهر من السند؛ فإنّ رواية عليّ بن محمد عن أبيه غير معهود، ورجوع الضمير إليّ عليّ بن إبراهيم وإن كان ممكناً لكنّه خلاف الظاهر.

ص: 285

ثم إنه قد مرّ في: 192 رواية عليّ بن محمّد، عن محمّد بن أحمد الخراساني، عن أبيه، عن يونس، قال: حديث سمعته عن أبي الحسن موسى عليه السلام ... ، وفي 7:262/15: عليّ بن محمّد، عن محمّد بن أحمد المحمودي، عن أبيه، عن يونس، عن الحسين بن خالد... ، ورواه عنه في التهذيب 10:44/157 و الاستبصار 4:216/809، و الظاهر: أنه أبو عليّ محمّد بن أحمد بن حمّاد المروزي المحمودي (1). هذا، و من ملاحظة أسناد أحمد بن حمّاد المروزي يعلم بعدم كونه من أصحاب الصادق عليه السلام، ففي الحديث 14 إرسال، وقوله: «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام» غير ظاهر في الرواية المستقيمة.

244 = 91/2 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد....

244 = 91/3 - سهل بن زياد، عن إسماعيل بن مهراّن... (معلّق)

246 = 92/4 (حيلولة)

246 = 93/1 (حيلولة)

251 = 95/8 (حيلولة)

254 = 95/12 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن النوفلي...

254 = 95/13 - سهل بن زياد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن ابن محبوب... (معلّق، حيلولة)

ص: 286

---

1- لاحظ رجال الكشي: 3/2 ، 24/48 ، 30/57 ، 274/492 ، 511/986 ، و 988 ، 559/1057 ، 560/1058 ، 561/1060 ، 614/1144 ، 586/1097.

254 = 95/14 - سهل بن زياد، عن محمد بن علي... (معلق)

254 = 95/15 - سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر... (معلق)

255 = 95/17 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير....

255 = 95/18 - ابن أبي عمير، عن أبي أيوب... (معلق)

255 = 95/19 - ابن أبي عمير، عن الحكم بن أيمن... (معلق)

255 = 95/20 - ابن أبي عمير، عن علي بن أبي حمزة... (معلق)

258 = 95/29 - محمد بن يحيى، عن الحسين بن إسحاق عن علي بن مهزيار، عن فضالة بن أيوب....

259 = 95/30 - عنه، عن فضالة... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي علي بن مهزيار.

259 = 95/33 - محمد بن يحيى، عن الحسين بن إسحاق، عن علي بن مهزيار، عن إسماعيل الميثمي.

259 = 95/34 - عنه، عن فضالة... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي علي بن مهزيار.



2/11 = 269 (حيلولة)

2/12 = 269 (حيلولة)

3/1 = 271 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى و محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى و محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن حماد بن عيسى، عن حريز....

3/2 = 272 - وياسناده، عن حماد، عن حريز....

3/3 = 272 - وياسناده، عن حماد، عن حريز....

3/4 = 272 - حماد، عن حريز.... (معلق) 272/3/5: حماد، عن حريز.... (معلق)

توضيح: الرواية عن حماد بن عيسى في الحديث 1 تكون بثلاث طرق، وقد رواه الكليني عن علي بن إبراهيم و محمد بن يحيى و محمد بن إسماعيل، فرجع الضمير في الحديثين 2 و 3 إلي أحد هؤلاء بخصوصه بعيد، فيحتمل رجوعه إلي كل واحد، والأظهر رجوعه إلي المصنف، وقد عهدنا ذلك في

ص: 289

الكتاب 1:125، 126، 128، فينسحب الطرق الثلاثة علي الحديثين 2 و 3 أيضاً، وبهذا يظهر حال الحديثين 4 و 5 أيضاً. هذا، وفي منتقي الجمان 1:374 كلام حول الخبر صورته: «و الظاهر من أفراد الضمير عوده إلي واحد ممن روي خبر الصدر، و كونه الأول أو الأخيرة أظهر، و يحتمل إرادة مجموع الأسناد و وقوع الأفراد للضمير؛ توهمًا لوحدة الطريق، أو بقصد عوده إلي الخبر السابق، و إن نافرته بحسب الظاهر ذكر من عدا زرارة من رجال الاسناد» انتهى. و لعلّ ما استظهرنا من رجوعه إلي المصنّف أقوى و أبعد من التكلّف من الاحتمالات المذكورة في كلامه 1، فلاحظ. 276 = 5/ذيل 4: [وروي سعد عن موسى بن الحسن، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، عن صفوان بن يحيى، عن الحارث بن المغيرة النصري، و عمر بن حنظلة، عن منصور مثله وفيه: إليك، فإن كنت خفت سبحتك...]

توضيح: كذا ورد في مطبوعة الكافي، و في السند تحريفان: أحدهما: «النصري» و الصواب: النصري - بالمهملة - نسبة إلي نصر بن معاوية (1)، و قد نقله علي الصواب في وسائل الشيعة 4:132/4716 عن الكتاب. ثانيهما: «عمر بن حنظلة عن منصور»، و الصواب عطف منصور علي عمر بن حنظلة، كما عطف منصور بن حازم علي عمر بن حنظلة في أصل السند. وعليه: فلا وجه لاحتمال التحويل في السند.

ص: 290

ثم إن هذا الذيل يختلف في الأسلوب مع أسلوب أحاديث الكافي سندا و متنا، كما لا يخفي، و الظاهر كونه حاشيةً أدرجت في المتن سهواً، و هذه الحاشية قد كتبت لبيان طريق آخر للخبر ورد في التهذيب 2:22/63 و قد حكى سيّدنا «دام ظلّه» عن بعض نسخ التهذيب عطف منصور بن حازم علي عمر بن حنظلة، كما هو الصواب، لكن قد وقع في مطبوعته: عمر بن حنظلة، عن منصور بن حازم، و قد أخذت الحاشية - المكتوبة في هامش الكافي - السند من نسخة كهذه النسخة. و كيف كان، فقد تكرّرت نظير هذه الأسناد الذيلية المندرجة في المتن في مواضع من الكافي في كتاب الصلاة (1)، و هي مأخوذة من التهذيب. 276 = 5/ذيل 5 (حيلولة)

280 = 6/8 - الحسين بن محمّد الأشعري، عن عبد الله بن عامر، عن عليّ بن مهزيار، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن زيد الشحام....

280 = 6/9 - ورواه، عن زرارة والفضيل... (معلّق)

توضيح: الضمير المستتر في «رواه» يرجع إلي حريز.

287 = 10/2 (حيلولة)

291 = 12/1 (حيلولة)

295 = 13/1 (حيلولة)

ص: 291

---

1- الكافي 3:276/ذيل 5 [ التهذيب 2:24/68، 26/73، 434/ذيل 1 ( [ التهذيب 2:12/27، 443/4 ( [ التهذيب 2:5/6، 446/16 [ التهذيب 2:3/1).

297 = 14/3 - تَمَدُّدُ بنِ بِيبي، عن أَجْد بنِ تَمَدُّد، عن عان بنِ عبي ك، عن ابنِ مسكان، عن ابنِ أَضَّ يَعْفور... 297 = 14/ذيل 3 - وفي رواية ابنِ مسكان، عن أَبِي بصير، عن أَبِي عبدِ اللَّهِ عليه السَّلام ...

توضيح: في الرواية احتمالان: أحدهما كونه معلقاً علي صدر السند. والآخر كونه روايةً مرسلَةً ذكرها الكليني في ذيل الخبر المتقدم، وقد عهدنا نظير هذا النحو من الخبر المرسل في مواضع عديدة من الكافي. وقد فهم الشيخ الحرّ الاحتمال الأول، فذكر بعد إتيانه بالخبر الأول: وبإسناده، عن ابنِ مسكان عن أَبِي بصير، فأورد هذا الخبر في وسائل الشيعة 5:134/6136.

299 = 16/1 (حيلولة)

300 = 16/4 (حيلولة)

308 = 18/32 - الحسين بنِ مُحَمَّد، عن عبدِ اللَّهِ بنِ عامر، عن عليّ بنِ مهزيار، عن الحسين بنِ أسد....

308 = 18/33 - عليّ بنِ مهزيار، عن مُحَمَّد بنِ راشد... (معلق)

310 = 20/5 - عليّ بنِ إبراهيم، عن أبيه، عن ابنِ أبي عمير، عن معاوية بنِ عمّار، عن أَبِي عبدِ اللَّهِ عليه السَّلام قال: التكبير في صلاة الفرض - الخمس

ص: 292



310 = 20/6 - ورواه أيضاً عن أبيه، عن عبد الله بن المغيرة، وفسرهن في الظهر....

توضيح: ظاهر السند كون التفسير من كلام عبد الله بن المغيرة. ثم إنه ليس في ظاهر السند ما يدل علي من يروي عنه ابن المغيرة هذا الخبر، لكن حيث علمنا من الخارج كونه من رواة معاوية بن عمّار، فلا يبعد روايته للخبر عنه عن أبي عبد الله عليه السلام، فابن المغيرة بعد ما روي الخبر بهذا الطريق عنه عليه السلام فسّر التكبيرات في صلاة الفرض. و من المحتمل كون التفسير من كلامه عليه السلام، فيصير حاصل المعني: أنّ ابن المغيرة روي الخبر مع تفسيره عن معاوية عن أبي عبد الله عليه السلام. و هناك احتمال ثالث، و هو كون التفسير من كلام عليّ بن إبراهيم، فالضمير في «فسرهن» - كالضمير في «رواه» - راجع إلي عليّ بن إبراهيم، والغرض من ذكر «ورواه أيضاً» إيراد طريق آخر للخبر، فحسب. و أظهر الاحتمالات هو الاحتمال الأول، كما يظهر من سياق العبارة، وفي الوجهين الأخيرين - خصوصاً الوجه الثالث - تكلف، و الله أعلم.

315 = 21/16 - أحمد بن إدريس، عن محمّد بن أحمد....

315 = 21/17 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه....

315 = 21/18 - و عنه، عن محمّد بن أحمد، عن أحمد بن الحسن بن عليّ....

توضيح: ظاهر السند - بدوا - رجوع الضمير إلي علي بن إبراهيم، لكن لا يروي علي بن إبراهيم عن محمد بن أحمد، فالضمير راجع إلي أحمد بن إدريس، الراوي عن محمد بن أحمد كثيرا.

319 = 24/1 (حيلولة)

322 = 25/5 - جماعة، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد....

323 = 25/6 - أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد.... (معلق)

323 = 25/9 - أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب....

323 = 25/10 - أحمد، عن ابن محبوب.... (معلق)

330 = 27/2 (حيلولة)

332 = 27/11 - أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة....

توضيح: أحمد بن محمد هو ابن عيسى؛ بقرينة روايته عن الحسين بن سعيد، وليس شيئا للكليبي، لكن ليس في الأسناد السابقة ما يمكن أن يكون هذا معلقا عليه إلا في الحديث 6؛ حيث أورد رواية أحمد بن إدريس وغيره، عن أحمد بن محمد، عن علي بن إسماعيل، و الظاهر في باديء النظر التعليق عليه. (1)

ص: 294

1- هذا الاحتمال يتوقف علي ثبوت أحمد بن محمد في الحديث 6، وقد نفينا البعد في أن يكون الصواب: محمد بن أحمد، بدل أحمد بن محمد في بعض تعليقاتنا علي الأسناد، ولا حاجة إلي تفصيل الكلام هنا.

لكنّ الأقوي في النظر وقوع خلل في سند الكتاب: بأن يكون موضع هذه الرواية متأخراً عن الحديث 12: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة...، فيكون الساقط بالتعليق هو محمد بن يحيى. ويحتمل كون محمد بن يحيى - المذكور في الحديث 12 - في الأصل موجوداً في السند 11، وسقطت هذه الكلمة من النسخة، وكتبت في الهامش، وقد اشتبه علي السّاخ المتأخرين موضع هذه الكلمة، فكتبوها في السند المتأخر سهواً، ويؤيد هذا الاحتمال وقوع التعليق بحذف محمد بن يحيى في كثير من الأسناد. هذا، ثم إنَّ صاحب المنتقى 2:50 ذكر حول الخبر ما لفظه: «و كأنّه اعتمد في عدم ذكر طريقه إليه علي تقرّره و ظهوره» انتهى. و لكن ما احتملناه أظهر؛ لعدم معهودية الاعتماد علي التقرّر و الظهور في أسناد أحمد بن محمد.

334 = 29/1 (حيلولة)

335 = 29/2 (حيلولة)

336 = 29/3 - جماعة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد... .

336 = 29/4 - أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد... (معلق)

336 = 29/5 - أجد بن تمّ، عن أگسغ بن سعيد... (معلق)

ص: 295

339 = 31/1 - تمّدد بن بيبي وغفه، عن أجد بن تمّدد بن عبيي لك، عن أكسغ بن سعيد....

339 = 31/2 - أحمد، عن الحسين... (معلق)

339 = 31/4 - عليّ، عن محمّد بن عيسي، عن يونس بن عبد الرحمان، عن محمّد بن الفضيل....

339 = 31/5 - محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير....

339 = 31/6 - وبهذا الإسناد، عن يونس، عن وهب....

توضيح: الظاهر أنّ الإشارة تكون إلي السند 4، لا السند 5، ففي أداء المراد شيء من القصور، ولذلك أشكل الأمر علي صاحب المنتقي 2:56؛ حيث لاحظ السند 5، فلم يرفيه يونس، فاعترض بالقصور في تأدية المراد، ثمّ قال: والذي يستفاد ههنا من مراعات الطبقات أنّ تكون الإشارة راجعةً إلي محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان. و الظاهر ما ذكرناه من كون الإشارة إلي الحديث 4؛ فإنّ رواية الفضل بن شاذان عن يونس قليلة جدًا.

343 = 32/13 - محمّد بن يحيي، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن صالح بن عقبة، عن أبي هارون المكفوف....

343 = 32/14 - وبهذا الإسناد، عن صالح بن عقبة، عن عقبة....

343 = 32/15 - وعنه، عن أبي خالد القمّاط.... (معلق)

ص: 296

توضيح: وقع الخبر كذلك مضمرا في التهذيب 2:105/399، وقد أرجع الضمير إلي صالح بن عقبة في معجم رجال الحديث 9:380 و 15:357 و 21:385 و تجريد أسانيد الكافي للإمام البروجردي 1:405 الرقم 17. لكن الظاهر رجوع الضمير إلي محمد بن إسماعيل بن بزيع؛ فقد ورد الخبر بنفسه في ثواب الأعمال: 196/3 بطريق آخر، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل، عن أبي خالد القمّاط.... إن قلت: إرجاع الضمير هكذا غريب، فهل يوجد هنا وجه معقول لتوجيهه؟ قلت: نعم، هو غريب، ولولا وقوع الخبر في ثواب الأعمال: 196/3 - كما عرفت - لما يصار إليه، لكن يمكن إبراز وجه لتوجيهه، وتوضيحه يحتاج إلي ذكر مقدّمة، وهي: أنّ الناظر يري تكرر رواية الكليني عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع في الكافي (1)، وهذا ممّا يشهد علي أنّ هذا الطريق طريق إلي كتاب ابن بزيع، فحينئذ لا يبعد أن يكون هذه الروايات الثلاث - أعني: الارقام 13، 14، 15 - في كتاب ابن بزيع، و كانت صورتها هكذا: - صالح بن عقبة، عن أبي هارون المكفوف.... - صالح بن عقبة، عن عقبة.... - أبو خالد القمّاط، عن أبي عبد الله عليه السلام.... فأخذ الكليني هذه الأسناد من كتاب ابن بزيع، وأورد طريقه إليه، فذكر

ص: 297

1- أنظر تجريد أسانيد الكافي 1: 404 - 406.

اسمه، فأورد الخبر الأوّل ثمّ اختصر، فاكتمني بالإشارة إليّ هذا الطريق بقوله: «و بهذا الإسناد» وقوله: «عنه»، فكلتا العبارتين للإشارة إليّ اسم المؤلف و الطريق إليه، وعليه: فمرجع الضمير هو محمّد بن إسماعيل بن بزيع، الذي هو مؤلّف الكتاب المأخوذ عنه هذه الروايات. و الذي يخطر بالبال من كثرة التفحص في أسناد الكافي هو: أنّ منشأ وقوع التعليق و الإضمار و الإشارة إليّ السند السابق بقوله: «بهذا الإسناد» و ما أشبهه هو: الأخذ من الكتب في الأغلب، و السند المتقدّم ممّا يكون شاهدا عليّ هذه الدعوي، و المقام لا يسع لتوضيح الكلام بأكثر من هذا.

344 = 32/22 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم....

344 = 32/23 - أحمد رفعه... (معلّق)

347 = 34/1 (حيلولة)

348 = 36/2 (حيلولة)

349 = 37/3 (حيلولة)

350 = 38/3 (حيلولة)

350 = 38/4 (حيلولة)

350 = 39/1 (حيلولة)

351 = 40/3 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه و محمّد بن إسماعيل، عن

ص: 298

الفضل بن شاذان جميعاً، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز....

352 = 40/4 - عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن ابن مسكان....

352 = 40/5 - حمّاد، عن حريز.... (معلّق)

توضيح: الظاهر كون السند معلّقاً عليّ الحديث 3، كما يشهد له السياق. لا يقال: لعلّ السند معلّق عليّ الحديث 4؛ فقد روي عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عن حمّاد، عن حريز، عن محمّد بن مسلم في الكافي 1:108/1، ففي هذا السند - أيضاً - يمكن أن يكون المحذوف: «عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى». فإنّه يقال: إنّ توسّط محمّد بن عيسى بين عليّ بن إبراهيم وحمّاد لو ثبت لكان نادراً، فلا يمكن التعليق بالاتّكاء عليه، مضافاً إليّ عدم ذكر حمّاد في هذا السند، والغالب في الكافي ذكر صدر السند المعلّق في السند المعلّق عليه، وقد ذكر حمّاد بعنوان حمّاد بن عيسى في الحديث 3.

356 = 42/4 (حيلولة)

358 = 43/2 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز.... (حيلولة)

358 = 43/3 - حمّاد، عن ابن أبي يعفور....

(معلّق، حيلولة)

359 = 43/7 (حيلولة)

363 = 44/4 (حيلولة)

ص: 299

364 = 45/1 - حاعة، عن أجد بن تَمَد بن عبي ك، عن أكسغ بن سعيد... 364 = 45/ذيل 1 - ورواه أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى... (معلق)

372 = 49/5 - علي بن إبراهيم، عن أبيه ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن حماد بن عيسى، عن حريز... (حيلولة)  
372 = 49/6 - حماد، عن حريز... .

(معلق، حيلولة)

376 = 52/2 - جماعة، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد... .

377 = 52/3 - أحمد، عن الحسين... (معلق)

377 = 53/1 (حيلولة)

378 = 54/1 (حيلولة)

379 = 55/1 (حيلولة)

382 = 56/8 (حيلولة)

390 = 58/15 - محمد بن يحيى، عن عمران بن موسى و محمد بن أحمد، عن أحمد بن الحسن بن علي... .

391 = 58/16 - محمد، عن العمركي، عن علي بن جعفر... .

توضيح: أورد الخبرين في التهذيب 2:225/888 و 889 جاعلاً علي صدر الحديث 15 اسم محمد بن يعقوب و علي الحديث 16 ضمير  
(عنه) -

ص: 300



الظاهر في الرجوع إلي محمد بن يعقوب - فيظهر منه: أنّ الشيخ فهم أنّ المراد من محمد هو محمد بن يحيى، لا محمد بن أحمد، وبهذا صرح في الاستبصار 1:396/1511؛ حيث ذكر في أول السند محمد بن يحيى. وقد اعترض علي ذلك في الأخبار الدخيلة 4:203 فذكر: «أن قاعدة الكليني لو تكرر مقدار من السند في خبرين متصلين لا يذكر في الأخير جميع السند، بل يبنى علي ما في الأول، فلما قال في أول هذا الخبر: «محمد» كأنه قال: «محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن العمركي» انتهى ما أردنا نقله من كلامه؛ أقول: لا ندري ما الوجه في ما أفاده؛ فإن مجرد البناء علي السند السابق لا يقضي بكون المراد من محمد هو محمد بن أحمد؛ فإن البناء علي السند السابق علي قسمين: أحدهما: ما هو قسم من التعليق، فيحذف مقدارا من السند، ويذكر شخصا من غير مشايخه في أول السند، ويكتفي بالسند الوارد إليه في السابق. ثانيهما: ما ليس من التعليق، بل يحذف من مشخصات الراوي، ويكتفي باسمه فقط، فيقال مثلاً: محمد عن أحمد، عن ابن أبي عمير، اعتمادا علي وقوع «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير» في السند السابق. فمجرد البناء علي السند السابق لا يعين المراد من محمد. والتحقيق: أنّ المراد من محمد هو محمد بن يحيى - كما فهمه الشيخ الطوسي؛ - ؛ وذلك لأنّ الكليني يروي كثيرا عن محمد بن يحيى، عن العمركي بن علي، ولم نجد روايته عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن العمركي بن علي.

وبعبارة أخرى: العمركي بن عليّ وإن كان من مشايخ محمّد بن أحمد بن يحيى و محمّد بن أحمد العلوي الكوكبي - كما في أسناد في التهذيب - لكن لم نجد رواية محمّد بن يحيى عن العمركي بن عليّ بتوسّط من يسمّى بمحمّد بن أحمد في مورد. نعم، في الكافي 4:367/10: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن العمركي بن عليّ... .

وحيث لم تثبت رواية أحمد بن محمّد عن العمركي بن عليّ (1)، فقد يوهّم كون الصواب: «محمّد بن أحمد» بدل «أحمد بن محمّد». - كما في السند الآدي أشرنا إليه في الهامش - لكنّ الظاهر زيادة «أحمد بن محمّد» في السند رأساً، و منشؤ الزيادة تكرر وقوع «أحمد بن محمّد» بعد محمّد بن يحيى في الأسناد، وقد وقع قبل هذا السند من دون فصل، فقد يسبق إليّ الذهن كلمة «أحمد بن محمّد» بعد «محمّد بن يحيى»، فيزاد سهواً. أو يكون منشؤ الزيادة دخول الحاشية في المتن مع السهو في موضعه، فلذلك قد يدخل «أحمد بن محمّد» في الحديث 10 مع كون موضعه في الحديث 9، ثمّ يجمع بين النسختين، فيصير «أحمد بن محمّد» داخلاً في كلا السندين.

ص: 302

---

1- .وأما ما ورد في التهذيب 6: 397/1198 - من رواية محمّد بن عليّ بن محبوب، عن أحمد بن محمّد، عن العمركي، عن عليّ بن جعفر - فالظاهر كون أحمد بن محمّد محرّفاً من محمّد بن أحمد، والمراد منه محمّد بن أحمد بن اسماعيل العلوي الهاشمي، لاحظ التهذيب 1: 192/554، 367/1115، 412/1299، 423/1343 - وأسناد كثيرة أخرى في التهذيب تشبهها - ، السرائر 3: 603، 609.

و كيف كان، فلا ريب في عدم رواية محمد بن يحيى عن شيخه العمركي بن عليّ بتوسط محمد بن أحمد، فلا يبقى إشكال في كون المراد من محمد هو محمد بن يحيى.

393 = 59/1 (حيلولة)

399 = 60/8 - أحمد بن إدريس، عن محمد بن عبد الجبار، عن عليّ بن مهزيار، عن رجل سأل الماضي عليه السلام .... 399 = 60/ذيل  
8 - قال: وذكر أبو الحسن [عليه السلام] أنه سأله... (معلق)

399 = 60/9 - عليّ بن مهزيار، قال: كتب إليه إبراهيم بن عقبة... (معلق)

توضيح: الظاهر زيادة «7» في ذيل 8، والمراد بأبي الحسن هو عليّ بن مهزيار، و مرجع الضمير في «قال» هو محمد بن عبد الجبار، وإن أمكن توجيه الرواية بوجهه أخرى أيضاً (1).

400 = 60/14 - عليّ بن محمد و محمد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن مهزيار، عن أبي عليّ بن راشد، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام ....

401 = 60/15 - عليّ بن إبراهيم، عن أحمد بن عبدل، عن ابن سنان، عن عبد الله بن جندب، عن سفيان بن السمط، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

ص: 303

---

1- . لاحظ مرآة العقول 15:312 والأخبار الدخيلة 4:117.

الرجل إذا أتزر بثوب واحد إلي ثنودته صلّي فيه، قال: وقرأت في كتاب محمّد بن إبراهيم إلي أبي الحسن عليه السلام يسأله عن الفنك يصلّي فيه، فكتب: لا بأس به، وكتب يسأله عن جلود الأرناب، فكتب عليه السلام: مكروه، وكتب يسأله عن ثوب حشوه قز يصلّي فيه، فكتب: لا بأس به.

توضيح: قال في مرآة العقول: «الظاهر أنّ قائل «قرأت»: عليّ بن إبراهيم...، وقال الوالد العلامة: لا يظهر له مرجع ظاهر، لكن روي الشيخ في التهذيب [2:364/1509] عن الحسين بن سعيد، قال: قرأت في كتاب محمّد بن إبراهيم إلي أبي الحسن الرضا عليه السلام، و ذكر آخر الحديث» انتهى. أقول: روي الحسين بن سعيد القطعة الوسطي من الخبر - أيضاً - في التهذيب 2:205/804، فقد يتوهم رجوع الضمير إلي الحسين بن سعيد مع عدم ذكره في السند. لكنّ الظاهر أنّ الضمير راجع إلي عليّ بن مهزيار؛ فقد روي في الكافي 3:346/28 عن عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن مهزيار، قال: كتب محمّد بن إبراهيم إلي أبي الحسن عليه السلام...، وفي الكافي 7:65/30 بإسناده: عن عليّ بن مهزيار، قال: كتبت إلي أبي جعفر عليه السلام أعلمه أنّ إسحاق بن إبراهيم... وأنّ محمّد بن إبراهيم أشهدني علي نفسه بمال. و الظاهر أنّ المراد من محمّد بن إبراهيم هو محمّد بن إبراهيم الحضيبي - الذي روي عنه عليّ بن مهزيار في التهذيب 5:427/1484 - و كان أهوازيا - كعليّ بن مهزيار - ، كما في رجال الكشي: 496/953.

و ممّا يؤيّد ما ذكرنا: أنّ عليّ بن مهزيار كثيراً ما يروي مكاتبات الأصحاب (1)، أو ما كتب نفسه إلي الأئمة عليهم السلام . (2) و الظاهر أنّ عليّ بن مهزيار حيث كان من الوكلاء كان له حاجة إلي المكاتبة إليهم:، و لهذه الجهة كان له اتّصال بمكاتبات الأصحاب مع الأئمة:، حيث كانت المكاتبة علي يديه أو كان الكاتب من الوكلاء أيضاً، كإبراهيم بن محمّد الهمداني، بل الظاهر أنّ محمّد بن إبراهيم الحنظلي - أيضاً - منهم، و ليس هنا موضع شرح ذلك. و علي آية حال، فالظاهر رجوع الضمير هنا إلي عليّ بن مهزيار. و أمّا رجوع الضمير إلي عليّ بن إبراهيم - كما ذكره في مرآة العقول 15:316 و اختاره في الأخبار الدخيلة 4:206 - فبعيد؛ لعدم معهودية نظيره في أسناد عليّ بن إبراهيم.

ص: 305

---

1- لاحظ الكافي 2:425/4 ، 560/14 ، 3:263/46 ، 282/1 ، 313/2 ، 346/28 ، 398/7 ، 399/9 ، 407/14 ، 450/35 ، 510/3 ، 59/8 ، 36/30 ، 7:14/3 ، 427/3 ، 157/19 ، 6:81/9 ، 426/6 ، 394/7 ، 347/2 ، 5:270/2 ، 536/2 ، 327/5 ، 4:275/5 ، 126/4 ، 164/4 ، 456/10 . التهذيب 1:329/961 ، 426/1355 ، 2:69/252 ، 206/805 ، 4:123/352 ، 354 و 140/398 ، 396/1586 ، 386/1551 ، 7:207/912 ، 395/1188 ، 348/984 ، 6:126/221 ، 412/1433 ، 5:408/1418 ، 235/689 ، 8:182/637 ، 290/1072 ، 305/1135 ، 311/1156 ، 9:31/125 ، 130/557 ، 296/1059 .

2- . كما في الكافي 1:547/22 - 24 ، 3:521/11 ، 4:136/6 ، 309/2 ، 525/8 ، 6:195/8 ، 7:65/30 ، 456/12 و التهذيب 2:363/1502 ، 3:294/891 ، 4:286/866 ، 867 و 310/937 ، 5:428/1487 ، 7:316/1308 ، 9:130/557 ، 143/598 ، 238/925 .

406 = 61/12 - علي بن محمد، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام ....

توضيح: كذا نقله في وسائل الشيعة 3:405/3989 عن الكتاب، لكن في السند اختلال ظاهر؛ ضرورة عدم رواية الكليني عن أبي عبد الله عليه السلام بواسطتين، و الظاهر عدم وقوع التعليق في السند؛ فإنّ علي بن محمد من مشايخ الكليني، وليس من رواة عبد الله بن سنان، فبينهما إرسال أو سقط إن لم يكن في السند تحريف آخر، وقد تبه علي ذلك سيّدنا «دام ظلّه» و أضاف: «و الخبر غير مناسب للباب، و لم يرد في التهذيب مع رواية جميع أخبار الباب فيه، فاحتمال كونه حاشيةً محرّفةً دخلت في المتن غير بعيد».

407 = 61/14 (حيلولة)

413 = 65/7 (حيلولة)

413 = 66/2 - عنه، (محمد بن يحيى)، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد....

413 = 66/3 - أحمد، عن الحسين، عن النضر بن سويد، عن عبد الله بن سنان... (معلق)

414 = 66/4 - عنه، عن النضر، عن عبد الله بن سنان... (معلق)

توضيح: الضمير في الحديث 4 يرجع إلي الحسين بن سعيد، والحديث معلق إمّا علي الحديث 2 أو علي الحديث 3.

ص: 306

418 = 67/8 - علي بن إبراهيم، عن أبيه ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن حماد بن عيسى، عن حريز... (حيلولة)

418 = 67/9 - حماد، عن حريز... .

(معلق، حيلولة)

419 = 68/6 (حيلولة)

420 = 69/1 (حيلولة)

434 = 78/ذيل 1 - وروي الحسين بن سعيد....

توضيح: أسلوب السند مغاير للمعهود من أسناد الكافي، فيحتمل كونه حاشية أخذت من التهذيب 2:12/27 زيدت في المتن سهواً، و ليس في أصل الكافي وإن نقله في وسائل الشيعة 8:471/ذيل حديث 11194 من الكتاب أيضاً، لاحظ ما كتبناه حول سند الكافي 3:276/ذيل الحديثين 4 و 5.

434 = 78/5 (حيلولة)

435 = 79/1 (حيلولة)

436 = 80/1 (حيلولة)

441 = 83/2 (حيلولة)

443 = 84/ذيل 4 - وروي الحسين بن سعيد....

توضيح: أسلوب السند مغاير للمعهود من أسناد الكافي، فيحتمل كونه حاشية أخذت من التهذيب 2:5/6 و ليس في أصل الكافي، وإن نقله في

ص: 307

وسائل الشيعة 4:47/ذيل الحديث 4477 عن الكتاب أيضاً، لاحظ ما كتبناه حول سند الكافي 3:276/ذيل الحديث 4 و 5.

84/24 = 448 - محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن أبي عمير....

84/25 = 448 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير....

84/26 = 448 - علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن ابن اسباط....

84/27 = 449 - عنه، عن محمد بن الحسين، عن الحجّال....

توضيح: الظاهر - بدوا - من السند رجوع الضمير إلي علي بن محمد، وبذلك أخذ الشيخ في التهذيب 2:124/473 و الشيخ الحرّ في وسائل الشيعة 4:257/5086 و 6:130/7531. لكن لم نجد رواية علي بن محمد عن محمد بن الحسين، وهو محمد بن الحسين بن أبي الخطاب؛ بقرينة روايته عن الحجّال. وعليه: فالضمير يرجع: إمّا إلي سهل بن زياد، وقد روي عن محمد بن الحسين في جملة من الموارد (1) وإليه أرجع الضمير في معجم رجال الحديث 15:429، وإمّا إلي محمد بن يحيى - الذي روي عن محمد بن الحسين في صدر الحديث 24 وفي غير واحد من الأسناد - وبذلك أخذ الشيخ قدس سره في الاستبصار 1:280/1019، وهذا استظهار منه، فلا يكفي في ترجيح أحد الاحتمالين.

ص: 308

1- .كما في الكافي 1:175/4 و 3:489/13.



454 = 85/14 - علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن عمرو بن عثمان....

454 = 85/15 - الحسين بن محمد، عن معلي بن محمد، عن علي بن أسباط، عن عدة من أصحابنا....

454 = 85/16 - وعنه، عن علي بن معبد أو غيره، عن أحدهما عليهما السلام....

توضيح: أرجع الضمير في معجم رجال الحديث 18:466 ووسائل الشيعة 4:69/4535 الي معلي بن محمد، وهو الظاهر من الطبقة؛ حيث إن الراوي عن علي بن معبد هو إبراهيم بن هاشم (1) أو موسى بن جعفر البغدادي (2) و هما في طبقة معلي بن محمد تقريبا. لكن حيث لم نجد رواية معلي بن محمد عن علي بن معبد في غير هذا الخبر - وقد وقع الاختلال فيه؛ لأن رواية علي بن معبد عن أحدهما عليهما السلام غير معهودة - فلا يبعد وقوع خلل في هذه الناحية من السند أيضاً، فيمكن أن يرجع الضمير إلي سهل بن زياد الموجود في الحديث 14، وقد روي سهل عن علي بن معبد في بعض الروايات (3). لكن قلّة روايات سهل بن زياد عن علي بن معبد تمنعنا من الجزم بهذا الاحتمال، ففي الحديث 16 خلل لا نعلم حلّه بالجزم.

ص: 309

1- فهرست الشيخ قدس سره: 265/378.

2- رجال النجاشي: 273/716.

3- لاحظ معجم رجال الحديث 12:338.

86/5 = 457 - محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل....

86/6 = 457 - أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

87/4 = 458 (حيلولة)

89/1 = 462 (حيلولة)

90/2 = 463 - عليّ، عن أبيه ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز... (حيلولة)

90/3 = 464 - حمّاد، عن حريز. (معلّق، حيلولة)

91/1 = 465 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن يحيى الحلبي....

91/2 = 466 - وروي عن ابن أبي عمير، عن يحيى بن عمران الحلبي... (معلّق)

توضيح: يمكن أن يقرأ «روي» بصيغة المجهول كما قرأه مصحّح الكافي، فجعل تحت «ي» نقطتين، ولعلّه ظاهر وسائل الشيعة  
8:58/10085، فقال: محمّد بن يعقوب قال: روي عن ابن أبي عمير....

ويمكن أن يقرأ بصيغة المعلوم و مرجع الضمير فيه إبراهيم بن هاشم، أي: والد عليّ بن إبراهيم، ولعلّ هذا الاحتمال أقوى، فالسند معلّق.

ص: 310

478 = 95/6 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن عبد الله بن عثمان، عن أبي إسماعيل السراج، عن عبد الله بن وضاح وعلبي بن أبي حمزة، عن إسماعيل بن الأرقط....

توضيح: قد عطف علي بن أبي حمزة علي عبد الله بن وضاح في المطبوعة وبعض النسخ المعتبرة، ورواه كذلك في التهذيب 3:313/970 - والخبر مأخوذ من الكتاب وإن لم يصرح باسمه، كما يشهد له ترتيب الأحاديث في الكتابين - وقد نقله كذلك عن الكتاب في بحار الأنوار 47:304/26. وفي بعض نسخ الكتاب «عن» بدل الواو، وفي بعضها «وعن علي بن أبي حمزة»، والظاهر العطف؛ فإن علي بن أبي حمزة في طبقة عبد الله بن وضاح يروي كلاهما عن أبي بصير، وقد روي عنهما الحسن بن علي بن أبي حمزة (1)، وقد ورد في تفسير القمي 2:47 آخر سورة الكهف - عنه في بحار الأنوار 24:377/104 - : الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبيه والحسين بن أبي العلاء و عبد الله بن وضاح وشعيب العرقوفي جميعهم، عن أبي بصير.... ثم إن الظاهر من نسخة «وعن علي بن أبي حمزة» وقوع التحويل في السند؛ حيث لا يعاد الخافض غالبا إلا عند إرادة التحويل، فحينئذ يكون الراوي عن علي بن أبي حمزة هو محمد بن إسماعيل، كما تبّه عليه سيّدنا «دام ظلّه» فقال: «فهو يروي عن ابن الأرقط تارةً بواسطة واحدة، وأخري بواسطة واحدة، وابن وضاح وابن أبي حمزة معا روي عن ابن الأرقط» انتهى.

ص: 311

لكن لم نجد رواية محمد بن إسماعيل عن علي بن أبي حمزة مباشرةً في موضع (1). فهذا يشهد بكون إعادة الخافض هنا ليست بغرض إرادة التحويل وإن كان كذلك غالباً، أو بكون الصواب «و»، وزيادة «عن» من باب الجمع بين النسخة وبدلها، ولعلّ هذا الاحتمال أظهر كما استظهره سيّدنا «دام ظلّه» أيضاً. والمتحصّل: عدم وقوع التحويل في السند علي جميع التقادير.

95/8 = 478 (حيلولة)

102/1 = 490 - محمد بن الحسن وعلي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن عمرو بن عثمان.... 102/ذيل 1 = 491 - قال سهل: وروي لي غير عمرو.... (معلّق)

102/3 = 492 - محمد بن يحيى، عن بعض أصحابنا، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير.... 102 / ذيل 3 - فقلت لأبي بصير.... (معلّق)

ص: 312

---

1- روي محمد بن إسماعيل، عن علي بن أبي حمزة بتوسّط صفوان - كما في التهذيب 5:53/163 والاستبصار 2:163/535 - و بواسطة «من حدّثه» في كامل الزيارات، الباب 37/7.

495 = 103/2 - محمد بن يحيى، عن علي بن الحسن بن علي، عن عثمان، عن صالح بن أبي الأسود....

495 = 103/3 - عنه، عن عمرو بن عثمان، عن حسين بن بكر، عن عبد الرحمان بن سعيد الخزاز...

توضيح: ورد الخبر كذلك مضمرا في التهذيب 3:252/693، وهو مأخوذ من الكتاب من غير تصريح، و ظاهره رجوع الضمير إلي محمد بن يحيى. لكن لم نجد روايته عن عمرو بن عثمان في موضع، فلا تصح روايته عن عمرو بن عثمان هنا إلا بالالتزام بوقوع سقط أو إرسال فيه، ولذلك قد أرجع الضمير في معجم رجال الحديث 13:404 إلي علي بن الحسن بن علي، وكذا في ترتيب الأسانيد (1)، وهو علي بن الحسن بن فضال، كما صرح به في التهذيب 3:252/692، وقد أكثر علي بن الحسن (بن فضال) من الرواية عن عمرو بن عثمان (2)، و روي كتاب الجامع في الحلال و الحرام لعمرو بن عثمان (3).

ص: 313

1- .أورد الحديث 2 في ترتيب أسانيد الكافي عن محمد بن يحيى، عن علي بن الحسين بن علي...، ثم أورد الحديث 3 مضمرا، فعلق عليه: «الظاهر عود الضمير إلي علي بن الحسين، لا إلي محمد بن يحيى؛ إذ هو لا يروي عن عمرو بن عثمان إلا أن يكون مرسلا، ثم الظاهر أن الحسين تصحيف، و صوابه: علي بن الحسن بن علي، و هو ابن فضال التيمي و التيملي» انتهى. أنظر تجريد الأسانيد 1:378/96 و 97، و قد ورد الخبران - كما في ترتيب الأسانيد - في وسائل الشيعة 5:267/6507 و 6508.

2- .معجم رجال الحديث 11:549 و 562.

3- .رجال النجاشي: 287/766.

ثم إن المراد من عثمان في السند هو عثمان بن عيسى؛ فقد روي الخبر في الغيبة للطوسي: 471/488 بسنده: عن عثمان بن عيسى، عن صالح بن أبي الأسود...، وقد أورد هذا الخبر في التهذيب 3:252/692 عن محمد بن يحيى، عن علي بن الحسن بن فضال، عن الحسين بن سيف (يوسف خ.ل)، عن عثمان... .

و الظاهر سقوط «الحسين بن سيف» (يوسف خ.ل) من نسخنا من الكافي، ودعوي زيادة ذلك في التهذيب إلي طبقتهما يردّه - مضافا إلي التأمل في صحّة رواية علي بن الحسن بن فضال عن عثمان بن عيسى (1) - عدم وجداننا لوجه منطقي لوقوع الزيادة فيه، بخلاف السقط.

ص: 314

1- وردت رواية علي بن الحسن (بن فضال)، عن عثمان بن عيسى مباشرة في التهذيب 1:395/1228، 8:101/342. لكن قد يشكل ذلك: بأن عثمان بن عيسى كان يروي عن أبي حمزة الثمالي - المتوفّي في سنة 150 - من دون أن يستشكلوا عليه الأصحاب - فهو مولود حوالي 130، وقد ذكر الكشّي أنّه عمّر ستين سنة، فهو توفّي حوالي 190، وعلي بن الحسن بن فضال ولد حوالي 205، فلا تصحّ روايته عنه مباشرة. لكن هذا التقريب من الإشكال يمكن دفعه بعدم دلالة عبارة الكشّي علي ما ذكر، فلننقل تمامها، فذكر في: 597/1117: «أنّ عثمان بن عيسى كان واقفياً و كان وكيل أبي الحسن موسى عليه السلام وفي يده مال، فسخط عليه الرضا عليه السلام، ثمّ تاب عثمان، و بعث إليه بالمال، و كان شيخاً عمّر ستين سنة...»، فمن الجائز كون المراد أنّ عمره حينما بعث المال ستين سنة، مع أنّ عدم وقوع التصحيف في عبارة الكشّي غير معلوم؛ إذ يعد إطلاق «الشيخ المعمر» علي من كان من أبناء الستين، فليتأمل. و كيف كان، فأصل رواية علي بن الحسن، عن عثمان بن عيسى مباشرة لا تخلو عن بعد؛ بملاحظة ولادة علي بن الحسن ورواة عثمان بن عيسى، فليلاحظ.

هذا، وفي التهذيب 7:402/1604: رواية عليّ بن الحسن بن فضّال - وقد عبّر عنه بالضمير - عن الحسن بن عليّ بن يوسف، عن عثمان بن عيسى...، ولعلّ الحسن بن عليّ بن يوسف هو المتوسّط في السند المبحوث عنه بين عليّ بن الحسن و عثمان بن عيسى، وقد روي عليّ بن الحسن (بن فضّال) عن الحسن بن عليّ بن يوسف في أسناد أخري. (1) فالظاهر كون الصواب في التهذيب الحسن بن يوسف، ففي اسمه اختصار في النسب، وقد سقط اسمه من السند في نسخنا من الكافي، والله أعلم. هذا، ورجوع الضمير إلي عليّ بن الحسن بن عليّ في الحديث 2 وإن كان هو المظنون لكن لا يمكن الجزم به؛ لما عرفت من احتمال رجوع الضمير إلي محمّد بن يحيى مع وقوع سقط أو إرسال فيه.

ص: 315

---

1- الكافي 7:62/19، التهذيب 4:121/344، 191/544، 198/566 و 569، 7:399/1595، 402/1605، 405/1619، 8:201/708، 9:175/712، 286/1034 و 1036، 294/1050، 330/1189، وهو المراد من ابن بقّاح في الكافي 5:298/2 و الحسن بن بقّاح في التهذيب 4:267/806.





499 = 1/10 - علي بن محمد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى....

500 = 1/11 - عنه، عن أحمد بن محمد، عن [الحسن] بن محبوب....

500 = 1/12 - وعنه، عن ابن فضال، عن صفوان الجمال... (معلق)

توضيح: الضمير في الحديث 11 يرجع إلي علي بن محمد بن عبد الله، كما هو ظاهر السند، و الظاهر - بدوا - من سوق الأحاديث رجوع الضمير في الحديث 12 إليه أيضاً، وكذا صنع في التهذيب 4:108/312. لكن الظاهر من الطبقة خلاف ذلك؛ فإن ابن فضال هو الحسن بن علي بن فضال، وهو من مشايخ أحمد بن محمد، ولا يروي عنه مشايخ الكليني مباشرةً، فالضمير راجع إلي أحمد بن محمد، كما في معجم رجال الحديث 23:223.

501 = 1/14 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن الحسن بن محبوب....

ص: 317

501 = 1/ذيل 14 - الحسن بن محبوب، عن سعدان بن مسلم... (معلق)

503 = 2/2 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مزار، عن يونس، عن ابن مسكان....

503 = 2/3 - يونس، عن علي بن أبي حمزة... (معلق)

503 = 2/4 - يونس، عن عبد الله بن سنان... (معلق)

توضيح: أورد الشيخ؛ الحديث 3 في التهذيب 4:111/325 بهذا اللفظ: محمد بن يعقوب مرسلًا، عن يونس بن عبد الرحمان، عن علي بن أبي حمزة، وهذا منه قدس سره عجيب؛ لظهور كون الخبر معلقاً مبتدأً علي سابقه.

504 = 2/10 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن مهران، عن ابن مسكان، عن محمد بن مسلم....

504 = 2/11 - أحمد بن محمد، عن علي بن الحسين، عن وهيب بن حفص....

توضيح: كذا ورد الحديث 11 في مطبوعة الكتاب، وقد جعله الإمام البروجردي قدس سره في عداد أسناد أحمد بن محمد الكوفي معلقاً علي «علي بن الحسين» بقوله: «الظاهر: أنه علي بن الحسن، لكنّ الظاهر: أن روايته عن وهيب مرسله». وفي معجم رجال الحديث 2:222 - بعد الإشارة إلي علي بن الحسين - : «كذا في الطبعة القديمة و مرآة العقول [16:16/11] و وسائل الشيعة [9:26/11435] أيضاً، و لكن في الوافي [10:37/9103]: علي بن الحسن، وهو الصحيح».

و الظاهر: أنه فهم كون أحمد بن محمد في السند شيخ الكليني، فهو يروي عن علي بن الحسن بن فضال. ويشكل: بأن طبقة لا تساعد للرواية عن وهيب مباشرة، فليلتزم بوقوع السقط أو الإرسال فيه - كما التزم به في ترتيب أسانيد الكافي - لكن لم نجد وقوع علي بن الحسن و وهيب بن حفص في سند واحد أصلاً، فلا يكفي الالتزام بوقوع السقط أو الإرسال في رفع الغرابة عن السند. هذا كله بناءً على كون المراد من أحمد بن محمد في السند هو شيخ الكليني. لكن يحتمل كون المراد من أحمد بن محمد هو أحمد بن محمد بن عيسى - المذكور في الحديث 10 - فالسند معلق عليه، وقد فهم السند كذلك في وسائل الشيعة 9:26/11435، فأضاف محمد بن يحيى إلى صدر السند. و يمكن توجيهه: بأن طبقة أحمد بن محمد - شيخ الكليني - آبية عن الرواية عن وهيب بن حفص بواسطة واحدة، كما يشهد به رواية الكليني في الكافي 4:543/16 عن أحمد بن محمد، عمّن حدّثه، عن محمد بن الحسين، عن وهيب بن حفص...، فقد تري أنّ أحمد بن محمد - شيخ الكليني - روي عن وهيب بن حفص بواسطة عمّن حدّثه، وهذا بخلاف أحمد بن محمد بن عيسى: فقد روي بعض مشايخه عن وهيب بن حفص؛ ففي رجال الكشي: 8/18 رواية ابن أبي عمير عن وهيب بن حفص، وفي الكافي 1:147/8: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن جعفر بن عثمان، عن سماعة، عن أبي بصير و وهيب بن حفص، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام ... (1).

ص: 319

1- .أورد الحديث في بصائر الدرجات: 109/2 قائلاً: حدّثنا أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير أو عمّن رواه، عن ابن أبي عمير، عن جعفر بن عثمان، عن سماعة، عن أبي بصير و وهيب، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام ... وهذا السند - أيضاً - لا يؤثّر فيما ذكرناه في المتن، فلاحظ.

و الظاهر بملاحظة السند المتقدم كون ابن أبي عمير هو الراوي عن وهيب؛ إذ لم نجد رواية غيره مّتن وقع في السند عن وهيب في موضع، و أمّا عليّ بن الحسين - شيخ أحمد بن محمّد بن عيسى - فيمكن كونه عليّ بن الحسن [الحسين] الطويل، الذي روي عنه أحمد بن محمّد بن عيسى في الفهرست: 189/289 في ترجمة ذريح المحاربي. هذا غاية ما يخطر بالبال في توجيه هذا الوجه. لكن يشكل الالتزام بذلك؛ إذ لم نجد رواية عليّ بن الحسن (أو الحسين) الطويل عن وهيب بن حفص في موضع، بل وقوع أحمد بن محمّد بن عيسى و وهيب بن حفص في سند واحد منحصر بالحديث المتقدم، المرويّ في الكافي 1:147/8 و بصائر الدرجات: 109/2. نعم، ورد في الكافي 3:554/9: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ، عن وهيب بن حفص، قال: كنت مع أبي بصير فأتاه عمرو بن إلياس... و هذا الحديث كالحديث المبحوث عنه في كتاب الزكاة، فقد يخطر بالبال كون عليّ بن الحسن في السند المبحوث عنه محرّفًا، وصوابه: الحسن بن عليّ، قد وقع فيه القلب. لكنّ هذا السند - الذي ذكرناه - هو بنفسه غريب؛ إذ الحسن بن عليّ في أسناد أحمد بن محمّد: إمّا هو ابن فضّال أو الوشاء (1)، و لم أجد رواية واحد

ص: 320

---

1- الوشاء هو ابن بنت إلياس، فعمر بن إلياس هو خاله، كما صرّح به في سند في رجال الكشي: 416/789، وعليه: فقد يخطر بالبال إرادة الوشاء من الحسن بن عليّ في السند، لكن هذا القدر من البيان غير كافٍ في إثبات ذلك، خصوصًا مع رواية ابن فضّال، عن بعض أصحابنا، عن عمرو بن إلياس في الكافي 4:315/2.

منهما عن وهيب بن حفص. نعم، يروي الحسن بن علي بن أبي حمزة عن وهيب بن حفص في جملة من الأسناد (1)، لكنه ليس من مشايخ أحمد بن محمد، سواء أريد ابن البرقي أو ابن عيسى، فهذا السند الذي ذكرناه - كشاهد للسند المبحوث عنه - بنفسه مبتلي بالغرابة، فلا يصلح أن يكون شاهداً. ثم إنه أشار إلي السند في جامع الرواة 2:303 في ترجمة وهيب بن حفص قائلاً: «أحمد بن محمد، عن علي بن الحسين (الحسن خ) في نسخة، و أخرى: محمد بن الحسين». وعليه: فقد يبدو إلي الذهن صحة محمد بن الحسين؛ إذ أكثر محمد بن الحسين - وهو ابن أبي الخطاب - من الرواية عن وهيب بن حفص، لكن لم نجد رواية أحمد بن محمد - سواء كان المراد منه شيخ الكليني، أو قلنا بوقوع التعليق في السند، وكان المراد منه هو ابن عيسى - عن محمد بن الحسين إلا في بعض الأسناد المحرّفة. (2) وهناك احتمال آخر في السند، وهو كون المراد من علي بن الحسن هو الطاطري، الذي روي عن وهيب في التهذيب 2:43/138. لكن يرد علي هذا الاحتمال - مضافاً إلي انحصار رواية الطاطري عن

ص: 321

- 
- 1- الغيبة للنعماني: 51/2، 194/1، 200/16، 204/6، 234/21، 240/35، 241/37، 253/13، 262/22، 264/27، 267/37.
  - 269/40، 320/10، و الراوي عن الحسن بن علي بن أبي حمزة في جميعها هو إسماعيل بن مهران.
  - 2- لاحظ ما ذكرناه في توضيح سند الكافي 1:176/3.

وهيب في ذلك المورد (1) - أنه لم نجد رواية من يسمي بأحمد بن محمد عن الطاطري في موضع. فتحصل: أن جميع ما يحتمل في هذا السند لا ترفع غرابة هذا الإسناد ولم ندر هل الحديث 11 معلق أم لا؟، فالظاهر وقوع تحريف في هذا السند لا نعلم تفصيله. ويؤكد ما ذكرنا: أن في الحديث 10 - أيضاً - غرابة؛ إذ وقوع ابن مهران في السند لا يساعد عليه الراوي ولا المروي عنه، ولم نجد لحلّ غرابته - أيضاً - وجهاً تطمئنّ به النفس ويركن إليه القلب.

510 = 5/1 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن حريز [بن عبد الله]، عن محمد بن مسلم....

510 = 5/2 - حريز، عن زرارة... (معلق)

510 = 5/3 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن العباس بن معروف، عن عليّ بن مهزيار، قال: قرأت في كتاب عبد الله بن محمد إليّ أبي الحسن عليه السلام: جعلت فداك، روي عن أبي عبد الله عليه السلام... فوقّ عليه السلام كذلك هو... 510 = 5/5 ذيل 3 - وكتب عبد الله: وروي غير هذا الرجل عن أبي عبد الله عليه السلام، فقال أبو عبد الله عليه السلام: في الحبوب كلّها زكاة. (معلق)

511 = 5/4 - وروي - أيضاً - عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال... فوقّ عليه السلام:

ص: 322

1- وقد أكثر الحسن بن محمد بن سماعة - تلميذ الطاطري - عن الرواية من وهيب بن حفص، فيحتمل وقوع خلط في المقام بين ابن سماعة و الطاطري.

صدقوا، الزكاة في كل شيء كيل. (معلق)

توضيح: الظاهر أنّ الأحاديث 3 و ذيله و 4 مكاتبة واحدة؛ فقد كتب عبد الله بن محمد إلي أبي الحسن عليه السلام و سأل عنه سؤالين عن اختلاف الروايات عن أبي عبد الله عليه السلام في أمر الزكاة، فوقع عليه السلام في ذيل كل سؤال ما يناسب، و السؤال الثاني هو الذي ورد في الذيل 3 و الرقم 4، فليس الرقم 4 إلا تتمة السؤال الثاني، فلا وجه لذكر رقم مستقل هنا، فلو جعل رقم علي ذيل الحديث 3، لكان أولي، و الأولي منه جعل الجميع تحت رقم واحد.

512 = 7/2 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن أحمد بن أشيم، عن صفوان بن يحيى و أحمد بن محمد بن أبي نصر، قالوا: ذكرنا له الكوفة....

توضيح: ربما يخطر بالبال وقوع تحويل في السند، و كون أحمد بن محمد بن عيسى راويا عن أحمد بن محمد بن أبي نصر مباشرة؛ نظرا إلي روايته عنه كذلك في كثير من الأسناد. لكن لا وجه لذلك؛ فقد روي عنه بواسطة أيضاً، و قد توسط بينهما علي بن أحمد بن أشيم في بعض الأسناد (1)، فلا تحويل في السند، كما هو ظاهره.

513 = 7/3 (حيلولة)

516 = 9/7 (حيلولة)

518 = 10/7 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد [بن عيسى]، عن حريز....

ص: 323

1- الكافي 3:75/1، التهذيب 1:156/445، 8:74/247.

518 = 10/8 - حمّاد [بن عيسى]، عن حريز... (معلّق)

522 = 11/13 (حيلولة)

522 = 12/1 (حيلولة)

523 = 12/4 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن خالد البرقي، عن سعد بن سعد الأشعري....

523 = 12/5 - وعنه، عن محمّد بن حمزة... (معلّق)

523 = 12/6 - أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

توضيح: ظاهر السند رجوع الضمير في الحديث 5 إلى أحمد بن محمّد، ولا يبعد ذلك؛ فقد روي أحمد بن محمّد بن عيسى عن محمّد بن حمزة بن اليسع، كما في رجال الكشي في ترجمة أبي جرير القمي: 616/1150.

523 = 12/8 - عليّ [بن إبراهيم]، عن أبيه، عن حمّاد [بن عيسى]، عن حريز....

524 = 12/9 - حمّاد [بن عيسى]، عن حريز... (معلّق)

525 = 14/4 - عنه (عليّ بن إبراهيم)، عن أبيه، عن حمّاد [بن عيسى]، عن حريز [بن عبد الله]، عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام .... 525 = 14/ذيل 4 - قال: وقال زرارة ومحمّد بن مسلم، قال أبو عبد الله عليه السلام ... (معلّق) 525 = 14/ذيل 4 - قال:

وقال زرارة عنه [عليه السلام] ... (معلّق)

ص: 324



توضيح: الضميران المستتران في «قال» من ذيل السند يرجعان إلي حريز، فالسندان معلقان.

15/1 = 527 (حيلولة)

16/3 = 528 - محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة....

16/4 = 528 - سماعة... (معلق)

17/1 = 530 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد [بن عيسى]، عن حريز....

17/2 = 530 - حمّاد [بن عيسى]، عن حريز... (معلق)

18/1 = 531 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة و محمّد بن مسلم وأبي بصير و بريد العجلي و الفضيل، عن أبي جعفر و أبي عبد الله صلوات الله عليهما قالا: في صدقة الإبل... قال: قلت: ما في البخت السائمة شيء؟ قال: مثل ما في الإبل العربية.

توضيح: كذا ورد في التهذيب 4:22/55 و الاستبصار 2:20/59 نقلاً عن الكتاب. قال في الأخبار الدخيلة 4:146: مقتضي السياق كون «قال: قلت»: «قالوا: قلنا»، و إمّا محرّف «قال فلان - أي أحد الخمسة - : قلنا» و هو الظاهر و لا يبعد أن يكون الأصل: «قال زرارة: قلت» فروي في باب صدقة

ص: 325

البقر أيضاً [الكافي 3:534/1 و 2] عن الخمسة، عنهما عليهما السلام، وفي آخره: «زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت له: في الجواميس شيء؟ قال: مثل ما في البقر» انتهى. قلت: التحريف في السند وإن كان محتملاً لكنّ الجزم به مشكل، خصوصاً مع ورود نظير ذلك في غير هذا المورد أيضاً: ففي الكافي 3:206/2 بسنده عن الحلبي و زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه سئل عن الصلاة علي الصبي متي يصلي عليه؟ قال: إذا عقل الصلاة، قلت: متي تجب الصلاة عليه؟ فقال: إذا كان ابن ستّ سنين...، وقد مرّ البحث عنه. وفي: 463/2: حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة و محمّد بن مسلم، قالوا: سألنا أبا جعفر عليه السلام عن صلاة الكسوف: كم هي وكيف نصليها؟ فقال: عشر ركعات... قال: قلت: كيف القراءة فيها؟ فقال: إن قرأت...، وعن الكافي نقل في التهذيب 3:156/335. وفي التهذيب 4:198/570: حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة و فضيل، عن أبي جعفر عليه السلام في رمضان تصلي ثمّ تقطر... قلت: لم ذلك؟ قال: لآته قد حضر ك فرضان... وفي 7:17/75: ياسين الضرير، عن حريز، عن زرارة و محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: ليس بين الرجل وولده ولا بينه وبين عبده ولا بين أهله ربا... قلت: فالمشركون بيني وبينهم ربا؟ قال: نعم، قلت: فإنّهم مماليك، فقال: إنّك لست تملكهم...، ونظيره في الاستبصار 3:71/236. وأشكل من ذلك ما ورد في التهذيب 1:27/67: حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة و محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت: الحائض و الجنب يقرآن شيئاً؟ قال: نعم...

و في: 205/595 - ونظيره في الاستبصار 1:167/580 - : حمّاد، عن حريز، عن زرارة و محمد بن مسلم، قال: قلت: في رجل لم يصب الماء و حضرت الصلاة...، قال: لا... قال زرارة: فقلت له: دخلها و هو متيمّم... قال: يخرج ويتوضأ.... و في: 331/970 - ونظيره في الاستبصار 1:214/756 - : حمّاد، عن حريز، عن إسماعيل بن جابر و زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت له: كيف رأيت الشهيد يدفن بدمائه؟ قال: نعم، في ثيابه بدمائه... و في 3:155/333: عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن رهط، عن كليهما عليهما السلام، و منهم من رواه عن أحدهما عليهما السلام: أنّ صلاة كسوف الشمس و القمر و... و روي أنّ الصلاة في هذه الآيات كلّها سواء... قال: قلت: و ان هو قرأ سورة واحدة في الخمس ركعات، ففرّقها بينهم؟ قال: أجزاء أمّ الكتاب...، و الرهط الذين رويهم: الفضيل و زرارة و بريد و محمد بن مسلم. و مع ورود هذه الموارد - و موارد أخرى سنشير إليها - يشكل الالتزام بوقوع التحريف في السند، و لا يبعد كون لفظ الخبر وارداً من طريق أحد الرواة - كزرارة - و إن كان جميعهم رويوا مضمون الخبر، فالضمير راجع إليّ من كان له لفظ الخبر. و من المحتمل عدم حفظ الراوي عن هؤلاء، اسم القائل للإمام عليه السلام، و لذلك اكتفي بالضمير. و ممّا يقرب ما ذكرنا - من احتمال الجمع بين الروايات المتّفقة المضمون المختلفة الألفاظ - ، ما ورد في التهذيب 8:28/85 و الاستبصار 3:270/960: الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن عمر بن أذينة،

عن زرارة وبكير ابني أعين و محمد بن مسلم و بريد بن معاوية العجلي و الفضيل بن يسار و إسماعيل الأزرق و معمر بن يحيى بن سام كلهم سمعه عن أبي جعفر عليه السلام و من ابنه بعد أبيه 8 بصفة ما قالوا و إن لم أحفظ حروفه، غير أنه لم يسقط جمل معناه... .

و كيف كان، فكون السائل في هذه الأخبار هو زرارة غير بعيد، كما أفاده في الأخبار الدخيلة؛ فإنه يشهد له - مضافاً إلي ما ذكره في الأخبار الدخيلة و إلي اشتغال جميع هذه الموارد علي زرارة (1) - موارد أخرى: منها: ما في الكافي 3:7/2... عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة و محمد بن مسلم و أبي بصير، قالوا قلنا له: بئر يتوضأ منها يجري البول قريباً منها؛ أي ينجسها؟ قال: فقال: إن كانت البئر في أعلي الوادي... قال زرارة فقلت له: فإن كان مجري البول... فقال: ما لم يكن له قرار، فليس به بأس. منها: ما في الكافي 3:496/1 - و عنه في التهذيب 4:49/128 و نظيره في الفقيه 2:4/1577 - : ... حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة و محمد بن مسلم، أنهما قالاً لأبي عبد الله عليه السلام: رأيت قول الله عز و جل... فقال: إن الإمام يعطي هؤلاء جميعاً؛ لأنهم يقرّون له بالطاعة، قال: قلت: فإن كانوا لا يعرفون؟ فقال: يا زرارة، لو كان يعطي من يعرف... قال: قلت: فإن لم

ص: 328

1- . لكن ورد في التهذيب 8:243/877 بسنده: عن أبان بن عثمان، عن أبي بصير و أبي العباس و عبيد كلهم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: ... «و قلت: كيف يجري في الرضاع؟ قال: نعم، يجري في الرضاع مثل ذلك» و هو - كما تري - غير مشتمل علي اسم زرارة، لكن من القريب كون «قلت» مصحّف «قلنا» بقرينة رواية أبي بصير للخبر من طريق آخر كذلك، التهذيب 8:243/879، كما أنّ لفظة «كيف» مصحّف من لفظة «كذلك» كما يعلم منه و من نفس الجواب.

يوجدوا؟ قال: لا تكون فريضةً فرضها الله عزّ وجلّ لا يوجد لها أهل، قال: قلت: فإن لم تسعهم الصدقات؟ قال: إنّ الله فرض للفقراء...  
منها: ما في الكافي 3:525/4... حمّاد بن عيسى، عن حريز بن عبد الله، عن زرارة، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل كان عنده...  
قال: لا... قلت: فإن كانت عنده... قال: نعم... قال وقال زرارة ومحمّد بن مسلم: قال أبو عبد الله عليه السلام: أيّما رجل كان له مال و  
حال عليه الحول فإنّه يزكّيه، قلت له: فإن هو وهبه قبل حلّه بشهر أو بيوم؟ قال: ليس عليه شيء، قال: وقال زرارة عنه عليه السلام: إنّ قال:  
إنّما هذا بمنزلة رجل... أقول: الظاهر أنّ مرجع الضمير في قوله: «قلت له: فإن هو وهبه» وقوله: «قال زرارة عنه عليه السلام: إنّ قال» هو  
أبو عبد الله عليه السلام، وليس جملة «قال: وقال زرارة ومحمّد بن مسلم... فإنّه يزكّيه» جملةً معترضةً حتّى تكون جملة «قلت له إلى  
آخر السند» من تنمّة ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، فلاحظ. منها: ما في التهذيب 1:370/1130: الحسين بن سعيد، عن  
حمّاد، عن حريز، عن زرارة ومحمّد بن مسلم وأبي بصير، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام أنّهما قالوا: توضّأ رسول الله صلي الله  
عليه وآله بمدّ و اغتسل بصاع، ثمّ قال: اغتسل هو وزوجته بخمسة أمداد من إناء واحد، قال زرارة: فقلت له: كيف صنع هو؟ قال: بدأ  
هو... منها: ما في التهذيب 4:51/131: عنه [أي: عن عليّ بن الحسن بن فضال]، عن إبراهيم بن هاشم، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز،  
عن زرارة وابن مسلم، قال زرارة: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: فإن كان بالمصر غير واحد؟ قال: فأعطيهم إن قدرت جميعاً... والظاهر  
كونه ذيل خبر قد مرّ عن الكافي 3:496/1 والتهذيب

4:49/128 و الفقيه 2:4/1577، و الظاهر: أن منه ما في التهذيب 4:52/135: عن علي بن الحسن، عن إبراهيم بن هاشم، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة و ابن مسلم، عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام قالوا: الزكاة لأهل الولاية... و الظاهر: أن الشيخ قدس سره أورد من هذا الخبر الطويل هنا قطعة رواها زرارة، و ذكر في أولها أصل سند الخبر الذي يشترك فيه زرارة و ابن مسلم. منها: ما في الكافي 7:109/2 - و عنه أخذ في التهذيب 9:303/1081 و الاستبصار 4:155/583 - : بإسناده عن عمر بن أذينة، عن زرارة و بكير و الفضيل و محمد و بريد، عن أحدهما عليهما السلام قال: إن الجدّ مع الإخوة من الأب يصير... قال: قلت: رجل ترك أخاه لأبيه و أمّه و جدّه، أو قلت: ترك جدّه و أخاه لأبيه و أمّه، قال: المال بينهما، و إن كانا أخوين أو مائة ألف فله مثل نصيب واحد من الإخوة... قال زرارة: «هذا ممّا لا يؤخذ عليّ فيه، قد سمعته من أبيه و منه قبل ذلك، و ليس عندنا في ذلك شكّ و لا اختلاف». و في الكافي 7:110/8: بسند آخر عن زرارة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ترك أخاه لأبيه و أمّه و جدّه، قال: المال بينهما نصفان، و لو كانوا أخوين أو مائة كان الجدّ معهم كواحد منهم إلي آخر الخبر نظير ما مرّ، و مثله في التهذيب 9:305/1087 و الاستبصار 4:156/589 و الفقيه 4:284/5640. و هو يؤكّد ما ذكرنا من كون فاعل «قال: قلت» هو زرارة. ثمّ إنّه يستفاد من عبارة زرارة «هذا ممّا لا يؤخذ عليّ فيه...»: أنّه روي أولاً عن أبي عبد الله عليه السلام، ثمّ أشار إلي سماعه ذلك عن أبيه أيضاً، و أمّا سائر رواة الخبر فلعلّ بعضهم رواه عن أبي عبد الله عليه السلام، و بعضهم رواه عن أبي

جعفر عليه السلام، و من جمع بين الروايات عبّر بتعبير «أحدهما عليهما السلام»، و ليس المراد: أنّهم عبّروا بتعبير «أحدهما عليهما السلام» لسيانهم الإمام المسؤول عنه عليه السلام. و كيف كان، فظاهر جملة من الأخبار المتقدّمة رواية الجماعة عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام معاً. لكن ورد في الكافي 7:128/3: بإسناده عن ابن أذينة (1)، عن زرارة و بكير و فضيل و بريد و محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام، منهم من رواه عن أبي جعفر عليه السلام، و منهم من رواه عن أبي عبد الله عليه السلام، و منهم من رواه عن أحدهما عليهما السلام: أنّ المرأة لا ترث.... و في التهذيب 3:155/333: بإسناده عن عمر بن أذينة، عن رهط، عن كليهما عليهما السلام، و منهم من رواه عن أحدهما عليهما السلام. و من الجائز كون المراد في سائر الأخبار - أيضاً - ذلك، حتّى الحديث المذكور في التهذيب 8:28/85، و كأنّ المراد من قوله: «و منهم من رواه عن أحدهما» في الخبر المرويّ في التهذيب 3:155/333 أيضاً ذلك، أي: بعضهم

ص: 331

1- وردت رواية ابن أذينة عن جماعة متعاطفين عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام في موارد كثيرة: الكافي 3:545/1 - عنه التهذيب 4:54/143 و مثله علل الشرائع 2:373/1 - 6:60/11، 125/3، 191/3 - مع تردّد في لفظه - التهذيب 1:236/682، 4:76/215، 8:47/147، 70/230. و بلفظ غير واحد عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام في الكافي 3:561/7 - و مثله التهذيب 4:51/133 - و في الفقيه 3:334/4191 و في رواية عمر بن أذينة، عن رهط رووه عنهما عليهما السلام جميعاً، و من المحتمل كون المراد من هذه الموارد - أيضاً - ما ذكرناه في المتن، فلاحظ. أنظر - أيضاً - الكافي 5:483/3، 6:131/4، التهذيب 7:337/1381، 8:199/700، 338/1384.

رواه عن أبي جعفر عليه السلام و بعضهم رواه عن أبي عبد الله عليه السلام ، و ليس المراد: أنّهم عتبروا بلفظ «أحدهما عليهما السلام».

532 = 18/2 (حيلولة)

534 = 20/1 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد [بن عيسى]، عن حريز، عن زرارة و محمّد بن مسلم و أبي بصير و بريد [العجلي] و الفضيل، عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام....

534 = 20/2 - زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام ... (معلّق)

توضيح: مرّ الكلام حول السند و ما يشابهه في ما مرّ في: 531/1.

535 = 21/2 (حيلولة)

536 = 22/1 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز....

538 = 22/2 - حمّاد بن عيسى، عن حريز.... (معلّق)

540 = 23/1 (حيلولة)

540 = 23/2 (حيلولة)

541 = 23/3 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد [بن عيسى]، عن حريز....

ص: 332



541 = 23/4 - حمّاد [بن عيسى]، عن حريز... (معلق)

541 = 23/5 - حمّاد [بن عيسى]، عن حريز... (معلق)

542 = 24/3 - محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن العباس بن معروف، عن عليّ بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد، عن محمّد بن الفضيل، عن موسى بن بكر، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام....

توضيح: قال في مرآة العقول 16:75/3: قال الفاضل التستري: : لعلّ صوابه «و الحسين بن سعيد» و يكون المفاد حينئذٍ رواية عليّ [بن مهزيار] أو موسى [بن بكر] عن أبي الحسن عليه السلام . أقول: يشير الفاضل التستري إلي وقوع تحويل في السند، و كأنّ وجهه: أنّ أحمد بن محمّد يروي عن الحسين بن سعيد فيما لا يحصي كثرةً من الروايات، فوقع واسطتين بينه و بين شيخه بعيد، فلعلّ الصواب الواو بدل «عن» قبل الحسين بن سعيد، و هو عطف علي العباس بن معروف، فيكون أحمد بن محمّد راويا عن الحسين بن سعيد، كما هو المعهود. و أمّا وجه كون عليّ بن مهزيار راويا عن أبي الحسن عليه السلام أيضاً - كموسي بن بكر - فلعلّه من جهة فهم كون المراد من أبي الحسن عليه السلام في السند هو أبو الحسن الرضا أو أبو الحسن العسكري عليهما السلام، و عليّ بن مهزيار من أصحابهما عليهما السلام. لكن هذا لو ثبت لم يكن بدليل؛ لجواز رواية عليّ بن مهزيار عن محمّد بن الفضيل أو موسى بن بكر، خصوصا مع ظهور «قال: سألت» في وحدة الراوي المباشر عن أبي الحسن عليه السلام، فيبعد كون عليّ بن مهزيار - أيضا - راويا كموسي بن بكر.

ص: 333

مع أنّ أصل كون المراد من أبي الحسن هو الرضا أو الهادي عليهما السلام غير ثابت؛ إذ لم تثبت رواية لموسي بن بكر عنهما عليهما السلام. (1) نعم، ورد في مصباح المتهجد: 626 رواية موسي بن بكر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، لكن رواها في المحاسن 1:396/66 بسنده عن موسي بن بكر، عن أبي الحسن موسي عليه السلام...، وقد نقله عنه كذلك في الكافي 4:68/2، ونقل في التهذيب 4:201/580 عن الكافي، وفيه: أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي عبد الله، وأبي الحسن بدل أبي الحسن موسي. وكيف كان، فلا يبعد كون الأصل في منبع مصباح المتهجد هو «أبو الحسن»، فتوهم كون المراد منه هو الرضا عليه السلام، فأضيف الرضا عليه السلام في السند. ثم إنّه قد عدّ الشيخ «موسي بن بكر» في أصحاب الكاظم عليه السلام في رجاله: 9=343/108/5 وقال: «واقفي» (2)، ولو صحّ هذا، لكان الظاهر عدم روايته عن الرضا عليه السلام؛ لتنافيه مع الوقف، وإن كان ثبوت نسبة الوقف إليه بمجرد ما في باب أصحاب الكاظم عليه السلام من رجال الشيخ مشكّل؛ لما ذكرناه في

ص: 334

- 
- 1- ذكر النجاشي في رجاله: 407/1081: «موسي بن بكر الواسطي روي عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام» و ظاهره كون المراد من أبي الحسن هو الكاظم عليه السلام، فيظهر منه عدم روايته عن سائر الأئمة عليهم السلام، فتأمل.
  - 2- هذا يشهد بإدراكه زمن الرضا عليه السلام؛ إذ بدو الوقف عند وفات الكاظم عليه السلام - لاحظ غيبة الشيخ الطوسي: 63/65 و ما بعده و مصادرها - ويؤكّد ذلك رواية موسي بن بكر عن أبي الحسن الأول - بهذا اللفظ - في الكافي 3:225/9، 4:279/2، 6:284/2، 332/1، التهذيب 8:97/329، علل الشرائع 1:319/3، الخصال 1:225/58، 313/91، 2:437/25، معاني الأخبار: 272/1، الفقيه 3:182/3684، 402/4404، قرب الاسناد: 340/1245، المحاسن 2:468/449، ولاحظ الكافي 4:38/1.

محله من كثرة تفرّده في هذا الباب في نسبة الوقف إلي الرواة، وقلنا بإمكان رجوع كثير من هؤلاء - المنسوبين إلي الوقف في هذا الباب - عن هذا المذهب الفاسد. وكيف كان، فعدم رواية موسى بن بكر عن الرضا عليه السلام وكثرة رواياته عن الكاظم عليه السلام كافٍ في القول بكون المراد من أبي الحسن في رواياته هو الكاظم عليه السلام (1). هذا، وأما أصل وقوع التصحيح في السند - المنتج لوقوع التحويل فيه - فمحلّ إشكال، بل منع؛ فإنّ إشكال وقوع واسطتين بين أحمد بن محمّد و شيخه الحسين بن سعيد مرتفع باحتمال أخذ الخبر من كتاب عليّ بن مهزيار (2)، وهو يروي عن الحسين بن سعيد في جملة من الأسناد، منها: ما في الكافي 4:194/5 و التهذيب 5:218/734، وهما عين السند المبحوث عنه. مع أنّه لو استبعدنا وقوع واسطتين بين أحمد بن محمّد والحسين بن سعيد، لكان الأظهر كون الحسين بن سعيد مصحّف الحسن بن سعيد، وهو كان في الأهواز ولم ينتقل - كأخيه الحسين - إلي قم، فيروي عنه مشايخ قم - كأحمد بن محمّد بن عيسى - بالواسطة. وقد ورد في التهذيب 5:263/896 معلقاً عن سعد، عن أبي جعفر، عن العباس بن معروف، عن عليّ بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد، عن زرعة، عن سماعة بن مهران....

ص: 335

- 
- 1- .و يؤيّده ما في الكافي 6:319/3 عن موسى بن بكر، قال: قال لي أبو الحسن - يعني الأوّل - عليه السلام .
  - 2- .ورد نظير السند إلي عليّ بن مهزيار في الكافي 3:510/3، 4:194/5، 356/16، 5:568/54، 6:9/9، والظاهر كون الجميع مأخوذاً من كتاب عليّ بن مهزيار.

و المراد من أبي جعفر في روايات سعد هو أحمد بن محمد بن عيسى، فيكون نظير ما نحن فيه، لكن الظاهر كون الحسين بن سعيد فيه مصحفاً من الحسن بن سعيد؛ فإنه - مضافاً إلي عدم رواية الحسين بن سعيد عن زرعة مباشرة - قد ورد الخبر - بتفاوت في المتن - في الكافي 4:485/5: عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن أخيه الحسن، عن زرعة... وهناك بحوث مفصلة حول ارتباط علي بن مهزيار والحسين بن سعيد وأخيه الأكبر الحسن فصلاً لناها في محلّه، ولا حاجة هنا إليها بعد وضوح الأمر. فتحصّل: عدم وجود دليل علي وقوع تحويل في السند.

545 = 27/2 (حيلولة)

546 = 28/2 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن عبيد بن زرارة... 546 = 28/2 ذيل 2 - وعن زرارة مثله... (معلق)

546 = 28/3 - حماد (بن عيسى)، عن حريز... (معلق)

توضيح: الراوي عن زرارة في ذيل الحديث 2 هو حريز.

547 = 29/3 (حيلولة)

548 = 30/1 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن أبي ولاد الحنّاط، عن أبي عبد الله عليه السلام... (معلق)

ص: 336

548 = 30/2 - وعنه، عن أحمد، عن عبد الملك بن عتبة، عن إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن موسى عليه السلام، قال: قلت له: أعطي الرجل من الزكاة ثمانين درهما....

توضيح: لم يرد «عن أحمد» في نسخة حكاها سيّدنا «دام ظلّه»، لكن قد ورد في الطبعتين من الكتاب و نسختين منه و وسائل الشيعة 9:259/11972، و الظاهر سقوطه عن تلك النسخة، كما أفاد «دام ظلّه» في تعليقه عليّ السند. ثمّ إنّ الشيخ الطوسي نقل الخبر معلّقاً عن محمّد بن يعقوب، عن أحمد بن عبد الملك، عن عبد الملك بن عتبة...، كذا حكاها عنه في جامع الرواة 1:53، و هو ظاهر الطبعة القديمة من التهذيب 1:399، و قد حكى في جامع الرواة 1:53 عن الكتاب: أحمد بن عبد الملك بن عتبة، و هو محتمل الطبعة القديمة من التهذيب أيضاً، و في الطبعة الحديثة منه 4:64/173: أحمد، عن عبد الملك بن عتبة، و هو الظاهر من وسائل الشيعة كما في هامش المصنّف عليه. و كيف كان، فظاهر التهذيب: أنّه لم تكن كلمة «عنه» موجودةً في نسخته من الكافي، و عليه ففي السند تعليق لم يلتفت إليه الشيخ، فوقع في التهذيب سقط بين الكليني و أحمد، و هو محمّد بن يحيى. و أمّا بناءً عليّ ثبوت «عنه» فالضمير راجع إليّ محمّد بن يحيى، و أحمد هو أحمد بن محمّد، قد اختصر فيه اعتماداً عليّ ذكر أبيه في السند المتقدّم، فلا تعليق. ثمّ إنّ الظاهر وقوع سقط بين أحمد بن محمّد و عبد الملك بن عتبة - كما نَبّه عليه سيّدنا «دام ظلّه» - ؛ إذ لم نجد روايته عنه مباشرةً في غير هذا السند، و لا يساعدها الطبقة أيضاً.

ص: 337

لا يقال: لعل الصواب زيادة «عن أحمد»، وقد مرّ عن بعض النسخ خلّوها عنها، فالضمير يرجع إلي الحسن بن محبوب، فلا ملزم للقول بوقوع السقط في السند. فإنّه يقال: - مضافا إلي عدم وجود قرينة في السند علي هذا الإرجاع - لم نجد رواية الحسن بن محبوب عن عبد الملك بن عتبة، فلا يصحّ إرجاع الضمير إلي الحسن بن محبوب، بل يجب أن نرجعه إلي محمّد بن يحيى أو أحمد بن محمّد في السند المتقدّم، فيعود المحذور أو أشدّ منه، وهذا هو الوجه في ما مرّ عن سيّدنا «دام ظلّه» من أنّ الظاهر سقوط «عن أحمد» في النسخة المشار إليها. فتحصل: أنّ سقوط الوساطة بين أحمد بن محمّد وعبد الملك بن عتبة ممّا لا بدّ من الالتزام به، والوساطة بينهما في الأغلب هو علي بن الحكم، وقد يكون غيره نادرا؛ ففي التهذيب 7:188/832: أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن الجهم، عن ثعلبة، عن عبد الملك بن عتبة...، وفي الكافي 5:307/16: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضال، عن ثعلبة بن ميمون، عن عبد الملك بن عتبة... و من القريب كون الوساطة في ما نحن فيه هو: علي بن الحكم؛ فإنّه - مضافا إلي غلبة توسّطه - قد يأتي في الكتاب - الكافي 3:551/1 - رواية رواها أحمد بن محمّد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن عبد الملك بن عتبة، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال: قلت له: لي قرابة أنفق علي بعضهم وأفضّل بعضهم [علي بعض] إبان الزكاة: أفأعطيهم منها؟... (1) و الظاهر من سياق هذا الخبر و ما نحن فيه و مقارنة متنها و

ص: 338

---

1- .وقد ورد بعده سند معلق عن أحمد [بن محمّد] عن علي بن الحكم، وهو يؤيّد رضي الله عنهما ذكرناه، فلاحظ.

سندهما كونهما قطعتين من خبر واحد، فوقع فيه التقطيع. ويؤكد توسط علي بن الحكم هنا ما ورد في علل الشرائع 2:382/3 و فضائل الأشهر الثلاثة: 94/77 من رواية أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن عبد الملك بن عتبة، عن إسحاق بن عمار... ثم إنه يحتمل كون الأصل في السند المبحوث عنه: «أحمد، عن علي بن الحكم، عن عبد الملك بن عتبة»، فصحّف «عن علي بن الحكم» ب «بن عبد الملك»، و شباهتهما في الخطوط القديمة تظهر بالتأمل، فصار السند: أحمد بن عبد الملك، عن عبد الملك بن عتبة، كما مرّ عن جامع الرواة و ظاهر الطبعة القديمة من التهذيب، ثم سقط «بن عبد الملك» من السند؛ بتوهم زيادته، أو لجواز العين من أحد اللفظين المشابهين إلي الآخر، فصار السند: أحمد، عن عبد الملك بن عتبة. كما يحتمل كون نسخة «أحمد بن عبد الملك عن عبد الملك بن عتبة» من باب الجمع بين النسخة الصحيحة و المصحّفة، و الله أعلم.

549 = 31/2 (حيلولة)

550 = 32/4 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مرّار، عن يونس، عن ابن أبي عمير، عن علي بن أبي حمزة....

توضيح: ابن أبي عمير من مشايخ إبراهيم بن هاشم - وقد أكثر جدّاً من الرواية عنه - و ليس من مشايخ يونس، و علي بن أبي حمزة من مشايخ

ص: 339

يونس؛ فقد روي عنه في مواضع (1). وعليه: ففي كلمة «عن ابن أبي عمير» خلل، كما أفاده سيّدنا «دام ظلّه»، وقد نقل اختلاف النسخ في ثبوت ابن أبي عمير و عدمه، و كونه نسخة بدل «عن يونس»، وقال «دام ظلّه»: «عن ابن أبي عمير»: إمّا نسخة بدل «عن يونس» فعليه: الصواب هو نسخة يونس، أو ابن أبي عمير معطوف و الصواب: يونس «و ابن أبي عمير» أو «و عن ابن أبي عمير». [وعليه: ففي السند تحويل]، و المراد: أن إبراهيم بن هاشم يروي تارةً بواسطة إسماعيل عن يونس، و أخرى عن ابن أبي عمير بلا واسطة، و يأتي في [الكافي 6:25/8] ما يشابه السند [عليّ، عن أبيه، عن إسماعيل بن مزار، عن يونس و ابن أبي عمير جميعاً، عن أبي أيّوب الخزاز...] انتهى. و لعلّ الاحتمال الأوّل - المذكور في كلامه «دام ظلّه»، و هو كون الصواب: «عن يونس» و حينئذٍ «عن ابن أبي عمير» تكون زائدة رأساً - هو أقرب من احتمال العطف و التحويل؛ نظراً إلى ندرة هذا النحو من التحويل، و الله أعلم.

551 = 33/1 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

551 = 33/2 - أحمد [بن محمّد]، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

553 = 35/1 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد [بن عيسى]، عن

ص: 340

1- .معجم رجال الحديث 20:307، و بتعبير عليّ بن سالم في: 307 و 330.



حريز، عن محمد بن مسلم....

35/2 = 553 - حماد [بن عيسى]، عن حريز... (معلق)

35/3 = 553 - حريز، عن عبيد بن زارة... (معلق)

35/4 = 553 - حريز، عن زارة... (معلق)

35/7 = 554 (حيلولة)

38/1 = 557 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير....

38/2 = 557 - أحمد [بن محمد]، عن علي بن الحكم... (معلق)

39/1 = 558 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال... .

39/2 = 558 - أحمد [بن محمد]، عن محمد بن علي... (معلق)

39/3 = 558 - أحمد [بن محمد]، عن أبيه... (معلق)

40/1 = 558 (حيلولة)

43/1 = 560 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد [بن عيسى]، عن حريز....

43/2 = 560 - حماد [بن عيسى]، عن حريز [بن عبد الله]... (معلق)

43/5 = 561 - محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الرحمان....

43/6 = 561 - صفوان [بن يحيى]، عن معاوية بن وهب... (معلق)

ص: 341

566 = 46/1 - عطّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن جّاد بن عبي ك، عن حريز، عن زرارّة قال: قلت لأضّ عبد الله عليه السلام .... 566 = 46 /  
ذيل 1 - قال: وقال ابن مسلم: قلت لأبي عبد الله عليه السلام .... (معلّق)

567 = 46/2 - حريز، عن محمّد بن مسلم.... (معلّق)

توضيح: الضمير المستتر في «قال» ذيل الحديث 1 يرجع إلي حريز.

567 = 46/3 (حيلولة)

ص: 342





$$1/2 = 2 \text{ (حيلولة)}$$

5/2 = 9 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، قال: حدّثني الجهم بن الحكم....

$$5/3 = 9 \text{ - أحمد [بن محمد]، عن أبيه... (معلق)}$$

$$5/4 = 10 \text{ - قال: و حدّثني عليّ بن حسان، عن موسى بن بكر... (معلق)}$$

توضيح: يروي عن عليّ بن حسان جماعة: منهم: أحمد بن محمد بن خالد (1)، وقد مرّ ذكره في السند السابق بعنوان أحمد بن محمد بن محمد. و عليه: يرجع الضمير المستتر إلي أحمد بن محمد.

$$7/1 = 11 \text{ - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد و أحمد بن محمد جميعا، عن [الحسن] بن محبوب...}$$

$$7/2 = 11 \text{ - [و] عنهما، عن [الحسن] بن محبوب... (معلق)}$$

ص: 345

توضيح: الضمير يرجع إلي سهل بن زياد و أحمد بن محمد، فالسند معلق.

11 = 7/5 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نصر... .

12 = 7/6 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه....

12 = 7/7 - سهل بن زياد، عن عليّ بن الحكم... (معلق)

توضيح: الحديث 7 معلق علي الحديث 5، ولا يكون معلقاً علي الحديث 6، إذ لا يروي عليّ بن إبراهيم ولا أبوه عن سهل بن زياد.

12 = 7/9 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبي الخزرج الأنصاري... 12 = 7/7 ذيل 9 - أحمد، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى... (معلق)

توضيح: قد سقطت هذه الرواية من النسخة المطبوعة.

13 = 8/3 - سهل بن زياد، عن عليّ بن الحكم... (معلق)

توضيح: السند معلق، وليس بقربه ذكر لسهل بن زياد إلاّ في الباب السابق، الحديث 5، ففيه: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وسنفضّل الكلام عن ذلك في الفصل الثالث من الباب الثاني.

14 = 10/1 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع....

14 = 10/2 - أحمد [بن محمد]، عن عليّ بن الصلت... (معلق)

14 = 10/3 - أجد بن تمّ، عن تمّ بن عطّ... (معلق)

15 = 11/5 - عطّ بن تَمَد بن عبد الله، عن أجد بن أضّ عبد الله، عن أبيه....

15 = 11/6 - أحمد [بن محمد]، عن أبيه.... (معلق)

18 = 15/1 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى....

18 = 15/2 - قال: و حدّثنا بكر بن صالح، عن بندار بن محمّد الطبري.... (معلق)

توضيح: يروي عن بكر بن صالح جماعة: منهم: أحمد بن محمّد بن خالد (1) وهو المذكور في السند السابق. وعليه: يرجع الضمير المستتر إليه.

26 = 21/3 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى وأحمد بن أبي عبد الله جميعا، عن محمّد بن خالد.... 26 = 21/3 ذيل 3 - ورواه أحمد بن أبي عبد الله.... (معلق)

30 = 25/1 - محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن خالد....

30 = 25/2 - أحمد بن محمّد، عن محمّد بن خالد.... (معلق).

ص: 347

---

1- .معجم رجال الحديث 3: 348.

34 = 29/2 (حيلولة)

34 = 29/4 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن الحسن بن عليّ....

34 = 29/5 - سهل بن زياد، عن محمّد بن عبد الحميد... (معلّق)

36 = 31/1 (حيلولة)

41 = 34/14 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عمرو بن عثمان....

41 = 34/15 - سهل بن زياد، عمّن حدّثه... (معلّق)

42 = 35/1 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى وأحمد بن محمّد بن خالد جميعاً، عن [الحسن] بن محبوب....

42 = 35/2 - أحمد بن أبي عبد الله، عن عثمان بن عيسى... (معلّق)

43 = 35/5 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد و محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى جميعاً، عن ابن أبي

نصر....

43 = 35/6 - أحمد بن محمّد بن خالد، عن جهّم بن الحكم المدائني... (معلّق)

43 = 35/7 - أحمد [بن محمّد]، عن أبيه، عن سعدان... (معلّق)

توضيح: الحديث 6 معلّق عليّ أوّل السندين من الحديث 5، و الظاهر أنّ

ص: 348



المراد من أحمد [بن محمد] في الحديث 7 هو ابن خالد؛ لرواية محمد بن خالد عن سعدان بن مسلم في عدة موارد (1) مضافاً إلي مساعدة السياق لذلك، فهو أيضاً معلق علي أول السندين من الحديث 5.

44 = 36/2 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير....

44 = 36/3 - أحمد [بن محمد]، عن ابن أبي عمير.... (معلق)

45 = 36/4 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه....

45 = 36/5 - علي بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم....

45 = 36/6 - أحمد [بن محمد]، عن محمد بن علي، عن أبي جميلة.... (معلق)

45 = 36/7 - أحمد [بن محمد]، عن شريف بن سابق.... (معلق)

توضيح: الحديث 3 معلق، كما هو ظاهره. وأما الحديثان 6 و 7، فلا ريب في كونهما معلقين؛ لعدم رواية أحمد بن محمد - شيخ الكليني - عن محمد بن علي، ولا عن شريف بن سابق. والراوي عن محمد بن علي - الذي يروي عن أبي جميلة - وعن شريف بن سابق هو أحمد بن أبي عبد الله محمد بن خالد البرقي - الذي يروي الكليني عنه بطريق العدة -، وسنفضّل الكلام عن ذلك في الفصل الثالث من الباب الثاني، فالحديثان 6 و 7 معلقان علي الحديث 4.

48 = 37/11 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن

ص: 349

1- .معجم رجال الحديث 8: 426 - 431.

عثمان بن عيسى....

37/12 = 49 - أحمد [بن محمد]، عن عثمان بن عيسى... (معلق)

38/4 = 50 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن محمد بن عليّ....

38/5 = 51 - أحمد [بن محمد]، عن محمد بن عليّ... (معلق)

38/11 = 52 - عليّ بن محمد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه....

38/12 = 52 - أحمد [بن محمد]، عن أبيه... (معلق)

39/10 = 53 (حيلولة)

40/1 = 54 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه... .

40/2 = 55 - [و] عنه، عن أبيه... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد الله.

40/7 = 55 - عليّ بن محمد، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن النضر بن سويد....

40/8 = 56 - أحمد [بن محمد]، عن محمد بن عليّ... (معلق)

41/5 = 57 - عليّ بن محمد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن

ص: 350

يحيى بن إبراهيم بن أبي البلاد....

41/6 = 58 - أحمد [بن محمد]، عن ابن فضال... (معلق)

42/1 = 58 (حيلولة)

42/6 = 59 (حيلولة)

42/8 = 60 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن النوفلي...

42/9 = 60 - [و] عنه، عن أبيه، عن بعض أصحابنا... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن أبي عبد الله.

ص: 351



64 = 1/13 (حيلولة)

67 = 2/5 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد....

67 = 2/6 - أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد.... (معلّق)

68 = 3/2 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه....

68 = 3/3 - أحمد، عن محمد بن عليّ.... (معلّق)

73 = 5/4 - أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحسن، عن عليّ بن أسباط....

توضيح: عليّ بن الحسن هذا هو عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضّال؛ بقرينة روايته عن عليّ بن أسباط (1) ويروي عنه أحمد بن محمد العاصمي - بهذا

ص: 353

---

1- أنظر معجم رجال الحديث 11: 264.

العنوان وبعنوان عليّ بن الحسن التيملي وعليّ بن الحسن التيمي (1) - وأحمد بن محمد العاصمي - المعبر هنا ب «أحمد بن محمد» - من مشايخ الكليني، فليس في السند تعليق.

74 = 5/4 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مزار، عن يونس، عن معاوية بن عمّار....

74 = 5/5 - يونس، عن عليّ بن أبي حمزة... (معلق)

74 = 5/6 (حيلولة)

75 = 5/7 - أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحسن، جعفر بن محمد....

توضيح: عليّ بن الحسن هذا هو عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضال؛ بقريئة روايته عن جعفر بن محمد، الذي هو جعفر بن محمد بن حكيم (2)، وقد عرفت أنّ أحمد بن محمد - الراوي عن عليّ بن الحسن بن فضال - هو العاصمي، الذي هو من مشايخ الكليني، فليس في السند تعليق.

76 = 6/1 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن حماد [بن عثمان]، عن الحلبي... (حيلولة)

76 = 6/2 - حماد، عن الحلبي... (معلق، حيلولة)

ص: 354

1- .معجم رجال الحديث 2: 706.

2- .معجم رجال الحديث 4: 110.

77 = 6/5 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم... .

(معلّق، حيلولة)

77 = 6/6 - أحمد، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

77 = 6/8 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن حمزة بن يعلي... .

77 = 6/9 - أحمد، عن محمد بن بكر و محمد بن أبي الصهبان، عن حفص بن عمر بن سالم و محمد بن زياد بن عيسى... (معلّق)

توضيح: كذا ورد الحديث 9 في بعض النسخ المعتبرة. وعليه: ربما يخطر بالبال كون المراد من أحمد هو أحمد بن إدريس، وقد أكثر من الرواية عن محمد بن عبد الجبار - المتّحد مع محمد بن أبي الصهبان - فلا تعليق في السند. لكن سيأتي عند التكلّم عن الحديث المذكور في هذا المجلّد 4:82 عدم صحّة هذا الكلام؛ لعدم تعبير أحمد بن إدريس عن ابن أبي الصهبان، إلا بتعبير محمد بن عبد الجبار، فلاحظ. فالظاهر كون المراد من أحمد هو أحمد بن محمد بن عيسى المتقدّم، و السند معلّق. و يؤكّد ذلك: أنّ الشيخ الطوسي قدس سره روي الخبر في التهذيب 4:159/447 عن محمد بن الحسن الصفّار - وقد عبّر عنه بالضمير - ، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن بكر، عن حفص بن (عن خ.ل) عمر بن سالم و محمد بن زياد بن عيسى... .

ص: 355

وأحمد بن محمد بن محمد بن عيسى - علي الظاهر - ، واحتمال إرادة البرقي بعيد، خصوصاً في المقام؛  
بقرينة ما في الكافي، حيث صرح في الحديث 8 بكونه أحمد بن محمد بن عيسى. هذا، وإنّ نسخ الكافي في هذا السند مختلفة، ففي  
المطبوعة: أحمد بن محمد بن بكر... ، عن حفص، عن عمر [و] بن سالم، وفي نسخة: أحمد بن محمد بن بكر، وهو سهو بلا ريب -  
كتبديل «حفص» ب «جعفر» في بعض النسخ - وفي نسخة: بكير بدل بكر. والخبر رواه في التهذيب 4:180/501: معلقاً عن محمد بن  
يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن بكر و محمد بن أبي الصهبان، عن حفص بن (عن خ.ل) عمر بن  
سالم... ورواه في الاستبصار 2:77/233 هكذا: وما رواه محمد بن يعقوب - أيضاً - عن أحمد بن محمد، عن محمد بن بكر و محمد بن  
أبي الصهبان، عن حفص بن عمر بن سالم... وهو كما ترى يشهد علي أنّ الشيخ حسب الخبر غير معلق، وهو سهو، والصواب: ما في  
التهذيب من زيادة «عدّة من أصحابنا» في السند. وفي ترجمة هارون بن خارجة من جامع الرواة 2:305 - حاكياً عن التهذيب - أحمد بن  
محمد، عن بكير (بكر خ.ل)، وفي بعض نسخه: أحمد بن محمد بن بكير (بكر خ.ل). قال سيّدنا «دام ظلّه» - بعد نقل اختلاف النسخ و  
المصادر في إثبات السند - : «و بعد ردّ المختلف إلى المؤتلف و المتشابه إلى المحكم يكون الصواب: محمد بن بكر و حفص بن عمر، و  
إن كان تعدد رواية بكر بن صالح عن ابن



أبي عمير (1)، و غرابة رواية محمد بن بكر عنه ربما يرجح - ذاتا - نسخة بكر، لكن لا يقاوم مرجح نسخة محمد بن بكر. وعليه: فالظاهر: أن «محمد بن زياد» عطف علي «حفص»، ولمزيد الاطلاع راجع الوافي 11:114/10515 ووسائل الشيعة 10:256/13352 و 299/13464 [و] ترتيب التهذيب 1:485 و 492 [و] جامع الرواة، تراجم حفص بن سالم [1:262] وأخيه عمر [1:635] و محمد بن بكر بن جناح [2:81] و هارون بن خارجة [2:305] و الطبعة القديمة من التهذيب 1:403» انتهى. إن قلت: لم لم نعطف محمد بن زياد بن عيسى علي محمد بن بكر: بأن يكون في السند تحويل، و العطف عطف طبقة علي طبقتين، فينحل مشكلة عدم رواية محمد بن بكر عن ابن أبي عمير، و يؤكد ذلك: كثرة رواية أحمد بن محمد بن عيسى - بهذا التعبير و بتعبير أحمد بن محمد و أحمد - عن ابن أبي عمير بهذا التعبير، و بتعبير محمد بن أبي عمير و محمد بن زياد. قلنا: قد روي أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير بالواسطة أيضاً، و المتوسّطون غالباً هم: أبوه و الحسين بن سعيد و محمد بن عيسى، و قد يتوسّط غيرهم: كالبرقي و معاوية بن حكيم و موسى بن عمر و موسى بن عمران - لاحظ - و علي بن الحكم و علي بن أحمد بن أشيم و ابن أبي نجران و علي بن النعمان و العباس بن معروف و العباس بن موسى الوراق و أبي طالب عبد الله بن الصلت و الحسن بن ظريف.

ص: 357

---

1- التهذيب 6:291/806، 292/807، معاني الأخبار: 219/2، بصائر الدرجات: 299/12، رجال الكشي: 133/209، 167/280.

بل قد وقع في بعض الأسناد رواية أحمد بن محمد، عن العباس بن معروف، عن علي بن مهزيار، عن ابن أبي عمير... .

(1) هذا ما في الكتب الأربعة، ولعلّ المتتبع يجد في غيرها توسط غيرهم أيضاً. وعليه: فبعد كثرة رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير بالواسطة - أيضاً - ، و غرابة عطف طبقة علي طبقتين - ذاتا - من غير قرينة ظاهرة عليه، وعدم وجود إشكال في رواية ابن أبي الصهبان عن ابن أبي عمير (2) ، لا- وجه للالتزام بوقوع التحويل، خصوصا مع كون السند ذا جهات غريبة، منها: وقوع حفص بن عمر بن سالم في السند ولم نجده في غيره، فلتكن رواية محمد بن بكر عن ابن أبي عمير - أيضاً - من الجهات الغريبة، فافهم. وكيف كان، فما ذكر - علي فرض تماميته - لا يكون دليلاً علي وقوع التحويل، بل يمكن أن يجعل دليلاً علي صحّة نسخة بكر، وقد تكررت رواية

ص: 358

1- الكافي 4: 356/16.

2- وردت رواية محمد بن أبي الصهبان - بهذا التعبير وبتعبير ابن أبي الصهبان و محمد بن عبد الجبار - عن ابن أبي عمير - بهذا التعبير وبتعبير محمد بن أبي عمير وأبي أحمد محمد بن زياد الأزدي وأبي أحمد الأزدي - في علل الشرائع 1: 150/11، 2: 390/1، 496/2، الخصال 2: 537/3، 1: 22/77، مختصر بصائر الدرجات: 138، 75، التوحيد: 376/21، بشارة المصطفى: 23، عيون أخبار الرضا 7: 65/34، مشيخة الفقيه في طريق عطاء بن سائب 4: 513، كمال الدين 1: 282/35، بصائر الدرجات: 525/28، فضائل الأشهر الثلاثة: 137/146، معاني الأخبار: 119/1، أمالي الصدوق، المجلس 2/5، 23/9، 26/6، 46/2، 49/6، 81/17، 91/9، أمالي المفيد، المجلس 6/11، أمالي الطوسي: 188/316=المجلس 7/18.

بكر بن صالح عن ابن أبي عمير. فتحصل: عدم وجود دليل معتد به علي وقوع التحويل، والله أعلم.

78 = 7/1 - علي بن محمد، عن صالح بن أبي حماد، عن ابن سنان... 78 = 7/ذيل 1 - وعنه، عن الحسن بن الحسين، عن ابن سنان....

توضيح: الضمير يرجع إلي علي بن محمد - كما هو الظاهر من السند - ، وقد أرجعه إليه في معجم رجال الحديث 4:508 و يؤيده الكافي 1:512/24.

82 = 9/4 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن أبي الصهبان، عن علي بن الحسن بن رباط....

82 = 9/5 - أحمد [بن محمد]، عن [محمد] بن أبي الصهبان، عن محمد بن بكر بن جناح... (معلق)

توضيح: لو كان الصواب نسخة «أحمد بن محمد» فلا تأمل في كون السند معلقاً علي ما قبله، وقد حذف عدّة من أصحابنا من السند اتكاءً عليه. و أمّا لو كان الصواب نسخة «أحمد»، فربما يحتمل - بدوا - كون المراد من أحمد هو أحمد بن إدريس، الذي قد أكثر من الرواية عن محمد بن أبي الصهبان، المتّحد مع محمد بن عبد الجبار، فلا تعليق في السند. لكن فيه - مضافاً إلي عدم التعبير عن أحمد بن إدريس بأحمد في مورد من الكافي من دون سبق أحمد بن إدريس (1) - أنّ روايات محمد بن أبي الصهبان -

ص: 359

1- .و أمّا مع سبق أحمد بن إدريس، فقد ورد في موردين 1:277/7، 440/4.

الواردة في الكافي عن طريق أحمد بن إدريس أو أبي علي الأشعري، وهما واحد - كلّها بلفظ محمد بن عبد الجبار. نعم، ورد في التهذيب 8:249/902 عن البرزقري، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن أبي الصهبان...، وكذا في مشيخة الفقيه في طريقه إلي راويين (1). لكن نظير ذلك مفقود في الكافي: فإما أنّ أحمد بن إدريس لا يعبر عن محمد بن عبد الجبار بعنوان محمد بن أبي الصهبان، والموارد المتقدمة عن التهذيب و مشيخة الفقيه لا يسلم كونها من تعبير أحمد بن إدريس نفسه. وإما أنّ الكليني لا يعبر عن محمد بن عبد الجبار عند رواية أحمد بن إدريس بمحمد بن أبي الصهبان (2). وكيف كان، ففي الحديثين 4 و 5 غرابة منشؤها عدم رواية أحمد بن محمد عن محمد بن أبي الصهبان، إلا هنا وفي التهذيب 4:63/169 (3)، لكنّ الظاهر:

ص: 360

1- الفقيه 4:513، 522.

2- و الظاهر أنّ جلّ روايات محمد بن عبد الجبار إنّما وقع فيها أحمد بن إدريس من باب أنّه الطريق إلي روايات ابن عبد الجبار أو غيره من أرباب الكتب.

3- لفظه: أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي الصهبان، قال: كتبت إلي الصادق عليه السلام... والظاهر وقوع خلل فيه، كما يظهر من الفقيه 2:17/1600، لاحظ ما مرّ في ذيل الكافي 4:77/8 أيضاً. ثمّ إنّّه وردت رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عبد الجبار في موردين آخرين: الأوّل: التهذيب 2:22/62: سعد، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن عبد الجبار، عن الحسن بن عليّ بن فضال...، لكن سعد يروي عن محمد بن عبد الجبار مباشرة في كثير من الأسناد، منها: ما في الخصال 2:350/26: سعد بن عبد الله، عن محمد بن عبد الجبار، عن الحسن بن عليّ بن فضال... وأحمد بن محمد هو من عمدة رواة الحسن بن عليّ بن فضال و توسط راو بينهما - خصوصاً محمد بن عبد الجبار، الذي هو من معاصري أحمد بن محمد بن عيسى و ندره رواية ابن عيسى عنه - بعيد جداً. و الظاهر أنّ «عن» بعد أحمد بن محمد مصحّف من «الواو»؛ فقد تكرّرت رواية سعد عن أحمد بن محمد (بن عيسى) و محمد بن عبد الجبار متعاطفين، لاحظ التهذيب 2:30/91، الخصال 2:642/21، رجال الكشي: 315/570 - مع قيد الذهلي - رجال النجاشي: 229/607، علل الشرائع 1:199/25، 200/30، 201/31، كمال الدين 2:347/35، لاحظ الاختصاص: 285 - مرّتان -، 290، 308، و هذه الموارد من الاختصاص مأخوذة من كتاب بصائر الدرجات لسعد بن عبد الله، كما أثبتناه في محلّه. وقد وردت رواية أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الجبار عن الحسن بن عليّ بن فضال في التهذيب 10:262/1037، لاحظ فهرست الطوسي - ترجمة الحسن بن عليّ بن فضال - 123/164، الكافي 2:42/2، 352/7، 607/1، 6:380/2، 449/1، 522/1 و أيضاً رجال النجاشي: 233/618، علل الشرائع 1:296/4، 2:395/16. الثاني: ما ورد في أمالي المفيد، المجلس 35/9 بسنده عن محمد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عبد الجبار، عن الحسن بن محبوب... - عنه أمالي الطوسي: 73/106=المجلس 3/15 - . لكنّ الظاهر فيه - أيضاً - عطف محمد بن عبد الجبار علي أحمد بن محمد بن عيسى؛ لكونهما من مشايخ الصفّار و رواة الحسن بن محبوب.

أنَّ أحمد بن محمد لم يدرك عليَّ بن الحسن بن رباط، فلذلك يروي عنه بواسطة (1).

ص: 361

---

1- يروي أحمد بن محمد عن عليَّ بن الحسن بن رباط في الأُغلب بتوسُّط الحسن بن محبوب - الكافي 3:33/4، 5:112/2، 446/15، 6:50/6، 7:230/1، 375/15 - وقد يروي عنه بتوسُّط غيره، كابن فضَّال - الكافي 3:299/6 - و معاوية بن حكيم - التهذيب 7:329/1355، وأيضاً بتوسُّط محمد بن سنان عن عليَّ بن رباط - الكافي 5:554/5 - ولم نجد روايته عنه مباشرةً في موضع.

فتحصل: أن الحديث 5 معلق علي سابقه - كما فهم في وسائل الشيعة 10:21/12732 - وأحمد بن محمد بن محمد بن عيسى. ثم إن الشيخ الطوسي أورد الخبر في التهذيبين (1) من دون إيراد «عدة من أصحابنا» فيه، وهو ناشٍ من عدم الالتفات إلي تعليق السند. (2)

82 = 9/7 - سهل بن زياد، عن علي بن الحكم... (معلق)

توضيح: السند معلق، وليس بقربه ذكر لسهل بن زياد، إلا في الباب السابق، الحديث 4، ففيه: عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وسنفضل الكلام عن ذلك في الفصل الثالث من الباب الثاني.

91 = 12/6 (حيلولة)

91 = 13/1 (حيلولة)

92 = 13/3 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد....

92 = 13/4 - أجد بن تمّ، عن أگسغ بن سعيد... (معلق)

ص: 362

---

1- التهذيب 4:181/504، الاستبصار 2:78/236.

2- وفيهما عنه (=محمد بن يعقوب) عن أحمد بن محمد...، وهو يؤكّد صحّة نسخة أحمد بن محمد في الكافي، فلاحظ.

95 = 16/1 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن تَمَد، عن عطّ بن أگم....

95 = 16/2 - أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب... (معلّق)

96 = 16/3 (حيلولة)

97 = 17/4 - محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن يحيى....

97 = 17/5 - صفوان [بن يحيى]، عن إسحاق بن عمّار... (معلّق)

98 = 18/3 (حيلولة)

98 = 18/4 (حيلولة)

100 = 20/2 (حيلولة)

101 = 21/1 (حيلولة)

102 = 22/2 (حيلولة)

104 = 23/1 (حيلولة)

104 = 23/2 (حيلولة)

105 = 24/1 (حيلولة)

105 = 24/3 - محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضال....

105 = 24/4 - أحمد بن محمّد، عن الحجّال... (معلّق)

108 = 27/1 (حيلولة)

ص: 363

27/2 = 108 (حيلولة)

28/1 = 109 (حيلولة)

37/4 = 116 - محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب....

37/5 = 116 - أحمد بن محمّد، عن ابن فضال... (معلّق)

39/6 = 118 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم....

39/7 = 119 - أحمد [بن محمّد]، عن الحسين بن سعيد... (معلّق)

40/2 = 119 (حيلولة)

41/1 = 120 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن أحمد بن أشيم....

41/2 = 120 - أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسى... (معلّق)

41/3 = 120 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن عبد الله بن المغيرة، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام....

41/4 = 120 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام....

توضيح: قال في منتقى الجمان 2:542 حول الحديث 3: «اتّفق في الطريق غلط واضح في جميع ما عندي من نسخ الكافي... ، والذي يقوي في خاطري:

ص: 364



أنّ ما بين قوله: «عن أبيه» وقوله: «عن عبد الله بن المغيرة» مزيد سهوا من الطريق الآخر [أي من الحديث 4]، ولم يتسّر له مصلح. و  
يحتمل أن يكون الغلط بإسقاط واو العطف من قوله: «عن عبد الله بن المغيرة»، فيكون الإسناد مشتقاً علي طريقين للخبر يرويه بهما  
إبراهيم بن هاشم، ولا يخلو من بعد؛ بالنظر إلي المعهود في مثله، وإن ظنّ قربه؛ من حيث اقتضائه تقليل الغلط» انتهى. قوله: «بالنظر إلي  
المعهود في مثله» كأنه إشارة إلي لزوم الإتيان بكلمة «جميعاً» عند التحويل، لكن هذا غير صحيح؛ لعدم لزومه دائماً، فلعلّ المراد: عدم  
معهودية رواية إبراهيم بن هاشم عن عبد الله بن المغيرة في ضمن روايته عن طريق آخر بإيقاع التحويل بينهما، وبتعبير آخر: لم نعهد مثل  
هذا السند المحوّل في روايات إبراهيم بن هاشم في موضع. ثمّ إنّ قوله قدس سره: «وإن ظنّ قربه...» غير تام؛ حيث إنّ سقوط الواو من  
السند ليس أقرب وأشيع من زيادة قطعة من سند في سند آخر، كما لا يخفي علي الممارس في الأسناد، و مجردّ تقليل الغلط غير موجب  
للظنّ ما لم يكن مطابقاً للغلبة والشيوع. فالظاهر ما قوّاه أولاً، وليس في السند تحويل، ويؤكّده خلوّ بعض نسخ الكتاب عن هذه القطعة،  
حيث حكى سيّدنا «دام ظلّه» عن نسخة معتبرة من الكتاب: «أنّه ضرب علي هذه القطعة، أعني: عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي».

122 = 42/2 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد....

ص: 365

122 = 42/3 - أحمد بن محمد، عن العباس بن معروف... (معلق)

122 = 42/4 (حيلولة)

122 = 42/5 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب....

122 = 42/6 - أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد... (معلق)

122 = 42/7 - أحمد بن محمد، عن ابن فضال... (معلق)

123 = 44/1 (حيلولة)

125 = 45/2 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد....

125 = 45/3 - أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى... (معلق)

127 = 48/2 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نجران (عمير خ.ل)....

127 = 48/3 - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم... (معلق)

127 = 48/4 - أحمد بن محمد، عن صالح بن سعيد، عن أبان بن تغلب، عن أبي جعفر عليه السلام... (معلق)

توضيح: لا إشكال في وقوع التعليق في السندين، لكن رواية أحمد بن محمد - المراد به أحمد بن محمد بن عيسى أو أحمد بن محمد بن خالد البرقي -

ص: 366

عن أبان بن تغلب بواسطة واحدة في غاية البعد. و ما ورد نظيره في بعض الأسناد، فمن تحريف النسخة، وقد بحثنا عن ذلك مفصلاً في رسالة حول أبي سعيد القمّاط، وقلنا: إنّه لا ريب في وقوع سقط هنا، و أقوى الاحتمالات كون الساقط هو إسماعيل بن مهران بين أحمد بن محمّد و صالح بن سعيد؛ فقد تكرّرت رواية أحمد بن محمّد (بن خالد البرقي)، عن إسماعيل بن مهران، عن صالح بن سعيد أو أبي سعيد القمّاط، عن أبان بن تغلب.... وعلي هذا الاحتمال، فالمراد من أحمد بن محمّد في هذه الأسناد هو أحمد بن محمّد بن خالد.

128 = 49/2 - أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان بن يحيى....

128 = 49/3 - صفوان [بن يحيى]، عن عبد الله بن مسكان.... (معلّق)

128 = 50/1 (حيلولة)

130 = 51/3 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن خالد....

130 = 51/4 - أحمد بن محمّد، عن المرزبان بن عمران.... (معلّق)

133 = 54/1 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير....

ص: 367

133 = 54/2 - أحمد بن محمد، عن محمد بن سهل... (معلق)

134 = 54/3 - أحمد [بن محمد]، عن علي بن الحكم... (معلق)

135 = 55/3 - أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى....

135 = 55/4 - صفوان [بن يحيى]، عن عبد الرحمان بن الحجاج... (معلق)

137 = 55/8 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم....

137 = 55/9 - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم... (معلق)

137 = 55/10 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي....

137 = 55/11 - أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد... (معلق)

138 = 56/1 (حيلولة)

141 = 58/1 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير....

141 = 58/2 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن علي بن أحمد بن أشيم، قال كتب الحسين إلي الرضا عليه السلام....

141 = 58/3 - علي بن إبراهيم، عن صالح بن عبد الله، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: قلت له: جعلت فداك، علي صيام شهر إن خرج

عمي من

ص: 368

توضيح: كذا ورد الحديث 3 في النسخ، وقد نقله كذلك في وسائل الشيعة 10:20/12729. لكن لا يخفي ما في السند من الاختلال؛ إذ لا يروي علي بن إبراهيم عن صالح بن عبد الله مباشرةً، و الظاهر أنّ المراد من أبي الحسن عليه السلام هو الكاظم عليه السلام (1)، كما يشهد له ما ورد في التهذيب 4:330/1030: معلقاً عن هارون بن مسلم، عن ابن أبي عمير، عن صالح بن عبد الله، قال: قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام: إنّ أخي حبس، فجعلت علي نفسي صوم شهر... فأورد ما يقرب من مضمون الخبر، و من القويّ اتّحاد الخبرين، و وقوع التحريف في أحدهما: في جعل المحبوس أخ الراوي أو عمّه. إذا عرفت ذلك، يظهر لك قوّة الإشكال في المقام؛ إذ رواية علي بن إبراهيم عن أصحاب الكاظم عليه السلام بعيدة جداً، بل الظاهر كون صالح بن عبد الله من أصحاب الصادق عليه السلام؛ بناءً علي كون المراد منه صالح بن عبد الله الخثعمي بشهادة أنّ له روايات في باب الصيام قريبة المضمون إلي الخبر (2) - وقد عدّ صالح بن عبد الله الخثعمي من أصحاب الصادق عليه السلام (3) - و يبعد جداً رواية

ص: 369

- 1- صالح بن عبد الله الخثعمي من أصحاب الكاظم و الرضا عليهما السلام، كما صرّح به في قرب الاسناد: 304/1193 و 1194، و قد عدّه الشيخ في أصحاب الرضا عليه السلام في رجاله: 2=359/5310 و قد روي عن الكاظم عليه السلام - مضافاً إلي ما في قرب الاسناد - في الكافي 5:446/17 و التهذيب 4:187/523، و كذا في الحديث المبحوث عنه، فلا يضّرّ عدم تصريح كتب الرجال بذلك.
- 2- الكافي 4:122/7، التهذيب 4:187/523، الفقيه 2:149/2003.
- 3- رجال الشيخ الطوسي: 5 = 225/3025 و أورد بعده بقليل - بالرقم 3031 = 9 - عنوان صالح بن عبد الله الأحول الكوفي، و المحتمل اتّحاده مع الخثعمي الكوفي.

علي بن إبراهيم - الذي كان حيًّا سنة 307 - عن أصحاب الصادق عليه السلام، المتوفِّي سنة 148. ويؤكد الإشكال: أن جميع رواة صالح بن عبد الله في طبقة متقدمة علي طبقة علي بن إبراهيم بكثير. (1) ولم نجد وجهًا يوضح الصواب في السند علي نحو يصح الركون إليه، لكن هنا احتمالات: منها: كون الصواب «علي» بدل علي بن إبراهيم، والمراد من علي هو علي بن أحمد بن أشيم - المذكور في الحديث 2 - فالسند معلق، وأضيف «بن إبراهيم» إلي عنوان الراوي توهمًا. ويضعفه - مضافًا إلي عدم بدء السند المعلق باسم ابن أشيم في الكافي في موضع - أنه لم نجد رواية ابن أشيم عن صالح بن عبد الله في موضع. منها: كون الصواب «عنه»، ثم صحَّف ب «علي»، ثم أضيف «بن إبراهيم»، والضمير راجع إلي ابن أبي عمير في الحديث 1. ويبيّده: أن لازمه اجتماع تصحيف وزيادة وإرجاع للضمير إلي وسط السند المتقدّم، مع الفصل بين الضمير و مرجعه بسند آخر.

ص: 370

---

1- فقد روي عن صالح بن عبد الله الخثعمي، ابن فضال - الكافي 4:122/7، الفقيه 2:149/2003 - وعبد الله بن خدّاش - الكافي 5:446/17 - وفضالة - التهذيب 4:187/523 - وابن أبي عمير - التهذيب 4:330/1030 - وابن أبي نجران - قرب الاسناد: 304/1193 و 1194 - وإيّوب بن نوح - قرب الاسناد: 309/1205، وقسه مع سند التهذيب 1:41/114 - وفي المحاسن 2:407/120: عن بعض أصحابنا، عن صالح بن عبد الله.

منها: وقوع سقط في السند، وهذا أولي الاحتمالات، لكنّ الكلام في الساقط، فيحتمل كونه «أبيه عن ابن أبي عمير»؛ فإنّ عليّ بن إبراهيم يروي عن ابن أبي عمير بواسطة أبيه إبراهيم بن هاشم فيما لا يحصي كثرةً من الروايات، وقد تقدّمت الإشارة إليّ وروود الحديث - المظنون الاتّحاد مع هذا الحديث - في التهذيب عن طريق هارون بن مسلم، عن ابن أبي عمير، عن صالح بن عبد الله. وأمّا احتمال كون الساقط هو «هارون بن مسلم عن ابن أبي عمير» فبعيد بعد عدم توسّط هارون بن مسلم بين عليّ بن إبراهيم و ابن أبي عمير في موضع. والحاصل: أنّ وقوع الاختلال في السند ظاهر، وأمّا أصل السند فغير معلوم، والله أعلم.

143 = 59/1 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن سهل....

143 = 59/2 - أحمد بن محمّد، عن عليّ بن محمّد.... (معلّق)

146 = 61/4 - الحسن بن عليّ الهاشمي، عن محمّد بن موسي، عن يعقوب بن يزيد، عن [الحسن بن عليّ] الوشاء، قال: حدّثني نجبة بن الحارث العطار قال: سألت أبا جعفر عليه السلام .... 146 = 61/ذيل 4 - قال نجبة: فسألت أبا عبد الله عليه السلام ... (معلّق)

146 = 61/5 - [و] عنه، عن محمّد بن عيسي بن عبيد....

ص: 371

147 = 61/6 - [و] عنه، عن محمد بن عيسى....

147 = 61/7 - [و] عنه، عن محمد بن الحسين....

توضيح: الضمير في جميع الأسناد يرجع إلي الحسن بن عليّ الهاشمي، كما نقل الشيخ الحديثين 5 و 6 عن الكليني (1)، وقد أرجع الضمير إلي الحسن بن عليّ الهاشمي، ومثله في معجم رجال الحديث 5:74، وكذلك الإمام البروجردي في 1:134 من تجريد أسانيد الكافي.

149 = 63/2 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن بعض أصحابنا....

149 = 63/3 - سهل بن زياد، [عن عبد الوهّاب]، عن عبد الرحمان بن سالم.... (معلّق)

153 = 67/2 - محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن يحيى....

154 = 67/3 - صفوان بن يحيى، عن عيص بن القاسم.... (معلّق)

154 = 68/1 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصير، قال: دخلنا عليّ أبي عبد الله عليه السلام، فقال له أبو بصير: ما تقول في الصلاة في شهر رمضان؟

ص: 372

1- .لاحظ التهذيب 4:301/911 و 912.



فقال: لشهر رمضان حرمة وحق لا يشبهه شيء من الشهور، صل ما استطعت في شهر رمضان... فصل يا أبا محمد زيادة في رمضان، فقلت: كم، جعلت فداك؟ فقال: في عشرين ليلةً تصلي في كل ليلة عشرين ركعةً...

توضيح: الظاهر زيادة «عن أبي بصير» كما يشهد له السياق، وقد روي الخبر في التهذيب 3:63/215: عن الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن علي بن أبي حمزة، قال: دخلنا علي أبي عبد الله عليه السلام، فقال له أبو بصير: ... فصل - يا أبا محمد - زيادة في رمضان، فقال: كم، جعلت فداك؟ فقال: في عشرين ليلةً تمضي، في كل ليلة عشرين ركعةً... وقد نبه علي ذلك في الأخبار الدخيلة 4:129. ثم الظاهر: أن قوله: «فقلت: كم، جعلت فداك؟» في الكافي تصحيف «فقال: كم، جعلت فداك؟» كما في التهذيب - مع تأمل يأتي وجهه في ذيل الحديث 2 من: 156 - وقوله: «تمضي» في التهذيب تصحيف «تصلي» في الكافي، يعرف جميع ذلك بالتأمل في متن الخبر. ثم إن المصنف روي في 2:618/5: بسنده عن علي بن أبي حمزة، قال: سألت أبو بصير أبا عبد الله عليه السلام - وأنا حاضر - فقال له: جعلت فداك، أقرأ القرآن في ليلة؟ فقال: لا... فقال أبو بصير: أقرأ القرآن في رمضان في ليلة؟ فقال: لا، فقال: في ليلتين؟ فقال: لا، فقال: في ثلاث؟ فقال ها - وأوماً بيده - نعم، شهر رمضان لا يشبهه شيء من الشهور، له حق وحرمة، أكثر من الصلاة ما استطعت. وأورد في 2:617/2: بسنده عن علي بن أبي حمزة، قال: دخلت علي أبي عبد الله عليه السلام، فقال له أبو بصير: جعلت فداك، أقرأ القرآن في شهر رمضان

في ليلة... ثمّ أورد نظير ذيل الخبر المتقدّم مع كلام في كيفة قراءة القرآن لا يناسب ذكره هنا، فلاحظ. و الظاهر اتّحاد هذين الخبرين مع ما نحن فيه، و هما لا يخلوان من تأييد لما ذكرناه، فلاحظ.

155 = 68/3 - محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسى....

155 = 68/4 - أحمد [بن محمّد]، عن الحسين بن سعيد... (معلّق)

156 = 69/1 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم....

156 = 69/2 - أحمد [بن محمّد]، عن الحسين بن سعيد... (معلّق)

157 = 69/3 - أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... (معلّق)

توضيح: ينتهي الحديث 2 إلى عليّ بن أبي حمزة (1)، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام، فقال له أبو بصير: جعلت فداك، الليلة التي يرجي فيها ما يرجي؟ فقال: في إحدوي وعشرين أو ثلاث وعشرين، قال: فإن لم أقو عليّ كليهما فقال: ما أيسر ليلتين فيما تطلب، قلت: فربما رأينا الهلال عندنا، و جاءنا من يخبرنا بخلاف ذلك من أرض أخرى، فقال: ما أيسر أربع ليال تطلبها فيها، قلت: جعلت فداك، ليلة ثلاث وعشرين ليلة الجهني؟ فقال: إنّ ذلك ليقال،

ص: 374

1- وصفه في المطبوعة بالشمالي سهو لم يرد في بعض النسخ المعتبرة، و عليّ بن أبي حمزة هذا هو البطائني، قائد أبي بصير يحيى الأسدي.

قلت: جعلت فداك، إنَّ سليمان بن خالد روي في تسع عشرة يكتب وفد الحاج، فقال لي: يا أبا محمّد، وفد الحاج يكتب في ليلة القدر... قال: قلت: فإن لم أقدر علي ذلك وأنا قائم؟ قال: فصلّ وأنت جالس، قلت: فإن لم أستطع؟ قال: فعلي فراشك... والظاهر - بدوا - من قوله: «قلت: فرما رأينا الهلال...» أنّ القائل هنا إلي آخر الخبر هو: عليّ بن أبي حمزة، لكن خطاب الإمام عليه السلام إليه بأبي محمّد - وهو كنية أبي بصير وإثما يكتي عليّ بن أبي حمزة بأبي الحسن - دليل علي كونه من كلام أبي بصير، وقد أورد الخبر في التهذيب 3:58/201 - معلقاً عن الحسين بن سعيد، معبّراً عنه بالضمير - عن القاسم بن محمّد، عن عليّ، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام... وكذا في أمالي الشيخ الطوسي: 690/1467 = المجلس 39/10: بسنده عن الحسين بن سعيد... وكذا في الفقيه 2:159/2029، وفيه: روي عن عليّ بن أبي حمزة... ولا يبعد أخذ الفقيه من الكافي، وقد زيد في جميع هذه المصادر «قال» قبل «قلت»، وهو الأنسب - أي: قال أبو بصير - وكان عليّ بن أبي حمزة لم يقدر علي سماع جميع سوالات أبي بصير وأجوبة الإمام عليه السلام له مباشرةً، فنقلها بتوسّط أبي بصير. وكيف كان، فقد مرّ - آنفاً - في الحديث 1 من: 159 أنّ الظاهر كون «فقلت» مصحّفاً من «فقال»، لكن يحتمل كون الصواب: «قال: فقلت»، فيلخص فيه ما قلنا هنا، فتأمّل.

ص: 375

---

1- لم ترد بعض أسئلة أبي بصير في نقل التهذيب، والظاهر سقوطها منه؛ فإنّها وردت في سائر المصادر، حتّى في أمالي الشيخ الطوسي أيضاً.

160 = 70/1 - عطّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أضّ عمف...، عن أضّ عبد الله عليه السلام قال: تقول صّ العلا الأواخر من ءكر رمضان....

160 = 70/2 - أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحسن (الحسين خ.ل)، عن محمّد بن عيسي، عن أيّوب بن يقطين أو غيره، عنهم عليهم السلام دعاء العشر الأواخر: تقول في الليلة الأولى... تقول في الليلة الثانية... تقول في الليلة الثالثة....

161 = 70/3 - ابن أبي عمير، عن محمّد بن عطية، عن أبي عبد الله عليه السلام في الدعاء في شهر رمضان في كلّ ليلة تقول: «اللهم إني أسألك...». (معلّق)

162 = 70/4 - محمّد بن عيسي بإسناده عن الصالحين عليهم السلام، قال: قال: تكرر في ليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان هذا الدعاء.... و تقول في الليلة الرابعة.... و تقول في الليلة الخامسة... (معلّق)

توضيح: الظاهر - بدوا - تعليق الحديث 3 علي الحديث 1، و تعليق الحديث 4 علي الحديث 2، لكن بالتأمل في الحديث 3 يقوي احتمال كونه مزيدا في الكتاب؛ فإنّ مضمون هذا الحديث لا ينسجم مع عنوان الباب، و لا ربط له بليلة الثالث والعشرين من شهر رمضان، كما ذكر الحديث 4 بهذه الملاحظة بين قطعتين من الحديث 2، و لا يوجد في الحديث 3 ما يتوهم ارتباطه بالباب، اللهم إلاّ احتمال الدعاء علي ذكر ليلة القدر، و لكن ذكر الدعاء بهذه المناسبة في الباب في غاية الغرابة، كغرابة توسط هذا الخبر بين السند المعلّق و السند المعلّق عليه، فينحلّ هذا الإشكال أيضاً بالقول بزيادة

الحديث 3 رأساً. نعم، قد ذكر ابن طاوس دعاءً قريباً من هذا الدعاء في «إقبال الأعمال» 1:211 - في ضمن أدعية ليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان - بإسناده إلي عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله عليه السلام ... ، وقال: هذا الدعاء ذكره ابن أبي قرّة في دعاء ليلة ثلاث وعشرين ... ، عنه بحار الأنوار 98:165. لكن هذا لا يبرّر ذكر هذا الدعاء هنا مع عدم إشارة في نفس الدعاء إلي ارتباطه بليلة القدر أصلاً.

170 = 74/5 - سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد... (معلّق)

توضيح: الظاهر كون السند معلّقاً - كما سنبحث عنه في الفصل الثالث من الباب الثاني - وفي متن وسائل الشيعة 7:446/9824: محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن زياد...، وفي هامشه: وفي هامش الأصل عن نسخة: «محمّد بن عليّ، عن سهل بن زياد» انتهى، وفي كلتا النسختين إشكال واضح لا يخفي.

171 = 75/3 (حيلولة)

172 = 75/13 - محمّد بن الحسين، عن محمّد بن القاسم بن الفضيل البصري...

توضيح: مرّ الخبر في الكافي 3:541/8: عن محمّد بن يحيي، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن القاسم بن الفضيل...، وصاحب المنتقى 2:392 - بعد ما أورده متّصلاً كما هناك - قال: «و الكليني أورده في باب الفطرة أيضاً مخالفاً لما

ص: 377

هنا في المتن، و الطريق مرسل عن محمد بن الحسين، و الظاهر اتّصاله بمحمد بن يحيى، كما هنا و إن تركه عن سهو، و الأمر في ذلك علي كلّ حال سهل، كما لا يخفي» انتهى، ثمّ أشار إلي ذلك أيضاً في: 430. أقول: الأقرب من احتمال الإرسال وقوع سقط في النسخ، فقد جاز عين الناسخ من «محمد» في محمد بن يحيى إلي «محمد» في محمد بن الحسين، فسقط محمد بن يحيى من السند.

75/17 = 173 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير....

75/18 = 173 - أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد.... (معلّق)

78/1 = 176 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد....

78/2 = 176 - سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد [بن أبي نصر].... (معلّق)

79/1 = 177 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب....

79/2 = 177 - أحمد بن محمد، عن ابن محبوب.... (معلّق)

79/3 = 177 - [أحمد بن محمد]، عن ابن محبوب.... (معلّق)

79/4 = 177 - [أحمد بن محمد]، عن ابن محبوب.... (معلّق)

ص: 378

1/1 = 184 (حيلولة)

189 = 3/7 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن أبي زرارة التميمي، عن أبي حسان، عن أبي جعفر عليه السلام .... 190 = 3/ذيل 7 - ورواه أيضاً [عن] سيف بن عميرة، عن أبي بكر الحضرمي، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله. (معلّق)

توضيح: الضمير في «رواه» يرجع إلي عليّ بن الحكم، والسند معلّق. هذا، لو كان في العبارة لفظة «عن»، وأما لو لم يكن، فتعليق السند بالبناء علي صدره غير معلوم؛ لجواز أن يكون السند من الأسناد الذيلية، وإن كان المظنون وقوع التعليق بالبناء علي صدره حينئذٍ أيضاً.

ص: 379

194 = 4/5 - محمّد بن يحيى وغيره، عن أحمد بن محمّد، عن العباس بن معروف، عن عليّ بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد، عن إبراهيم بن أبي البلاد... .

توضيح: مرّ توضيح السند وحلّ إشكال رواية أحمد بن محمّد عن الحسين بن سعيد بالواسطة في ذيل الكافي 3:542/3، وأشرنا هناك إلي احتمال كون الحسين بن سعيد تصحيف الحسن بن سعيد.

عدم التحويل في السند وإن قلنا بوقوع التصحيف فيه

وكيف كان، فلا دليل علي كون «عن» قبل الحسين بن سعيد تصحيف الواو حتّي يكون السند محوّلاً، بل السند خالٍ عن التحويل وإن قلنا بوقوع التصحيف فيه.

201 = 7/1 (حيلولة)

205 = 7/4 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه والحسين بن محمّد، عن عبدويه بن عامر ومحمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد جميعاً، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن أبان بن عثمان، عن عقبة بن بشير... . (حيلولة)

206 = 7/4 - ذيل 4 - وذكر عن أبي بصير أنّه سمع... . (معلّق، حيلولة)

الأظهر قراءة «ذكر» معلوماً ورجوع ضميره إلي أبان بن عثمان

توضيح: يحتمل - بدوياً - قراءة «ذكر» بصيغة المجهول، والأظهر كونه بصيغة المعلوم، ورجوع الضمير المستتر فيه إلي أبان بن عثمان؛ فقد يأتي بعد أسناد قليلة بنفس الأسناد الثلاثة عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن أبان بن عثمان، عن أبي بصير.

ص: 380



206 = 7/6 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال... .

207 = 7/7 - وعنه، عن سعيد بن جناح... (معلق)

207 = 7/8 - وروي عن ابن أبي نصر... (معلق)

توضيح: الضمير في الحديث 7 راجع إلي أحمد بن محمد، وروايته عن سعيد بن جناح كثيرة.

وأما الحديث 8، فإن قريء بصيغة المعلوم، فالضمير يرجع إلي أحمد بن

الأظهر قراءة «روي» معلوماً ورجوع ضميره إلي أحمد بن محمد

محمد، ويكون السند معلقاً، وإن قرء بصيغة المجهول - كما قد يوهمه نقل وسائل الشيعة 13:214/17587: قال الكليني: وروي عن ابن أبي نصر، وهو ظاهر معجم رجال الحديث 22:342 - فالخير مرسل، ولعلّ الاحتمال الأوّل أظهر، فافهم.

207 = 7/9 - علي بن إبراهيم، عن أبيه ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد والحسين بن محمد، عن عبدويه ابن عامر جميعاً، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبان بن عثمان، عن أبي بصير... (حيلولة)

209 = 7/ذيل 9 - وذكر أبان، عن أبي بصير... (معلق، حيلولة)

210 = 7/17 (حيلولة)

214 = 8/7 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نجران... .

214 = 8/8 - أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر... (معلق)

ص: 381

227 = 14/1 - علي بن إبراهيم، عن أبيه ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير... (حيلولة)

227 = 14/2 - ابن أبي عمير، عن معاوية... (معلق، حيلولة)

227 = 14/4 (حيلولة)

231 = 19/4 (حيلولة)

232 = 21/2 (حيلولة)

233 = 21/4 (حيلولة)

233 = 21/6 - أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن منصور [بن حازم] و مثنى بن عبد السلام، عن كرب الصيرفي، قال: كنا جماعة فاشترينا طيراً، فقصصناه و دخلنا به مكة، فعاب ذلك علينا أهل مكة، فإرسل كرب إلى أبي عبد الله عليه السلام فسأله فقال... .

في المطبوعة تصحيف «و» ب «عن» قبل مثنى

توضيح: في مطبوعة الكافي: «عن» بدل «و» قبل مثنى، و الظاهر صحة ما أثبتناه عن بعض مخطوطاته الموافقة لنسخة وسائل الشيعة 13:34/17173؛ فقد ورد الخبر في التهذيب 5:348/1208 بسند آخر عن صفوان، عن مثنى، عن كرب الصيرفي، قال: كنا جميعاً فاشترينا طائراً... إلى آخر الحديث باختلاف يسير في بعض الألفاظ، وقد ورد الخبر في الفقيه 2:260/2362 -

معلّقاً عن مثني - عن كرب الصيرفي... ، و كأنه مأخوذ من الكافي.

الكلام في قائل «قال: كذا» وبيان احتمالاته

و كيف كان، فالكلام يقع في قائل «قال: كذا»؛ إذ رجوع الضمير إلي كرب ينافي قوله: «فأرسل كرب»، و رجوعه إلي أحد الراويين المذكورين قبله لا يتم؛ إذ لازمه نقصان السند للراوي الآخر منهما.

و غاية ما يمكن في توجيه الخبر: إمّا القول بكون «قال» مصحّف «قالا»، و إمّا القول ب رجوع الضمير إلي عنوان «أحدهما»، و إمّا القول ب رجوعه إلي مثني؛ لكون لفظ الخبر عنه، و إنّما روي منصور بن حازم مضمونه، (1) و الله أعلم.

21/10 = 234 (حيلولة)

21/12 = 234 - أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى... .

21/13 = 234 - صفوان [بن يحيى]، عن زياد أبي الحسن الواسطي... (معلّق)

21/14 = 235 (حيلولة)

ص: 383

---

1- ورد في الكافي 4:236/18 بنفس الإسناد عن صفوان بن يحيى، عن منصور بن حازم، قال: قلت لأبي عبد الله 7: أهدي لنا طائر مذبوح بمكّة فأكله أهلنا، فقال: لا يري به أهل مكّة بأساً... ، و مثله في التهذيب 5:376/1311 بسند آخر عن صفوان، عن منصور... و في الفقيه 2:261/2364 - معلّقاً عن صفوان - عن منصور بن حازم...، فيمكن ارتباطه مع الخبر المبحوث عنه، فلاحظ.

21/15 = 235 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي... .

21/16 = 235 - أحمد بن محمد، عن ابن فضال... (معلق)

21/21 = 237 (حيلولة)

21/22 = 237 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد... .

21/23 = 237 - أحمد، عن الحسين [الحسن خ. ل.]... (معلق)

23/1 = 239 (حيلولة)

23/2 = 240 (حيلولة)

27/1 = 244 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن إبراهيم... .

27/2 = 244 - أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي... (معلق)

27/3 = 245 - أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي... (معلق)

27/4 = 245 (حيلولة)

27/6 = 248 (حيلولة)

27/9 = 250 (حيلولة)

ص: 384

27/10 = 251 (حيلولة)

27/11 = 251 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نجران... .

27/12 = 251 - سهل، عن ابن فضّال... (معلّق)

27/13 = 252 (حيلولة)

28/10 = 255 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... .

28/11 = 255 - أحمد، عن أبي محمّد الحجّال... (معلّق)

المراد من أحمد في السند مرّد بين ابن عيسى و ابن خالد

توضيح: المراد من أحمد هو أحمد بن محمّد في السند السابق، لا أحمد بن محمّد بن أبي نصر، وأحمد بن محمّد في هذه الطبقة: إمّا أحمد بن محمّد بن عيسى - كما هو الظاهر - أو أحمد بن محمّد بن خالد، وكلاهما يرويان عن الحجّال - وهو أبو محمّد عبد الله بن محمّد الحجّال - بكثرة، كما أكثر أحمد بن محمّد من الرواية عن الحجّال (1)، وأمّا ابن أبي نصر البزنطي، فلا يروي عن الحجّال.

28/14 = 255 - محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن عيسى، عن زكريّا المؤمن، عن إبراهيم بن صالح... .

28/15 = 255 - وعنه، عن المؤمن، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام... (معلّق)

ص: 385

---

1- معجم رجال الحديث 2: 581.

256 = 28/16 - وعنه، عن المؤمن، عن داود بن أبي سليمان الجصاص، عن عذافر، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام... (معلق)

في المطبوعة تصحيف «عن المؤمن» ب «عبد المؤمن» في السنين

توضيح: في النسخة المطبوعة «عبد المؤمن» في السنين، و الظاهر كون الصواب: ما في بعض النسخ الأخرى و هو: المؤمن، و المراد به: زكريا المؤمن، فحينئذ لا إشكال في رجوع الضمير إلي محمد بن عيسى، المتقدم في الحديث 14.

هذا، و أمّا لو أخذنا بنسخة عبد المؤمن، فلا يمكن الجزم بمرجع ضمير «عنه»؛ و ذلك لأنّ المعروف في الرواة باسم عبد المؤمن هو أبو مريم الأنصاري عبد المؤمن بن القاسم، و هو من أصحاب الباقر و الصادق عليهما السلام، توفي سنة سبع و اربعين و مائة، و هو ابن إحدى و ثمانين سنة (1) و يبعد جداً رواية هذا عن علي بن أبي حمزة - الذي كان من رؤوس الواقعة، أي: أنّه كان حياً في سنة 183 - و يبعد - أيضاً - روايته عن الصادق عليه السلام بواسطتين، و يوجد بعض المسمّين بعبد المؤمن من أصحاب الصادق عليه السلام، و لا يعلم انطباقه علي ما هنا.

وعليه: فلا يعلم مرجع ضمير «عنه».

الإبهام في مرجع الضمير - بناءً علي النسخة المطبوعة - يشهد بعدم صحّتها

نعم، عدم تشخيص عبد المؤمن في هذه الطبقة و بالتالي عدم التعرّف علي مرجع الضمير من الشواهد علي صحّة نسخة المؤمن و كون عبد المؤمن مصحّفاً.

256 = 28/22 (حيلولة)

ص: 386

1- رجال النجاشي: 249/655.

257 = 28/24 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي أيوب، عن أبي حمزة الثمالي، قال: رجل لعلي بن الحسين عليهما السلام...

258 = 28/28 ذيل 24 - قال: وزاد غير الثمالي... (معلق)

توضيح: الضمير المستتر في «قال» يرجع إلي أبي أيوب.

258 = 28/25 (حيلولة)

261 = 28/37 (حيلولة)

262 = 28/40 - محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن أبي عمير... (حيلولة)

262 = 28/41 - ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم... (معلق، حيلولة)

264 = 28/47 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن عبد الحميد...

264 = 28/48 - أحمد، عن عمرو بن عثمان... (معلق)

265 = 29/3 - علي بن إبراهيم، عن أبيه ومحمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير... (حيلولة)

265 = 29/4 - ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمار... (معلق، حيلولة)

ص: 387

29/5 = 265 (حيلولة)

32/2 = 270 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم... .

32/3 = 270 - أحمد بن محمد، عن الحجاج... (معلق)

38/9 = 276 (حيلولة)

38/10 = 276 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب... .

38/11 = 276 - أحمد بن محمد، عن ابن محبوب... (معلق)

38/13 = 277 - أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى... .

38/14 = 277 - عنه، عن صفوان... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي محمد بن عبد الجبار.

40/1 = 279 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه... .

40/2 = 279 - أحمد بن أبي عبد الله، عن محمد بن علي... (معلق)

40/3 = 279 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم... .

40/4 = 279 - أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي همام... (معلق)

ص: 388



40/5 = 279 - علي بن إبراهيم، عن أبيه... .

40/6 = 279 - أحمد بن محمد بن عيسى، عن البرقي... (معلق)

توضيح: الحديث 6 معلق علي الحديث 3.

41/2 = 280 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن البرقي... .

41/3 = 280 - أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي... (معلق)

46/2 = 284 (حيلولة)

47/7 = 287 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي... .

47/8 = 287 - أحمد، عن علي بن الحكم... (معلق)

48/1 = 287 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه... .

48/2 = 287 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... .

48/3 = 287 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... .

48/4 = 288 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم... .

48/5 = 288 - أحمد بن أبي عبد الله، عن محمد بن علي... (معلق)

توضيح: لا إشكال في وقوع التعليق في الحديث 5، فقد يوهم كون السند معلقاً علي الحديث 4: بأن كان المراد من أحمد بن محمد فيه هو أحمد بن محمد بن خالد البرقي.

ص: 389

المراد من أحمد بن محمد بعد «العدة» في كتاب الحجج من الكافي هو «ابن عيسى»

لكنّ الأولي جعل السند معلقاً علي الحديث 1؛ فإنّ الظاهر أنّ المراد من أحمد بن محمد - الذي روي الكليني عنه بتوسط العدة في كتاب الحجج - هو أحمد بن محمد بن عيسى، وقد حقّقنا ذلك في رسالتنا المبسوطة حول أحمد بن محمد، فجعل التعليق بالبناء علي الحديث 1 يوجب إبقاء الحديث 4 علي ظاهره، من إرادة أحمد بن محمد بن عيسى من أحمد بن محمد الواقع فيه.

289 = 49/2 - علي بن إبراهيم، عن أبيه و محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام... (حيلولة)

290 = 49/3 - علي بن إبراهيم بإسناده قال: أشهر الحجج سؤال... .

كلام المنتقي حول «باسناده» واحتماله أنّه مرسل

توضيح: قال في منتقي الجمان 3:143: «لا- يخلو حال هذا الطريق من نظر؛ لأنّه يحتمل أن يكون قوله: «و بإسناده» [كذا، و الصواب: بإسناده] إشارة إلي طريق غير مذكور، فيكون مرسلًا، و يحتمل كون الإضافة فيه للعهد، و المراد إسناده الواقع في الحديث قبله، و هذا أقرب، و لكنّه لقلّة استعماله ربما يتوقّف فيه» انتهى.

الظاهر: أنّ «باسناده» من كلام علي بن إبراهيم

أقول: ورد في التفسير المنسوب إلي علي بن إبراهيم 1:67 - ذيل آية 189 من سورة البقرة - مضمون هذا الخبر مع تفاوت، من دون إسناده إلي رواية، و الظاهر أنّه من كلام علي بن إبراهيم، و كأنّ المصنّف أخذ الخبر من تفسير القمي (1)، و حيث إنّ علي بن إبراهيم لا يعتمد إلاّ علي الروايات، جعله

ص: 390

1- أي: من أصله، لا من التفسير الموجود، الذي نسبته مع أصل تفسير القمي العموم و الخصوص من وجه.

المصنّف روايةً غير مذكورة الإسناد، فلو صحّ ما ذكرنا، لم يكن قوله: «بإسناده» إشارة إلى السند المتقدّم، ويؤيّد ذلك عدم تكرّر «قال»، فافهم.

292 = 51/7 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

292 = 51/8 - أحمد بن محمّد، عن عليّ بن حديد... (معلّق)

293 = 51/13 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... .

293 = 51/14 - أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... (معلّق)

295 = 52/1 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، [عن ابن أبي عمير] ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير وصفوان [بن يحيى] جميعاً، عن معاوية بن عمّار... (حيلولة)

295 = 52/3 (حيلولة)

295 = 53/1 (حيلولة)

296 = 53/2 - الحسين بن محمّد الأشعري، عن معليّ بن محمّد، عن الحسن بن عليّ، عن أبان... .

297 = 53/3 - أبان، عن عبد الرحمان بن أبي عبد الله... (معلّق)

ص: 391

299 = 56/2 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن فضال... .

299 = 56/3 - أحمد، عن الحسن بن علي... (معلق)

303 = 58/1 - عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر... .

303 = 58/2 - أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الكريم... (معلق)

308 = 62/3 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن [محمد بن] أبي نصر... .

308 = 62/4 - أحمد بن محمد، عن ابن محبوب... (معلق)

توضيح: أحمد بن محمد هذا: إما أحمد بن محمد بن عيسى، أو أحمد بن محمد بن خالد؛ فقد أكثر من الرواية عن ابن محبوب، بخلاف أحمد بن محمد بن أبي نصر؛ فإنما لم نجد روايته عن ابن محبوب، فيكون المحذوف هو «العدة» فقط.

310 = 65/1 - محمد بن يحيى، عمّن حدّثه، عن إبراهيم بن مهزيار، قال: كتبت إلي أبي محمد عليه السلام... .

310 = 65/2 - إبراهيم، قال: وكتب إليه علي بن محمد الحصيني... (معلق)

توضيح: المراد من إبراهيم هو إبراهيم بن مهزيار، فالسند معلق، والضمير في «إليه» يرجع إلي أبي محمد عليه السلام.

72/6 = 316 (حيلولة)

73/2 = 317 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم... .

73/3 = 318 - أحمد، عن محمد بن سنان... (معلّق)

73/4 = 318 - أحمد بن محمد، عن الحسن بن عليّ... (معلّق)

74/1 = 318 (حيلولة)

76/9 = 325 - أبو عليّ الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان [بن يحيى]... .

76/10 = 325 - صفوان، عن معاوية بن عمّار... (معلّق)

77/1 = 326 (حيلولة)

78/1 = 327 (حيلولة)

79/4 = 329 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم... .

79/5 = 330 - أحمد، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

80/2 = 331 (حيلولة)

ص: 393

333 = 80/8 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن سيف بن عميرة... .

333 = 80/9 - أحمد، عن عليّ بن سيف... (معلّق)

333 = 80/11 (حيلولة)

335 = 81/3 (حيلولة)

336 = 81/5 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد، عن حريز رفعه، قال: إنّ رسول الله صلي الله عليه وآله... .

336 = 81/ذيل 5 - قال: قال جابر بن عبد الله... (معلّق)

توضيح: الظاهر: أنّ الضمير المستتر في «قال» يرجع إلى حريز، وحيث لا يروي حريز عن جابر بلا واسطة، فالسند في ذيل الحديث - أيضاً - مرفوع.

337 = 82/3 (حيلولة)

339 = 83/5 - محمّد بن يحيي، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... .

340 = 83/6 - محمّد بن أحمد، عن محمّد بن إسماعيل، عن حنّان بن سدير... .

توضيح: كذا ورد الحديث 6 في التهذيب 5:67/216: 5:67/216 تلو عدّة روايات

ص: 394

مأخوذة من الكافي(1)، فالظاهر أخذه - أيضاً - من الكافي.(2)

في وقوع «محمد بن أحمد» في أول السند 6 إبهام

لكن محمد بن أحمد في مشايخ الكليني هو محمد بن أحمد بن الصلت(3)، ولم تقع روايته في الكافي إلا عن عمه عبد الله بن الصلت، و لم نجد روايته عن محمد بن إسماعيل - وهو ابن بزيع بقرينة روايته عن حنان بن سدير - ولا يناسبها الطبقة أيضاً كما لا يخفي، ففي السند إبهام.

ما فهمه صاحب الوسائل من السند

وقد ورد الخبر في وسائل الشيعة 12:361/16512: نقلاً عن الكتاب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن إسماعيل...، و كأنه فهم كون السند معلقاً، فأضاف محمد بن يحيى إليه.

لكن يرد عليه:

ما يرد علي صاحب الوسائل

أولاً: أنّ المعهود في تعليقات الكافي ورود صدر السند المعلق في السند المعلق عليه، فيجب وجود محمد بن أحمد في السند المتقدم، مع أنّ الأمر ليس كذلك.

وثانياً: أنّ محمد بن أحمد في مشايخ محمد بن يحيى: إما محمد بن أحمد بن يحيى - صاحب نوادر الحكمة كما هو الأكثر - ، أو محمد بن أحمد النهدي، و

ص: 395

---

1- التهذيب 5: 65/209 إلى 67/216، والحديث 66/213 - أيضاً - مأخوذ من الكافي كما لا يخفي، أنظر الكافي 4: 328/4، 329/8، 328/6، 339/3، 339/1، 341/13، 339/4.

2- وقد نقله كذلك عنهما في الوافي 12: 566/12573.

3- الكافي 1: 468/5، 5: 64/6، 7: 4/6، 8: 267/390، 302/461، 304/470، 334/523، والأغلب رواية عبد الله بن الصلت عن يونس (بن عبد الرحمان)، وقد عبّر عن محمد بن أحمد بن الصلت بهذا العنوان وبعنوان محمد بن أحمد أو محمد بن أحمد القمي.

كلاهما ليسا من رواة محمد بن إسماعيل بن بزيع، ولا يناسب ذلك طبقتهما أيضاً.

الصواب: وقوع تصحيف في السند

ففي السند تصحيف، والصواب: إمّا محمد عن أحمد - والمراد من محمد هو محمد بن يحيى، وأحمد هو أحمد بن محمد -، وإمّا أحمد بن محمد، فالسند معلق، ولا اختلاف بين الاحتمالين في المعنى، وقد كثرت رواية محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد (بن عيسى)، عن محمد بن إسماعيل (بن بزيع)، عن حنّان (بن سدير).

83/13 = 341 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن عليّ . . .

83/14 = 341 - أحمد، عن ابن محبوب . . . (معلق)

83/15 = 342 - أحمد، عن ابن أبي عمير . . . (معلق)

83/16 = 342 - أحمد، عن ابن فضال . . . (معلق)

83/17 = 342 - أحمد بن محمد، عن ابن محبوب . . . (معلق)

83/18 = 342 - أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم . . . (معلق)

86/2 = 347 - عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد . . .

86/3 = 347 - سهل، عن جعفر بن محمد الأشعري . . . (معلق)

86/4 = 347 - سهل، عن أحمد بن محمد . . . (معلق)

ص: 396



350 = 90/1: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن جعفر بن المثنى الخطيب، عن محمد بن الفضيل و بشر بن إسماعيل، قال: قال لي محمد [بن إسماعيل]: ألا أسرك يا ابن مثنى؟

ما أفاده صاحب المرأة حول الحديث ووجه ما أفاده قدس سره

توضيح: قال في مرآة العقول 17:301: «كذا في أكثر النسخ، وفي التهذيب: «قال محمد: ألا أسرك الخ» كما في بعض نسخ الكتاب، وهو الصواب» انتهى.

ووجه ما أفاده: أنّ الظاهر كون المراد من محمد هو محمد بن الفضيل، وقد قال لجعفر بن المثنى الخطيب: ألا أسرك...، فمرجع الضمير في «قال» قبل «قال لي محمد» هو: جعفر بن المثنى الخطيب.

تفسير «بشر بن إسماعيل» في السند

يبقى الكلام في أنّه إذا كان الأصل، كما ذكر فما معني قوله: «و بشر بن إسماعيل»، و ما دخالته في نقل الحديث؟

و الجواب: أنّ الظاهر أنّ ابن المثنى يروي الخبر بطريقتين: أحدهما بطريق محمد بن الفضيل و اللفظ له (1)، و الآخر طريق بشر بن إسماعيل و هو قد روي مضمون الخبر، و المناسب في أمثال المقام أن يصرّح بأنّ اللفظ لأيهما.

و منه يظهر النظر في ما ذكره في الأخبار الدخيلة 4:42 من المناقشة في الخبر بعدم المعني لقوله: «و بشر بن إسماعيل»، فلاحظ.

351 = 90/5 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع... .

ص: 397

1- يأتي في 4:352/15 طريق آخر إلي محمد بن الفضيل، فلاحظ.

351 = 90/6 - أحمد، عن عليّ بن أحمد بن أشيم... (معلق)

351 = 90/7 - أحمد، عن عثمان بن عيسى... (معلق)

351 = 90/8 - أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم... (معلق)

351 = 90/9 - أحمد بن محمد، عن إبراهيم بن أبي محمود... (معلق)

353 = 92/1 (حيلولة)

354 = 92/5 (حيلولة)

355 = 92/12 - أبو عليّ الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان... .

355 = 92/13 - صفوان، عن أبي المغراء... (معلق)

359 = 94/6 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد... .

359 = 94/7 - أحمد، عن عليّ بن النعمان... (معلق)

361 = 95/10 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال... .

361 = 95/11 - أحمد، عن الحسين بن سعيد... (معلق)

363 = 97/2 (حيلولة)

364 = 97/9 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم... .

364 = 97/10 - أحمد، عن علي بن الحكم... (معلق)

364 = 97/11 - أحمد، عن ابن فضال... (معلق)

365 = 97/12 - أحمد بن محمد، عن محمد بن أحمد القلانسي، عن محمد بن الوليد، عن أبان... .

توضيح: لا إشكال في كون الحديثين 10 و 11 معلقين علي الحديث 9، و المراد من أحمد فيهما هو أحمد بن محمد (بن عيسى).

كلام حول اختلاف النسخ في الحديث 12، وهل هو معلق أم لا؟

و أما الحديث 12، فالنسخ مختلفة في إثباته، ففي المطبوعة: أحمد بن محمد، عن أحمد القلانسي، عن أحمد بن الوليد... .

ولا ريب في كون أحمد بن الوليد مصحفاً من محمد بن الوليد، وقد وقع علي الصواب في بعض مخطوطات الكتاب - كما حكاها عنها سيدنا «دام ظلّه» و مصحح الوافي في هامشه - ونسخة وسائل الشيعة 13:169/17505 و الوافي 12:650/12843.

وقد ورد السند في الوافي هكذا: أحمد، عن محمد بن أحمد القلانسي، عن محمد بن الوليد... . ولا ريب في صحّة محمد بن أحمد القلانسي أيضاً، كما في نسخة وسائل الشيعة أيضاً وبعض المخطوطات.

و أما ما ورد في الوافي - من بدء السند بأحمد، من دون اسم الأب -، فربما يوهم ذلك كون المراد من أحمد، هو أحمد - المذكور في الحديثين 10 و 11 - فيكون الحديث 12 أيضاً معلقاً، فيكون المراد من أحمد هو أحمد بن محمد (بن عيسى) المتقدم.

ويردّ هذا الوهم أولاً: أنّ من المحتمل كون الاقتصار علي أحمد في الوافي

من جهة الاختصار، فقد ذكر في أول الوافي في جدول الاختصارات المعمولة في الوافي - في «المحذوف أسماء آبائهم» - أن أحمد في أوائل السند هو ابن محمد.

بحث حول المراد من أحمد بن محمد في السند 12

وثانياً: أحمد بن محمد بن عيسى لا يروي عن محمد بن أحمد القلانسي، وأحمد بن محمد الراوي عن محمد بن أحمد القلانسي هو أحمد بن محمد العاصمي الكوفي، شيخ الكليني(1)، فيبدو كون الصواب: أحمد بن محمد، عن محمد بن أحمد القلانسي، كما في وسائل الشيعة(2).

وقد ورد في بعض الأسناد رواية أحمد بن محمد (الكوفي)، عن حمدان القلانسي - وهو متحد مع محمد بن أحمد القلانسي - عن محمد بن الوليد، عن أبان (بن عثمان)(3)....

حصيلة الكلام: أن المراد من أحمد بن محمد في السند 12 هو العاصمي ولا تعليق فيه

فقد يخطر بالبال كون الصواب هنا: أحمد بن محمد، عن حمدان القلانسي...، فصحّف حمدان بأحمد في بعض النسخ، كما في المطبوعة.

وعليه: فلا ينبغي الإشكال في كون السند مبدؤاً بأحمد بن محمد (العاصمي)، ولا تعليق فيه.

ص: 400

---

1- الكافي 5:51/1، 7:297/5، وقد صرح بالعاصمي في الكافي 5:318/59، والنهدي هو القلانسي.

2- ولفظه: محمد بن يعقوب، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن أحمد القلانسي... فقد فهم كون السند غير معلق، كما هو الصواب.

3- الكافي 2:540/17، 5:35/3، وفي جملة من الأسناد رواية أحمد بن محمد (بن أحمد)، عن محمد بن أحمد النهدي، عن محمد بن الوليد، عن أبان (بن عثمان)...، الكافي 2:632/21، 4:269/5، 278/1، 377/9، 6:208/11، 339/2 - وبن عبد الرحمان زائد في المطبوعة -، 7:195/6، 357/5، 8:366/557.

101/2 = 369 (حيلولة)

101/3 = 369 (حيلولة)

101/6 = 370 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نصر... .

101/7 = 371 - سهل، عن ابن أبي نصر... (معلق)

102/1 = 372 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي... .

102/2 = 372 - أحمد، عن صفوان بن يحيى... (معلق)

102/3 = 372 - أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي... (معلق)

102/6 = 372 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد... .

102/7 = 373 - أحمد بن محمد، عن محمد بن سنان... (معلق)

102/8 = 373 - أحمد بن محمد، عن البرقي... (معلق)

103/3 = 373 (حيلولة)

104/1 = 375 (حيلولة)

104/3 = 376 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد... .

104/4 = 376 - سهل بن زياد ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد

ص: 401

جميعاً، عن ابن محبوب... (معلق، حيلولة)

توضيح: أول السنين من الحديث 4 معلق علي الحديث 3.

105/6 = 379 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد وسهل بن زياد [جميعاً]، عن ابن محبوب... .

105/7 = 379 - ابن محبوب، عن عبد العزيز العبدى... (معلق)

106/1 = 381 (حيلولة)

106/2 = 381 - علي بن إبراهيم، عن أبيه ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري... (حيلولة) .

106/3 = 381 - ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى جميعاً، عن معاوية بن عمّار... (معلق، حيلولة)

108/1 = 384 (حيلولة)

109/2 = 385 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن محمد... .

109/3 = 386 - أحمد بن محمد، عن الحسن بن عليّ بن فضال... (معلق)

109/4 = 386 (حيلولة)

ص: 402

109/6 = 386 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر... .

109/7 = 386 - سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد... (معلق)

109/8 = 387 - أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن عليه السلام... (معلق)

109/9 = 387 - سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب... ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد... (معلق، حيلولة)

109/10 = 387 (حيلولة)

111/1 = 391 (حيلولة)

111/5 = 392 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن [الحسن] بن محبوب... .

111/6 = 392 - أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب... (معلق)

113/2 = 394 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد... .

113/3 = 394 - ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه... (معلق)

114/4 = 395 (حيلولة)

117/1 = 399 (حيلولة)

ص: 403

401 = 119/1 - علي بن إبراهيم، عن أبيه و محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن صفوان بن يحيى و ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا دخلت المسجد الحرام فادخله حافياً...، فإذا انتهيت إلي باب المسجد فقم و قل: السلام عليك أيها النبي و رحمة الله و بركاته، بسم الله و بالله و من الله و ما شاء الله، و السلام علي أنبياء الله و رسله، و السلام علي رسول الله... (حيلولة)

402 = 119/2 - و روي أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: تقول - و أنت علي باب المسجد - : بسم الله و بالله و من الله و ما شاء الله، و علي ملّة رسول الله صلي الله عليه وآله، و خير الأسماء لله، و الحمد لله، و السلام علي رسول الله صلي الله عليه وآله... (معلق)

402 = 120/1 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير و محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير و صفوان بن يحيى، عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا دنوت الحجر الأسود فارفع يديك، و أحمد الله و أثن عليه...، ثم استلم الحجر فقّبله... (حيلولة)

403 = 120/2 - و في رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: إذا دخلت المسجد الحرام فامش حتّي تدنو من الحجر الأسود، فتستقبله و تقول: الحمد لله الذي هدانا لهذا... و تسلّم علي المرسلين كما فعلت حين دخلت المسجد، ثم تقول: اللهم إني أومن بوعدك و أوفي بعهدك» ثم ذكر كما ذكر



المراد من قوله: «ثم ذكر كما ذكر معاوية»

توضيح: قوله: «ثم ذكر كما ذكر معاوية» في الحديث الثاني من الباب 120 إشارة إلي ما في رواية معاوية بن عمّار من الاستلام والتقبيل و الدعاء كما نبّه عليه في الوافي، وهذا ممّا لا إشكال فيه.

البحث عن حديثي أبي بصير: هل هما معلقان أم لا؟

وإنّما الإشكال في أنّ حديثي أبي بصير: هل هما معلقان مبيّنان علي السند السابق: بأن يكون معاوية بن عمّار يروي عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، أو هما سندان غير مرتبطين بما تقدّم؟ وإنّما ذكر في ذيلهما لما بينهما من القرابة في المضمون، فهما مقطوعا الأول، و قد كثر القطع في الروايات الذيلية، منها: ما في الكافي 3:490/3 - في ذيل رواية صفوان بن يحيى، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنّ أمير المؤمنين عليه السلام نهى بالكوفة عن الصلاة في خمسة مساجد: مسجد الأشعث بن قيس... - وفي رواية أبي بصير: مسجد بني السيّد....

إشارة إلي رواية مبسوطه لمعاوية بن عمّار في سياق مناسك الحجّ وما يرتبط بها

والتحقيق في الجواب: أنّ روايتي معاوية بن عمّار المذكورتين هنا قطعتان من رواية مبسوطه لمعاوية يتضمّن أفعال الحجّ وتروكه و مقدّماته و مؤخّراته بصيغة الخطاب، منذ أن يخرج الرجل من بيته يريد الحجّ أو العمرة إلي أن يصل إلي الميقات، فيحرم، ثمّ يصير إلي مكّة، فيأتي بأعماله، ثمّ يخرج منها إلي المدينة، فيدخل فيها، فيزور قبر النبيّ صلي الله عليه وآله و سائر المشاهد، ثمّ يخرج منها، و قد وقع التقطيع في هذا الخبر، و تفرّق علي الأبواب، و في هذا الخبر يخاطب الإمام عليه السلام معاوية، و يذكر له ما ينبغي له أن يفعل أو يترك، و هنا رواية أخرى لأبي بصير يتضمّن بعض أعمال الحجّ بنفس الأسلوب بصيغة

الارتباط بين روايتي معاوية بن عمّار وأبي بصير في سياق مناسك الحجّ

والظاهر وجود نوع ربط بين روايتي معاوية بن عمّار وأبي بصير؛ فقد اتّحد بعض فقراتهما(1)، أو كان بينهما شباهاة كثيرة(2)، وقد ورد في ذيل رواية معاوية الإشارة إلى نقل أبي بصير في موارد:

منها: ما نحن فيه.

منها: ما في الكافي 4:454/1 و2، فقد ورد في الحديث 1 بسنده عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا كان يوم التروية - إن شاء الله - فاغتسل، ولبس ثوبيك، وادخل المسجد حافياً... .

وفي الحديث 2 رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا أردت أن تحرم يوم التروية، فاصنع كما صنعت حين أردت أن تحرم، وخذ من شاربك... ، واغتسل ولبس ثوبيك، ثم أت المسجد الحرام... .

وقد وردت روايتا معاوية وأبي بصير في جملة من الموارد متواليين(3).

و من أهمّ ما يرتبط ببحثنا هذا، ما ورد في التهذيب 5:104/339؛ فقد روي معلقاً عن موسى بن القاسم، عن إبراهيم بن أبي السّمّال، عن معاوية بن عمّار، قال: ثمّ تطوف بالبيت سبعة أطواف وتقول في الطواف: اللهمّ إني أسألك... .

ص: 406

1- الكافي 4:398/3 و4، وقد مرّ في ذيل: 403/2 ثمّ ذكر كما ذكر معاوية.

2- الكافي 4:463/2 - قسه مع الحديث 4 - ، 533/2 - قسه مع الحديث 1 - ، الفقيه 2:463/2978، قسه مع الكافي 4:461/1.

3- الكافي 4:533/1 و2، التهذيب 5:78/256 - 258، 274/939، 275/941.

- قال أبو إسحاق: روي هذا الدعاء معاوية بن عمّار، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام: وكلّما انتهيت إلي باب الكعبة فصلّ علي النبي صلي الله عليه وآله، و تقول في الطواف: اللّهمّ إني إليك فقير... ، وفي هذا السند بحث سنن تعرّض له في محلّه.

الظاهر وقوع التعليق في حديثي أبي بصير وبيان المؤيّدات له

و الظاهر من مجموع ما مرّ: أنّ حديثي أبي بصير هنا معلّقان علي ما سبقه، فمعاوية بن عمّار كان يضيف عند نقله عن أبي عبد الله عليه السلام ما سمعه عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام.

ويؤيّد ذلك ما ورد في المحاسن 1:35/30 بسنده عن حمّاد [بن عيسى] و صفوان و ابن المغيرة، عن معاوية بن عمّار، عن (1) أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا قال العبد «يا الله، يا ربّي» حتّي ينقطع النفس، قال له الربّ: سل ما حاجتك، وفي رواية أبي بصير، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام، فأورد خبراً آخر.

وفي الرقم 31 رواية أخرى قريبة المضمون منه بسند آخر عن أبي بصير.

وفي الرقم 32 بسند آخر عن الحكم بن مسكين، عن معاوية بن عمّار الدهني، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من قال: يا ربّ يا ربّ، حتّي ينقطع نفسه قيل: ما حاجتك؟ (2)

ص: 407

1- ولا يحتمل كون «عن» هنا تصحيف الواو بعد عدم رواية ابن المغيرة عن أبي بصير مباشرة، و ما في مطبوعة التهذيب 7:393/49، فمن غلط النسخة، و الصواب: عبد الله - مجرداً - ، و المراد به ابن مسكان. و يؤكّده: أنّ رواية حمّاد و صفوان عن أبي بصير نادرة محتملة للتصحيف.

2- وقد نقله في الكافي 2:520/3 بسنده عن محمّد بن عيسى، عن معاوية، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام... ، فأورد قريباً من رواية المحاسن، فالمراد من معاوية هو ابن عمّار. لكن في رواية محمّد بن عيسى عن معاوية (بن عمّار) مباشرة كلام، فإنّما وقع في السند إرسال أو سقط، كيونس، أو كان محمّد بن عيسى مصحّف محمّد بن أبي عمير. و أمّا احتمال عطف أبي بصير علي معاوية هنا - أيضاً - فلا وجه له بعد عدم رواية الحكم بن مسكين عن أبي بصير، إلّا في كامل الزيارات، الباب 36/5.

و كأنّ قوله: «وفي رواية أبي بصير» - في ذيل الرقم 30 - من كلام معاوية بن عمّار.

وفي الكتاب المطبوع باسم نواذر القمّي: 137/357 - في أوّل مناسك الحجّ - : صفوان بن يحيى، عن معاوية بن عمّار، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام - في قوله تعالى: «اذكروا الله ذكراً كثيراً...» - [\(1\)](#) ثم أورد قطعاً مختلفةً في مناسك الحجّ و ما يرتبط به.

وفي التهذيب 5:104/338 - فيما قبل رواية إبراهيم بن أبي السّمّال الماضية - بسنده عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال له أبو بصير: إنّ أهل مكّة أنكروا عليك أنّك لم تقبل الحجر الأسود... .

و من المحتمل عدم حضور معاوية بن عمّار عندما قال أبو بصير له عليه السلام هذا الكلام، بل إنّما سمعه من أبي بصير، و ليس قوله: «معاوية بن عمّار عن أبي

ص: 408

---

1- في بحار الأنوار 93:160/38 و مستدرک الوسائل 5:293/5898 من دون توسّط أبي بصير في السند، و كذا وردت جملة من القطعات المذكورة في النواذر في سائر المصادر بسندها عن معاوية بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام. و من المحتمل أن يكون تفسير قوله تعالى - في رواية معاوية - مروياً بتوسّط أبي بصير، و سائر القطعات رواها معاوية مباشرةً، فلاحظ.

عبد الله عليه السلام» صريحاً في نفيه.

وكيف كان، فمن ملاحظة مجموع ما ذكرنا يقوي في النظر كون معاوية بن عمّار راوياً عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في السندين المذكورين هنا وفيما يأتي في: 454/2.

نعم، ربما ينافي ذلك ظاهر قوله: «ثم ذكر كما ذكر معاوية» في الكافي 403:4/ذيل 2 - عنه التهذيب 5:102/330 -؛ إذ يظهر منه أنّ راوي الخبر عن أبي بصير غير معاوية، لكن يحتمل كون تغيير العبارة من رواية الخبر عن معاوية بن عمّار؛ فإنّ تغيير عبارة الكتاب من جهة الرواية كثيرة، مثل ما ورد في أسناد المحاسن من قوله: «عنه» مع رجوع الضمير إلي أحمد بن محمد بن خالد البرقي مصنّف الكتاب، و معلوم أنّ البرقي لم يعبر عن نفسه بالضمير، وكذا ما ورد من ذكر اسم ابن طاوس والصدوق وغيرهما من أرباب الكتب في كتبه، مع عبارات بليغة في الثناء علي المصنّف وذكر ألقابه، ممّا لا شبهة في كونها من صنعة الراوي لا المؤلف.

وعليه: فالأقوي كون خبري أبي بصير معلّقين مبنيّين علي روايتي معاوية، وهو الراوي لهما عن أبي بصير، والله أعلم.

تذييل:

إشارة إلي موارد نقل رواية معاوية بن عمّار في سياق مناسك الحجّ

قد أشرنا في ضمن البحث إلي وجود رواية مبسّطة لمعاوية بن عمّار تتضمّن سياق مناسك الحجّ، وقد جمعنا هذه الرواية، وربّناها علي ترتيب المناسك، ونرجو أن يوفّقنا الله لنشرها مع دراسة موسّعة حولها، ولنكتف هنا بذكر قطعات هذه الرواية أخذاً من الكافي في الأصل مع الإشارة بين

ص: 409

المعقوفتين إلي نقل هذه القطعة في سائر الكتب، و الزيادات التي لم تذكر في الكافي جعلناها بين القوسين في موضعها في وسط صفحات الكافي مع جعل علامة \* في أولها:

فأنظر الكافي:

4:284/2 [عنه التهذيب 5:50/154، وفي الفقيه 2:526 إشارة إليه] 286/3، 318/1 [عنه التهذيب 5:54/166، 283/964، وفي علل الشرائع 2:434/2 بسنده عن معاوية]، لاحظ: 319/4، 321/10 [\*الفقيه 2:304/2524]، 326/1 [التهذيب 5:61/193 عن موسى بن القاسم، وفي الفقيه 2:307/2533 معلقاً عن معاوية] [\*الفقيه 2:310/2539]، 331/2 [عنه التهذيب 5:77/253، وفي: 78/258 عن موسى، الفقيه 2:318/2558 معلقاً، وفي: 320/2562 ما ينبغي أن يلاحظ]، 334/14، 331/1 [التهذيب 5:78/256 عن موسى]، 335/3 [التهذيب 5:91/300 عن الحسين بن سعيد، وفي 5:284/967 عن الكافي، الفقيه 2:529]، 338/3 [التهذيب 5:296/1003 عن الحسين]، 340/9 [التهذيب 5:69/227 عن موسى، الفقيه 2:340/2617 معلقاً] 348/3 [التهذيب 5:71/232، 72/237 عن موسى]، 353/1 [التهذيب 5:297/1006 عن موسى، 304/1039 عن الحسين بن سعيد]، 355/14 [التهذيب 5:305/1041 عن الحسين، الفقيه 2:352/2673 معلقاً]، 357/5 [التهذيب 5:302/1028 عن الحسين]، [\*التهذيب 5:299/1013 عن موسى]، 363/2 [التهذيب 5:365/1273 عن

ص: 410

موسي، علل الشرائع 2:458/2 بسنده عن معاوية [و في: 364/5 ما يشبه القطعة المتقدمة من بعض الجهات.

381/3: [التهذيب 5:315/1085 عن الكافي ظاهراً، 370/1288 عن موسي] 382/10، و قريب منه في: 393/5 [لاحظ التهذيب 5:355/1232، ذيل الرواية] 395/4، 400/4 [عنه التهذيب 5:97/319]، 398/4، 399/1 [التهذيب 5:94/309 عن موسي]، 401/1 [عنه التهذيب 5:101/329]، 406/1 [التهذيب 5:104/339 عن موسي (1)]، (\*التهذيب 5:154/509، و «يقضي» فيه مصحّف «تقضي» كما في الاستبصار 2:241/841 و الفقيه 4:358/5762).

411/5: [عنه التهذيب 5:107/349 - و عن التهذيب في السرائر: 631 - و 104/ذيل الحديث 339 عن موسي]، 423/1 [عنه التهذيب 5:136/450، 286/973، و صدره في 5:136/448، و أكثره في: 104/ذيل الحديث 339 عن موسي]، (\*التهذيب 5:143/475 عن موسي، و في: 285/970 إشارة إليه)، 429/14 [عنه التهذيب 5:135/445، الفقيه 2:411/2840 معلقاً، الخصال 2:602/8 بسنده عن معاوية]، (\*الفقيه 2:412/2846)، 430/1 [عنه التهذيب 5:144/476]، (\*الفقيه 2:406/2829 و 460/2968)، 431/1، 434/6 [التهذيب 5:148/487 عن موسي]، 438/1 [عنه التهذيب 5:157/521، الفقيه

ص: 411

---

1- في الرواية زيادات كثيرة ورد بعضها في الكافي 4:410/4، و بعضها ذكرناها في موضعها من الكافي.

460/4: [عنه التهذيب 5:177/595]، 461/1 [عنه التهذيب 5:177/596]، 461/3 [عنه التهذيب 5:179/600]، (\*التهذيب 5:181/608 عن موسى)، 462/2، 463/3 [ذيله في التهذيب 5:182/15 عن موسى بزيادة يسيرة] 467/2 [التهذيب 5:187/623 عن الحسين]، 468/1 [عنه التهذيب 5:188/626]، 469/4 [عنه التهذيب 5:191/635 و ذيله في: 192/637 عن موسى]، 470/3 [التهذيب 5:192/14 عن موسى، الفقيه 2:468/2987 معلقاً]، 477/1 [عنه التهذيب 5:195/650]، 478/1 [عنه التهذيب 5:198/661]، 491/14 [التهذيب 5:204/679 عن موسى]، وقد وردت قطعة منه في: 490/9، 498/6 (1)، 501/2 [التهذيب 5:228/771 عن الحسين]، (\*التهذيب 5:223/751، وقد ورد ذيله في الكافي 4:500/6، 226/766، 160/533 - وعنه في مستطرفات السرائر: 631، وقد ورد صدر الخبر في الكافي 4:502/6 - ولفظه ليس بصيغة الخطاب، فلاحظ).

511/4: [عنه التهذيب 5:251/853]، 514/1، 480/1 [عنه التهذيب 5:261/888]، 517/4 [التهذيب 5:256/868]، 269/922، 258/878 عن موسى، لاحظ الخصال 2:502/5]، 519/4 [التهذيب 5:274/939 عن موسى]، 520/3 [عنه التهذيب 5:271/926]،

ص: 412

---

1- سقط معاوية بن عمّار من السند هنا في الكافي وفيما أخذه عنه في التهذيب 5:221/746، وقد ثبت في الفقيه 2:503/3084.



الفقيه 2:479/3015 معلقاً، وذيله في التهذيب 5:275/941 عن موسى، وكذا في مستطرفات السرائر: 553، وهو ممّا استطرفه من كتاب معاوية بن عمّار].

521/7: [عنه التهذيب 5:272/930]، 528/3 [التهذيب 5:276/945 عن الحسين]، 530/11 [التهذيب 5:278/952 عن الكافي من غير تصريح]، 530/1 [التهذيب 5:280/1]، وفي أخذه عن الكافي كلام]، 563/1 [الفقيه 2:560/3145 معلقاً، لاحظ التهذيب 6:16/36 أيضاً]، 550/1 [عنه التهذيب 6:5/8]، و كامل الزيارات، الباب 3/1 بسنده عن معاوية]، 553/1 [عنه التهذيب 6:7/12]، كامل الزيارات، الباب 3/2 بسنده]، 557/1 [عنه التهذيب 6:8/17]، 558/5 [التهذيب 4:232/682]، 6:16/35 عن موسى باختلاف في اللفظ]، 560/1 [عنه التهذيب 6:17/38]، كامل الزيارات، الباب 6/1 بسنده]، 563/1، عنه التهذيب 6:11/20]، كامل الزيارات، الباب 7/1.

عدم اشتمال رواية أبي بصير علي جميع مناسك الحجّ

هذا، وإنّ لأبي بصير رواية تفرقت أجزاءها علي الأبواب تكون نظير رواية معاوية بن عمّار في استعمال صيغة الخطاب من غير سبق سؤال، و هذه الرواية لم تشتمل إلا علي قليل من المناسك، بخلاف رواية معاوية بن عمّار المشتملة علي جميع مناسك الحجّ، لاحظ:

الكافي 4:230/2، 398/3 [عنه التهذيب 5:98/320]، 402/2 [التهذيب 5:100/328 عن عليّ بن مهزيار]، 403/2 [عنه التهذيب 5:102/330]، 454/2 [التهذيب 5:168/559]، 463/2 [عنه التهذيب

ص: 413

533/2، 481/3، [5:197/657 عنه التهذيب] 477/4، [5:287/975

لاحظ التهذيب 5:78/257، 181/605، 187/622، 235/794، 274/940.

و الفقيه 2:298/2506، 541/3135، 543/3137.

وقد ورد نظير ذلك في رواية غير أبي بصير - أيضاً - كالحلبي، لكنّها تتفق مع رواية أبي بصير في عدم اشتغالها علي جميع المناسك، لاحظ مثلاً الكافي 4:232/1، 329/2، 336/6، 381/1، 462/4 وغير ذلك من الموارد، وقد عطف علي الحلبي معاوية بن عمّار في الكافي 4:331/1.

112/2 = 404 (حيلولة)

123/1 = 406 (حيلولة)

123/2 = 407 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد....

123/3 = 407 - أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد.... (معلّق)

123/7 = 408 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد....

123/8 = 408 - أحمد بن محمّد، عن محمّد بن يحيي، عن غياث بن إبراهيم.... (معلّق)

123/9 = 408 - أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير.... (معلّق)

ص: 414

123/10 = 408 - أحمد بن محمد، عن البرقي... (معلق)

123/11 = 408 - أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي، عن ربعي... (معلق)

123/16 = 409 (حيلولة)

114/5 = 411 (حيلولة)

126/1 = 412 (حيلولة)

129/6 = 414 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم... .

129/7 = 414 - أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع... (معلق)

131/3 = 417 (حيلولة)

134/1 = 420 - عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد... .

134/2 = 420 - سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب... (معلق)

135/3 = 421 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد... .

135/4 = 421 - أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد... (معلق)

ص: 415

137/1 = 423 (حيلولة)

138/2 = 425 (حيلولة)

138/7 = 426 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم... .

138/8 = 426 - أحمد بن محمد، عن محمد بن الحسن<sup>(1)</sup> زعلان... (معلق)

139/3 = 427 - عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد... .

139/4 = 427 - سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد... (معلق)

139/16 = 429 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم... .

139/17 = 429 - أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير... (معلق)

140/1 = 430 (حيلولة)

141/1 = 431 (حيلولة)

141/3 = 432 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن

ص: 416

---

1- في المطبوعة: الحسين، والصواب ما أثبتناه، كما فصلناه في رسالة مستقلة.

141/4 = 432 - أحمد بن محمد، عن الحسين [بن سعيد]... (معلق)

141/5 = 432 - أحمد بن محمد، عن علي بن حديد... (معلق)

142/1 = 434 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد... .

142/2 = 434 - أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن إبراهيم... (معلق)

143/5 = 437 - علي [بن إبراهيم]، عن أبيه، عن ابن أبي عمير [وصفوان بن يحيى]، عن معاوية بن عمّار، قال: ... .

144/1 = 437 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد... .

144/2 = 437 - معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام... (معلق)

144/3 = 437 - ابن أبي عمير، عن حمّاد... (معلق)

الكلام حول كيفية التعليق في الحديثين 2 و 3 وبيان إشكالاته

توضيح: لا إشكال في وقوع تعليق في الحديثين 2 و 3؛ بداهة عدم رواية المصنّف عن معاوية بن عمّار و ابن أبي عمير مباشرةً، لكنّ الكلام في كيفية التعليق.

أمّا الحديث 2، فيمكن أن يكون معلقاً علي الحديث 1، كما يمكن أن يكون معلقاً علي الحديث 5 من الباب السابق، لكن في كلا الوجهين مخالفة للمعهود.

أمّا تعليقه علي الحديث 1، فلأنّ المعهود المتكرّر ورود الراوي المبدؤ باسمه السند المعلق في السند المعلق عليه، و معاوية بن عمّار لم يرد في الحديث 1.

و أما تعليقه علي الحديث 5 - من الباب السابق - فهو وإن سلم من هذا الإشكال، لكن فيه مخالفة للمعهود؛ من جهة أنّ دأب المصنّف الجمع بين السند المعلق و المعلق عليه في باب واحد، و كذا دأبه اتّصاليهما من دون فصل بينهما بسند آخر، و لعلّه لذلك احتمل في منتقي الجمان 3:324 الإرسال، و إن رجّح التعليق بالبناء علي السند السابق.

و أما الحديث 3، فلو جعلناه معلقاً علي الحديث 1، جري فيه إشكال الفصل بين المعلق و المعلق عليه، و إن جعلناه معلقاً علي الحديث 2، جري إشكال عدم ورود من بدأ باسمه السند المعلق في السند المعلق عليه.

الأظهر في حلّ الإشكالات القول بسقوط «ابن أبي عمير» في الحديث الثاني

فالظاهر - بملاحظة ما ذكرنا - وقوع خلل في المقام، و أظهر الوجوه في ذلك القول بسقوط ابن أبي عمير من صدر الحديث 2، فينحلّ جميع الاشكالات، و يكون الحديثان 2 و 3 معلقين علي الحديث 1 من دون إشكال.

437 = 144/5 - أبو علي الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الرحمان بن الحجّاج....

437 = 144/6 - و عنه، عن معاوية بن عمّار... (معلق)

توضيح: يرجع الضمير إلي صفوان بن يحيى، و يكون السند معلقاً؛ فقد أكثر صفوان بن يحيى من الرواية عن معاوية بن عمّار، و لم نجد رواية عبد الرحمان بن الحجّاج عن معاوية، فلا يكون عبد الرحمان مرجعاً للضمير.

438 = 146/1 (حيلولة)

ص: 418

148/3 = 443 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد... .

148/4 = 443 - ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري... (معلق)

149/2 = 443 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد... .

149/3 = 443 - أحمد بن محمد، عن ابن فضال... (معلق)

151/1 = 445 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن العلاء بن صبيح و عبد الرحمان بن الحجاج و علي بن رئاب و عبد الله بن صالح كلهم يروونه عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: المرأة المتمتعة إذا قدمت مكة ثم حاضت... .

151/2 = 446 - أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن درست الواسطي، عن عجلان أبي صالح، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة متمتعة قدمت مكة فرأت الدم... (معلق)

151/3 = 446 - محمد بن يحيى، عن سلمة بن الخطاب، عن ابن رباط، عن درست بن أبي منصور، عن عجلان، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: متمتعة قدمت مكة فرأت الدم، كيف تصنع؟ قال تسعي بين الصفا والمروة... قال: و كنت أنا و عبيد الله بن صالح سمعنا هذا الحديث في المسجد، فدخل عبيد الله علي أبي الحسن عليه السلام، فخرج إلي، فقال: قد سألت أبا الحسن عليه السلام عن رواية

عجلان، فحدّثني بنحو ما سمعنا من عجلان.

446 = 151/4 - محمّد بن يحيى، عن سلمة بن الخطّاب، عن عليّ بن الحسن، عن عليّ بن رباط، عن عبيد الله بن صالح، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: قلت له: امرأة متمتعة تطوف، ثم طمّثت، قال: تسعي بين الصفا والمروة وتقضي متعتها.

447 = 151/6 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن عليّ بن أسباط، عن درست، عن عجلان أبي صالح أنّه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا اعتمرت المرأة ثمّ اعتلت قبل أن تطوف... .

بحوث حول الحديثين الأوّل والثالث

توضيح: الظاهر رجوع الأحاديث 1 و 2 و 3 و 6 إلي حديث واحد في الأصل، كما أنّ ارتباط الحديث 4 بهذا الحديث غير بعيد، وكيف كان، فالحديثان الأوّل والثالث يحتاجان إلي توضيح:

وأما الحديث 3، فالكلام في مرجع الضمير المستتر في قوله: «قال: و كنت أنا و عبيد الله بن صالح...»، و الظاهر كونه «درست بن أبي منصور» كما هو ظاهر العبارة، و يشهد له الحديث 6، و هذا ظاهر، و العمدة الحديث 1، ففي السند أبحاث:

البحث الأوّل: في كون «العلاء بن صبيح» محرّفاً

البحث الأوّل: أنّه لم نجد ذكراً عن العلاء بن صبيح في موضع آخر في الأسناد، و لم يرد له ذكر في كتب الرجال، فلا يبعد وقوع التصحيف فيه، و كون الصواب: عجلان أبي صالح؛ فإنّ هذه الرواية نقلت بعدّة طرق عن عجلان أبي صالح كما في الأرقام 2 و 3 و 6، و قد نقل محمّد بن إسماعيل بن بزيع هذه الرواية لأبي الحسن الرضا عليه السلام (1)، و قد روي حفص بن البختری

ص: 420

1- التهذيب، 5:391/1366.



عن عجلان في بعض الأسناد، ففي الكافي 6:397/7: بسنده عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري و درست و هشام بن سالم جميعاً، عن عجلان أبي صالح، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول....

إمكان تبديل عجلان أبي صالح بعلاء بن صبيح

ولا بعد في تبديل عجلان أبي صالح بعلاء بن صبيح؛ فإنّ كتابة «ج» قد تكون علي نحو لا يراها الناسخ عند سرعة الأخذ و رداءة الخطّ المأخوذ عنه، كما أنّ كتابة «ن» بهذه الصورة «ر» - كما كان شائعاً في الخطوط القديمة - توجب شباهتها ب «ء»، فلا غرابة في تبديل عجلان ب «علاء».

و أمّا تبديل «أبي» ب «بن» فكثير منشؤه تعارف ذكر اسم الأب بعد اسم الراوي و غرابة ذكر الكنية بعد ذكر الاسم، و أمّا لفظ صالح، فقد كان حذف الألف منه في الكتابة متداولاً، كما كان وصل الألف باللام - أيضاً - كذلك، و علي كلا التقديرين يمكن أن يشتهب صالح ب «صبيح» بعد إهمال الحروف في الكتابة، و الواقف علي المخطوطات و ما وقع فيها من التصحيف و التحريف لا يستغرب ما ذكرناه.

البحث الثاني: في كون الصواب - بعد عليّ بن رئاب - الواو أو «عن»

البحث الثاني: ورد في سند هذا الحديث عطف عبد الله بن صالح علي عليّ بن رئاب، و كذا ورد السند في جملة من مخطوطاته المعتمدة، كما نقله كذلك في وسائل الشيعة 13:448/18186 و الوافي 13:983/13588.

لكن في جملة من المخطوطات المعتمدة ورد السند هكذا: عليّ بن رئاب، عن عبد الله بن صالح... ، و قد أشار إلي هذه النسخة في هامش وسائل الشيعة أيضاً، و بناءً علي هذه النسخة يلزم القول بوقوع تحويل في السند؛ كي يصحّ التعبير ب «كلّهم يروونه»، و سنعود إلي تحقيق الكلام في ذلك في البحث الخامس.

البحث الثالث: في غرابة رواية محمد بن أبي عمير عن شيخه مع الواسطة

البحث الثالث: ظاهر السند كون محمد بن أبي عمير راوياً عن عبد الرحمان بن الحجّاج وعليّ بن رثاب بتوسّط حفص بن البخترى، مع أنّ عبد الرحمان بن الحجّاج وعليّ بن رثاب كلاهما من مشايخ ابن أبي عمير، وقد روي ابن أبي عمير كتاب عبد الرحمان بن الحجّاج (1)، وروايته عنه كثيرة،

التحريف في ما ورد من رواية ابن أبي عمير عن شيخه عبد الرحمان بن الحجّاج مع الواسطة

ولم يثبت توسّط راوٍ بينهما. (2)

ص: 422

1- رجال النجاشي: 237/630، فهرست الشيخ الطوسي: 310/474، رسالة أبي غالب الزراري: 163/22، ولاحظ - أيضاً - مشيخة الفقيه 4: 447.

2- نعم، قد ورد ذلك في أسناد كلّها محرّفة ظاهراً: الأوّل: ما في التهذيب 3:213/522 بسنده عن ابن أبي عمير، عن عبد الله بن بكير، عن عبد الرحمان بن الحجّاج، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام...، و الظاهر زيادة «عن عبد الله بن بكير» في السند؛ إذ لم نجد رواية عبد الله بكير عن عبد الرحمان بن الحجّاج، وقد نقل الحديث في الكافي 3:438/6 بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن عبد الرحمان بن الحجّاج... . الثاني: ما في الاستبصار 3:44/149 معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن عبد الرحمان بن الحجّاج، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألتني كيف قضى ابن أبي ليلى... . وكذا ورد السند في التهذيب 6:297/829 - عليّ ما في بعض مخطوطاته - وفي مطبوعته: «و عن حمّاد»، و الظاهر زيادة اسم الراوي في تسلسل الأسناد بالمرّة؛ إذ ورد الحديث - باختلاف في بعض ألفاظه - في الكافي 7:130/1 بسنده عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمان بن الحجّاج، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألتني هل يقضي ابن أبي ليلى ثمّ يرجع عنه... . وكذا ورد في التهذيب 9:301/1078 بسند آخر عن محمد بن أبي عمير... . و سنفصل الكلام حول الحديث في ذيله، لاحظ 6:297/829. الثالث: ما يأتي الإشارة إليه في الهامش الآتي.

هذا، مضافاً إلي عدم رواية حفص بن البختري عن عبد الرحمان بن الحجاج في موضع (1).

وقد روي ابن أبي عمير عن علي بن رئاب في عدة أسناد ولم تثبت

عدم ثبوت رواية ابن أبي عمير عن ابن رئاب مع الوساطة

المراد من «روي عنهما» في باب أصحاب الصادق عليه السلام من رجال الشيخ

روايته عنه بواسطة (2).

وعليه: فيمكن القول بوقوع تحويل في السند: بأن يكون «عبد الرحمن بن الحجاج» عطفاً علي «حفص بن البختري عن العلاء بن صبيح»، و  
كذا يكون «علي بن رئاب» معطوفاً عليه عطف طبقة واحدة علي طبقتين، و السياق

ص: 423

1- إلّا في الكافي 4:536/5، ففيه رواية ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن عبد الرحمان بن الحجاج، عن أبي عبد الله عليه  
السلام... و الظاهر عطف عبد الرحمان بن الحجاج علي حفص بن البختري، كما وقع نظيره في موارد، منها: الكافي 4:333/11،  
172/163:8، التهذيب 5:82/275، 7:284/1199، كتاب الحسين بن سعيد - المطبوع باسم نوادر أحمد بن محمد بن عيسى - :  
104/252، الفقيه 2:320/2562، 3:452/4563.

2- و أمّا ما في التهذيب 6:42/88 بسنده عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن ابن رئاب، عن أبي عبد الله عليه  
السلام... - وقد نقله عنه في وسائل الشيعة 14:437/19548 كذلك - فقد رواه في كامل الزيارات، الباب 98/5 بسنده عن يعقوب بن  
يزيد، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن ابن أبي ناب، عن أبي عبد الله عليه السلام...، و كذا نقله عنه في بحار الأنوار 101:12/3،  
وقد حكي في هامش مطبوعة كامل الزيارات أنّ: «في بعض النسخ أبي أيّوب مكان ابن أبي ناب» فلم يثبت كون الراوي ابن رئاب؛ لاحتمال  
وقوع التحريف فيه، و من المحتمل وقوع التحريف بشكل آخر؛ إذ ورد الخبر في كامل الزيارات في أول نفس الباب بسنده عن محمد بن  
أبي عمير، عن أبي أيّوب، عن أبي عبد الله عليه السلام... و علي أيّة حال، فلا يصح الاستناد إلي هذا السند في إثبات رواية ابن أبي عمير  
عن ابن رئاب بواسطة.

يقتضي عطف «عبد الله بن صالح» - أيضاً - كذلك، فيكون الراوي عنه ابن أبي عمير، و تحقيق الكلام في ذلك موقوف علي إيضاح عنوان عبد الله بن صالح، و سنبحث عنه في البحث الآتي.

البحث الرابع: في عنوان عبد الله بن صالح

البحث الرابع: ورد في هذا الحديث ذكر عن عبد الله بن صالح، وفي الحديث 3 إشارة إلي سماع عبيد الله بن صالح لهذا الحديث، و من القريب اتحادهما و وقوع التصحيف في أحد العنوانين، توضيح ذلك:

أنه عدّ الشيخ في رجاله: 107=235/3198 في أصحاب الصادق عليه السلام في عداد المسمّين بعبيد الله: عبيد الله بن صالح الخثعمي الكوفي أبو الحجّاج، و العنوان مأخوذ من رجال ابن عقدة؛ لما حقّقناه في محلّه، و في أواخر باب العين من هذا الباب: 707=265/3798: عبد الله بن صالح الخثعمي روي عنهما(1)، و في رجال البرقي: 23 في باب أصحاب الصادق عليه السلام:

ص: 424

1- الظاهر: أنّ المراد من ضمير المثني هو أبو جعفر و أبو عبد الله عليهما السلام، و قد تكرّرت هذه العبارة في مواضع كثيرة من باب أصحاب الصادق عليه السلام من رجال الشيخ: 171/1995 = 46 ، 55=2004 ، 30=176/2092 ، 120=185/2263 ، 17=202/2575 ، 26=213/2788 ، 218=222/2980 ، 22=224/3020 ، 25=230/3116 ، 218=241/3309 ، 310=245/3401 ، 588=259/3679 ، 702=265/3793 ، 706=3797 ، 707=3798 ، 710=3801 ، 711=3802 ، 713=3804 ، 715=3806 ، 31=270/3884 ، 38=3891 ، 14=276/3989 ، 23=277/3998 ، 318=294/4293 ، 439=301/4414 ، 596=309/4571 ، 588=4563 ، 575=308/4550 ، 533=306/4508 ، 448=4423 ، 442=4417 ، 601=4576 ، 600=4575 ، 29=315/4697 ، 639=311/4614 ، 18=317/4723 ، 26=4731 ، و قد ورد في: 150=237/3241 و 159=238/3250: «روي عنهما و بقي بعد أبي عبد الله»، و هذا يؤكّد ما استظهرنا: من رجوع ضمير المثني إلي أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام، و يؤكّده - أيضاً - ما ورد في باب أصحاب الباقر عليه السلام: 13=331/4934 في ذيل عنوان إسماعيل بن جابر: «روي عنهما أيضاً»، و كذلك ما ورد في باب أصحاب الباقر عليه السلام: 19=128/1295 و 21=1297. هذا، و لكن لم نجد رواية عبد الله بن صالح الخثعمي أو عبيد الله بن صالح عن أبي جعفر الباقر عليه السلام في موضع، و من الطريف أنّ عبارة «روي عنهما» تكرّرت في عدّة عناوين متقاربة بعده، و الكلّ مبتلي بهذا الإشكال، و هي عناوين: عبد الرحمان بن سالم الأشل و عيسى بن عبد الله بن سعد و أخويه موسى و شعيب و عبد الملك بن عمرو الأحول و عبد الرزّاق بن همام اليماني و عبد الحميد بن أبي الديلم، و ظاهر رجال البرقي - في جميعهم - عدم كونهم من أصحاب الباقر عليه السلام؛ إذ عدّهم في قسم أصحاب أبي عبد الله من باب أصحابه عليه السلام، لا في قسم «من أدرك من أصحاب أبي جعفر عليه السلام و روي عنه» من هذا الباب، لاحظ رجال البرقي: 24، 29، 30، 24. و طبقة هؤلاء - أيضاً - لا تساعد علي روايتهم عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، كما لا يخفي علي المتأمل في أسنادهم، فلنذكر واحداً منهم - علي سبيل المثال - و هو عبد الرحمان بن سالم، فملاحظة أسناده تشهد بعدم كونه من كبار أصحاب أبي عبد الله عليه السلام؛ إذ جلّ رواياته عنه عليه السلام تكون بالواسطة؛ إذ يروي عنه عليه السلام بتوسط أبي بصير و المفصل بن عمر و إسحاق بن عمّار. و أوضح منه عبد الرزّاق بن همام؛ إذ ولد في سنة 126 بعد وفاة الباقر عليه السلام باثنتي عشرة سنة، لاحظ تهذيب الكمال 18:61. و الحاصل: أنّ الظاهر وقوع خلل هنا في مصدر رجال الشيخ الطوسي، فمن الجائز أخذ الشيخ هذه العناوين من رجال البرقي، و كانت نسخته من هذا الكتاب مختلّة، بأن وقع فيها تقديم و تأخير في بعض الأوراق، فكانت هذه العناوين مندرجةً في قسم «من أدرك من أصحاب أبي جعفر عليه السلام و

روي عنه» من باب أصحاب الصادق عليه السلام. فتحصّل من مجموع ما ذكرنا: أنه لا يمكن الاعتماد على كلام الشيخ هنا، فلم يثبت كون  
عبيد الله بن صالح من أصحاب الباقر عليه السلام.

عبيد الله بن صالح الخثعمي، وقد عدّ الشيخ في رجاله: 34=341/5073

ص: 425

عبد الله بن صالح، و احتمال كون المراد منه الخثعمي غير بعيد. (1)

اختلاف النسخ والمصادر في إثبات عبد الله أو عبيد الله في «عبد الله بن صالح»

هذا، وقد ورد عبد الله بن صالح في جملة من الأسناد اختلفت النسخ أو المصادر في أكثرها في إثبات عبد الله أو عبيد الله (2)، ولا يبعد كون

ص: 426

1- ورد في دلائل الإمامة: 331/289 بسنده عن علي بن أبي حمزة، قال: أرسلني أبو الحسن عليه السلام إلي رجل من أهل الوزارين... - وأورد الحديث، وفيه إشارة إلي ملاقاته للرجل - وفيه قال: والله ما كذبتني، قال لي سيدي ومولاي: أنا باعث إليك مع علي بن أبي حمزة برسالتني، فقلت: ومن أنت، لا أعرفك من إخواني؟ قال: أنا عبد الله بن صالح، قلت: وأين المنزل؟ قال: في سكة البربر عند دار أبي داود، وأنا معروف في منزلي إذا سألت عني هناك... ثم أورد خبر وفاته في آخره، فقال أبو الحسن عليه السلام: رحمه الله، قد كان من شيعتنا، وكان لا يعرف. و ظاهر الحديث أنّ هذا الرجل مع كونه من شيعة أهل البيت عليهم السلام غير معروف عند الأصحاب، فبعد كونه المراد ممّا ورد في رجال الشيخ الطوسي، فافهم. هذا مع الغصّ عن ضعف سند هذا الحديث.

2- منها: ما ورد في الكافي 2:374/1 بسنده عن ابن أبي عمير، عن أبي زياد النهدي، عن عبد الله بن صالح، عن أبي عبد الله عليه السلام... وكذا نقله عنه في وسائل الشيعة 16:260/21512 وبحار الأنوار 74:199/38، وفي هامش مطبوعة الكافي: «في بعض النسخ عبيد الله بن صالح»، وقد حكى هذا عن أكثر المخطوطات المعتبرة. منها: ما ورد في معاني الأخبار: 161/3 بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن زياد النهدي، عن عبد الله بن صالح، عن زيد بن علي... - وزياد النهدي محرّف صوابه «أبي زياد النهدي»، تشهد له - مضافاً إلي السند المتقدم وسائر مواضع ورود الحديث - رواية ابن أبي عمير عن أبي زياد النهدي في جملة من الأسناد، منها: الفقيه 4:398/5851، الأمالي للصدوق، المجلس 10/5، التهذيب 1:413/1301، وقد نقل الحديث في الأمالي، المجلس 72/14 وعلل الشرائع 1:141/3 بلفظ عبيد الله بن صالح -، وقد صحّف النهدي في مطبوعة علل الشرائع بالهندي - وقد نقله في بحار الأنوار 27:146/5 عن علل الشرائع ومعاني الأخبار والأمالي للصدوق بلفظ عبيد الله بن صالح، وقد رواه في بشارة المصطفى: 150 بسنده عن الصدوق بلفظ عبيد الله بن صالح أيضاً، وكذا في: 177 منه، إلا أنّ فيه «أبي عبيد الله بن صالح». منها: ما ورد في الكافي 6:300/3 بسنده عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن عبد الله بن صالح الخثعمي، قال: شكوت إلي أبي عبد الله عليه السلام... - وقد نقله عنه كذلك في وسائل الشيعة، 24: 378/30827 -، لكن ورد في مخطوطة منه وفي المحاسن 2:444/324 بلفظة عبيد الله بن صالح، إلا أنّه صحّف إبراهيم بن عبد الحميد في مطبوعة المحاسن بإبراهيم بن عبد الله، وقد نقله عنه - علي الصواب - في البحار 6:429/66، كما ورد فيه عبيد الله بن صالح. منها: الحديث المبحوث عنه، فقد ورد في الحديث 1 بلفظ عبد الله بن صالح، وفي الحديث 3 بلفظ عبيد الله (بن صالح) في الموضوعين منه، وكذا نقله عن المصنّف في التهذيب 5:392/1369، لكن نقله في الاستبصار، 2:312/1110 بلفظ عبد الله في الموضوعين، ويؤيد نسخة عبيد الله بن صالح ما في الحديث 4.

1- نعم، ورد في تفسير العياشي 1:69/129 رواية عبد الله بن صالح الخثعمي، عن أبي عبد الله عليه السلام...، لكن لا يصح الاعتماد علي نقل الكتب غير المعروفة في مثل المقام. ثمّ إنّه يوجد في تسلسل الأسناد رجال آخرون باسم عبد الله بن صالح غير هذا الرجل: منهم: عبد الله بن صالح الجهني أبو صالح المصري، كاتب الليث بن سعد، المولود سنة 137 و المتوفّي سنة 223، أنظر ترجمته في تهذيب الكمال 15:98 - 108، وغيره من كتب العامّة، فطبقة هذا الرجل متأخّرة عن طبقة عبد الله أو عبيد الله بن صالح الخثعمي، وقد أريد من عبد الله بن صالح في بعض الأسناد بقرينة روايته عن الليث بن سعد - الخصال 1:171/228، الغيبة للطوسي: 130/94، الغيبة للنعماني: 104/34، 126/23 - أو غيره من مشايخه، شواهد التنزيل 1:578/615، العمدة لابن بطريق: 107/143، بشارة المصطفي: 156. و منهم: عبد الله بن صالح العجلي الكوفي المقرئ، المولود سنة 141 و المتوفّي سنة 211 - تاريخ بغداد 9:478، تهذيب الكمال 15:109 - 115 - وقد وردت روايته في الخصال 2:509/1، و طبقة هذا الرجل - أيضاً - متأخّرة عن الخثعمي، كما هو واضح. وقد ورد عبد الله بن صالح في بعض الأسناد في طبقة متأخّرة عن طبقة الخثعمي، فيمكن أن يكون المراد كاتب الليث أو العجلي أو غيرهما، لاحظ عيون أخبار الرضا عليه السلام 1:73/4 - و الخبر ورد في الاختصاص: 59، وقد نقله عنهما في بحار الأنوار 48:213/14، 215/15، 91:342/4، و في المواضع الثلاثة بلفظ عبيد الله بن صالح - مائة منقبة، منقبة 13، عنه كنز الفوائد 2:142.



أسهل من العكس؛ إذ الأغلب تبديل الأعراب بالأشهر، و احتمال كونه مسمي بعبد الله و عبيد الله أبعد من احتمال وقوع التحريف في مواضع السند.

و الحاصل: أنه لا يبعد كون الصواب في السند: عبيد الله بن صالح.

البحث الخامس: قد ذكرنا في البحث الثالث: أنّ المستفاد من السند - بقرينة السياق - كون ابن أبي عمير راوياً عن عبد الله بن صالح مباشرةً، لكن لم نجد رواية ابن أبي عمير عن عبد الله بن صالح - الظاهر عبيد الله بن صالح كما مرّ آنفاً - ، بل يروي عنه ابن أبي عمير بواسطة أبي زياد النهدي أو إبراهيم بن عبد الحميد<sup>(1)</sup>، وربما يمكن أن يستدلّ بهذا علي صحّة ما في بعض النسخ من تبديل الواو بعد عليّ بن رئاب ب «عن»، فيكون ابن أبي عمير راوياً عن عبيد الله بن صالح بتوسّط عليّ بن رئاب.

لكنّ الإنصاف: أنّ هذا القدر من البيان غير كافٍ لترجيح هذه النسخة، خصوصاً بعد عدم رواية عليّ بن رئاب عن عبد الله بن صالح أو

عبيد الله بن صالح في موضع آخر؛ فإنّ طبقة ابن أبي عمير لا تأتي عن الرواية عن عبيد الله بن صالح مباشرةً؛ إذ عبيد الله بن صالح من أصحاب

ص: 428

---

1- قد تقدّمت الإشارة إليّ مواردها في هامش البحث الرابع.

الكاظم عليه السلام - كما ورد التصريح بذلك في الحديثين 3 و 4 من الأحاديث المبحوث عنها - ورواية ابن أبي عمير عن أصحاب الكاظم عليه السلام شائعة متكررة، و مجرد ورود ثلاث روايات لابن أبي عمير عن عبيد الله بن صالح بالواسطة لا ينفي روايته عنه مباشرةً. و للبحث تتمّة تأتي بعد التعرّض لإشكال في السند و البحث عنه.

البحث السادس: ظاهر الحديث 3: أنّ عبيد الله بن صالح روي هذا الحديث عن أبي عبد الله عليه السلام بتوسّط عجلان، لا مباشرةً، و هذا مخالف لما في الحديث 1.

و في حلّ هذا الإشكال وجوه من الاحتمالات:

الاحتمال الأوّل: القول بسقوط «عن عجلان أبي صالح» بعد «عبد الله بن صالح»، و منشؤ السقط انتقال نظر الناسخ من «صالح» في «عبد الله بن صالح» إلي «صالح» في كنية «عجلان»، فيختلف مفاد السند بناءً علي النسختين الواردتين في الحديث.

و بناءً علي نسخة «علي بن رثاب و عبد الله بن صالح» يكون مفاد السند رواية ابن أبي عمير للحديث بأربعة طرق:

الطريق الأوّل: حفص بن البختري، عن عجلان أبي صالح، المحرّف ب «العلاء بن صبيح»، كما تقدّم في البحث الأوّل.

الطريق الثاني: عبد الرحمان بن الحجّاج.

الطريق الثالث: علي بن رثاب.

الطريق الرابع: عبيد الله بن صالح، عن عجلان أبي صالح.

و أمّا احتمال وقوع عجلان أبي صالح في طريق عبد الرحمان بن الحجّاج أو

علي بن رئاب، فيردّه عبارة «كلهم يروونه» كما لا يخفي.

وأما بناءً علي نسخة علي بن رئاب عن عبد الله بن صالح، فتكون طرق ابن أبي عمير ثلاثة: الطريق الأول والثاني، كالنسخة المتقدمة.

والطريق الثالث: علي بن رئاب، عن عبيد الله بن صالح، عن عجلان أبي صالح، فالطريق الأول بواسطتين، والثاني بواسطة واحدة، والثالث بثلاث وسائط، ولا يخفي بعده، فهذا يشهد بصحة نسخة العطف.

والحاصل: أنّ الأظهر - بناءً علي هذا الاحتمال - عطف علي بن رئاب علي عبد الله بن صالح، فيكون لابن أبي عمير طرق أربعة إلي أبي عبد الله عليه السلام: اثنان منها بواسطتين، واثنان منها بواسطة واحدة.

الاحتمال الثاني: القول بسقوط «عن أبي صالح» قبل أبي عبد الله عليه السلام، منشؤه انتقال النظر من «أبي» في «أبي صالح» إلي «أبي» في «أبي عبد الله عليه السلام».

والمراد من أبي صالح هو عجلان، وقد عبّر عنه في بعض الأسناد بكنيته. (1)

ولازم هذا الاحتمال: أنّ ابن أبي عمير يروي عن عجلان أبي صالح بتوسط حفص بن البختری (2) و عبد الرحمان بن الحجّاج و علي بن رئاب و عبد الله بن صالح، فحينئذٍ يشكل هذا الاحتمال: بأنّه كان المناسب جعل هؤلاء الأربعة في نسق واحد في السند، فلا يري وجه للتفرقة بين سند حفص بن البختری و سند غيره، ولا لجعل التحويل في السند و تكرار

ص: 430

1- الكافي 7:245/1، التهذيب 7:36/150.

2- بناءً علي ما تقدّم في البحث الأول: من استظهار كون العلاء بن صبيح مصحّفاً من عجلان أبي صالح.

«عجلان أبي صالح» فيه.

و هذا الإشكال وإن أمكن الإجابة عليه ببعض الوجوه (1) لكن هذا لا يرفع غرابة السند، فالالتزام بوقوع تحريف في السند - مع إيرائه غرابةً في السند - غير جيّد.

الاحتمال الثالث: القول بوقوع تقديم وتأخير في السند: بأن يكون الأصل في السند: محمّد بن أبي عمير، عن حفص بن البختري و عبد الرحمان بن الحجاج و عليّ بن رثاب و عبد الله بن صالح، كلّهم يروونه عن عجلان أبي صالح، عن أبي عبد الله عليه السلام... فسقط «عجلان أبي صالح» من السند، ثمّ أدرج في المتن في غير موضعه بعد حفص بن البختري، مع تحريف عجلان أبي صالح ب «العلاء بن صبيح»، كما مرّ في البحث الأوّل.

أظهر الاحتمالات الاحتمال الثالث

ولعلّ هذا الاحتمال هو أظهرها وأبعدها من التكلّف.

وعليه: فلا تحويل في السند.

لكنّ الإنصاف: أنّ استظهار هذا الاحتمال - أيضاً - مشكل، والله أعلم بحقائق الأمور.

ص: 431

1- كأن يقال: بأنّ ابن أبي عمير نقل الحديث في موضعين من كتابه: أحدهما: بتوسّط حفص بن البختري، عن عجلان، ثانيهما: بتوسّط ابن الحجاج و ابن رثاب و ابن صالح عنه، و لم يدرج المؤلفون المتأخرون أحدهما في الآخر إشارةً إلي أصلهما. أو يقال: بإمكان الفرق بين طريق حفص بن البختري و طريق الآخريين في كفيّة تحمّل الحديث، بأن يكون أحدهما بالسماع - مثلاً - و الآخر بالإجازة، أو الفرق بينهما بكون لفظ الحديث منقولاً عن طريق حفص، وإثما أورد الآخرون مضمونه. و لا يخفي: أنّ هذه الوجوه - مع إمكانها في نفسها - لا تخلو عن غرابة.

156/1 = 452 (حيلولة)

157/1 = 454 (حيلولة)

157/2 = 454 - وفي رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام.

توضيح: لاحظ ما مرّ في ذيل السند المذكور في هذا المجلد 401:119/1.

159/3 = 458 (حيلولة)

162/1 = 461 (حيلولة)

163/3 = 461 (حيلولة)

165/4 = 463 (حيلولة)

165/5 = 464 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن عبد الله بن ميمون، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إنّ رسول الله صلي الله عليه وآله وقف بعرفات، فلما همّت الشمس أن تغيب قبل أن تندفع قال: «اللهم إني أعوذ بك من الفقر ومن تشّت الأمر... يا خير من سئل ويا أجود من أعطي، جلّني برحمتك و ألبسني عافيتك و اصرف عني شر جميع خلقك».

قال عبد الله بن ميمون: و سمعت أبي يقول: «يا خير من سئل ويا أوسع من أعطي ويا أرحم من استرحم»، ثم سل حاجتك.

توضيح: قوله: «قال عبد الله بن ميمون» مبنيّ علي صدر السند، فالطريق

ص: 432

إلي عبد الله بن ميمون هو الطريق المتقدم في صدره.

ثلاثة بحوث حول تصحيح السند 5 :

الأول: فيما سقط بعد «قال: عبد الله بن ميمون»

ثم إنَّ في العبارة غرابة ظاهرة، وقد جزم في الأخبار الدخيلة 4:221 بسقوط «قال أبو عبد الله عليه السلام» بعد «قال عبد الله بن ميمون»، و لم يستدلَّ عليه بشيء، مع أنَّ في تصحيح السند وجوهاً أخرى: كالقول بسقوط «قال أبو جعفر» أو «قال أبو عبد الله» بعد «سمعت أبي يقول».

و ميمون القدّاح - والد عبد الله بن ميمون - من أصحاب الباقر و الصادق عليهما السلام (1) بل لو صحَّ ما صنعه الشيخ - من عدّه من أصحاب السجاد عليه السلام أيضاً - جاء احتمال آخر.

الثاني: في الإمام المروي عنه

و هنا بحث آخر، و هو: أنَّ الحميري أورد في قرب الاسناد: 21/72: بسنده عن عبد الله بن ميمون، عن جعفر، عن أبيه، قال: دعا النبيّ صلي الله عليه وآله يوم عرفة حين غابت الشمس - فكان آخر كلامه هذا الدعاء - و هملت عيناه بالبكاء، ثمَّ قال: اللهمَّ إني أعوذ بك من الفقر... ، فأورد نظير ما ذكرناه عن الكافي مع اختلافات في التعبير.

فيظهر: أنَّ أصل هذه الرواية مروية من أبي جعفر عليه السلام، لا من أبي عبد الله عليه السلام.

و يؤيّد ذلك ما رواه في فلاح السائل: 221 - عنه بحار الأنوار 86:266/37 - بإسناده عن سلام بن أبي عمرة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان رسول الله صلي الله عليه وآله إذا احمرّت الشمس علي قلّة الجبل هملت عيناه دموعاً، ثمَّ

ص: 433

1- رجال الشيخ: 145/1583=14، 309/4575=600 و رجال البرقي: 15، 18.

قال: أمسي ظلمي مستجيراً بعفوك... ، فأورد دعاءً يشبه كثيراً هذا الدعاء.

الثالث: في المعطوف عليه لقوله: «ثم سل حاجتك»

وفي رواية الكافي بحث ثالث ، وهو: أنه لا يعلم لقوله: «ثم سل حاجتك» معطوفاً عليه؛ لعدم تقدّم جملة طلبية يصحّ أن يكون هذا عطفاً عليها، وقد وقع نظير هذا الإشكال في رواية أخرى لعبد الله بن ميمون أيضاً، ففي الكافي 2:527/16: بإسناده عن حمّاد بن عيسى، عن عبد الله بن ميمون، عن أبي عبد الله عليه السلام: أن عليّاً عليه السلام كان يقول إذا أصبح: سبحان الله الملك... ثم سل حاجتك، وأورده في البلد الأمين - كما في بحار الأنوار 86:283/46 - وفيه: ثم تسأل حاجتك تقضي إن شاء الله تعالى.

قال في مرآة العقول 12:253: «قوله: «ثم سل حاجتك» قيل: هو عطف علي المفهوم من السابق؛ فإنّ النقل عن أمير المؤمنين عليه السلام متضمّن لأمر المخاطب بقول مثله، فكأنّه قال: فقل هذا ثم سل حاجتك» انتهى.

وأشار إليه في بحار الأنوار في ذيل نقل الخبر عن البلد الأمين.

الحاصل: في السند خلل، وإن خفي علينا تفصيله

و كيف كان، فالظاهر وقوع خلل في السند وإن خفي علينا تفصيله، والله أعلم.

166/2 = 467 (حيلولة)

166/4 = 467 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وأحمد بن محمّد، عن [الحسن] بن محبوب... .

166/5 = 468 - أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... (معلّق)

ص: 434

166/6 = 468 - وعنه، عن عليّ بن النعمان... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمّد.

167/1 = 468 (حيلولة)

167/4 = 469 (حيلولة)

168/3 = 470 (حيلولة)

168/6 = 471 - محمّد بن يحيى وغيره، عن أحمد بن محمّد و محمّد بن إسماعيل، عن عليّ بن النعمان، عن عبد الله بن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: حدّ المزلفة من محسّر إلي المأزمين.

كلام حول المراد من محمّد بن إسماعيل في السند

توضيح: محمّد بن إسماعيل في السند إن كان هو ابن بزيع، فهو شيخ أحمد بن محمّد - المراد به هو ابن عيسى - ولا يروي هو مقروناً به - أي: معطوفاً عليه - ، فلذلك قد يتوهم كون محمّد بن إسماعيل هو شيخ الكليني، ففي السند تحويل.

ويردّه: أنّ المصنّف يروي عن محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان في عاقبة الموارد.

فيحتمل كون المراد من محمّد بن إسماعيل هو محمّد بن إسماعيل بن عيسى، الذي وقع مقروناً بأحمد بن محمّد بن عيسى في بعض الموارد(1) وهو المراد من محمّد بن إسماعيل عند الرواية عن عليّ بن الحكم و محمّد بن عمرو الزيات، و

ص: 435

1- الاختصاص: 293، 315.



قد روي عنه محمد بن يحيى في مواضع (1).

لكن لم نجد رواية محمد بن إسماعيل بن عيسى عن علي بن النعمان في موضع، و الظاهر إرادة ابن بزيع من محمد بن إسماعيل عند روايته عن علي بن النعمان.

وعلي هذا: إما سقطت الواسطة بين محمد بن يحيى ومحمد بن إسماعيل، أو كان الصواب: «عن محمد» بدل «و محمد»، وقد روي أحمد بن محمد أو أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل أو عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن علي بن النعمان في غير موضع (2)، كما تبه عليه سيدنا «دام ظله».

الظاهر كون الصواب «عن محمد بن إسماعيل» بدل «و محمد بن إسماعيل»

و الظاهر كون الصواب: «عن محمد»؛ فقد ورد في الكافي 4:462/6: عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن علي بن النعمان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: حدّ عرفات من المأزمين إلي أقصي الموقف.

وفي الكافي 4:555/6: بهذا السند عن أبي عبد الله عليه السلام قال: حدّ الروضة في مسجد الرسول صلي الله عليه وآله إلي طرف الظلال، و حدّ المسجد إلي الأسطوانتين عن يمين المنبر إلي الطريق ممّا يلي سوق الليل.

و من القريب اتّحاد الروايات الثلاث في الأصل و وقوع التقطيع في السند.

ثم إنّ لأبي بصير روايات عديدة حول حدود الأشياء وردت متفرقةً في أبواب الكتب (3)، و يحتمل كون جميعها وردت عقيب ما سمعه عن أبي

ص: 436

1- لاحظ معجم رجال الحديث 15:349.

2- لاحظ معجم رجال الحديث 15:349، 358.

3- لاحظ الكافي 2:57/1، 85/4، 96/12، 4:320/5، 564/4، التهذيب 52:56/171، 179/601، 6:8/14، 14/27، الفقيه 2:463/2978، 562/3151.

عبد الله عليه السلام أنه قال: ليس شيء إلا وله حدّ (1).

وكيف كان، فليس في السند تحويل.

168/7 = 471 (حيلولة)

170/5 = 474 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد... .

170/6 = 474 - أحمد بن محمد، عن [محمد] بن سنان... (معلق)

170/7 = 474 - [و] عنه، عن عليّ بن النعمان... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي أحمد بن محمد.

171/2 = 476 (حيلولة)

171/4 = 476 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن فضال... .

171/5 = 476 - أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير... (معلق)

172/5 = 477 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن

ص: 437

---

1- الكافي 2:57/1.

جميل... .

172/6 = 477 - ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم... (معلق)

173/4 = 479 (حيلولة)

174/1 = 480 (حيلولة)

174/4 = 481 (حيلولة)

174/6 = 481 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم... .

174/7 = 482 - أحمد بن محمد، عن إسماعيل بن همام... (معلق)

174/8 = 482 - أحمد [بن محمد]، عن الحسين بن سعيد... (معلق)

175/2 = 483 (حيلولة)

175/5 = 483 (حيلولة)

176/2 = 484 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد... .

176/3 = 484 - وعنه، عن فضالة بن أيوب، عن معاوية بن عمّار... (معلق)

رجوع الضمير إلي الحسين بن سعيد، كما عليه الشيخ قدس سره

توضيح: الضمير يرجع إلي الحسين بن سعيد - كما فهمه الشيخ في التهذيب 5:263/898 والاستبصار 2:296/1058 - ؛ فقد نقله عن

محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب... ، و تبديل «عدة من أصحابنا»

ب «محمد بن يحيى» كأنه

ص: 438

1- نقل في ملاذ الأخبار 8: 126 هذا الاحتمال عن الفاضل التستري واستشكل فيه بوجهين: الأول: أن الشيخ نقل بعض الأخبار عن الكليني، عن أحمد بن محمد، مع أنه ابتداء الكليني اعتماداً علي سبق العدة. الثاني: محمد بن يحيى إنما يدخل في عدة ابن عيسى وليس في عدة ابن خالد، ولا دليل علي أن المراد بأحمد هنا هو ابن عيسى. أقول: قد أثبتنا في محلّه: أن المراد من «عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد» في كتاب الحجّ من الكافي هو العدة عن ابن عيسى. وأمّا الوجه الأول، فمحصّ له: أن الشيخ لا يتفطن إلي وقوع البناء علي الأسناد السابقة، وقد أشار إلي ذلك في: 112 منه أيضاً نقلاً عن الفاضل التستري، وقال: «ولم نجد في كلام المصنّف حيث يتعرّض للنقل عن الكافي ما يدلّ علي التنبّه لذلك». أقول: راجعت إلي كتاب الحجّ من التهذيب فرأيت كثرة الأسناد المعلقة المبدؤ بأحمد بن محمد بالبناء علي سابقه لم يتفطن الشيخ قدس سره إلي ذلك عند أخذها من الكافي، فجعل محمد بن يعقوب راوياً عن أحمد بن محمد مباشرة، مع كون الصواب توسّط عدة من أصحابنا في السنين، وهي: التهذيب 5: 47/144 [الكافي 4: 318/4]، 105/341 [الكافي 4: 408/8]، 119/391 [الكافي 4: 414/7]، 147/482 [الكافي 4: 432/5]، 149/489 [الكافي 4: 432/2]، 255/864 [الكافي 4: 513/4]، 391/1368 [الكافي 4: 446/2] والتفاته قدس سره إلي ذلك وإضافته عدة من أصحابنا إلي السند نادر جداً لم نجده في كتاب الحجّ إلا في التهذيب 5: 170/566 [الكافي 4: 443/3]. لكن مع هذا كلّ هذه الأسناد لم تشتمل علي الضمير وقياس ما نحن فيه عليها قياس مع الفارق؛ فإنّ إرجاع الضمير إلي وسط السند المتقدّم يلازم الالتفات إلي وقوع البناء في الإسناد علي سابقه، وهذا بخلاف الأسناد التي لم تشتمل علي الضمير؛ فإنّ الغفلة عن البناء علي السابق فيها معقولة واقعة بكثرة عن الشيخ قدس سره، كما عرفت. نعم، نفس تبديل «عدة من أصحابنا» الواقع في سند الكافي إلي محمد بن يحيى والاقتصار عليه بعيد في نفسه، ولذلك استظهرنا كون التبديل واقعاً عن سهو لا عن تعمّد، والله العالم.

و كيف كان، فلا وجه لإرجاع الضمير إلي أحمد بن محمد (1).

وقد نقله في وسائل الشيعة 14:261/19147 عن الكافي - كسند التهذيب و كأنه فهم من نقل التهذيب كون نسخة الشيخ من الكافي مغايرةً للنسخ الموجودة، فأورد السند كما في التهذيب، فافهم.

177/3 = 485 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد... .

177/4 = 486 - أحمد بن محمد، عن الحسن بن عليّ الوشاء... (معلق)

177/5 = 486 - أحمد بن محمد، عن عليّ بن مهزيار، قال: رأيت أبا جعفر عليه السلام... (معلق)

177/5 = 486 - قال: و حدثني عليّ بن محمد بن سليمان النوفلي، عن الحسن بن صالح... (معلق)

توضيح: في مرجع الضمير المستتر في «قال» في ذيل حديث 5 إبهام؛ حيث لم نجد رواية أحمد بن محمد - والمراد به أحمد بن محمد بن عيسى (2) - ولا

ص: 440

1- أنظر ما ذكرناه حول سند التهذيب 6:188/395 - 397.

2- فإنه - مضافاً إلي ما أثبتنا في محله: من كون المراد من أحمد بن محمد - الذي يروي عنه الكليني بتوسط العدة في كتاب الحجّ - هو أحمد بن محمد بن عيسى - يدلّ عليه: روايته عن الحسين بن سعيد؛ فإنّ البرقي وإن ذكر النجاشي - رجال النجاشي: 5/136 - روايته عن الحسين بن سعيد، لكن لم نجد روايته عنه في الكافي إلا في 3:54/5 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد... - لكنّ الظاهر: إمّا زيادة «بن خالد» - وقد ورد بدونه في أسناد كثيرة - أنظر معجم رجال الحديث 5:475 - إلي 477 -، أو كون الصواب: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد و الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، لاحظ الكافي 2:536/6، 3:9/2، 134/12، 6:526/1 و أيضاً 2:635/3، 5:457/2.

عليّ بن مهزيار عن عليّ بن محمّد بن سليمان النوفلي في موضع.

الاستشهاد بسندين من الكافي لرفع الإبهام عن مرجع ضمير «قال» والخذشة فيه

نعم، ورد في الكافي 6:224/1: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن عليّ بن محمّد بن سليمان، عن أبي أيّوب المدني، عن سليمان بن جعفر الجعفري، عن أبي الحسن الرضاعليه السلام... .

وفي الرقم 3: وعنه، عن عليّ بن محمّد، عن أبي أيّوب المدني... .

و مثل السند الأوّل في: 225/1. فيمكن أن يستظهر منها رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد في ما نحن فيه.

لكن لم نجد رواية أحمد بن أبي عبد الله عن عليّ بن محمّد بن سليمان في غير هذا الموضع، وقد ورد في طريق الصدوق إلي عليّ بن محمّد النوفلي في مشيخة الفقيه 4: 491 رواية أحمد بن محمّد بن خالد بتوسّط أبيه عنه.

و الظاهر كون الراوي عن أبي أيّوب المدني هو عليّ بن محمّد القاساني؛ فقد روي أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن عليّ بن محمّد القاساني، عن أبي أيّوب سليمان بن مقبل المدائني في مصادر(1).

ص: 441

---

1- المحاسن 2:416/178 - وعنه في الكافي 6:275/1، وقد صحّف مقبل بمقاتل في مطبوعته، وفيه المدني بدل المدائني - وفي الخصال 1:297/66، وهو الخبر المذكور في الكافي 6:224/3، وكذا عيون أخبار الرضاعليه السلام 1:277/14.

وروي عليّ بن محمّد القاساني، عن أبي أيّوب المدني، عن سليمان بن جعفر الجعفري في الكافي 6:360/6.

وعليه: فمن المحتمل زيادة «بن سليمان» في السندين - أي: الكافي 6:224/1، 225/1 - كما لم يرد ذلك في: 3:224، ففسر عليّ بن محمّد ب «ابن سليمان»، ثم دخل التفسير في المتن، كما هو شائع في النسخ؛ فقد روي أحمد بن محمّد بن خالد، عن عليّ بن محمّد، عن أبي أيّوب المدني في بعض الأسناد(1).

كما يحتمل كون «سليمان» مصحّف «شيرة»؛ فإنّ سليمان بعد حذف الفه قد يشتهر ب «شيرة»، وعليّ بن محمّد بن شيرة هو عليّ بن محمّد القاساني.

و كيف كان، فلا ينبغي التأمل في كون عليّ بن محمّد بن سليمان في السندين غير النوفلي - الذي نبّحث عنه - فلا يفيدان في البحث عن هذا السند.

وتحقيق السند موقوف عليّ تعيين طبقة عليّ بن محمّد النوفلي، وهو لا- يحصل بمراجعة كتب الرجال والتراجم، بل يجب الرجوع إليّ الأسناد، فنقول:

قد يخطر بالبال كون عليّ بن محمّد النوفلي في طبقة مشايخ عليّ بن مهزيار؛ من جهة أنّ الكليني يروي عن عليّ بن محمّد النوفلي في الأكثر بثلاث وسائل(2)، بينما يروي عن عليّ بن مهزيار بواسطتين في الأكثر مثل: «الحسين بن محمّد عن عبد الله بن عامر» أو «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد» أو «عليّ بن إبراهيم، عن أبيه» أو «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد» و...،

ص: 442

---

1- الخصال 1:99/51 - وفي متنه: تعلّموا من الغراب...، وبينه وبين ما نحن فيه شبه من بعض الجهات لا تخفي - 235/76 و عيون أخبار الرضا 7:275/11.

2- الكافي 1:230/3، 500/5، 2:615/4، 5:96/6، 97/7، 7:38/37.

بل قد روي عنه في موضع (1) بواسطة واحدة، فيظهر منها كون علي بن محمد بن سليمان متقدّم علي بن مهزيار بطبقة.

لكنّ المستفاد من مجموع أسناد علي بن محمد النوفلي كونه في طبقة علي بن مهزيار، بل قد بقي بعده ؛ فإنّه كان من أصحاب الهادي عليه السلام - علي ما عدّه الشيخ والبرقي في رجالهما (2) - وقد روي عن أبي الحسن صاحب العسكر أو أبي الحسن عليه السلام في بعض الأسناد (3)، وقد روي عن أبي جعفر الثاني في مورد (4)، وعلي بن مهزيار - أيضاً - كان من أصحابهما أيضاً (5)، وقد روي عن الرضا عليه السلام أيضاً (6)، وعلي بن محمد بن سليمان - أيضاً - قد أدرك زمن الرضا عليه السلام، فقد ذكر أبو الفرج في الأغاني 18:209: بسنده عن علي بن محمد النوفلي، قال: «رأيت ابن مناذر في الحجّ سنة ثمان و تسعين و مائة».

و أمّا من جهة الرواة فقد روي عن علي بن محمد النوفلي: محمد بن الحسن بن شَمّون (7) - م 258 (8) - وعمر بن شبه (9) - م 262 (10) - و حبيب بن

ص: 443

- 
- 1- الكافي 3:314/13.
  - 2- رجال الشيخ الطوسي: 12=388/5715، رجال البرقي: 60.
  - 3- بصائر الدرجات: 211/3، الكافي 1:230/3، 2:615/4، 4:170/4، الفقيه 2:174/2056، ولاحظ أيضاً التهذيب 2:315/1286، 3:303/927.
  - 4- الكافي 7:38/37، الفقيه 4:240/5574.
  - 5- رجال النجاشي: 253/664، رجال الشيخ الطوسي: 7=376/5568، 3=388/5706.
  - 6- رجال الشيخ الطوسي: 22=360/5336.
  - 7- الكافي 2:615/4، التهذيب 2:121/460.
  - 8- رجال النجاشي: 336/899.
  - 9- الأغاني 18:55.
  - 10- تاريخ بغداد 11:210.



و ممّن أكثر من الرواية عن عليّ بن محمّد بن سليمان النوفلي: أبو العباس أحمد بن عبيد الله بن عمّار الثقفي؛ فقد ترجم له في تاريخ بغداد 4:252 وقال: له مصنّفات في مقاتل الطالبين وغير ذلك وكان يتشيع... توفّي أبو العباس أحمد بن عبيد الله بن محمّد بن عمّار الثقفي في شهر ربيع الأوّل من سنة أربع عشرة و ثلاث مائة.

و ذكره المرزباني في معجم الشعراء و ذكر وفاته في سنة عشر و ثلاث مائة، و عنه نقل في معجم الأدباء 3:241.

و ترجم له في فهرست ابن النديم: 212 بعنوان ابن عماد (عمّار ظ) الثقفي و قال: أبو العباس أحمد بن عبيد الله بن محمّد بن عماد (عمّار ظ) الثقفي الكاتب... توفي سنة تسع عشرة و ثلاث مائة، و له من الكتب كتاب المبيضة في أخبار مقاتل آل أبي طالب... .

لكن يظهر من بعض الأسناد بقاء ابن عمّار الثقفي بعد سنة 319 أيضاً، ففي أمالي الشيخ الطوسي: 463/1031 = المجلس 16/37 بسنده: عن أبي المفضّل، قال: حدّثنا أبو العباس أحمد بن عبيد الله بن عمّار الثقفي سنة إحدى و عشرين و ثلاث مائة، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد بن سليمان النوفلي سنة خمسين و مأتين... .

وفي: 574/1187=المجلس 23/1 بسنده: عن أبي المفضّل، قال: حدّثنا

ص: 444

1- الأغانى 23:161.

2- تاريخ بغداد 8:253.

أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عمّار الثقفي، قال: حدّثني عليّ بن محمّد بن سليمان النوفلي سنة خمس وأربعين ومأتين... .

وممن يروي عن عليّ بن محمّد بن سليمان النوفلي: أحمد بن عبد العزيز الجوهري(1)، وقد نقل في كشف الغمّة 1:480: «و نقلتها من كتاب السقيفة عن عمر بن شبة - تأليف أبي بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري - من نسخة قديمة مقروءة علي مؤلّفها المذكور، قرأت عليه في ربيع الآخر سنة اثنتين وعشرين و ثلاث مائة».

فيظهر منه حياته في هذه السنة.

و أنت تري أنّ في رواة عليّ بن محمّد النوفلي من كان في طبقة أحمد بن محمّد بن عيسى: كعمر بن شبة، و من كان في طبقة تلاميذه أو متأخراً عنه: كحبيب بن النصر المهلبّي - م 307 - ، و في هذه السنة كان محمّد بن يحيي العطار - تلميذ أحمد بن محمّد بن عيسى - حيّاً، وأمّا أحمد بن عبيد الله بن محمّد بن عمّار و أحمد بن عبد العزيز الجوهري، فهما متأخران عن تلامذة ابن عيسى.

هذا، و قد عرفت في سندي أمالي الشيخ حياة عليّ بن محمّد بن سليمان النوفلي في سنة 245 أو 250، و أكثر مشايخ ابن عيسى قد ماتوا قبل هذه السنين بكثير؛ فإنّه يروي نادراً عن حمّاد بن عيسى - م 208 أو 209 - أو صفوان بن يحيي - م 210 - ، و يروي كثيراً عن ابن أبي عمير - م 217 - و أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي - م 221 - و الحسن بن عليّ بن فضال - و

ص: 445

1- الأغاني 4:136، 16:171.

في تاريخ وفاة البزنطي وابن فضال إشكال معروف - والحسن بن محبوب - م 224 - وغيرهم ممن وقع في هذه الطبقة.

فتحصّل من مجموع ما ذكرنا: أنّ عليّ بن محمّد النوفلي وإن عاصر عليّ بن مهزيار(1) لكن بقي بعده حتّى لقيه بعض من كان متأخراً عن أحمد بن محمّد بن عيسى.(2)

حصيلة البحث: رجوع الضمير إلي أحمد بن محمّد

وحيث: فلا محيص عن إرجاع الضمير في «قال» إلي أحمد بن محمّد (بن

ص: 446

1- آخر تاريخ علمنا بحياة عليّ بن مهزيار فيه: سنة تسع وعشرين و مأتين - رجال النجاشي: 145/375 ، لاحظ أيضاً رجال الكشي: 549/1039، بصائر الدرجات: 337/15 - وبقاؤه إلي زمن العسكري عليه السلام استناداً إلي رواية الكافي، 4:310/1 غير واضح؛ لضعف سند الرواية وإمكان المناقشة في دلالتها أيضاً، فافهم، وأغرب منه دعوي بقائه إلي زمن الغيبة، لاحظ معجم رجال الحديث 12:198.

2- و من هنا يظهر: أنّ ما ورد في التهذيب 2:315/1286 - : محمّد بن عليّ بن محبوب، عن عليّ بن محمّد بن سليمان، قال: كتبت إلي الفقيه...، و مثله في التهذيب 3:303/927، وفيه: الفقيه أبي الحسن العسكري عليه السلام - لجاز فيه كون المراد من عليّ بن محمّد هو النوفلي، وإن كان الحكم به - أيضاً - مشكّل. وأما ما في علل الشرائع 1:132/1 بسنده عن محمّد بن يعقوب، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد بن سليمان...، فلو صحت النسخة لكان غير النوفلي، مع أنّ الظاهر وقوع السقط فيه؛ فقد رواه في الكافي، 2:507/5 عن عليّ بن محمّد، عن محمّد بن سليمان... . وفي الخصال 1:72/109: حدّثنا محمّد بن عليّ بن بشّار القزويني « رضي الله عنه »، قال: حدّثنا المظفر بن أحمد و عليّ بن محمّد بن سليمان، قالوا: حدّثنا عليّ بن جعفر البغدادي... لكن لا دليل علي كونه النوفلي. وقد ورد عليّ بن محمّد بن سليمان في كامل الزيارات، الباب 108/1، لكن سليمان فيه مصحّف سالم، كما في سائر أسناده، كما في الباب 22/2، 26/6 و 7، 27/16 و 17، 32/6 و... .

عيسى) - كما لعلّه ظاهر السند - ، و كأنّ لظهور السند أرجعه إليه في معجم رجال الحديث 12:147، فجعل أحمد بن محمد راوياً عن عليّ بن محمد بن سليمان النوفلي، وكذا صنع في وسائل الشيعة 14:64/18595.

487 = 179/2 (حيلولة)

490 = 181/7 - حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن غير واحد، عن أبان بن عثمان، عن سلمة أبي حفص ... .

490 = 181/8 - أبان، عن عبد الرحمان، عن أبي عبد الله عليه السلام... (معلق)

491 = 181/14 (حيلولة)

493 = 183/2 (حيلولة)

497 = 185/3 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمّار... .

497 = 185/4 - عليّ [بن إبراهيم]، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي... .

497 = 185/5 - وعنه، عن معاوية بن عمّار... (معلق)

توضيح: الضمير يرجع إلي ابن أبي عمير، فالسند معلق: إمّا علي الحديث 4 - وإن لم يذكر فيه معاوية بن عمّار - اعتماداً علي ظهور رواية ابن أبي عمير عن معاوية بن عمّار، أو علي الحديث 3، الذي وقع الفصل بينه وبين السند المعلق، والأمر سهل.

ص: 447

185/6 = 498 (حيلولة)

186/1 = 499 (حيلولة)

186/4 = 499 (حيلولة)

186/6 = 500 - عليّ به إبراهيم، عن أبيه [عن ابن أبي عمير] أو محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان، عن معاوية بن عمّار... (حيلولة)

186/10 = 501 (حيلولة)

187/1 = 501 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري... .

187/2 = 501 - وفي رواية معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام... .

في السند الثاني احتمالان: التعليق والإرسال

توضيح: في السند احتمالان:

أحدهما: كونه معلقاً علي ما سبق، والراوي عن معاوية بن عمّار هو ابن أبي عمير، وقد اكتفي علي ما هو المعلوم من روايته عنه، خصوصاً في كتاب الحجّ.

الثاني: أن يكون مرسلاً مأخوذاً من كتاب معاوية بن عمّار، وعلي هذا - أيضاً - لا يبعد كون طريق الكليني إلي كتاب معاوية بن عمّار هو عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، كما يظهر للممارس في الأسناد خصوصاً في باب الحجّ.

ص: 448

ولعلّ الاحتمال الأول أقوى، بأن يكون «في رواية معاوية بن عمّار» من كلام ابن أبي عمير.

502 = 188/4 - محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن عليّ بن أبي حمزة... .

502 = 188/5 - وياسناده، عن عليّ بن أبي حمزة... .

توضيح: قوله: «و ياسناده» إشارة إلى السند المتقدّم، وقد روي الشيخ في التهذيب 5:241/813 هذا الخبر عن المصنّف بالسند المتقدّم، فلاحظ.

503 = 188/10 - محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن يحيى... .

503 = 188/11 - أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير... (معلق)

503 = 188/12 - أحمد بن محمّد، عن ابن أبي نصر... (معلق)

505 = 190/1 - أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان بن يحيى، عن سعيد بن يسار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المتمتّع إذا حلق رأسه... ، قال: نعم... ردّها عليّ مرّتين أو ثلاث، قال: وسألت أبا الحسن عليه السلام عنها، فقال: نعم... .

رجوع الضمير المستتر في «قال: وسألت» إلى سعيد بن يسار

توضيح: الضمير المستتر في «قال: وسألت» راجع إلى سعيد بن يسار، كما هو ظاهر السند، ولا وجه للعدول عنه بمجرد رواية صفوان بن يحيى عن أبي الحسن عليه السلام - وهو الكاظم عليه السلام علي الظاهر - ، وقد روي صفوان عن سعيد بن

يسار، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام... (1)، وقد صرح النجاشي في رجاله: 181/478 برواية سعيد بن يسار عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام.

190/4 = 506 - أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الرحمان بن الحجّاج... .

190/5 = 506 - صفوان، عن إسحاق بن عمّار... (معلق)

191/1 = 506 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد وسهل بن زياد جميعاً، عن رفاعة بن موسى... .

191/2 = 507 - أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الكريم بن عمرو... (معلق)

سقوط أحمد بن محمد بن أبي نصر من السند الأول

توضيح: حكي الخبر الأول في التهذيب 5:38/114 عن محمد بن يعقوب مطابقاً لما في الكافي، وقد أفاد سيّدنا «دام ظلّه» في هامش أسناد أصحاب الإجماع: «لا ريب في سقوط أحمد بن محمد بن أبي نصر من سند الخبر الأوّل؛ بقرينة سند الخبر الثاني، الذي هو معلق علي ما قبله، و الطبقة - أيضاً - تدلّ علي سقوط الوساطة» انتهى.

وقد أشار صاحب مرآة العقول 18:193 - أيضاً - إلي سقوط الوساطة. وعليه: يكون الخبر الثاني معلقاً علي ما قبله.

191/3 = 507 (حيلولة)

ص: 450

---

1- الكافي 5:489/1، عنه التهذيب 8:181/633.

191/8 = 509 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الكريم، عن أبي بصير... .

191/9 = 509 - أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الكريم، عن أبي بصير... (معلق)

192/4 = 511 (حيلولة)

193/3 = 513 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن عليّ الوشاء، عن عبد الله بن سنان... .

193/4 = 513 - أحمد بن محمد، عن الحسن بن عليّ بن يقطين... (معلق)

194/1 = 514 (حيلولة)

196/1 = 516 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز... .

196/2 = 516 - حمّاد بن عيسى، عن حريز بن عبد الله... (معلق)

196/4 = 517 (حيلولة)

197/4 = 519 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن يحيى، عن معاوية بن عمّار، عن أبي

عبد الله عليه السلام... (حيلولة)

ص: 451



- 197/5 = 519 - معاوية بن عمّار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام... (معلّق، حيلولة)
- 198/1 = 519 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن علي بن الحكم، عن داود بن النعمان... .
- 198/2 = 520 - أحمد بن محمّد، عن علي بن الحكم... (معلّق)
- 198/3 = 520 (حيلولة)
- 200/3 = 524 - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مرّار، عن يونس، عن علي بن يقطين... .
- 200/4 = 524 - يونس، عن زياد بن مروان... (معلّق)
- 200/5 = 524 - يونس، عن معاوية بن عمّار... (معلّق)
- 201/3 = 525 - محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضال... .
- 201/4 = 526 - أحمد بن محمّد، عن علي بن الحكم... (معلّق)
- 201/5 = 526 - أحمد بن محمّد، عن علي بن أبي سلمة... (معلّق)
- 201/9 = 526 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيّوب، عن أبان... .
- 201/10 = 527 - فضالة بن أيّوب، عن عبد الله بن سنان... (معلّق)

202/3 = 528 (حيلولة)

202/4 = 528 - محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

202/5 = 529 - أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... (معلّق)

202/6 = 529 - وعنه، عن عليّ بن النعمان... (معلّق)

202/7 = 529 - وعنه، عن الحسين بن سعيد... (معلّق)

202/8 = 529 - وعنه، عن إسماعيل بن همّام... (معلّق)

202/9 = 530 - وعنه، عن ابن فضال... (معلّق)

202/10 = 530 - وعنه، عن ابن فضال... (معلّق)

202/11 = 530 - وعنه، عن صفوان بن يحيى... (معلّق)

توضيح: الضمير في الأسناد الستة يرجع إلي أحمد بن محمّد، فيكون كلّها معلّقةً علي الحديث 4.

203/1 = 530 (حيلولة)

203/3 = 532 (حيلولة)

204/1 = 533 (حيلولة)

206/2 = 534 (حيلولة)

207/3 = 535 (حيلولة)

211/3 = 540 (حيلولة)

212/26 = 545 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... .

ص: 453

545 = 212/27 - بإسناده، عن ابن أبي عمير... .

توضيح: قوله: «إسناده» إشارة إلى السند المتقدم عن ابن أبي عمير.

546 = 212/30 - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن أسباط... .

546 = 212/31 - سهل، عن عليّ بن أسباط... (معلّق)

546 = 212/32 - سهل، عن منصور بن العباس... (معلّق)

548 = 213/1 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي نجران... .

548 = 213/2 - أحمد بن محمد، عن الحسن بن عليّ، عن حريز... (معلّق)

548 = 213/3 - أحمد بن محمد، عن ابن محبوب... (معلّق)

550 = 216/1 (حيلولة)

553 = 217/1 (حيلولة)

554 = 217/3 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال... .

554 = 217/4 - محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى... .

554 = 217/5 - أحمد بن محمد، عن عليّ بن حديد... (معلّق)

توضيح: الحديث 5: إمّا معلّق عليّ الحديث 3، أو معلّق عليّ الحديث 4،

ص: 454

وكلاهما خلاف المتعارف، وعلي كل حال يروي محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد.

555 = 217/9 - الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الحسن بن عليّ الوشاء وعدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن حماد بن عثمان... (حيلولة)

556 = 217/10 - سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد، عن حماد بن عثمان... (معلق)

توضيح: الحديث 10 معلق علي ثاني السندين من الحديث 9.

556 = 217/11 - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم... .

556 = 217/12 - أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل... (معلق)

557 = 218/1 (حيلولة)

557 = 219/1 - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال... .

557 = 219/2 - أحمد بن محمد، عن عليّ بن حديد... (معلق)

558 = 219/4 - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن الحلبي... .

558 = 219/5 - ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمّار... (معلق)

الظاهر سقوط «عن ابن أبي عمير» من السند 4

توضيح: المعهود المتكرر في أسناد الكتاب: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن

ص: 455

ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام... و الظاهر سقوط «عن ابن أبي عمير» من الحديث 4، كما يشهد له الحديث 5؛ حيث إنّه معلق، والمعهود في أسناد الكليني أن يكون التعليق بالبناء علي السند السابق بتقدّم ذكر من بدأ باسمه السند المعلق في السند المعلق عليه، نّبّه علي ذلك المحقّق صاحب المنتقى (1).

560 = 221/1 (حيلولة)

564 = 223/3 - أبو علي الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن ابن مسكان... .

564 = 223/3 ذيل 3 - قال صفوان: قال ابن مسكان... (معلق)

564 = 223/4 - وفي رواية ابن مسكان، عن أبي بصير... (معلق)

توضيح: الظاهر كون «وفي رواية ابن مسكان» من تتمة كلام صفوان، فذيل الحديث 3 والحديث 4 معلقان علي صدر الحديث 3.

565 = 223/6 (حيلولة)

565 = 224/1 (حيلولة)

565 = 224/2 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحجّال و الحسن بن علي [الكوفي]، عن علي بن أسباط، عن بعض أصحابنا: أنّه لم

ص: 456

1- منتقى الجمال 3:467.

يعرّس، فأمره الرضا عليه السلام أن ينصرف فيعرّس.

565 = 224/3: أبو عليّ الأشعري، عن الحسن بن عليّ الكوفي، عن عليّ بن أسباط(1)، عن محمّد بن القاسم بن الفضيل، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: جعلت فداك، إنّ جمّالنا مرّ بنا ولم ينزل المعرّس، فقال: لا بدّ أن ترجعوا إليه، فرجعت إليه.

566 = 224/4 - وعنه، عن ابن فضال، قال: قال عليّ بن أسباط لأبي الحسن عليه السلام - ونحن نسمع - : إنّنا لم نكن عرّسنا، فأخبرنا ابن القاسم بن الفضيل أنّه لم يكن عرّس، وأنّه سألك فأمرته بالعود إلي المعرّس فيعرّس فيه، فقال: نعم، فقال له: فإنّنا انصرفنا فعرّسنا، فأبي شيء نصنع؟ قال: تصلّي فيه و تضطجع، وكان أبو الحسن عليه السلام يصلّي بعد العتمة فيه، فقال له محمّد: فإن مرّ به في غير وقت صلاة مكتوبة؟ قال: بعد العصر. قال: سئل أبو الحسن عليه السلام عن ذا، فقال: ما رخص في هذا إلّا في ركعتي الطواف؛ فإنّ الحسن بن عليّ عليه السلام فعله، وقال: يقيم حتّي يدخل وقت الصلاة. قال: فقلت له جعلت فداك، فمن مرّ به بليل أو نهار: يعرّس فيه، أو إنّما التعريس بالليل؟ فقال: إن مرّ به بليل أو نهار فليعرّس فيه. (معلّق)

توضيح: الظاهر إشارة الأحاديث الثلاثة إلي واقعة واحدة، وكون المراد من بعض أصحابنا في الحديث 2 هو محمّد بن القاسم بن الفضيل، المعبر عنه بابن القاسم بن الفضيل في الحديث 4.

ص: 457

---

1- نقله في الفقيه 2:560/3146 معلّقاً عن عليّ بن مهزيار، عن محمّد بن القاسم بن الفضيل... واحتمال أخذ الخبر من الكافي - ككثير من أحاديث كتاب الحجّ من الفقيه - وكون مهزيار سهواً - صوابه أسباط - غير بعيد، فلاحظ.

ثم إن المراد من أبي الحسن في الحديث 4 - في أوله - هو الرضا عليه السلام وكذا في الحديث 3، وفي أواسط الحديث 4 هو الكاظم عليه السلام؛ فإن الشيخ الطوسي والحميري 0 في التهذيب وقرب الاسناد أوردا الواقعة بسندين آخرين يختلفان قليلاً عن نقل الكافي وبينهما - أيضاً - اختلاف، فينبغي أن نقلهما حتى يتبين وجه الصواب:

قال في التهذيب: وعنه [أي: عن موسى بن القاسم]، عن علي بن أسباط، قال: قلت لعلي بن موسى عليهما السلام: إن ابن الفضيل بن يسار روي عنك، وأخبرنا عنك بالرجوع إلي المعرس، ولم نكن عرسنا فرجعنا إليه، فأبي شيء نصنع؟ قال: تصلي وتضطجع قليلاً، وقد كان أبو الحسن عليه السلام يصلي فيه ويقعد، قال محمد بن علي بن فضال: فإن مررت فيه في غير وقت صلاة، بعد العصر؟ فقال: قد سئل أبو الحسن عليه السلام عن ذلك، فقال: صل فيه، فقال له الحسن بن علي بن فضال: إن مررت به ليلاً أو نهاراً، نعرس (1)، أو إنما التعريس بالليل؟ فقال: نعم، إن مررت به ليلاً أو نهاراً فعرس فيه؛ فإن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يفعل ذلك. (2)

وفي قرب الاسناد: 389/1366 أورد روايةً سندها هكذا: محمد بن عبد الحميد، عن الحسن بن علي بن فضال، قال: سمعت الرضا عليه السلام: ....

وبعده: 389/1367 قال: وسأله الحسين بن أسباط - وأنا أسمع - ....

وبعده: 390/1368 - رواية مشوشة جداً متكوّنة من ثلاثة أحاديث

ص: 458

---

1- في المطبوعة: أعرس وأثبتنا ما في الوافي 14:1344/14374 ووسائل الشيعة 14:371/19412.

2- التهذيب 6:16/37.

مختلطة لا يعرف صحيحها من سقيمها - : وسألته، فقلت: رأيتك... .

و بعده: 391/1369: قلت له: إنَّ الفضيل بن يسار أخبرنا عنك أنَّك أمرته بالرجوع إلي المعرّس، و لم تكن نحن عرّسنا، فرجعنا أيضاً فرعّسنا، قال: نعم، فقال له عليّ: فأيّ شيء نصنع؟ قال: تصلّي و تضطجع، و قد كان أبو الحسن عليه السلام صلّي العتمة، فقال له محمّد بن عليّ بن فضّال: فإن مررت في غير وقت؟ قال: بعد العصر، قد سئل أبو الحسن عليه السلام عن ذلك، فقال: ما رخص في هذا إلا لطواف الفريضة؛ فإنّ الحسن بن عليّ عليهما السلام فعله، قال: تقيم حتّي يدخل وقت الصلاة، فقال الحسن بن عليّ بن فضّال: فإن مررت به ليلاً أو نهاراً، أعرّس فيه، و أنّما التعريس بالليل؟ قال: إن كان ليلاً أو نهاراً فعرّس فيه.

و بالمقارنة بين هذه الروايات يظهر وقوع التحريف في مواضع منها، فيجب التدقيق فيها، و لننقل هنا جملةً من اختلافاتها:

الأولي: يظهر من نقل قرب الاسناد أنّ من سأل الرضاعليه السلام أولاً فأمره بالرجوع إلي المعرّس هو: الفضيل بن يسار، و هو سهو واضح؛ فإنّ الفضيل بن يسار لم يدرك الرضاعليه السلام؛ فإنّه مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام (1)، فالصواب: ابن الفضيل بن يسار، كما في نقل التهذيب، و المراد حفيده «ابن القاسم بن الفضيل» كما في نقل الكافي.

الثانية: أنّ الظاهر من نقل الكافي: أنّ ابن فضّال لم يسأل الرضاعليه السلام أولاً،

ص: 459

---

1- كما نصّ عليه الشيخ في رجاله: 15=269/3868 و النجاشي في رجاله: 309/846، و روي الصدوق في مشيخة الفقيه 4:441 و الكشي في رجاله: 213/381 روايةً يظهر منها بوضوح وفاة الفضيل في زمن أبي عبد الله عليه السلام.



بل إنّما كان حاضراً عندما كان عليّ بن أسباط يسأله عليه السلام عن ذلك، و يظهر كون السائل هو عليّ بن أسباط من نقل التهذيب أيضاً، فما في نقل قرب الاسناد - من كون السائل هو الحسن بن عليّ بن فضال - كأنه سهو، وهذا لا يناسب مع ذيل نقل قرب الاسناد أيضاً، حيث ذكر: «فقال: الحسن بن عليّ بن فضال...»؛ فإنّ ظاهره عدم كونه سائلاً في أول الخبر، وإلا لقال: «قلت» بصيغة المتكلم، كما في نقل الكافي، فافهم.

الثالثة: أنّ نقل التهذيب في جواب السؤال عن حكم ما لو مرّ في غير وقت الصلاة، يختلف عن نقلي الكافي وقرب الاسناد كاملاً، ولعلّ في نقل التهذيب خطأ؛ لتوافق نقلي الكافي وقرب الاسناد مع رواية أخرى، وهي ما رواه معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قلت: فإن لم يكن وقت صلاة؟ قال: فأقم، قلت: لا يقيمون أصحابي، قال: فصلّ ركعتين وامضه (1)، فافهم.

بيان مواضع الإبهام في الحديث 4 ورفعها:

ثمّ إنّ في نقل الكافي نقاطاً من الإبهام ترتفع بالتدقيق في سائر النقول، والإبهام وقع:

الأول: في المراد من ابن فضال في السند

أولاً: في المراد من ابن فضال في سند الحديث.

و المراد منه الحسن بن عليّ بن فضال؛ بقريّة التهذيب وقرب الاسناد، ويؤكدّه أنّ إطلاق ابن فضال - خصوصاً في الكتب الأربعة - منصرف إليه، وإرادة غيره منه في غاية القلّة.

وثانياً: في المراد من «فقال له محمّد» في أواسط الحديث.

و الظاهر من سائر النقول أنّ المراد هو محمّد بن عليّ بن فضال، دون

ص: 460

1- التهذيب 6:16/36، وقسه مع الكافي 4:565/1.

محمّد بن القاسم بن الفضيل، الذي ظاهر الروايات عدم حضوره عندما كان عليّ بن أسباط يسأل الرضا عليه السلام .

ولعلّ المراد من محمّد بن عليّ بن فضال هنا نفس ما روي عنه معاوية بن حكيم عن أبي الحسن عليه السلام في التهذيب 280/824: (1)3، فكأنه أخ للحسن بن عليّ بن فضال كان قد حجّ معه، ويحتمل - بعيداً - كون المراد من محمّد في الكافي هو محمّد بن الحسن بن عليّ بن فضال، ففي نسبه سقط أو اختصار، فافهم.

وثالثاً: في مرجع الضمير في «قال: بعد العصر».

فقد ذكر في مرآة العقول: 18/282 أنه محمّد بن القاسم و تبعه في هامش المطبوعة، وهو سهو، كأنه نشأ من تخيّل كون المراد من «محمّد» قبله هو محمّد بن القاسم، وقد عرفت عدم صحّة هذا التخيّل و كون محمّد هو: محمّد بن عليّ بن فضال.

و الظاهر زيادة «قال»، كما لم يرد في التهذيب، و من ملاحظة قرب الاسناد يظهر منشؤ الزيادة؛ حيث وردت فيه كلمة «قال» قبل «بعد العصر»، و لم ترد الكلمة بعده، مع أنّ من الواضح لزوم الكلمة هناك، فلعلّ كلمة «قال» - التي موضعها كانت بعد «بعد العصر» - سقطت من النسخة فأدرجت سهواً قبله - كما في نقل قرب الاسناد - و جمع بين النسخة الصحيحة و النسخة المصحّفة في الكافي، فوقع فيه الزيادة، وبالتالي وقع الإبهام في مرجع الضمير، و لم نحصل عليّ تفسير آخر لمرجع الضمير من دون تكلف، و

ص: 461

---

1- و لا دليل عليّ وقوع التحريف هنا، كما احتمله في معجم رجال الحديث 16:335.

اللّٰه أعلم.

تحقيق الكلام في الأمرين

يبقى الكلام في أمرين (1) في أسناد الكتاب هنا:

الأول: في مرجع الضمير «عنه» في الحديث 4 في صدر السند.

الثاني: في كيفة العطف في الحديث 2.

أمّا الأمر الأول، فالظاهر بدو رجوع الضمير إلي أبي علي الأشعري، وهذا غير مراد جزماً؛ لعدم رواية أبي علي الأشعري - م 306 - عن ابن فضال - وهو الحسن بن علي بن فضال - م 224 - ولا عن طبقة، ولذلك أرجع الضمير في معجم رجال الحديث 5:321 و 23:211 إلي الحسن بن علي الكوفي، وكذلك صنع سيدنا «دام ظلّه» في مجموعة أسناد أصحاب الإجماع - قسم أسناد ابن فضال - وهو الظاهر من ترتيب أسانيد الكافي - أسناد أبي علي الأشعري عن الحسن بن علي -، ووجه ما صنعه هؤلاء الأجلاء هو رواية الحسن بن علي الكوفي - بهذا العنوان وبعنوان الحسن بن علي بن عبد الله و الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة و الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة الكوفي - عن ابن فضال أو الحسن بن علي بن فضال.

لكنّ الأولي إرجاع الضمير إلي أحمد بن محمد في حديث 2؛ وذلك لعدم

ص: 462

1 - هناك اختلافات يسيرة بين هذه النقول لا نطيل الكلام بذكرها، وإنّما نشير إلي بعضها هنا: الأول: كلمة «الواو» قبل «إنّما التعريس بالليل» في نقل قرب الاسناد محرّف من «أو». الثاني: سقطت كلمة «صلاة» أو «صلاة مكتوبة» بعد كلمة «وقت» في قرب الاسناد في ضمن سؤال محمد بن علي بن فضال. فتحصل من مجموع ما مرّ: أنّ نقل قرب الاسناد أكثر النقول تصحيفاً، ونقل الكافي أسلمها، واللّٰه أعلم.

رجوع الضمير إلي الحسن بن علي الكوفي في شيء من الأسناد، بخلاف أحمد بن محمد، الذي قد كثر جداً رجوع الضمير إليه، وقد راجعت ما ورد في أول أسناد الكافي بلفظة (عنه، عن ابن فضال) فرأيت أن مرجع الضمير في أكثرها هو أحمد بن محمد بن خالد أو أحمد بن أبي عبد الله (1)، وفي كثير منها: أحمد بن محمد (2)، وفي جملة منها: أحمد بن محمد بن عيسى (3)، ولم نجد الرجوع إلي غير من يسمي بأحمد بن محمد إلا في ثلاثة موارد (4)، وهذه - أيضاً - كانت مقرونة بقريضة واضحة عليه.

لا يقال: يبعد هذا الاحتمال الفصل بين الضمير و مرجعه.

فإنه يقال: هذا صحيح، لكن في رجوع الضمير إلي الحسن بن علي الكوفي - أيضاً - إشكال، وهو رجوع الضمير إلي وسط السند من دون قريضة ظاهرة عليه.

لا يقال: هذا الإشكال مشترك الورود.

فإنه يقال: ليس الأمر كذلك؛ فإن «أحمد بن محمد» في الحديث 2 بحكم صدر السند؛ لعدم صحّة رجوع ضمير المفرد إلي «عدة من أصحابنا».

ص: 463

- 
- 1- الكافي 2:73/3، 108/8، 123/10، 139/9 و 10، 142/6، 164/9، 239/29، 303/5، 341/15، 355/7، 498/12، 531/27 و كذا 3:500/12، 3:222/2 و 3، 223/4، 491/9، 494/5، 8:276/417.
  - 2- الكافي 2:179/2 و 3، 645/6، 665/20، 4:530/9، 10، 5:48/3، 438/3، 6:440/12، 490/4، 492/2، 7:437/2.
  - 3- الكافي 2:257/24، 483/9، 6:453/2، 491/12، 494/8.
  - 4- الكافي 2:272/17 - و المرجع هو محمد بن عبد الجبار - ، 8:80/37، 81/38، و المرجع سهل.

هذا، و احتمال وقوع خلل في الأسناد - كالتقديم و التأخير في ترتيب الأحاديث، أو إضافة المصنّف لحديث 3 بعد التأليف؛ غافلاً عن إيرائه الإبهام في مرجع الضمير - غير منفيّ، فلعلّه السبب في وقوع الفصل بين الضمير و مرجعه.

الثاني: في كيفية العطف في الحديث 2

أمّا الأمر الثاني - وهو كَيْفِيَّةُ العطف في الحديث 2 - : فإمّا أن نبيّن عليّ ثبوت «الكوفي» - وهو الوارد في بعض المخطوطات، و تؤيّدّه رواية الحسن بن عليّ الكوفي عن عليّ بن أسباط في الحديث (1)3 - فالسند مختلّ؛ إذ لو كان الراوي عنه هو أحمد بن محمّد - كما هو ظاهره - لأشكّل السند بعدم رواية أحمد بن محمّد عن الحسن بن عليّ الكوفي في مورد، و هما في طبقة واحدة، يروي عن كليهما الكليني بواسطة واحدة.

كيفية العطف بناءً عليّ ظاهر السند

و لو قلنا بوقوع تحويل في السند - بعطف «الحسن بن عليّ الكوفي» عليّ «أحمد بن محمّد» - لأشكّل - مضافاً إليّ عدم قرينة عليّ التحويل - بعدم رواية الكليني عن الحسن بن عليّ الكوفي بتوسّط عدّة من أصحابنا.

فالظاهر: زيادة «الكوفي»، و كأنّه زيد في السند هنا لتشابهه مع الحديث 3، فلاحظ.

فحينئذٍ لم يبق إشكال في السند من جهة الراوي عن الحسن بن عليّ؛ إذ يروي أحمد بن محمّد عن عدّة رواة بهذا الاسم: كالحسن بن عليّ الوشاء و

ص: 464

1- و في التهذيب 1:195/563: محمّد بن أحمد بن يحيي، عن الحسن بن عليّ، عن عليّ بن أسباط...، و لا يبعد كون المراد الحسن بن عليّ الكوفي؛ إذ روي محمّد بن أحمد بن يحيي عن الحسن بن عليّ بن عبد الله [بن المغيرة و هو متّحد مع الحسن بن عليّ الكوفي] في التهذيب 2:242/959، 5:385/1346.

الحسن بن عليّ بن النعمان و الحسن بن عليّ بن يقطين و الحسن بن عليّ بن فضّال.

لكن حيث لم نعثر علي رواية للحجّال عن عليّ بن أسباط في غير هذا السند، لاحتمل في السند التحويل: بأن كان «الحسن بن عليّ، عن عليّ بن أسباط» معطوفاً علي «الحجّال» عطف طبقتين علي طبقة واحدة، فيكون كلّ من الحجّال و عليّ بن أسباط راوياً عن بعض أصحابنا.

و يؤيّدّه: أنّ الحجّال روي عن بعض أصحابه في موارد(1) و قد ورد في الكافي 4:470/2 و التهذيب 5:195/649 رواية الحجّال عن بعض أصحابنا، قال: مرّ رجل بوادي محسّر، فأمره أبو عبد الله عليه السلام - بعد الانصراف إلي مكّة - أن يرجع فيسعي.

و الخبر - كما تري - يشابه الخبر المبحوث عنه من بعض الجهات.

ما احتمله سيّدنا دام ظلّه في كفيّة العطف في السند

لكن لو عدلنا عن ظاهر السند، لكان الأقوي احتمالاً ما ذكره سيّدنا «دام ظلّه» في السند، فقال: «لم أجد رواية الحجّال عن عليّ بن أسباط في غير هذا المورد، بل روي عليّ بن أسباط [عن الحجّال في مستطرفات السرائر: 564، و قد روي عليّ بن أسباط] عن عبد الله بن محمّد صاحب الحجّال في المحاسن 2:328/84، و الظاهر اتّحاد صاحب الحجّال مع عبد الله بن محمّد الحجّال، الذي يراد بالحجّال حيث أطلق.

فعليه: فيحتمل كون «عن» قبل «عليّ بن أسباط» محرّفاً من الواو، و الحجّال و الحسن بن عليّ بن فضّال [و غيره ممّن يروي عنه ابن عيسى باسم الحسن بن عليّ] و عليّ بن أسباط في طبقة واحدة يروي عنهم أحمد بن

ص: 465

1- الكافي 1:41/8، 5:163/3، 8:255/364.

محمّد بن عيسى (=أحمد بن محمّد) كثيراً، انتهى.

قلت: يؤيد ما احتمله، تعاطف ابن فضال والحجّال في جملة من الأسناد(1)، وكذا وقع في مستطرفات السرائر: 564 علي بن أسباط و عبد الرحمان بن أبي نجران و ابن بنت إلياس حسن بن عليّ - وهو الوشاء، كما تبه عليه ابن إدريس صاحب السرائر - ، وقد تعاطف عليّ بن أسباط و الحجّال في عيون أخبار الرضا عليه السلام 2:12/28 علي ما هو ظاهر السند.

ما يلاحظ علي ما ذكره سيّدنا دام ظلّه من احتمال التحريف

لكنّ الحكم بوقوع التحريف مشكل؛ لعدم البعد في رواية المعاصر عن المعاصر نادراً، خصوصاً إذا كان للمرروي عنه خصوصية بالمورد - كما في المقام - ؛ حيث كان لعليّ بن أسباط شأن في هذه القضية؛ بأنّه سمع خبراً عن محمّد بن القاسم بن الفضيل بن يسار، ثمّ سأل الرضا عليه السلام عمّا سمعه - كما هو مبين في أحاديث الباب - و لعلّه لذلك لم يستظهر سيّدنا «دام ظلّه» احتمال التحريف، بل اكتفي بمجرد إبداء الاحتمال.

الظاهر إرادة ابن فضال من الحسن بن علي بن علي بناءً علي احتمال التحريف في السند

و كيف كان، لو قلنا بوقوع تحريف في السند - كما احتمله «دام ظلّه» - فلا يبعد كون المراد من الحسن بن عليّ في السند هو ابن فضال؛ لكثرة روايته عن بعض أصحابه أو بعض أصحابنا.(2)

و أمّا سائر من يسمّى بالحسن بن عليّ في مشائخ أحمد بن محمّد (بن

ص: 466

1- الكافي، 2:288/3، 3:558/1، 4:545/25، 6:539/11، 7:158/3، 8:208/252، 209/253.

2- لاحظ معجم رجال الحديث 23:232 - 234 و كذا 5:313.

عيسى) فروايتهم عن بعض أصحابنا - مثلاً - قليلة أو غير ثابتة. (1)

و أمّا لو بنينا علي ظاهر السند و لم نقل بالتحريف فيه، فيشكل تعيين الحسن بن عليّ؛ إذ يروي أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن عليّ الوشاء، عن عليّ بن أسباط في التهذيب 2:197/75، وقد روي الحسن بن عليّ بن النعمان عن عليّ بن أسباط في أمالي الصدوق، المجلس 42/8، الخصال 1:131/137، و عليّ بن أسباط يروي فيه عن بعض أصحابنا.

و أمّا الحسن بن عليّ بن فضال - الذي يرد من الحسن بن عليّ في أسناد أحمد بن محمد في كثير من الموارد (2) - فلم نجد روايته عن عليّ بن أسباط إلا في بصائر الدرجات: 497/7، فابتدأ السند بقوله: حدّثنا الحسن بن عليّ بن فضال عن عليّ بن أسباط....

لكن لم نجد رواية الصّفار - المتوفّي 290 - عن الحسن بن عليّ بن فضال - المتوفّي 221 - مباشرةً في موضع، (3) بل يروي الصّفار عن ولد الحسن - أعني:

ص: 467

1- لم نجد رواية الوشاء عن بعض أصحابه أو بعض أصحابنا إلا في الكافي 2:93/25، 6:358/2، التهذيب 5:463/1617، وقد وردت رواية الحسن بن عليّ بن النعمان عن بعض أصحابنا في الكافي 6:333/5 و 8:265/385 - وهما واحد -، و أمّا الحسن بن عليّ بن يقطين، فلم نجد روايته عن راوٍ مبهم - ك بعض أصحابنا - في موضع.

2- كما في الكافي 2:360/7، 471/1، 567/14.

3- و ما في مطبوعة بصائر الدرجات: 265/13 - من روايته عن الحسن بن عليّ بن فضال، عن معاوية - ففيه تصحيف، و «فضال عن» زائدة، لاحظ بصائر الدرجات: 80/2، 131/4.



أحمد بن الحسن - كثيراً: (1) و عن أخيه علي بن الحسن في مواضع (2).

وقد روي في بصائر الدرجات: 480/1: عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن علي بن أسباط... ، و كذا روي الصفار بتوسّطه عن علي بن أسباط في الأمالي للصدوق، المجلس 52/2، معاني الأخبار: 46/2.

فلا يبعد كون الصواب في بصائر الدرجات: 497/7 - أيضاً - هو أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، و يحتمل - علي بعد - كون الصواب: علي بن الحسن بن علي بن فضال؛ لرواية الصفار عنه في مواضع كما مرّ، و روايته عن علي بن أسباط كثيراً. (3)

وجه بعد هذا الاحتمال: عدم توسّط علي بن الحسن بن فضال بين الصفار و علي بن أسباط في موضع.

هذا، و قد ورد في التهذيب 5:209/704: رواية محمد بن الحسين (بن أبي الخطاب)، عن الحسن بن علي بن فضال، عن سودة القطان و علي بن

ص: 468

---

1- بصائر الدرجات: 41/18، 44/1، 46/9 و 12، 91/5 - بتصحيح أحمد بمحمد في مطبوعته - 144/11، 151/2، 154/9، 162/2، 213/5، 289/3، 303/5، 315/4، 347/1، 353/15، 371/11 و 12، 429/4، 472/10، 487/17.

2- منها: بصائر الدرجات: 30/3، 147/1 - وفي المطبوعة في الموضوعين تصحيف - 185/40، 214/6، 286/7.

3- الكافي 5:391/8، 428/8، 504/2، 515/4، التهذيب 1:106/275، 389/1200، 393/1217، 403/1262، 4:262/785، 7:401/1600، 8:53/171، 80/273، 9:273/987، 276/998، 306/1095، الاختصاص: 84، غيبة الطوسي: 68/71، و بعنوان علي بن الحسن في أسناد عديدة، راجع معجم رجال الحديث 11:548.

أسباط، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام...، فيوهم رواية ابن فضال عن علي بن أسباط.

لكن علّق سيّدنا «دام ظلّه» علي السند: «بأنّ علي بن أسباط عطف علي الحسن بن علي بن فضال، و الراوي عنه هو محمّد بن الحسين، الذي يروي كتابه و كثيراً في الأسناد» انتهى.

و علي آية حال، فاحتمال وقوع التحويل في السند المبحوث عنه - أي: الحديث 2، بأن يكون «الحسن بن علي عن علي بن أسباط» معطوفاً علي «الحجّال» - أضعف من احتمال وقوع التحريف فيه، و من احتمال رواية الحجّال عن علي بن أسباط علي خلاف المعهود، و الله أعلم.

581 = 232/3 - محمّد بن يحيي، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع....

581 = 232/4 - محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل... (معلّق)

581 = 232/5 - محمّد بن الحسين، عن محمّد بن سنان... (معلّق)

582 = 232/11 (حيلولة)

585 = 235/3 - محمّد بن يحيي، عن علي بن إبراهيم الجعفري، عن حمدان بن إسحاق، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام - أو حكي لي عن رجل عن أبي جعفر عليه السلام... - قال: فحججت بعد الزيارة فلقيت أيوب بن نوح....

توضيح: في أول السند حيلولة، و الضمير في «قال» راجع إلي حمدان - كما هو ظاهر السند - و به صرّح في كامل الزيارات، الباب 101/3.

ص: 469

587 = 236/2 - عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

588 = 236/3 - أحمد بن محمّد، عن ابن فضال... (معلّق)

588 = 236/4 - أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ... (معلّق)

588 = 236/5 - أحمد بن محمّد، عن رزق الله بن أبي العلاء، عن سليمان بن عمر السّراج... (معلّق)

أحمد بن محمّد في هذه الأسناد هو أحمد بن محمّد بن عيسى

توضيح: أحمد بن محمّد في الحديث 3 هو أحمد بن محمّد بن عيسى؛ بقريّة روايته عن ابن فضال - الذي هو الحسن بن عليّ بن فضال - ، وأحمد بن محمّد قد مرّ ذكره في السند السابق.

وروي الحديث 5 في التهذيب 6:74/144: بإسناده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن رزق بن العلاء، عن سليمان بن عمر السّراج... ، و رزق بن العلاء هو رزق الله بن أبي العلاء، وأحد الاسمين محرف.

وعليه: يكون الحديثان 3 و 5 معلّقين عليّ الحديث 2، وأخذاً بوحدة السياق نحكم بتعليق الحديث 4 عليه أيضاً، لأنّ أحمد بن محمّد العاصمي - شيخ الكليني، الذي هو المراد عند إطلاق الكليني لأحمد بن محمّد في طبقة مشايخه - لم نجد روايته عن الحسن بن عليّ، أمّا أحمد بن محمّد - الذي هو شيخ مشايخ الكليني - فيروي عن عدّة أفراد باسم الحسن بن عليّ: كابن فضال والحسن بن عليّ الوشاء والحسن بن عليّ بن يقطين. (1)

ص: 470

1- لاحظ معجم رجال الحديث 2:665 - 667.

## تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ  
الزمر: 9

عنوان المكتب المركزي  
أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباه اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم 129، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الالكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 021 - 88318722

قسم البيع 09132000109 شؤون المستخدمين 09132000109.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

